الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الإحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي
(IACA)

الابرتهايد الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني

تجاذبات المفهوم وأنماط المواجهة



تحرير: دكتور رمزي عودة

المؤلّفون:

د. دلال عريقات
د. رمزي عودة
أ. ثروت زيد الكيلاني
د. عزام عمرو
د. خبيب الزهيري
د. فؤاد ربايعة
د. وليد عبيات
أ. وفاء قيسي
د. كمال قبّة
د. صقر سليمان
أ. عليّان الهندي
د. نادية أبو زاهر
د. إيناس الزين
أ. مريم شومان
أ. حسن عبد ربّه

الابرتهايد الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني
تجاذبات المفهوم وأنماط المواجهة

الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الإحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي
(IACA)

تحرير: دكتور رمزي عودة

المـــؤلّـــفـــون:

د. دلال عـريـقـات — د. فـــؤاد ربـايـعـة — أ. عـلـيّـان الـهـندي
د. رمـــزي عـــودة — د. ولـيـد عـبـيـات — د. نـاديـة أبـو زاهـر
أ. ثروت زيد الكيلاني — أ. وفـــاء قـيـسـي — د. إيـنـاس الـزيـن
د. عـــزام عـــمـــرو — د. كـــمـــال قـبّـة — أ. مـريـم شـومـان
د. خـبـيـب الـزهـيـري — د. صـقـر سـلـيـمان — أ. حـســن عـبـد ربّـه

المدقق اللغوي: د. شاكر كتاب



2025

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الفلسطينية **(Ps-2025-78)**

الأبارتهايد الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني- تجاذبات المفهوم وأنماط المواجهة

عودة - دكتور رمزي رام الله: 2025. (320) ص

الواصفات: / اسرائيل// ابارتهايد// تمييز عنصري // غزة // الاحتلال الاسرائيلي // القدس// عرب 48 // الضفة الغربية // إبادة جماعية//

جميع الأوراق تعبّر عن وجهة نظر مُعدّيها.



الأبرتهايد الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني / تجاذبات المفهوم وأنماط المواجهة
الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي

- **الموقع الالكتروني www.iaca.ps**
- **الهاتف: 2952378**
- **الفاكس: 02-2952456**
- **الخلوي: 00972598907090**
- **الايميل: info@iaca.ps**
- **الموقع: رام الله - أم الشرايط - دوار حبوب بالقرب من شرطة الضواحي - عمارة يبوس - ط2**



النصر حجاوي
نابلس - فلسطين

جميع الحقوق محفوظة

الفهرس

إهداء وشكر 3

المقدمة: د. رمزي عودة 4

فلسطين ما بين الأبارتهايد والإبادة الجماعية، ما بين طمس الهوية والصمود 9

دلالات واستحقاقات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في وسم إسرائيل بدولة فصل عنصري 29

التحول في المفاهيم.. من الأبرتهايد الى الإيكاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة 53

نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية: النموذج الأكثر عنصرية 73

الأبرتهايد الإسرائيلي تجليات السيطرة وأبعاد النضال الفلسطيني 93

المناطق الفلسطينية المحتلة: نظام الحكم والأوامر العسكرية العنصرية الحاكمة 121

آثار نظام الفصل العنصري الأبارتهايد على الشعب الفلسطيني 148

انعكاس نظام الأبارتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة 161

نظام الأبارتهايد الإسرائيلي وانعكاسه على المجتمع الدولي 183

الاستفادة من تجارب الشعوب في مقاومة الأبارتهايد دروس من جنوب افريقيا لمواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي . 202

الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي 225

منطلقات الأبارتهايد وعنصرية الاحتلال الصهيوني 260

أسرلة المناهج وتهويد المدارس في القدس الشرقية 288

إهداء وشكر

استحق هذا العمل البحثي المتميز في حقل دراسات الاحتلال والأبرتهايد الشكر والثناء للذين شاركوا في إخراجه للنور. وهنا، تقدم الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد جزيل الشكر والامتنان لكل الباحثين الذين تقدموا بأبحاثهم في هذا الكتاب، كما نشكر رئيس اللجنة العلمية الدكتور وليد سالم على جهده الكبير في تقييم الابحاث وابداء الملاحظات على البحوث المقدمة. ويسعدنا أيضاً أن نقدم شكرنا للمنتدى العالمي للغة العربية، وترشيحهم للدكتور شاكر كتاب لقيامه متطوعا بالتدقيق اللغوي لهذا الكتاب. ولا يسعنا في نهاية هذا الشكر والإهداء الا أن نقدم شكرنا لأعضاء وكادر الحملة الاكاديمية الدولية على متابعة إنتاج هذا الكتاب، وعلى رأسهم الأخت شريهان الأطرش والأخت هيام صبيح.

المقدمة

دكتور رمزي عودة

يعدّ هذا الكتاب من أهم الكتب التي تستعرض تجربة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني الممارسة من قبل الإحتلال الإسرائيلي. وتشير محتوياته بشكل واضح الى أن هذا النظام هو مؤسسة متسقة ومتكاملة تهدف الى تكريس الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة أولاً، وتهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه ثانياً. وفي هذا الاطار يشير الباحث أ. حسن عبدربه في دراسته " منطلقات الأبرتهايد وعنصرية الاحتلال الصهيوني" الى أن هذه المنظومة الإسرائيلية العنصرية تستند الى جذور دينية توراتية وآيديولوجية وحزبية. من جانب أخر، أكد الباحث د . وليد عبيات في دراسته المنشورة في الكتاب بعنوان " الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي" الى أن قانون القومية اليهودي وغيره من قوانين الكنيست تعتبر الاطار المرجعي الناظم لدستور الابرتهايد في اسرائيل.

وفي سياق الاطار المعرفي لنظام الفصل العنصري (الابرتهايد) الموجه ضد الشعب الفلسطيني، نجد ان الابحاث التي ضمنت في هذا الكتاب، تأثرت بشكل واضح في تجربة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، ليس فقط لانها ملهمة للشعوب التي تناضل من أجل التحرر والانعتاق من الظلم، وإنما أيضاً لتشابه الكثير من العناصر في محتوياتهما. وبرغم خصوصية التجربة الفلسطينية باعتبارها اشتملت على إحتلال كولينالي إحلالي يهدف الى التهجير وإحلال المستوطنين اليهود محل العرب الفلسطينيين، الا أن تجربة جنوب افريقيا استمرت في إلهام الباحثين في هذا الكتاب بضرورة استنباط النتائج والعبر من أجل نيل الحرية للشعب الفلسطيني. وهذا بالضبط ما ذهبت إليه الباحثة مريم شومان في دراستها بعنوان " الاستفادة من تجارب الشعوب في مقاومة الأبرتهايد: دروس من جنوب أفريقيا لمواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي" والتي اكدت على أن تجربة النضال ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا يمكن تبنيها في التجربة النضالية الفلسطينية. وبنفس الاستنتاج، أكد الباحث

د. صقر سليمان في دراسته بعنوان " نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية: النموذج الأكثر عنصرية"، الا أنه وجد عناصر أكثر تشابها مع تجربة نضال الأمريكيين الأفارقة ضد التمييز العنصري. الا أن الدكتور صقر إعتبر أن التجربة الفلسطينية تعتبر التجربة الأكثر عنصرية في تجارب نضال الشعوب لنيل حقوقهم المدنية والسياسية. ومتابعةً لموضوعة التشابة والاختلاف بين تجربة الفصل العنصري في كل من جنوب افريقيا وفلسطين، فانني قد أشرت في دراسة لي نشرت في الكتاب بعنوان "التحول في المفاهيم .. من الأبرتهايد الى الايكاب في الاراضي الفلسطينية المحتلة" الى تحلو مفهوم الفصل العنصري في التجربة الفلسطينية الى "الايكاب"، وهو مزيج من سياسات الفصل العنصري وسياسات التطهير العرقي، الذي تستخدمه دولة الاحتلال اسرائيل كغاية ووسيله في نفس الوقت، حيث تهدف من استخدامه لحماية المستوطنين وتشجيع الاستيطان وطرد الفلسطينيين من أراضيهم، بحيث تسعى اسرائيل من خلاله لتحقيق الدولة اليهودية الخالصة.

وفي السياق السابق، أجمعت غالبية الأبحاث المساهمة في الكتاب حول توافر مجموعة من العناصر التي شكلت تجربة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، ومن أهم هذه العناصر الاستيطان، وعزل المناطق، وإنشاء جدار الفصل العنصري، وإنشاء المحميات الطبيعية، والتنكيل والاضطهاد، ومصادرة الأراضي وسرقة وتدمير البيوت والممتلكات، وتهويد المناطق لاسيما القدس. الى أخره من العناصر العدوانية التي تستخدمها دولة الاحتلال بشكل ممنهج ومنظم لاستمرار الاحتلال وخلق واقع جغرافي وديمغرافي كولينيالي يمنع قيام دولة فلسطينية.

وفي إطار مظاهر الفصل العنصري الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لفتت نظرنا الباحثة وفاء القيسي في دراستها بعنوان " أسرلة المناهج وتهويد المدارس في القدس الشرقية (2014-2024)، الى أن "أسرلة التعليم" هي احد أدوات الابرتهايد ضد الشعب الفلسطيني، حيث أن دولة الاحتلال تستخدم نظام عدواني عنصري موجه ضد التعليم في المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية، وذلك بهدف محو الهوية الفلسطينية ومسح الذاكرة الجمعية للجيل الناشئ في القدس، وإن إسرائيل تقوم بانتهاك القوانين الدولية الحامية لحقوق الإنسان عبر إجراءاتها وسياساتها بهذا الاتجاه.

من جانب أخر، أكدت الباحثة د. دلال عريقات في دراستها حول الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعنوان " فلسطين: ما بين الابارتهايد والابادة الجماعية, بين طمس الهوية والصمود" على أن ما يقوم به الاحتلال الاسرائيلي من إبادة جماعية في قطاع غزة بعد

السابع من أكتوبر تعتبر شكلاً من أشكال الفصل العنصري الممارس ضد الشعب الفلسطيني، حيث يعاني الفلسطينيون في القطاع من القتل وهدم البيوت والنزوح والحرمان من الرعاية الصحية والغذائية، وكل هذه الممارسات تشير الى أن سياسات الابادة الجماعية في غزة التي تتضمنتها التقارير الدولية وتقارير المقررين لحقوق الانسان تؤدي الى تكريس كل من الاحتلال والفصل العنصري للأراضي الفلسطينية المحتلة.

مما لاشك فيه، إن هنالك أثار غاية في الخطورة على الشعب الفلسطيني نتيجةلممارسة سياسات الفصل العنصري تجاهه، وقد أشار الباحثان د. عزام عمرو ود. خبيب الزهيري في دراستهما المشتركة تحت عنوان " آثار نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" على الشعب الفلسطيني" الى أن هذه السياسات العنصرية اشتملت على مجموعة من القوانين والقرارت العسكرية الاسرائيلية تهدف في مجملها الى إحتكار الموارد والمياه الجوفية و تقسيم الضفة الغربية جغرافياً بما يحد من قدرة الفلسطينيين على استخدام أراضيهم ومواردهم. وفي نفس السياق بحث الباحث عليان هندي في دراسته " المناطق الفلسطينية المحتلة ..نظام الحكم والأوامر عسكرية العنصرية الحاكمة " مجموعة القرارات والقوانين الاسرائيلية العنصرية بما فيها قوانين الكنيست وقانون القومية اليهودي وهي تهدف في مجملها الى ضم الضفة الغربية. والذي يؤدي بدوره الى قتل حل الدولتين وخلق واقع جغرافي وديمغرافي جديد يجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية أمراً صعباً، بل مستحيلاً، وهذا ما أطلقت عليه الباحثتان د. نادية ابو زاهر ود. ايناس الزين مصطلح "اعاد تشكيل الأرض الفلسطينية"، حيث ذهبت الباحثتان في دراستهما المشتركة " انعكاس نظام الابرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة" الى "أن بناء المستوطنات والجدار الفاصل والحواجز الإسرائيلية تؤدي إلى تغيير الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية لصالح المستوطنين، حيث يزداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية. وتؤدي الحواجز إلى صعوبة التنقل بين المدن، ويؤدي الجدار الفاصل إلى عزل كثير من أراضي الضفة، وعزل الفلسطينين ومنعهم من الوصول لمواردهم المائية وأراضيهم مقابل السماح للمستوطنين من السيطرة على خمسة أضعاف ما يُسمح للفلسطينين. وكل هذه السياسات ستؤثر على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً ذات سيادة مستدامة".

وفي نهاية هذا التقديم، نشير الى أن عدداً من الباحثين أكدوا في دراساتهم في هذا الكتاب على أعتبار نظام الفصل العنصري تجاه الشعب الفلسطيني يخرق القانون الدولي ويعتبر جريمة حرب، وهذا ما أكد عليه الباحث د. فؤاد ربايعة في دراسته " نظام الأبرتهايد

الإسرائيلي وإنعكاسه على المجتمع الدولي" ، ويتابع ربايعة الى أن ما تقوم به اسرائيل من جرائم ضد الانسانية بما فيها جريمه الفصل العنصري شكلت صدمة للمجتمع الدولي وللمنظومة الدولية القانونية، وأن هذه الصدمة تستدعي قيام هذا المجتمع الدولي بمحاسبة إسرائيل وإخضاعها للقانون الدولي. من جانبه، إعتبر الفقية القانوني د. كمال قبعة في دراسته بعنوان " دلالات وإستحقاقات الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية..في وسم إسرائيل بدولة فصل عنصري" بأن هنالك صحوة عالمية تجاه الجرائم الإسرائيلية، وخاصة جريمة الفصل العنصري التي ترتكب بحق الشعب العربي الفلسطيني، وتمثلت هذه الصحوة العالمية بصدور عدد من التقارير الإسرائيلية أولاً والعالمية أيضاً، وأخيراً تقارير وازنة من قبل مقرري مجلس حقوق الإنسان وغيرها، وصولاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات الواجبة من الدول تجاه الإحتلال لأراضي دولة فلسطين؛ والتي طال إنتظارها بشأن وسم إسرائيل ب "دولة فصل عنصري"، وأكد قبعة في بحثه حول دلالات وإستحقاقات رأي وموقف محكمة العدل الدولية في وسم إسرائيل بدولة فصل عنصري وما تبعه من قرار الجمعية العامة بشأنه، الى ضرورة إلزامية المبادئ والقواعد القانونية الناظمة ضد جرائم الاحتلال، ومطاردة عضوية الكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة والتي هي عضوية مارقة ومتمردة تستوجب المساءلة الدولية.

وفي خاتمتنا لإستخلاصتنا لأهم المحاور الأساسية التي وردت في هذا الكتاب الهام، نؤكد على أن هذه الاسهامات المعرفية ستؤدي الى إثراء المكتبة العربية والفلسطينية في موضوع هام، وهو الأبرتهايد تجاه الشعب الفلسطيني، وسيستفيد من وجود هذا الكتاب العديد من الباحثين في الجامعات، وهو الأمر الذي سيساهم لا محالة في زيادة كم ونوع الأبحاث والدراسات المقدمة في موضوعة الابرتهايد. والتي ستعمد في مجملها على توصيف هذه الحالة الفريدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، كما أنها ستساهم في ترشيد السياسات النضالية الوطنية والعالمية لمواجهة هذا الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.

فلسطين

ما بين الأبارتهايد والإبادة الجماعية،

ما بين طمس الهوية والصمود

دلال عريقات

أستاذ مشارك في الدبلوماسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

dalal.s.iriqat@aaup.edu

الملخص

تحلل هذه الدراسة الممارسات المنهجية للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، مجادلةً بأنها تشكل تشريحًا لما بعد الابارتهايد أي لإبادة جماعية تستهدف الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وليس فقط البنية التحتية العسكرية لحماس. تسلط الورقة الضوء على الظروف القاسية التي سبقت التصعيد الأخير في 7 أكتوبر، موضحةً كيف استخدمت إسرائيل التجويع والحرمان كأدوات للابارتهايد و لتدمير كل ما هو ادمي للسكان الفلسطينيين ونظامهم البيئي. ونستعرض التدمير المنهجي الذي يهدف إلى خنق المدنيين، وفرض عمليات الإخلاء سواء الطوعي او القسري، وتنفيذ التطهير العرقي، مما يعوق أي حلول سياسية سلمية.

تركز المناقشة على الحاجة الملحة لمعالجة الأزمة الإنسانية في غزة، التي تفاقمت بفعل الحصار الطويل والاحتلال العسكري. تعد غزة موطنًا لـ 2.3 مليون شخص، نصفهم من الأطفال و70% منهم لاجئون، وتعمل كسجن مفتوح في ظل قيود شديدة، وهو ما يعد انتهاكًا لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949. حُرم سكان غزة من حقوقهم الإنسانية

الأساسية، بما في ذلك الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية وحرية التنقل.

كما تتطرق الدراسة لأشكال الإبادة المختلفة التي مارسها الإسرائيليون مع التركيز على إبادة التعليم والثقافة اضافة للتأثيرات النفسية والاجتماعية للحصار، مسلطة الضوء على المستويات العالية من الصدمات واليأس. وتؤكد على الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والبشرية في غزة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وتبرز تأثيرات العنف الهيكلي والعقاب الجماعي. وعلى الرغم من هذه المحن، فإن صمود غزة لا يزال أمرًا حيويًا لهوية الشعب الفلسطيني الوطنية. تدعو الورقة إلى تدخل دولي فوري لإنهاء الاحتلال، ورفع الحصار، وضمان حقوق الفلسطينيين في التعايش السلمي داخل حدود معترف بها دوليا.

الكلمات المفتاحية: إبادة جماعية، فلسطين، غزة، ابارتهايد، الاحتلال الإسرائيلي، إبادة التعليم، إبادة البيئة.

Abstract

This study examines the systematic practices of Israeli occupation in Palestine, arguing that they constitute a post-apartheid anatomy of genocide targeting the Palestinian people and their right to self-determination, rather than merely the military infrastructure of Hamas. The study sheds light on the harsh conditions preceding the recent escalation on October 7, illustrating how Israel has employed starvation and deprivation as tools of apartheid to dismantle the humanity of the Palestinian population and their ecosystem. It explores the systematic destruction designed to suffocate civilians, forced displacement, and ethnic cleansing, thereby obstructing any prospects for peaceful political solutions.

The discussion emphasizes the urgent need to address the humanitarian crisis in Gaza, exacerbated by prolonged siege and military occupation. Home to 2.3 million people—half of whom are children and 70% refugees—Gaza functions as an open-air prison under severe restrictions, con-

stituting a violation of the Fourth Geneva Convention of 1949. Its inhabitants have been deprived of fundamental human rights, including access to clean water, healthcare, and freedom of movement.

The study also delves into various forms of erasure practiced by the Israeli authorities, focusing on the annihilation of education and culture, as well as the psychological and social effects of the blockade. It highlights the high levels of trauma and despair among Gaza's population while underscoring the strategic importance of Gaza's natural and human resources to the Palestinian economy. The chapter examines the impacts of structural violence and collective punishment, while also affirming that Gaza's resilience remains vital to the national identity of the Palestinian people. Finally, the chapter calls for immediate international intervention to end the occupation, lift the siege, and secure the rights of Palestinians to peaceful coexistence within internationally recognized borders.

Keywords: Genocide, Palestine, Gaza, Apartheid, Israeli occupation, Educide, Ecocide.

تحليل ممارسات وأهداف إسرائيل في فلسطين يُظهر تجسيدا لما بعد الابارتهايد اي للإبادة الجماعية. إن الاحتلال الإسرائيلي لا يستهدف فقط البنية التحتية العسكرية لحركة حماس، بل يهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني وإلغاء حقه في تقرير المصير. تهدف هذه الورقة إلى وصف الظروف التي سبقت السابع من أكتوبر. فعلى مدار عقود، لم تكتفِ إسرائيل بقتل البشر، بل قامت بشكل منهجي بتدمير المجموعة والنظام البيئي البشري. حيث استُخدم التجويع والحرمان من الاحتياجات الأساسية كأدوات في الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. تسعى هذه المساهمة إلى رسم خريطة لكيفية قيام إسرائيل بتدمير السكان الفلسطينيين بشكل منهجي في محاولة لخنق المدنيين، وإجبارهم على الإخلاء القسري، وتطهيرهم عرقيًا، مما يعيق أي حل سياسي سلمي.

من الضروري المشاركة في النقاش العاجل حول كيفية إنهاء الجرائم ضد الإنسانية في غزة في القرن الحادي والعشرين ووقف الاحتلال العسكري الإسرائيلي. لضمان حقوق كل

من الفلسطينيين والإسرائيليين في التمتع بدولة ذات حدود آمنة ومحددة تضمن السلام بشكل فعال، من المهم التأكيد على أن الوضع كان غير إنساني حتى قبل الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة في أكتوبر 2023. قطاع غزة هو موطن لـ 2.3 مليون شخص، منهم 50٪ أطفال و70٪ لاجئون؛ وهو يمتد على مساحة 365 كيلومترًا مربعًا (141 ميل مربع) ويبلغ طوله 41 كيلومترًا (25 ميلًا) وهو محاصر بالكامل بالاحتلال العسكري الإسرائيلي من الجو والبر والبحر. منذ عام 2005، يعيش حوالي 5,855 فردًا في كل كيلومتر مربع تحت الحصار الكامل. ("Gaza Up Close, 2023) في العام التالي، تم انتخاب حماس في الانتخابات التشريعية في فلسطين؛ تم تشكيل حكومة وحدة لكنها فشلت، ونتيجة لذلك حدث انقلاب في غزة، واستفردت حماس بإدارة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في القطاع. في عام 2005، وصف كبير مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، دوف فايسغلاس، انسحاب إسرائيل من غزة بأنه "فصل من شأنه أن يحافظ على الوضع الراهن" (Formaldehyde . (Ari Shavit, 2004

تم هذا الانسحاب المتعمد، الذي نُسق من قبل مجرمي حرب، بهدف تقسيم وإضعاف وتدمير الفكرة الوطنية الفلسطينية. علاوة على ذلك، انسحبت إسرائيل من غزة بشكل أحادي ودون تنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية أو حتى جامعة الدول العربية، مما أدى إلى انقسامات مؤسسية وسياسية استمرت لما يقرب من عقدين. (Dalal Iriqat, 2022)

ومن الجدير بالذكر أن الفلسطينيين لديهم سيطرة محدودة على ما يدخل ويخرج من القطاع: فغزة ليست سوى سجن مفتوح على مستوى العالم. حُرم الفلسطينيون في غزة من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحصول على المياه النظيفة والأدوية، فضلاً عن نقص الطاقة. يواجه الفلسطينيون تحديات أخرى تحت الاحتلال، بما في ذلك ضعف الوصول إلى الإنترنت (خدمة 2G كأفضل خيار)، وقلة الحركة داخل وخارج القطاع، والمرافق الصحية غير الكافية، وفرص العمل المحدودة، وغياب الحقوق السياسية والاجتماعية، مما يعد انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تضمن حماية المدنيين وحقوقهم الأساسية في مناطق النزاع.

نتيجة للحصار المستمر، تعرض سكان غزة للعديد من العمليات العسكرية الكبرى والغزوات الإسرائيلية منذ عام 2007. وقد عانوا من صدمات نفسية عميقة. الكثير من الناجين فقدوا الإرادة في الحياة. الشباب لديهم فرص ضئيلة؛ في عام 2018، هاجر 40,000 فلسطيني، معظمهم من الشباب المتعلمين، من غزة إلى تركيا وأوروبا. (Yaniv Kubovich

(& Hamas Blocking Doctors From Leaving, 2018

غزة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية؛ ويُعد الشعب والأرض في القطاع من العوامل الأساسية للاقتصاد الفلسطيني. الحصار غير القانوني والاحتلال لغزة هما أمثلة شنيعة على العنف الهيكلي والعقاب الجماعي الذي يجب معالجته. الفلسطينيون الآن يواجهون أزمة إنسانية غير مسبوقة. (Iriqat, 2022)

النضال المشروع من أجل الحرية

تعد غزة رمزاً للرغبة الإنسانية العميقة والمستمرة في الاستقلال والتحرر. لعقود، عانى الفلسطينيون في غزة من الحصار والاضطهاد، وتم حرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية، جريمة الابارتهايد تم ترجمتها وتجسيدها بشكل غير مسبوق. قُتل آلاف الأشخاص عبر الزمن، بما في ذلك عائلات بأكملها، مما يؤكد أن الوضع قد يشتعل في أي لحظة.

بنفس أهمية التأكيد على أن حق الدفاع عن النفس محمي بموجب القانون الدولي. يجب ان نذكر ان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 (1974) و37/43 (1982) اكدت أيضا على شرعية "النضال من أجل الاستقلال وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح". وبالتالي، فإن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي غير متنازع عليه في النظام الدولي، ويعتبر النضال الفلسطيني مشروعًا. ويستند حق الدفاع عن النفس إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 31 من نظام روما الأساسي، التي تمنح الشعوب حق الدفاع عن نفسها ضد العدوان، خصوصًا جرائم الحرب. (Charter of the United Nations) لا يمكن لإسرائيل أن تدعي الدفاع عن نفسها ضد سكان تحتلهم! لقد ارتكب النظام الإسرائيلي على مدار الـ 76 عامًا الماضية أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب افظعها جريمة الابارتهايد والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده سواء كان في الضفة الغربية او القدس او قطاع غزة او في الداخل الاسرائيلي. (ICJ order on January 2024)

لقد فشلت الدبلوماسية والعمل متعدد الأطراف في خدمة 2.3 مليون فلسطيني يعيشون في غزة؛ حيث سقطت الإدانة المستمرة من المنظمات الدولية على آذان صماء ولم تسفر

عن أي إصلاحات ملموسة لغزة، نتيجة التأثير الهائل للوبي الصهيوني المنظم والممول جيدًا. أسفرت الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية والمتكررة عن مقتل آلاف الفلسطينيين، بما في ذلك أكثر من 17,000 طفل وأسر متعددة الأجيال، إضافة إلى تدمير نوعية حياة الفلسطينيين، وخاصة في غزة. كل تصعيد للهجمات، مثل القصف الحالي، حوّل غزة إلى منطقة كارثية، محولاً إياها إلى أنقاض. ("Timeline: Israel's attacks on Gaza since 2005)

ما يحدث في غزة هو ممارسة روتينية للاستعمار الاستيطاني منذ تأسيس نظام الفصل العنصري. لمدة 76 عامًا، وقفت القوى الغربية والمنظمات الدولية مكتوفة الأيدي بينما تصرفت قوات الاحتلال الإسرائيلية (IOF) دون محاسبة، مضطهدة الفلسطينيين تحت احتلال عسكري طويل الأمد بتمويل وتسليح غربي اباح جريمة الابارتهايد ضد الفلسطينيين لعقود. ما نشهده في غزة ليس مجرد تصعيد دوري؛ بل هو ترجمة لعقود من الفصل العنصري تحت إطار مشروع استيطاني استعماري، مدعوم باحتلال عسكري طويل الأمد، ومصادرة للأراضي، وعمليات قتل خارج نطاق القانون، واعتقالات وإرهاب المستوطنين. ينطبق هذا الأمر على الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضًا. يمتد المشروع الإسرائيلي إلى ما هو أبعد من حماس؛ فمنذ أكتوبر 2023، هناك أكثر من 700 شهيد مدني في الضفة الغربية وحدها، وبلغ عدد المعتقلين أكثر من 11000 خلف القضبان الإسرائيلية. هذا دليل على أن إسرائيل لا تشن حربًا ضد حماس فقط، بل تستهدف حق الفلسطينيين في تقرير المصير، مستلهمة من وعد بلفور الذي أشار إلى الفلسطينيين كأقلية غير يهودية يمكنها التمتع بحقوق دينية فقط دون أي حقوق سياسية في دولة ذات سيادة, تمارس جريمة الاباتهايد للضغط على الشعب واجباره على الهجرة وإفراغ الأرض من السكان لتسهيل عمليات الضم ومصادرة الأرض والإبادة الجماعية منهجية للتخلص من الشعب الفلسطيني.

الإبادة البيئية، الثقافية، التعليمية والتدمير المنهجي بوصفها مؤهلة لتصنيفها إبادة جماعية

منذ أكتوبر 2023، ومع بدء العدوان، تنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي تدميرًا منهجيًا للمجتمع في غزة؛ حيث لم تُستهدف حياة البشر فقط، بل البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات، وكل شيء قد تعرض للقصف المكثف في غزة. بتاريخ 26 يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا حول احتمالية تورط إسرائيل في ارتكاب إبادة جماعية

في غزة، (ICJ order on January 2024) مشيرةً إلى أن الناس يعيشون أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي التي تم تسجيلها خلال المجاعة. وكشفت منظمة الصحة العالمية بعد زيارة إلى شمال غزة في 21 ديسمبر 2023 أن "نسبة غير مسبوقة تصل إلى 93% من سكان غزة يواجهون مستويات أزمة من الجوع، مع نقص حاد في الغذاء ومستويات عالية من سوء التغذية. الجوع والموت واضحان." ((WHO و see also World Food Programme) وبالتالي، يجب تسليط الضوء على الآثار العميقة والمدمرة لهذا العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة على الأنظمة الاجتماعية والبيئية والتعليمية والاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

تمتلك الآلة العسكرية الإسرائيلية نية واضحة لتدمير أي بنية تحتية بشرية في غزة، حيث أن قتل الآلاف لم يكن كافيًا للقادة الإسرائيليين، فالخطة هي جعل غزة غير صالحة للسكن، عبر إجبار الناس على الانتقال إلى الجنوب بأوامر عسكرية، وخنقهم في رفح وحرمانهم من الاحتياجات الإنسانية الأساسية بهدف جعلهم ينتقلون طوعًا إلى سيناء. (2023) الهدف الإسرائيلي لا يقتصر فقط على تهجير المدنيين قسراً، بل يشمل تدمير أي بنية تحتية بشرية، تفعيل عميق لنظام الاباتهايد بهدف جعل غزة غير قابلة للسكن. لقد استهدفوا التعليم في غزة؛ ليس فقط المدارس بل أيضًا التعليم العالي ونظام البحث العلمي، من خلال تدمير المباني والبنية التحتية، إضافة إلى استهداف العاملين والطلاب بشكل مباشر، مما أدى إلى آلاف الشهداء والمصابين والمفقودين، وهو ما أدى إلى تحويل مؤسسات التعليم إلى مراكز إيواء للنازحين داخليًا.

تشير المعلومات إلى أن عدد الشهداء بين طلاب مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الجنوبية تجاوز الألف شهيد حتى 03/02/2024، بالإضافة إلى وجود آلاف الجرحى والمفقودين، بمن فيهم من هم تحت الأنقاض ومن لم يتم التعرف على هوياتهم. كما استشهد المئات من العاملين على مختلف مستوياتهم الإدارية في مؤسسات التعليم العالي. (Euro-Mediterranean Human Rights Observatory)

تشير التقارير إلى أن 75% من مباني مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة قد تعرضت لأضرار تراوحت بين التدمير الكامل والجزئي، وتم استخدام جميع هذه المباني لإيواء النازحين، حيث تم تحويلها إلى مراكز إيواء شاملة بكل ما تحتويه من بنى تحتية وتجهيزات. (Saleh, 2024) يُشار إلى أن الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي لم تقتصر على المباني فقط، بل شملت أيضًا البنية التحتية والمرافق، بما في ذلك الساحات والملاعب والطرق والمساحات

الخضراء ومصادر الطاقة والمياه والاتصالات والصرف الصحي. كما أن محتويات هذه المباني والمرافق، بما في ذلك الأجهزة المتخصصة والمعدات والآلات وحتى المواد الكيميائية والمواد التعليمية والمخطوطات والكتب، تعرضت لأضرار يصعب تقديرها من حيث الكمية والنوعية بسبب استمرار العدوان وتداعياته. سيتم تقييم هذه الأضرار بدقة بعد انتهاء الحرب وفرض وقف إطلاق النار.

أدت العدوانية المنهجية المستمرة للاحتلال ضد غزة إلى آثار كارثية وتعطيل المؤسسات وتدمير المباني والبنى التحتية والمراكز الطبية والصحية والمختبرات ومعداتها المتخصصة، مما ساهم بشكل مباشر في تعطيل حياة الإنسان في غزة. جميع الأنشطة البشرية توقفت، مما أثر على 625,000 طالب في المدارس ورياض الأطفال، و88,000 طالب في التعليم العالي، وفقًا لتقارير وزارة التربية والتعليم. الأطفال والنساء والطلاب والمرضى والأطباء وكبار السن والمسعفون والعاملون في مجال التعليم والصحة على جميع المستويات تم استهدافهم عمداً. ووفقًا لبيانات وزارة الصحة والأمم المتحدة عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تجاوز عدد الأطفال الذين استشهدوا في قطاع غزة 17,000 طفل. ("How Israel has destroyed Gaza's schools and universities ". A.-M., 2024)

الهجوم العشوائي المُوَلد بالذكاء الاصطناعي على غزة

لم تكتف دولة الاحتلال بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوق التكنولوجيا والانترنت وخدمات ال ٤ و ٥ أجيال كجزء من نظام الابارتهايد الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني ولكنها تمادت لتوظف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أداةً للحرب والجرائم. أسفر الهجوم المتعمد على غزة عبر القصف والغزو وتفجير المباني، الذي تم توليده بواسطة الذكاء الاصطناعي، عن دمار هائل. أهداف إسرائيل هي أهداف كمية وليست نوعية، ويتم توليدها بالذكاء الاصطناعي. يستخدم الإسرائيليون هذه الأدوات في نطاق أوسع بكثير من العمليات، وخاصة لنشر منصة إنشاء أهداف بالذكاء الاصطناعي تُدعى "الإنجيل"، والتي سرعت بشكل كبير من إنتاج قائمة قاتلة من الأهداف التي شبهها المسؤولون بمصنع إنتاج. (https://www.theguardian.com/world/2023/dec/01/the-gospel-how-israel-uses-ai-to-select-bombing-targets, 2023) كل شيء في غزة كان مستهدفًا، مما حول القطاع إلى مخيم لاجئين كبير محروم من البنية التحتية الأساسية للحياة الإنسانية.

المحكمة الجنائية الدولية ودور القانون الدولي

لم تصدر محكمة العدل الدولية حتى الآن حكمًا بشأن موضوع القضية التي قدمتها جنوب إفريقيا حول ما إذا كانت هناك إبادة جماعية قد وقعت في غزة. ولكنها اعترفت بحق الفلسطينيين في غزة بالحماية من أفعال الإبادة الجماعية وفقًا للمادة 41 من اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948، التي وُضعت في أعقاب القتل الجماعي لليهود في الهولوكوست النازي. وتُعرف الإبادة الجماعية بأنها "أعمال تُرتكب بنية تدمير، كليًا أو جزئيًا، مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية". تشمل أفعال الإبادة الجماعية المذكورة في الاتفاقية: قتل أعضاء من المجموعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء المجموعة، وتعمد إحداث ظروف معيشية تهدف إلى تدمير المجموعة كليًا أو جزئيًا.

في عام 2005، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 27 يناير من كل عام باعتباره يومًا دوليًا لذكرى الهولوكوست. ما يثير الاهتمام في التاريخ هو أن المحكمة التي أُنشئت لإنقاذ الإنسانية بعد الهولوكوست في القرن العشرين هي نفس المحكمة اليوم التي تحاسب دولة إسرائيل على ارتكاب نفس الجريمة ضد الشعب الفلسطيني في القرن الحادي والعشرين.

المساعدات الإنسانية مقابل إنهاء الاحتلال

بينما يُعتبر التدخل الإنساني أمرًا حيوياً لملايين الأشخاص الذين ما زالوا لاجئين بعد سبعة عقود، فإن الهدف الأسمى لبناة السلام يجب أن يكون إنهاء الاحتلال العسكري. إن موجة الإدانات الدولية الأخيرة لحماس والدعم غير المشروط لحكومة بنيامين نتنياهو الفاشية الإسرائيلية لن تؤدي إلا إلى تأجيج المزيد من الإرهاب المنظم من الدولة ضد الفلسطينيين وزيادة الحصانة التي يتمتع بها نظام الابارتهايد لارتكابه جرائم مستمرة ومعاقبته الجماعية للأبرياء في غزة والضفة الغربية.

ننذ عام 2000، قتل جيش الاحتلال والمستوطنون أكثر من 11,000 فلسطيني، ("Fa-talities: All Date, 2023) في حين توفي العديد منهم بسبب سوء التغذية ونقص النظام الصحي والإصابات وسوء جودة الهواء ومياه الشرب غير الصالحة، وكل ذلك نتيجة للحصار الصهيوني. بين أكتوبر 2023 ومارس 2024، قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 42,000

فلسطيني إضافي في غزة باستخدام القنابل والأسلحة الكيماوية، بينما أطلق النار وقتل مئات الفلسطينيين في الضفة الغربية والمناطق المحتلة عام 1948. ("Death Toll Soars to 1, 2023)

تحافظ إسرائيل على نظام الفصل العنصري الابارتهايد تحت اطار احتلالها العسكري بفضل المساعدات المالية، والأسلحة المجانية، والدعم المؤسسي من الدول الغربية، مما يضمن السيطرة اليهودية على كل فلسطين التاريخية. (Jewish Nation State Law 2018, 2018) بدلاً من محاسبتها على انتهاك اتفاقية جنيف، تم تكريم نظام التطهير العرقي الصهيوني لشعوب الأرض الأصلية، بينما تم تجريم المقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة وحول العالم. تُسمى "عنف الضعفاء" بالإرهاب بينما يُسمى "عنف الأقوياء" بالحرب ضد الإرهاب.

لقد تسامح المجتمع الدولي، إن لم يكن قد دعم الاستعمار الصهيوني في فلسطين. حدث ذلك من خلال عمليات الضم والطرد المتكرر والهجمات المتواصلة على اللاجئين، وتدمير المجتمعات، والاغتصاب، والتشويه، وسجن وتعذيب القُصّر، ومصادرة الممتلكات، وعزل القدس، وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. من المذهل سماع الإدانات للمقاومة الفلسطينية بعد 76 عامًا من النكبة المستمرة و17 عامًا من الحصار المطلق على غزة. إنها مسألة حياة أو موت لتغيير السرد العالمي والقضاء على الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري والحصانة.

قد يعيق إعلان نتنياهو لحالة الطوارئ أو لا يعيق التقارب مع السعودية. ومع ذلك، فقد دفع إلى تحرك أمريكي إضافي في المنطقة. ومع ذلك، نجحت المقاومة في إعادة تقديم العصا وتعزيز الموقف الفلسطيني في أي محادثات تطبيع أو ثنائية. في المستقبل القريب، قد يكون من الممكن استخدام الأسرى الإسرائيليين كوسيلة ضغط في تبادل مستقبلي مع الأسرى الفلسطينيين، مذكّرين العالم أن غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين. يجب على إسرائيل والإدارة الأمريكية أن تعترفا بأنه لا يمكن تنفيذ أي "صفقة القرن" دون الفلسطينيين على الطاولة. يجب محاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الإنسانية، وحماية الشعب الفلسطيني، وضمان السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولكن، قبل كل شيء، يجب رفع الحصار وإنهاء الاحتلال.

ما بين الابارتهايد والابادة:

الفصل العنصري اكتسب زخمًا في السنوات الأخيرة لوصف آليات السيطرة الإسرائيلية في فلسطين. بدرجات متفاوتة عبر المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل حاليًا (القدس، الضفة



الغربية، غزة، وإسرائيل نفسها)، يعاني الفلسطينيون من التمييز الاقتصادي والاجتماعي، والتهميش في أسواق العمل، واستبعادهم من الحماية القانونية، ومنعهم من العودة إلى أراضيهم التاريخية، وحرمانهم من حقوقهم في التعليم والرعاية الصحية. تتراكم الأدلة الهائلة التي تدعم وصف النظام الإسرائيلي بالفصل العنصري، وتتبناها منظمات حقوق الإنسان، االباحثين والصحفيين، وحتى بعض السياسيين. (Israel's Apartheid against Palestinians, 2022)

مصطلح الفصل العنصري يستمد ثقله من الأطر القانونية الدولية, حيث يُعرّف نظام روما الأساسي لعام 1998 في المادة ٧، الذي أسس المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، الفصل العنصري على أنه مصطلح يشير إلى "نظام مؤسسي للاضطهاد والسيطرة المنهجية من قبل مجموعة عرقية على أخرى". يستمد هذا التعريف شرعيته إلى حد كبير من مصطلح تاريخي وجغرافي مرتبط بالنظام الأفريكانري في جنوب أفريقيا، والذي لا يتطابق تمامًا مع سيطرة إسرائيل على الأراضي والشعب الفلسطيني. كما أن هذا التعريف لا يغطي بشكل كافٍ الهجمات الإبادة الجماعية المستمرة ضد شعب غزة. نحن لا نقلل من اهمية وصف إسرائيل بدولة فصل عنصري، ولكن لا نريد ان نصرف الانتباه عن المظاهر الاستعمارية الأوسع للقوة في فلسطين. نعتقد أن الفصل العنصري هو توصيف غير كافٍ للحضور الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، وهذا يمكن أن يقيد النقد والممارسة السياسية. تعود جذور هذا النقاش إلى ما قبل 7 أكتوبر 2023، ولكنها تعززت منذ ذلك الحين: الحرب

الإسرائيلية على غزة هي حرب إبادة جماعية، وأبعاد العنف الاستعماري التي تُمارس فيها تتجاوز بشكل كبير الفصل العنصري.

مصطلح الفصل العنصري متجذر في سياق تاريخي وجغرافي محدد. الفصل العنصري، وهو كلمة أفريكانرية تعني "التطور المنفصل"، نشأ من مشروع الدولة في جنوب أفريقيا الذي جمع بين تجريد السود من الأراضي واستغلال العمالة السوداء بشكل منهجي بين عامي 1948 و1994. لكن الفصل العنصري كنظام اقتصادي جغرافي استغلالي في جنوب أفريقيا هو نظام فريد تاريخيًا، ولم يتم تكرار مظالمه بالتحديد في فلسطين. ومع ذلك، فإن كلا النظامين - الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والسيطرة الاستعمارية على الفلسطينيين - يتضمنان أنظمة تحكم تركز على الاستبعاد المكاني. هذه الفروق المكانية تتزامن مع ديناميات زمنية حاسمة. (Welsh, 2009) فبينما كان العمال السود في جنوب أفريقيا يسافرون مسافات طويلة للعمل في الاقتصاد الأبيض لفترات طويلة، فإن العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي يعتمدون على تصاريح عسكرية تمنعهم من الإقامة ليلاً في إسرائيل أو القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر الدولة الإسرائيلية أي حد أدنى لرعاية العمال الفلسطينيين، على عكس الوضع في جنوب أفريقيا، حيث كان يتم توفير شبكة من المرافق الأساسية لرعاية العمال السود، رغم كونها بدائية ومفصولة عرقيًا. (Griffiths and Brooks, 2022)

مع دخول إسرائيل في حرب إبادة جماعية، وهي جزء من استمرار النكبة، يفقد وصف الفصل العنصري فعاليته النقدية بشكل متزايد. تجاوزت السيطرة الإسرائيلية في فلسطين نمط الاستيلاء التقليدي لتدخل في أعمال حربية تتجاوز العنف السياسي الذي شهدته جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن إسرائيل يمكن أن توصف قانونيًا بأنها دولة فصل عنصري، فإن ما يحدث في فلسطين يتجاوز بكثير الفصل العنصري التقليدي ليصبح عملية إبادة جماعية. (https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/ F. A., 2024)

في الجامعات، يعدّ إطار "إسرائيل الفصل العنصري" أداة تعبئة قوية للحركات الطلابية، لكنه يثير الحاجة إلى إعادة التفكير في نطاق هذا الوصف. هناك خشية من أن يكون الهدف النهائي لتحرير فلسطين يجب أن يتجاوز مجرد مقارنات تاريخية مع جنوب أفريقيا. يجب أن يكون الهدف هو تحقيق العدالة والمحاسبة لأولئك الذين يقودون الحرب على غزة أمام المحكمة الجنائية الدولية. (Abunimah, 2007)

الآن وبعد أن انخرطت إسرائيل في حرب إبادة جماعية, مرحلة جديدة في استمرار النكبة. لقد انتقلت السيطرة الإسرائيلية في فلسطين بالكامل من نموذج الاستيلاء الذي يمكن أن يعكس الفصل العنصري التاريخي إلى أعمال حرب تتجاوز العنف السياسي. لا يمكن تجاهل أن استشهاد 42,000 شخص في غزة في السنة الأخيرة بالإضافة إلى آلاف الجرحى والمفقودين يتجاوز بكثير أشد لحظات العنف في فترة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مثل انتفاضة سويتو عام 1976 التي أدت إلى استشهاد حوالي 700 شخص. خلال عقود (1948–1989) من الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لم يتم استخدام الطائرات الحربية والمدفعية بشكل روتيني ضد السود؛ لم يتم تكديسهم وقصفهم؛ لم يتم تدمير مستشفياتهم ومدارسهم؛ ولم يتم استنزاف ظروف حياتهم بهذا الشكل البالغ الوضوح. دون محاولة تبرير "شر أقل"، يبرز هذا فرقًا أساسيًا بين نظامين ليسا فقط متباعدين من حيث المكان والزمان، بل أيضًا في المنطق والوسائل ومدى العنف السياسي. (Welsh, 2009) وعلى الرغم من جميع الشرور التي شهدتها جنوب أفريقيا خلال الفصل العنصري، ومع كل الإمكانيات لوجود الفصل العنصري كما عرّفته القوانين الدولية خارج سياق جنوب أفريقيا، فإن شيئًا يتجاوز الفصل العنصري يحدث في فلسطين – في هذه الحالة، هو محاولة إسرائيل الإبادة الجماعية للفصل بين الشعب وأرضه عبر الموت المستهدف عرقيًا. لتعرض شريط أرض بطول 41 كيلومترًا لقصف كثيف لمدة اثنا عشر شهرا (وما زال مستمرًا) يتطلب أكثر من نظام فصل عنصري.

الأبارتهايد والإبادة الجماعية في فلسطين: نظام مزدوج للقمع والهيمنة

إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يمثل حالة فريدة تجمع بين أنظمة السيطرة الاستعمارية التقليدية وآليات العنف الممنهج. هذه الحالة تتجلى من خلال تطبيق نظام الأبارتهايد جنبًا إلى جنب مع ممارسات يمكن تصنيفها كإبادة جماعية تدريجية، تهدف إلى إضعاف الهوية الفلسطينية، وتقليص الوجود الفلسطيني على الأرض، وتدمير البنية الاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني. يعتمد هذا التحليل على استعراض شامل للأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية لهذه السياسات، مع التركيز على التفاعلات بين مفاهيم الأبارتهايد والإبادة.

وفقًا لتعريف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، يُعرف الأبارتهايد بأنه "نظام مؤسسي للاضطهاد والسيطرة المنهجية من قبل مجموعة عرقية على أخرى، يرتكب بنية الإبقاء على هذا النظام." إن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة

الغربية والقدس وقطاع غزة تُمثل تجسيدًا واضحًا لهذا التعريف. تفرض إسرائيل نظامًا معقدًا من القوانين والقيود التي تفصل بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، وتكرس التمييز الهيكلي الذي يحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية. يشمل ذلك فرض قيود صارمة على حرية التنقل، حيث تمنع الجدران الفاصلة ونقاط التفتيش المتعددة حركة الفلسطينيين، وتحاصرهم داخل "مناطق جيب" تفصلها المستوطنات والشبكات الاستيطانية المتنامية.

مظاهر الأبارتهايد في الضفة الغربية والقدس: الاحتلال العسكري للضفة الغربية يترافق مع تطبيق قوانين عسكرية صارمة على الفلسطينيين، في حين يخضع المستوطنون الإسرائيليون لقوانين مدنية إسرائيلية تمنحهم حقوقًا وامتيازات واسعة. هذه الازدواجية القانونية هي إحدى دعائم نظام الأبارتهايد، حيث يُعامل الفلسطينيون كأفراد عديمي الجنسية محرومين من الحماية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الأراضي الفلسطينية بشكل ممنهج لتوسيع المستوطنات غير الشرعية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي مثل القرار 2334 الذي يدين الاستيطان.

الإبادة التدريجية: ديناميات العنف الممنهج,

بينما يركز نظام الأبارتهايد على السيطرة والتفوق العرقي، فإن الإبادة التدريجية تهدف إلى القضاء على البنية المجتمعية الفلسطينية ببطء ولكن بشكل حاسم. هذه الإبادة لا تتخذ شكل المجازر الجماعية فحسب، بل تشمل أيضًا استراتيجيات تستهدف كل جوانب الحياة الفلسطينية. يتضمن ذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، مع تدمير ممنهج للبنية التحتية، ومنع وصول السكان إلى المياه النظيفة، والخدمات الصحية، والكهرباء. كما تمارس إسرائيل سياسة العقاب الجماعي ضد سكان غزة من خلال تدمير المنازل، واستهداف المدارس والمستشفيات، ومنع دخول المواد الأساسية، مما يؤدي إلى وضع يشبه "الإبادة البطيئة"، حيث يتعرض السكان لمستويات كارثية من الفقر والجوع.

تتخطى سياسات الإبادة التدريجية الاستهداف الجسدي المباشر للفلسطينيين، لتشمل تدمير البيئة الطبيعية والأنظمة التعليمية والثقافية. قامت قوات الاحتلال بتجريف الأراضي الزراعية، وتلويث مصادر المياه، وحرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية.

أدى ذلك إلى تدهور بيئي يهدد بقاء المجتمعات الزراعية. في الجانب التعليمي، استُهدفت المدارس والجامعات، وتعرضت المرافق الأكاديمية للهجمات، مما ساهم في تعطيل التعليم وحرمان الأجيال الناشئة من حقها في المعرفة والتقدم. يُعد تدمير المؤسسات التعليمية جزءًا من حملة أوسع تهدف إلى تقويض البنية الثقافية للمجتمع الفلسطيني، في محاولة لمحو الهوية الوطنية وزرع اليأس في نفوس الأجيال الجديدة.

الربط بين الأبارتهايد والإبادة الجماعية: منظومة عنف استعماري معقدة, إن الجمع بين سياسات الأبارتهايد والإبادة التدريجية يشكل منظومة عنف استعماري تهدف إلى تحقيق غايات متعددة. تسعى إسرائيل إلى إعادة رسم الخريطة الديموغرافية لفلسطين، بما يعزز من سيطرتها العسكرية والسياسية، ويقضي على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. هذا العنف الهيكلي والاستعماري يتجاوز الحدود التقليدية للتفرقة العنصرية، ليشمل استخدام أدوات إبادة متكاملة تستهدف الإنسان والمكان والبيئة. تتجسد هذه الاستراتيجية في التهجير القسري للسكان، وتدمير الموارد الاقتصادية، وفرض سياسات تؤدي إلى تدهور الصحة العامة، مما يحول الحياة اليومية للفلسطينيين إلى معركة مستمرة من أجل البقاء.

الأبعاد الدولية: مسؤولية المجتمع الدولي وتحديات القانون الدولي, على الرغم من تزايد الأدلة التي تدين إسرائيل بممارسة الأبارتهايد والإبادة الجماعية، فإن الاستجابة الدولية لا تزال خجولة وغير فعالة. لقد عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الجرائم، مما يعكس التحديات التي تواجه القانون الدولي في محاسبة الدول القوية التي تتمتع بدعم سياسي وعسكري من قوى عظمى. يبرز في هذا السياق دور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، التي يجب أن تتحمل مسؤولياتها في تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، ومنع استمرار هذه السياسات التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

خاتمة: حماس هي ورقة التوت، والإبادة الجماعية هي الهدف النهائي لنظام الابارتهايد العنصري

في عام 2005، انسحبت إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة وفككت المستوطنات، مما شجع على صعود حركة حماس. وصرح نتنياهو مرارًا وتكرارًا بأنه الشخص الوحيد القادر على عرقلة أي احتمالات لدولة فلسطينية من خلال الحفاظ على الانقسام بين غزة

والضفة الغربية. وقد نمت المستوطنات غير القانونية في فلسطين المحتلة على مر الزمن على الرغم من أن المجتمع الدولي أوضح عدة مرات أن مثل هذه الممارسات تتعارض مع القانون الدولي (قرار مجلس الأمن 2334). على مدى السنوات الـ17 الماضية، تعرضت غزة لحصار قاتل فرضته إسرائيل؛ حيث تسيطر إسرائيل بشكل كامل على المجال الجوي والبحري لغزة. لا يمكن إدخال أو إخراج أي شيء من غزة دون موافقة إسرائيل. قامت إسرائيل بإعادة انتشار ما يصل إلى 9000 مستوطن إسرائيلي؛ ومع ذلك، احتفظت السلطات الإسرائيلية بالسيطرة الكاملة على غزة. لم يكن الهدف من الانسحاب من غزة هو منحها الحرية. وفقًا لما ذكره دوف ويسغلاس، مساعد أرئيل شارون، فإن الانسحاب يهدف إلى ضمان أنه "لن تكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين". اليوم، تستخدم إسرائيل حماس كغطاء، وتُعتبر صواريخ المقاومة "إرهابًا". ((Iriqat, 2023) لقد حققت هذه التكتيكات قصيرة الأجل نجاحات لكل من حماس وإسرائيل على حساب تسوية طويلة الأجل؛ الحقيقة تبقى أن فلسطين تخضع لاحتلال عسكري إسرائيلي مطول يجب أن ينتهي.

إجبار مليون من سكان غزة على الإخلاء إلى الجنوب هو تكرار لذكرى النكبة، وجريمة حرب موثقة، ومحاولة صارخة لنقل المدنيين بهدف ضم الأرض تحت غطاء المشروع الاستيطاني الاستعماري. النكبة الثانية موثقة في عام 2024. على مدى 76 عامًا، تحمل الفلسطينيون الظلم، وهذا ليس مجرد مسألة تصاعدات دورية، بل يتعلق بالتطهير العرقي لفلسطين.

حجم الكارثة الإنسانية التي تتكشف حاليًا في غزة غير مسبوق وقد تجاوز كل توقعاتنا الأسوأ. تداعيات العدوان الإسرائيلي المستمر على أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة مرعبة في جميع المجالات. استمرارية الحرب على غزة لأكثر من خمسة أشهر كسرت جميع سلاسل الأمن الإنساني، مما ترك السكان بأكملهم معرضين لخطر المجاعة. بالإضافة إلى العدد الإجمالي للوفيات، الذي تجاوز حاليًا 42,000 شخص معظمهم من النساء والأطفال، فقد دمرت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات، فضلاً عن القطاعات الزراعية والغذائية، مما أثر بشكل كبير على التعليم والمرافق الصحية في غزة.

تستخدم الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة سياسة "نكرومانيا" بوضوح كاستراتيجية. لقد جعل التدهور والتلوث البيئي بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية والقنابل قطاع غزة غير مناسب للزراعة، مما زاد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة بالفعل. وبانتهاك القانون الإنساني الدولي، تظهر أدلة متزايدة على استخدام الطاقة، والأدوية، والطعام، والماء، وغيرها من الاحتياجات الأساسية كأدوات للحرب، مما يجعل الأزمة الإنسانية في غزة مقلقة بشكل

خاص بأساس عنصري يقوم على نهج الابارتهايد، مما يؤكد ضرورة محاسبة جميع الأطراف على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل لهذه الحرب كبيرة، حيث من المتوقع أن تكلف إعادة بناء غزة عشرات المليارات من الدولارات، ومن المرجح أن تستمر التأثيرات الاجتماعية لهذه الحرب لأجيال.

حتى قبل اندلاع الحرب الحالية، أدى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2006، إلى جانب الهجمات العسكرية المتكررة، إلى تدمير التنمية وإبادة بطيئة للشعب الفلسطيني ممزوجة مع الفصل العنصري والحرمان املا للتهجير.

نظراً للواقع المروّع، فإن وقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية لا غنى عنهما، ومع ذلك، من أجل تحقيق السلام والأمن الاستراتيجي، من الحكمة أن نتذكر أن المفاوضات هي مجرد أداة واحدة لحل النزاعات، بينما التعامل مع السبب الجذري يعد ضرورة. الاحتلال العسكري الإسرائيلي يجب أن يُوقف بشكل كامل. وبينما تخضع إسرائيل للمحاكمة أمام محكمة العدل الدولية بشأن احتمال ارتكابها للإبادة الجماعية في عام 2024، يجب إفساح المجال أمام الأدوات القانونية لفرضها في إيجاد سلام دائم بين الشعبين وتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

الخاتمة

التهجير القسري والطوعي كأداة للسيطرة الديموغرافية: تهدف السياسات الإسرائيلية المستمرة إلى تهجير الفلسطينيين بشكل منهجي، سواء كان ذلك من خلال إخلاءات قسرية أو تهجير "طوعي" ظاهري، ما يتطلب دراسة أعمق لمثل هذه المشاريع ودورها في المخططات الإسرائيلية التوسعية. يركز هذا القسم على ثلاثة محاور أساسية:

1. التهجير القسري الداخلي: تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة سياسات متعمدة للإخلاء القسري تستهدف العائلات الفلسطينية، من خلال عمليات عسكرية وقرارات استيطانية تُجبر السكان على مغادرة أراضيهم ومساكنهم. هذه العمليات تتماشى مع الاستراتيجية الأوسع لتقليص الوجود الفلسطيني وتقسيم المناطق المأهولة.

2. التهجير الخارجي الذي يبدو "طوعيًا": تُسهم الظروف المعيشية الصعبة والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، المفروضة بفعل الحصار والسياسات الإسرائيلية، في دفع

السكان الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم. وقد برز ذلك بشكل ملحوظ بين فئة الشباب المتعلمين الذين يهاجرون بحثًا عن فرص حياة أفضل. يُعد هذا الشكل من الهجرة نتيجة مباشرة لسياسات تهدف إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني وتقليل عدد السكان في المناطق المستهدفة.

3. الربط مع خطة الحسم لعام 2017 ومشاريع الضم: تُشير خطة الحسم الإسرائيلية إلى محاولة فرض حقائق ديموغرافية على الأرض تمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة. يتكامل ذلك مع مشاريع الضم، سواء كانت زاحفة أو معلنة، والتي تدعم إخلاء السكان الفلسطينيين لتمهيد الطريق أمام المستوطنات والتوسع الاستيطاني، وهو ما يتماشى مع الأهداف السياسية والعسكرية الإسرائيلية طويلة الأمد التي يعمل عليها المتطرفون في الحكومة الاسرائيلية.

قد يظهر مصطلح جديد من فلسطين ومن التجربة الفلسطينية، كما هو الحال مع مصطلحات أخرى مثل النكبة، النكسة، الانتفاضة، الصمود، وما إلى ذلك. كما أن الثقل السياسي لهذه المصطلحات يوحّد ويقوي أصوات المظلومين، فإن إطارًا يشمل ولكنه يتجاوز الفصل العنصري سيعكس بشكل أكثر دقة هذا السياق الخاص بالعنف الاستعماري الأكثر تطرفًا. يجب أن تبقى فظائع غزة على مدى العام الماضي معنا إلى الأبد، تدفعنا إلى ما هو أبعد من الفصل العنصري في نقدنا المألوف لجرائم إسرائيل في فلسطين.

تشير هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في الأطر القانونية والسياسية المعمول بها لتوصيف ممارسات إسرائيل في فلسطين. إن مجرد وصف النظام الإسرائيلي بالأبارتهايد لا يعكس بشكل كامل الأبعاد الأكثر تطرفًا للعنف الذي يمارَس ضد الفلسطينيين. يتطلب الوضع الحالي اعترافًا دوليًا بأن ما يجري يتجاوز مجرد التمييز العنصري ليصل إلى مستوى الإبادة الجماعية التدريجية. لذا، تدعو هذه الورقة إلى اتخاذ تدابير دولية صارمة، بما في ذلك فرض عقوبات، وتفعيل الآليات القانونية لمحاسبة إسرائيل، والضغط لإنهاء الاحتلال، وضمان حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحماية هويتهم ووجودهم على أرضهم.

في مواجهة الكارثة والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة، من المنطقي فرض وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإن مثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بخصوص احتمال ارتكاب الإبادة الجماعية وجريمة الابارتهايد يعني نهاية عصر الإفلات من العقاب. النتيجة الحتمية والحقيقة التي لا جدال فيها ان إسرائيل ترتكب الجرائم ويحب محاسبتها.

References

- (Iriqat, Dalal, 75 Years of Ongoing Nakba, May 2023, Palestine Israel Journal PIJ, focused on 75 years Palestine Nakba/ Israel Independence. Vol 28, No. 1 & 2, 2023, Pp. 6-15.)

- "Fatalities: All Date," B'Tselem, last modified September 26, 2023, https://statistics.btselem.org/en/intro/fatalities.

- "Death Toll Soars to 1,300 as Fighting between Hamas and Israel Rages," Al Jazeera, October 9, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/9/death-tolls-soar-as-fighting-between-israel-and-hamas-rages.

- Jewish Nation State Law 2018,

https://main.knesset.gov.il/activity/legislation/laws/pages/lawprimary.aspx?t=lawlaws&st=lawlawsbasic&lawitemid=2073986

https://main.knesset.gov.il/EN/activity/Documents/BasicLawsPDF/BasicLawNationState.pdf

- "How Israel has destroyed Gaza's schools and universities," Aljazeera, January 24, 2024, and "Israel kills dozens of academics, destroys every university in the Gaza Strip,"

- Euro-Mediterranean Human Rights Monitor, January 20, 2024.

- https://www.theguardian.com/world/2023/dec/01/the-gospel-how-israel-uses-ai-to-select-bombing-targets

- Euro-Mediterranean Human Rights Observatory, January 20, 2024).

- Saleh, Basri, Education in Gaza: Unprecedented Damage, Recovery Urgently Needed, This Week in Palestine, February 2024, available online at https://thisweekinpalestine.com/education-in-gaza/

"How Israel has destroyed Gaza's schools and universities," Aljazeera, January 24, 2024.

- F. Albanese, Anatomy of a Genocide: Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 UN Human Rights Council (2024)

https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session55/advance-versions/a-hrc-55-73-auv.pdf 25 March 2024

- ICJ order on January 2024,, available at

https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf

- (WHO, "Lethal combination of hunger and disease to lead to more deaths in Gaza", 21 Dec. 2023; see also World Food Programme, "Gaza on the brink as one in four people face extreme hunger", 20 Dec. 2023.)

- Leaked Intelligence Ministry Policy Department Policy paper: Options for a policy an unofficial translation by +972 Magazine on 13 October 2023

- Charter of the United Nations, Chapter VII—Action with Respect to Threats to the Peace, Breaches of the Peace, and Acts of Aggression, Article 51, https://legal.un.org/repertory/art51.shtml.

- ICJ order on January 2024,, available at

- https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf

- "Timeline: Israel's attacks on Gaza since 2005," Al Jazeera, August 7, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/8/7/timeline-israels-attacks-on-gaza-since-2005

- Yaniv Kubovich, "35,000 Palestinians Left Gaza in 2018; Hamas Blocking Doctors From Leaving," Haaretz, May 19, 2019, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/2019-05-19/ty-article/.premium/35-000-palestinians-left-gaza-in-2018-hamas-blocking-doctors-from-leaving/0000017f-e21d-d75c-a7ff-fe9dc2420000.

- Iriqat, Three Decades of a Process Without Peace: How to Break the Impasse? Palestine-Israel Journal, 27(3/4), 86–93. https://www.pij.org/articles/2210/three-decades-of-a-process-without-peace-how-to-break-the-impasse

- "Gaza Up Close," Gisha, June 28, 2023, https://features.gisha.org/gaza-up-close/.

- Ari Shavit, "Top PM Aide: Gaza Plan Aims to Freeze the Peace Process," Haaretz, October 6, 2004, https://www.haaretz.com/2004-10-06/ty-article/top-pm-aide-gaza-plan-aims-to-freeze-the-peace-process/0000017f-e56c-dea7-adff-f5ff1fc40000.

- Dalal Iriqat, "Three Decades of a Process Without Peace: How to Break the Impasse?," Palestine-Israel Journal 27, no. 3–4 (2022): 86–94, https://pij.org/articles/2210/three-decades-of-a-process-without-peace-how-to-break-the-impasse.

- Genocide in Gaza: Analysis of international law and its application to Israel's military actions since October 7, 2023, university network for human rights, international human rights clinic, Boston university school of law, international human rights clinic, Cornell law school, centre for human rights, university of Pretoria, Lowenstein human rights project Yale Law School (2024)

https://static1.squarespace.com/static/5b3538249d5abb21360e858f/t/66475850eceb152a52fd55fe/1715951696844/Genocide+in+Gaza+-+Final+version+051524.pdf 15 May 2024

دلالات وإستحقاقات الرأي الإستتشاري لمحكمة العدل الدولية

في وسم إسرائيل بدولة فصل عنصري

دكتور كمال عبد الكريم قبعه

ماجستير قانون دولي ودكتوراه فقه قانون. عضو المجلس الوطني الفلسطيني ولجنته القانونية. وعضو اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي والإنساني.

dr.kamal.q@hotmel.com

ملخص

تتناول هذه الدراسة المختصرة، الصحوة العالمية تجاه الجرائم الإسرائيلية، وخاصة جريمة الفصل العنصري التي ترتكب بحق الشعب العربي الفلسطيني، والتي إعتبرها العالم واحدة من أقسى الجرائم ضد الإنسانية، بموجب الإتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1976. وتمثلت الصحوة العالمية بصدور عدد من التقارير الإسرائيلية أولاً والعالمية أيضا، واخيراً تقارير وازنة من قبل مقرري مجلس حقوق الإنسان وغيرها، وصولاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات الواجبة من الدول تجاه الإحتلال المديد لأراضي دولة فلسطين؛ والتي طال إنتظارها بشأن وسم إسرائيل بـ "دولة فصل عنصري"، بعدما تغوّلت إسرائيل في تشريع قوانين فصل عنصري بلا مواربة، وإقترفت ولا تزال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الفلسطينية بما فيها القدس االشريف. وقد ركزت الدراسة على تحليل دلالات واستحقاقات رأي وموقف محكمة العدل الدولية في وسم إسرائيل بدولة فصل عنصري. وكان من الضرورة بمكان، إستعراض قواعد وأحكام رأي محكمة العدل الدولية، وما تبعه من قرار الجمعية العامة بشأنه، وإشكالية إلزامية المبادئ والقواعد والقرارات وسياسات الهيمنة والبلطجة الصهيوأمريكية، ومطاردة عضوية الكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة والتي هي عضوية مارقة ومتمردة تستوجب المساءلة الدولية، وأدوات وآليات مساءلة إسرائيل التي باتت قيد التنفيذ والمتابعة.

Summary

This brief study deals with the global awakening towards Israeli crimes, especially the crime of apartheid committed against the Palestinian Arab people, which the world has recognized as one of the most severe crimes against humanity, according to the 1976 International Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Apartheid. The global awakening was represented by the issuance of a number of Israeli reports, firstly and internationally, and more recently by weighty reports by the rapporteurs of the Human Rights Council and others, as well as the International Court of Justice's long-awaited advisory opinion on the responsibilities of states towards the prolonged occupation of the territory of the State of Palestine; and the long-awaited labeling of Israel as an "apartheid state", after Israel went too far in legislating unambiguous apartheid laws and committing genocide in the Gaza Strip and the Palestinian Bank, including Jerusalem (the Holy City of Jerusalem). The study focused on examining the implications of the International Court of Justice's opinion and position on labeling Israel as an apartheid state. It was necessary to review the rules and provisions of the opinion of the International Court of Justice, the subsequent General Assembly resolution on it, the issue of the binding nature of principles, rules, resolutions and policies of Zionist-American hegemony and bullying, the pursuit of the Israeli entity's membership in the United Nations, which is a rogue an rebellious membership that requires international accountability, and the tools and mechanisms for holding Israel accountable that are now being implemented and followed up.

مقدمة

كان للرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن التبعات الناشئة عن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، دلالات بنيوية وإستحقاقات واجبة من زمن طويل يمتد منذ نشأة القضية الفلسطينية وحتى زمننا المعاش. وقد بقيت تلك الإستحقاقات حبيسة وموقوفة ومُغيبة طوال تلك الحقبة الزمنية الممتدة، بفعل الرعاية من قبل دول متنفذة بمنظومة العلاقات الدولية المعاصرة، لدولة هي صنيعتها أصلاً. وجاء رأي محكمة العدل الدولية والذي لا أحبذ تسميته ب "الإستشاري"، كونه في حقيقته ومحتواه ومنطوقة هو فتوى وقرار قانوني دولي من قبل محكمة العدل الدولية. والقضية الأخرى الإستهلالية التي يتوجب توضيحها، تتمثل في وصف دولة الإحتلال خطئاً ب "الأبرثايد"، لأن الأبرثايد الجنوب

إفريقي البائد هو شكل من أشكال الفصل العنصري، كما هي الصهيونية كأيدولوجيا ونظام رسمي لإسرائيل هي أيضاً نظام فصل عنصري، بموجب الإتفاقية الدولية لجريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1976؛ بل وحسب القس الجنوب إفريقي الشهير دوزمند توتو، فإن ما شاهده في فلسطين يدل على أن الفصل العنصري الصهيوني أشد قسوة من الأبرثايد الجنوب إفريقي البائد. هذا الإستهلال غير المألوف في مقدمة الأبحاث، كان واجب التوضيح.

تتناول هذه الدراسة المختصرة، الصحوة العالمية وخاصة صدور عدد من التقارير الدولية الإسرائيلية أولاً والعالمية أيضا واخيراً تقارير وازنة من قبل مقرري مجلس حقوق الإنسان وغيرها، وصولاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن التبعات الواجبة من الدول تجاه الإحتلال المديد لأراضي دولة فلسطين؛ والتي طال إنتظارها بشأن وسم إسرائيل ب "دولة فصل عنصري"، بعدما تغوَلت إسرائيل في تشريع قوانين فصل عنصري بلا مواربة. وكان من الضرورة بمكان، إستعراض قواعد وأحكام رأي محكمة العدل الدولية، وما تبعه من قرار الجمعية العامة بشأنه، ما بين إلزامية المبادئ والقواعد والقرارات وسياسات الهيمنة والبلطجة، وعضوية الكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة والتي هي عضوية مارقة ومتمردة تستوجب المساءلة الدولية، وأدوات وآليات مساءلة إسرائيل التي باتت قيد التنفيذ والمتابعة.

تغوُل صهيوني فصحوة عالمية

يعتبر قانون " تسوية التوطين" شرعنة للاستيطان بأبشع صوره، وبداية ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 للسيادة الإسرائيلية، بتاريخ السادس من شباط/ فبراير 2017، بدليل أن اليمين الإسرائيلي المنفرد بالحكم لوحده منذ عام 2015، قرر تطبيق سياسة "أرض إسرائيل الكاملة التاريخية"، بالارتكاز على قراءة إسرائيلية، ترى أن الظروف الإقليمية والدولية مواتية لتقوم بحسم الصراع بدل إدارته. وجاء قانون التسوية ليشكل تحدياً للشرعية الدولية، وخاصة لقرار مجلس الأمن الأخير 2334 ضد الاستيطان وتجريمه، وعدم شرعيته في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وبمعنى آخر فانه يشكل تحدياً للمجتمع الدولي. وتزامن صدوره مع فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، لإعتقادهم بأن الفرصة باتت مؤاتية لذلك. والقانون فيه شرعنة للمشروع الاستيطاني، ومرحلة أولى نحو ضم الأراضي المحتلة وتحويلها إلى جزء من دولة إسرائيل. وهو جزء من تصورات اليمين لضم مناطق الضفة الغربية، وبالذات مناطق "سي". وكان اليمين الإسرائيلي قبل هذا القانون، قد إتخذ سلسلة خطوات نحو ما يمكن تسميته الضم الزاحف على أرض الواقع، دون أن يعطيه

صبغة قانونية de jure، إذ كانت هنالك ممارسات سابقة لضم مناطق "سي" إلى إسرائيل بشكلٍ واقعي de facto.

دولة الاحتلال قد انتجت منظومة حكم معقدة، تتعدى منظومة الفصل والتحكم العرقي التي ميزت الأبرثايد، ومطعمة بمنظومة عسكرية ومشروع استعماري استيطاني إحلالي. ولعل قانون "تسوية التوطين" الذي أقرته الكنيست، يشكل واحداً من أخطر مكونات منظومة السيطرة والتحكم والإستحواذ والتغول التشريعي تلك.[1]

تبع ذلك إقرار الكنيست قانون القومية في 19 يوليو/تموز 2018، وتم تحصينه وجعله قانونا أساسياً كنصوص الدساتير؛ أي لا يمكن تغييره إلا بقانون أساسي آخر يقرّه الكنيست بغالبية أعضائه. وكرس القانون واقع التمييز العنصري على أساس الدين الذي قامت عليه الدولة الصهيونية ومارسته لأكثر من سبعة عقود. فالقانون ينص على أن "دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير"، ويعتبر أن "ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي". ويؤكد هذا ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الأولى: "أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل"، ويقنن القانون رسميا دولة الأبارتايد.[2]

والحقيقة أن نظام الفصل العنصري الصهيوني، قد تم تبنيه وشرعنته وممارسته حتى قبل قيام إسرائيل، أي منذ بواكير الإستيطان الإجلائي الإحلالي، على أن إسرائيل قد إستطاعت المواربة والتخفي. وفي سنة 2014، أكّد الجنوب أفريقي الحائز على جائزة نوبل للسلام، ديزموند توتو : "من خلال تلمّس مباشر للوضع، أعلم بأن إسرائيل أوجدت واقع أبارتهايد داخل حدودها وعبر احتلالها". وفي سنة 2021، كتب الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة، بان كي مون، أنه "يمكن الادّعاء بأن هيمنة إسرائيل البنيوية واضطهادها للشعب الفلسطيني من خلال احتلال لا ينتهي... يشكلان نظام أبارتهاي". أمّا المستشار القضائي الأسبق للحكومة الإسرائيلية ميخائيل بن- يائير ، فقد قال في سنة 2022 إن إسرائيل أصبحت "نظام أبارتهايد... واقع دولة واحدة، مع شعبين مختلفين يعيشان فيها بحقوق

1 - د. كمال قبعه، شرعَنة الإستيطان: قراءة في قانون «تسوية التوطين». مجلة شؤون فلسطينية، العدد 268، صيف 2017.

2 - إقرار بالقراءة النهائية: «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» https://goo.gl/oMq7YP، بتاريخ 19 /7/2018.

غير متساوية".[3]

ومن أبرز التجليّات الأساسية للأبارتهايد التي يرى دُعاة حقوق الإنسان، أنه ينطبق على مجمل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل 'قانون العودة ' لسنة 1950، الذي يمنح أي يهودي الحقّ في الهجرة إلى إسرائيل والحصول التلقائي على المواطنة الإسرائيلية ؛ ويرفض السماح في المقابل لأيٍ من الـ 1,000,000 لاجئٍ فلسطيني من حرب فلسطين وحرب عام 1967 ، ولنسلهم، بالعودة إلى منازلهم؛ والمصادرة واسعة النطاق للمنازل والأملاك الفلسطينية والتدمير المادي لمئات الكيانات المجتمعية الفلسطينية بعد سنة 1948، من خلال 'قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 ' و'قانون الاستحواذ على الأراضي لسنة 1953'. وينصّ 'القانون الأساسي: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي '، الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي في سنة 2018، على أن لليهود وحدهم حقّ تقرير المصير في هذه الأرض، وأن تطوير المستوطنات اليهودية يشكل "قيمة قومية".

وتوصّل دُعاةُ حقوق إنسان ذوو مصداقية آخرون، من خلال اعتماد المعيار القانوني ذاته بمكوناته الثلاثة، إلى خلاصة مفادها أن إسرائيل تمارس الأبارتهايد في كامل الأرض التي تسيطر عليها بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. فقد أصدرت منظمات "هيومن رايتس ووتش [4]" ، و"أمنستي إنترناشيونال[5]" ، و"الحقّ "، و"بتسيلم[6]" ، و "ييش دين" أي يوجد حد[7] ومنظماتٍ أُخرى، تقارير قدّرت، في جوهر ما قدّرت، أنه من المستحيل وجود "ديمقراطية هنا، وأبارتهايد هناك". وكان تقرير لمنظمة "بتسيلم" قد خلص، في سنة 2021، إلى كون إسرائيل "أقامت نظام تفوّق يهودي من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط"، وهو ما يشكّل نظام أبارتهايد". وفي رأي هذه المؤسسات، فإن إسرائيل قامت خلال السنوات

3 - نظام الأبارتهايد الإسرائيلي: ترسيخ الفوقية على الفلسطينيين. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، https://www.palquest.org/ar، تاريخ الإقتباس 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

4- هيومن رايتس ووتش. «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد». نيويورك: هيومن رايتس ووتش، نيسان/ أبريل 2021.
https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

5 منظمة العفو الدولية. «نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظرة على عقود من القمع والهيمنة». لندن: منظمة العفو الدولية، 2022.
https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israels-system-of-ap...

6 بتسيلم. «نظام تفوّق يهوديّ من النهر إلى البحر: إنّه أبارتهايد». القدس: بتسيلم، 2021.
https://www.btselem.org/arabic/publications/fulltext/٢٠٢١٠١_this_is_apar..

7 - ييش دين. «الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية». تل أبيب: ييش دين، 2020. https://www.yesh-din.org/ar/الاحتلال-الإسرائيلي-وجريمة-الأبارته/.

الخمس والسبعين الماضية بالتشظية الإستراتيجية للأرض والسكّان الفلسطينيين – تجمعات الفلسطينيين في القدس الشرقية، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وداخل الخط الأخضر؛ وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن؛ وفي الشتات الفلسطيني – وفصلت بين كل تجمعٍ وآخر اجتماعياً وسياسياً وديموغرافياً، الأمر الذي يرقى إلى تمييز منهجي وإلى هيمنة نظام الأبارتهايد إلى حد كبير. وأشارت بعض التعليقات إلى العلاقة الوثيقة بين ممارسة إسرائيل للأبارتهايد وتاريخها الاستعماري الاستيطاني الطويل في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين. وبذلك، بات وصف إسرائيل بأنها دولة "فصل عنصري" من أهم أحد أهم متغيرات عام 2021، بعدما تكرر هذا الوصف في تقارير منظمات إسرائيلية ودولية، وفي مواقف مثقفين وأكاديميين معروفين، ونواب برلمانيين، كما حذّر منه مسؤولون حكوميون. وتعتبر ممارسة التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقية العالمية لمنع ومعاقبة جرائم الفصل العنصري (1976)، ومشروع قانون الجرائم ضد السلام وأمن البشرية (1996) وميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (1998). وبهذه التقارير وغيرها الكثير، ما يوثق وقائع " البعد الديناميكي، النشط والخطير، وهو الكولونيالية الاستيطانية اليهودية"، والتي تعتبر السياسة والأداة الرسمية لفرض الفصل العنصري في فلسطين، والتي تعتبر وبالضرورة إسناداً وثائقياً من جهات دولية متخصصة وذات علاقة بالموضوع، تثبت بأن الكولونيالية الصهيونية لها خصائص ومميزات تدميرية وأكثر قسوة وانتهاكا لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، وباعتبارها أيدلوجيا وسياسة وممارسة منهجية رسمية للفصل العنصري، من قبل كيان استيطاني إجلائي إحلالي وفصل عنصري[8].

وقد خلصت التقارير الدولية سابقة البيان، إلى أن الحكومة الإسرائيلية أظهرت نيتها الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين، في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية ضدهم. عندما تحدث هذه العناصر الثلاثة معا، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري.

حراك الدول في الأمم المتحدة

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003 للحصول على رأي استشاري بشأن

8 - د.كمال قبعة، نحو استراتيجية فلسطينية لمعاقبة الفصل العنصري الصهيوني. مجلة المجلس الفصلية التي كانت تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ 17 كانون الثاني 2022ومتوفرة على الشبكة العنكبوتية. وأنظر كذلك للكاتب: د. كمال قبعه، تجريم الأبرثايد الإسرائيلي والمعاقبة عليه. مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 256، ربيع 2014.

"العواقب القانونية الناشئة عن بناء الجدار الذي تبنيه إسرائيل... في الأراضي الفلسطينية المحتلة". وعندما أصدرت محكمة العدل الدولية ردها في عام 2004، اعتبرت أن الجدار يتم بناؤه بشكل غير قانوني. لكن الرأي كان غير ملزم، وبالتالي لم يكن له تأثير يُذكر على أرض الواقع، فاستمر البناء. وفي عام 2018، شهدت محكمة العدل الدولية أولى قضاياها المثيرة للجدل بشأن مثل هذه المسائل عندما اعترضت السلطة الفلسطينية، بصفتها "دولة فلسطين"، وهي دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، على قرار إدارة ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. لكن بعد تحديد المواعيد النهائية للمرافعات الخطية في عام 2019، لم تنشر محكمة العدل الدولية أي معلومات عامة، ما يشير عادةً إلى أن المدعي والمدعى عليه اتفقا على تعليق الإجراءات.

وفي 30 ديسمبر 2022 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا، يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري حول التبعات القانونية الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وكيف تؤثر ممارسات إسرائيل على الوضع القانوني للاحتلال وما هي التبعات القانونية لهذا الوضع على كافة الدول والأمم المتحدة. وأصدرت المحكمة يوم 19 تموز/يوليو2024، وخلصت إلى أن[9]:

- إستمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني؛
- وأنها ملزمة بإنهاء هذا الوجود غير القانوني بأسرع ما يمكن؛
- الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة؛
- جبر الضرر اللاحق بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة؛
- جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني؛
- المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود؛

9 محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بيان صحفي، بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2024. https://www.icj-cij.org/themes/custom/icj/images/logo_un.png،

- على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة التي طلبت الفتوى ومجلس الأمن، النظر في سبل وإجراءات إنهاء وجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

قواعد وأحكام الرأي الإستشاري

وفيما يتعلق بمسألة الاحتلال المطول للأرض الفلسطينية المحتلة، والذي دام أكثر من 57عاما (الفقرات 104-110) تلاحظ المحكمة أن الاحتلال هو حالة مؤقتة للاستجابة لضرورة عسكرية، ولا يمكنه نقل ملكية السيادة إلى السلطة القائمة بالاحتلال. ومن وجهة نظر المحكمة، فإن إطالة أمد الاحتلال لا يغير في حد ذاته وضعه القانوني بموجب القانون الإنساني الدولي. وفيما يتعلق بمسألة ضم الأرض الفلسطينية المحتلة (الفقرات 157 – 179) ترى المحكمة أن السعي إلى اكتساب السيادة على أرض محتلة، كما يتضح من السياسات والممارسات التي تعتمدها إسرائيل في الشرق القدس والضفة الغربية، يتعارض مع حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأه الطبيعي المتمثل في عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ثم تدرس المحكمة مسألة العواقب القانونية الناشئة عن اعتماد إسرائيل للتشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة (الفقرات 180 – 229)، وترى المحكمة أن نظام القيود الشاملة الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل تمييزا منهجيا على أساس جملة أمور، منها العرق أو الدين أو الأصل العرقي، وهو ما يشكل انتهاكا للفقرة 1من المادة ،2و 26من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ً والفقرة 2من المادة 2من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 2من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

أما (الفقرات 230 – 243) فترى المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تشكل انتهاكا لالتزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. أما (الفقرة 244 – 264) فترى المحكمة أن إسرائيل لا يحق لها السيادة أو ممارسة صلاحيات سيادية في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب احتلالها. ولا يمكن لمخاوف إسرائيل الأمنية أن تتغلب على مبدأ حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتلاحظ المحكمة كذلك أن آثار سياسا ت إسرائيل وممارساتها، وممارستها للسيادة على أجزاء معينة من الأرض الفلسطينية المحتلة، تشكل عائقا أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير. وتشمل آثار هذه السياسات والممارسات ضم إسرائيل لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتجزئة هذه الأرض، وتقويض سلامتها، وحرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بالموارد الطبيعية

للأرض، وإضعاف حقوق الإنسان الفلسطينية. حق الشعب في مواصلة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترى المحكمة أن الآثار المذكورة أعلاه للسياسات والممارسات الإسرائيلية، والتي تؤدي، في جملة أمور، إلى حرمان الشعب الفلسطيني لفترة طويلة من حقه في تقرير المصير، تشكل انتهاكا لهذا الحق الأساسي. ولهذا الانتهاك تأثير مباشر عل بشرعية وجود إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي ضوء ما تقدم، تنتقل المحكمة إلى فحص مشروعية الوجود المستمر لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة (الفقرات 259 – 264) وترى:

- ترى المحكمة أن انتهاكات إسرائيل لحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لها تأثير مباشر عل بشرعية استمرار وجود إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض المحتلة، الأراضي الفلسطينية.

- إن إساءة إسرائيل المتواصلة لوضعها كسلطة احتلال، من خلال الضم وتأكيد السيطرة الدائمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، والإحباط المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجعل حق إسرائيل في تقرير مصيرها أمرا واقعا. وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني وتتعلق هذه اللاشرعية بمجمل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967. هذه هي الوحدة الإقليمية التي فرضت إسرائيل عليها سياسات وممارسات لتفتيت وإحباط قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير، وبسطت السيادة الإسرائيلية على مساحات واسعة منها في انتهاك للقانون الدولي. إن الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها هي أيضا الأرض التي ينبغي أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير فيها، والذي يجب احترام سلامته.

- وجدت المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها المشار إليها في السؤال (أ) تنتهك القانون الدولي.و إن استمرار هذه السياسات والممارسات هو عمل غير قانوني ذو طابع مستمر يستلزم مسؤولية إسرائيل الدولية.

- كما وجدت المحكمة ردا على الجزء الأول من السؤال (ب) أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. ولذلك تتناول المحكمة العواقب القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها المشار إليها في السؤال (أ) بالنسبة لإسرائيل، إلى جانب تلك الناشئة عن عدم شرعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة

بموجب السؤال (ب)، بالنسبة لإسرائيل، وبالنسبة لدول أخرى. الدول والأمم المتحدة (الفقرات 267 – 281).

- قالت إن وجود حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لا يمكن أن يخضع لشروط، فهو حق غير قابل للتصرف، وإن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة ينتهك حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وحق الشعب في تقرير المصير. سوء استخدام إسرائيل المستمر لسلطتها كقوة احتلال من خلال سيطرتها الدائمة واستمرار إحباط حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يجعل من الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة غير قانوني. وإن إسرائيل ملزمة بإنهائه في أسرع وقت ممكن.

- قالت المحكمة إن إسرائيل ملزمة بتقديم التعويضات عن أفعالها غير المشروعة، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض. ويشمل ذلك إعادة الأراضي والممتلكات غير المنقولة وجميع الأصول التي استولت عليها منذ عام 1967، بما في ذلك الممتلكات والأصول الثقافية.

- قالت المحكمة إن على إسرائيل إجلاء جميع المستوطنين من المستوطنات القائمة وتفكيك جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والسماح لجميع الفلسطينيين الذين نزحوا خلال مدة الاحتلال بالعودة إلى مكان إقامتهم الأصلي.

- ورأت المحكمة أن على الأمم المتحدة، وبشكل خاص الجمعية العامة، ومجلس الأمن، النظر في الطرق المحددة والإجراءات الإضافية اللازمة لوضع حد في أسرع وقت ممكن للوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- كما خلصت المحكمة إلى أن سياسات وممارسات إسرائيل تتعارض مع المادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في انتهاك لحظر الفصل العنصري segregation والأبارتايد apartheid. [الفقرات 223 – 229]

- خلصت المحكمة إلى أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير قانونية، وهي ملزمة بوضع حد لهذه الأعمال غير القانونية، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة على الفور، وإلغاء جميع التشريعات التي تنشئ أو تحافظ على هذا الوضع غير القانوني، بما في ذلك تلك التي تميز ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وجميع التدابير التي تهدف إلى إحداث تغييرات ديموغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- وجدت المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بتقديم تعويضات عن الأضرار التي

لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- وجدت المحكمة أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوجود القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم المساعدة لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يحمل هذا الرأي الاستشاري وزناً جوهرياً بسبب اعتماده على القانون الدولي العرفي، والسلطة التي تمتلكها محكمة العدل الدولية، فهي محكمة أنشئت للحكم في مسائل القانون الدولي، ووافق المجتمع الدولي على الالتزام بأحكامها. وهذا الرأي الاستشاري قد يكون أكثر تأثيراً من سابقه في عام 2004 نظراً لنطاقه الواسع، وأنه بمجرد مراجعة الدول للرأي المذكور، يمكننا أن نتوقع تغييرات جوهرية في كيفية التعامل مع إسرائيل، التي أصبحت الآن دولة تمييز وفصل عنصري وأبارتهايد، على المستوى الدولي.

وفي أعقاب إتخاذ هذا القرار أعلن خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان[10]، أن على إسرائيل والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، الامتثال فوراً للقرار الرسمي الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتابعوا قائلين: "فيما ينظر مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في الاستراتيجيات المطلوبة لضمان إنهاء الاحتلال غير المشروع على وجه السرعة، على الدول أن تستعرض فوراً جميع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع إسرائيل، بما في ذلك الأعمال التجارية والمالية وصناديق التقاعد والعلاقات الأكاديمية والجمعيات الخيرية"؛ كما دعوا إلى فرض حظر على الأسلحة، وإنهاء جميع الأعمال التجارية الأخرى التي قد تلحق الضرر بالفلسطينيين، وفرض عقوبات محددة الهدف، بما في ذلك تجميد الأصول، على الأفراد والكيانات الإسرائيلية المتورطة في الاحتلال غير المشروع وسياسات العزل والفصل العنصريَّيْن. وأكدوا ضرورة إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية ضد المتورطين في الجرائم المرتَكَبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما المواطنين مزدوجي الجنسية الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المتورطين في أعمال عنف.

---

10 - خبراء أمميون يشيدون بإقرار محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويصفونه بـ «الإنجاز التاريخي» بالنسبة إلى الفلسطينيين والقانون الدولي، موقع أخبار الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/ar، بتاريخ 30 تموز/ يوليو2024.

قرار الجمعية العامة بشأن رأي محكمة العدل

وبالإستناد على الرأي الإفتائي من قبل محكمة العدل الدولية، وخاصة الفقرة التي "تطلب من الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة التي طلبت الفتوى ومجلس الأمن، النظر في سبل وإجراءات إنهاء وجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن"؛ إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ، يطالب بأن تنهي إسرائيل "وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة" خلال 12 شهرا، بناء على فتوى طلبتها الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل وممارستها في فلسطين. وقد جاء التصويت خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين. وقد تم تقديم مشروع القرار من عدة دول ومنها فلسطين للمرة الأولى بعد حصولها على إمتيازات إضافية بموجب قرار سابق من الجمعية العامة. وقد صوت لصالح القرار 124 عضوا، وعارضه 14 عضواً فيما امتنع 43 عن التصويت. ويتضمن قرار الجمعية العامة ما يلي:

- أن تنهي إسرائيل – دون إبطاء - وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، في غضون مدة أقصاها 12 شهرا من تاريخ "اتخاذ القرار"،

- أن تمتثل إسرائيل دون إبطاء لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك على النحو الذي تنص عليه محكمة العدل الدولية وبأن تقوم إسرائيل بجملة أمور منها:

- سحب جميع قواتها العسكرية من الأرض الفلسطينية المحتلة؛

- إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، بما في ذلك الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتفكيك أجزاء الجدار الذي شيدته إسرائيل؛

- إعادة الأراضي وغيرها من الممتلكات غير المنقولة، وجميع الأصول التي تم الاستيلاء عليها منذ بدء احتلالها عام 1967؛

- السماح لجميع الفلسطينيين الذين نزحوا أثناء الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية؛

- عدم إعاقة الشعب الفلسطينية عن ممارسة حقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد تضمن القرار أربعة آليات لمتابعة أحكامه، وهي:

- تناشد الجمعية العامة في القرار جميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

- تقرر عقد مؤتمر دولي خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحل الدولتين، لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط؛

- تدعو الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، يتناول ما يلزم من تدابير لتنفيذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية؛

- ويطلب القرار من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال 3 أشهر، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ما بين إلزامية المبادئ والقواعد والقرارات

وسياسات الهيمنة والبلطجة

رفضت إسرائيل كل ما تقدم من قرارات، وفي تحليل بقلم الكاتب والدبلوماسي الإسرائيلي ألون بينكاس، أن "قرار محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي وإدارته للضفة الغربية والقدس الشرقية خطير وغير سار، موضحا أن تل أبيب تستطيع أن تتحداه وتتجاهله وتسخر منه وتهاجمه بكل غطرسة كما تريد، ولكن عندما يتوصل القضاة إلى هذا الاستنتاج ويطالبون إسرائيل بدفع تعويضات للفلسطينيين، فإن ذلك يعطي المبرر للعديد من البلدان"، ترفض هذا القرار باعتباره "حكما غير ذي صلة من محكمة ليس لها اختصاص قضائي، وستقول إن المحكمة لم تعبر عن شيء أكثر من معاداة الصهيونية التي تجاوزت الخط الرفيع إلى معاداة السامية [..و] قول المحكمة إن الاحتلال ضم فعلي، مضيفة أنه يتكون من التمييز المنهجي والفصل وتلك الكلمة المخيفة الفصل العنصري"[11].

ويطالب القرار الإفتائي لمحكمة العدل الدولية بإحالة قراراها للجمعية العامة التي طلبته أصلاً، والتي بدورها قد أصدرت قراراها بهذا الخصوص وسابق البيان. والملفت في قرار

11 - ألون بينكاس، قرار محكمة العدل الدولية يتجاوز أسوأ مخاوف إسرائيل. موقع الجزيرة نت https:// www.aljazeera.net/، بتاريخ 20 تموز/ يوليو 2024.

الجمعية العامة فقرته الأخيرة التي تنص:" ويطلب القرار من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال 3 أشهر، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار". وقال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون في بيان بعيد التصويت: "إنه قرار مخز يدعم الإرهاب الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية"، وكان صرح من على منبر الجمعية العامة بأن "الذين يساهمون في هذه المهزلة ليسوا مجرد متفرجين" بل هم "متعاونون، وكل صوت دعما لهذه المهزلة يغذي العنف ويشجع الذين ينبذون السلام". وكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أورين مارمورستاين على منصة إكس تعليقا على القرار بأن "المسرح السياسي الذي يسمى الجمعية العامة تبنى اليوم قرارا منحازا منفصلا عن الواقع، يشجع الإرهاب ويضر بفرص السلام (...) تلك ما هي عليه السياسة الدولية المشينة[12]" . وفي شهر مايو/ أيار 2024، وبعد أن تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يدعم طلب فلسطين الحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة بأغلبية 143 صوتًا، خرج أردان أمام الجميع وقام بتمزيق ميثاق المنظمة الأممية. وسبق له أن هاجم أكثر من مرة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". وكان أردان قد بأنه: "يجب علينا اتخاذ إجراءات غير مسبوقة ضد الأمم المتحدة، مثل إغلاق مجمع الأمم المتحدة في القدس وترحيل رؤساء الوكالات المتمركزة في إسرائيل، من أجل إرسال رسالة واضحة مفادها أن استمرار انحياز واستغلال الأمم المتحدة ضد إسرائيل سيكون له ثمن[13]" .

عضوية مارقة ومتمردة

تقدمت إسرائيل بطلب الحصول على عضوية في الأمم المتحدة بتاريخ 15 مايو 1948، أي بعد يوم واحد من وثيقة إعلان قيامها ولكن الطلب لم يتخذ من جانب مجلس الأمن. ورفض مجلس الأمن طلب إسرائيل الثاني في 17 ديسمبر 1948 بأغلبية 5 أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع 5 أعضاء عن التصويت. بعد فشل إسرائيل في طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة في خريف 1948، عادت وقدمت طلباً آخر في ربيع 1949. بعد التصويت (37 مع، 12 ضد، و9 ممتنع)، أصدرت الجمعية العمومية قرارها رقم 273 بتاريخ 11 مايو 1949 بقبول عضوية إسرائيل بناءً على إعلان إسرائيل بأنها "تقبل بدون تحفظ الالتزامات

12 - إسرائيل ترد على قرار الأمم المتحدة بشأن إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. موقع قناة الحرة الأمريكي، https://www.alhurra.com/، بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2024.

13 بعد تمزيق ميثاقها.. مندوب إسرائيل يدعو لمحو مبنى الأمم المتحدة عن الأرض. موقع التلفزيون العربي https://www.alaraby.com/، بتاريخ 20 آب/ أغسطس 2024.

الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتطبيقها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة"؛ وهذا ما لم يحدث لحد الآن.

وقد نص قرار الأمم المتحدة رقم 273 لعام 1949 الخاص بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة[14]:

"وبعد تلقيه تقرير مجلس الأمن بشأن طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ أن إسرائيل، في حكم مجلس الأمن، دولة محبة للسلام وقادرة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق وراغبة في ذلك، وإذ يلاحظ أن مجلس الأمن قد أوصى الجمعية العامة بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، وإذ يلاحظ علاوة على ذلك إعلان دولة إسرائيل أنها "تقبل دون تحفظ الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة"، وإذ يشير إلى قراراته الصادرة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، و قراراته الصادرة في11 كانون الأول (ديسمبر) 1948، وإذ يأخذ علماً بالإعلانات والإيضاحات التي قدمها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المخصصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المذكورة، وإذ يتصرف في أداء مهامه بموجب المادة 4 من الميثاق والمادة 125 من نظامه الداخلي، فإن الجمعية العامة:

1. تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق وأنها قادرة وراغبة في تنفيذ تلك الالتزامات؛

2. تقرر قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة".

ويتوجب التركيز على قرار الأمم المتحدة رقم 273، والذي بموجبه حصلت إسرائيل على عضوية كاملة مشروطة في الأمم المتحدة، حيث أن عضويتها مشروطة بتنفيذ القرارين 181د و194، الخاصين بتقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولتين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم المهجرين منها عام 1948، والتعويض عن معاناتهم واستخدام ممتلكاتهم. وبالتالي فإن عدم وفاء إسرائيل بشروط عضويتها في الأمم المتحدة، يتطلب أولا طردها منها قبل المطالبة بعضوية فلسطين الكاملة فيها وعندها لكل حادث حديث. مع إعادة القضية الفلسطينية إلى جذورها بإعادتها إلى الأمم المتحدة لتنفيذ القرارين 181 د و194 بشكل كامل.

١٤ للتفصيل أنظر: الأمم المتحدة، منشا وتطور القضية الفلسطينية. نيويورك ١٩٩٠.

وبهذا الخصوص تنص المادة 6 من ميثاق الأمم المتحدة على: "يجوز للجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن أن تطرد من المنظمة عضو الأمم المتحدة الذي يُخل باستمرار بالمبادئ الواردة في هذا الميثاق" ولكن الولايات المتحدة (التي استخدمت الفيتو ضد أكثر من 50 قرار لمجلس الأمن الدولي ينتقد إسرائيل منذ أوائل السبعينيات) لن تسمح أبداً بتقديم "توصية من مجلس الأمن" من هذا القبيل. إذن ما هو "الأكثر أهمية" بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الحالي من الهجمات على المنظمة نفسها من قبل دولة عضو واحدة؟ على سلطة الأمم المتحدة وموظفيها ومقرها وميثاقها؟

وفي الرابع من يوليو 2024، اعتمد مجلس الجامعة العربية قرارا في دورة غير عادية، ينص على إرسال تعليمات للمندوب الدائم للدول العربية في الأمم المتحدة للتحرك، باتجاه تجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على خلفية مجازر غزة، أسوة بما قامت به الجمعية عام 1974 بتجميد عضوية دولة الأبرثايد في جنوب افريقيا. فهل بالإمكان التحرك والنجاح في تجميد عضوية إسرائيل؟ الخطوة، لو نجحت، صفعة معنوية كبيرة على وجه الكيان البشع من أكثر من 148 دولة وبخهم ممثل الكيان أكثر من مرة واتهمهم بمعاداة السامية.

من ناحية موضوعية يجب طرد هذا الكيان من مؤسسة، يعلن مرارا وتكرارا أنه يحتقرها ويتهمها بكل أنواع التهم، خاصة معاداة السامية. وسنذكر بعض الأمثلة التي، كل واحدة منها، تستدعي عقاب هذا الكيان وطرده من المنظمة الدولية ككل، وليس تجميد عضويتها فقط[15]:

- أوج ازدراء هذا الكيان للأمم المتحدة عندما قام «المستوطن برتبة سفير» جلعاد إردان، يوم 10 مايو الماضي، وبعد اعتماد الجمعية العامة قرارا يؤيد أهلية دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة بغالبية 143 دولة، بتمزيق ميثاق الأمم المتحدة، عبر جهاز تشريح الوثائق أمام عيون ممثلي 192 دولة، واتهم الدول التي صوتت لصالح القرار بأنها دول راعية للإرهاب، وأن الدولة الفلسطينية التي صوتوا لصالحها ستكون دولة إرهابية قائلا: «لقد اختارت هذه الهيئة الوقحة مكافأة النازيين المعاصرين بالحقوق والامتيازات، للجهاديين الذين يرتكبون الإبادة الجماعية والملتزمين بإقامة دولة إسلامية في جميع أنحاء

15 - عبد الحميد صيام، هل يستطيع العرب تجميد مشاركة إسرائيل في الأمم المتحدة؟ صحيفة القدس العربي، بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر 2024. وكذلك، مهدي حسن: إسرائيل دولة مارقة ويجب إزالتها من الأمم المتحدة. صحيفة الغارديان البريطانية والموقع الإلكتروني إيست نيوزhttps://eastnews.net/، بتاريخ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

إسرائيل والمنطقة، والذين يقتلون كل رجل وامرأة وطفل يهودي. إنني أشعر بالاشمئزاز». واختتم كلمته مخاطبا جميع الذين صوتوا مع القرار "عار عليكم عار عليكم"، فكيف يتحمل هؤلاء الدبلوماسيون هذه الإهانة دون طرد هذا المندوب الذي يتصرف كعضو في عصابة.

- حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية، وتزايد اعتداءات المستوطنين، يعطيان دفعة جديدة للتحركات الرامية إلى تعليق عضوية الكيان في الجمعية العامة

- كما قام الكيان الصهيوني باتهام وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (أونروا) بأنها منظمة إرهابية، وعلق أعمالها ومنع منح موظفيها الدوليين تأشيرات دخول الحدود لممارسة أعمالهم، بمن فيهم المفوض العام فيليب لازاريني، واتهم آلاف الموظفين زورا وبهتانا بأنهم أعضاء في حركة حماس. كما استهدف موظفي الوكالة وقتل 220 موظفا في غزة، وموظفا قتله قناص في طوباس دون أي سبب.

- اتهمت إسرائيل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بأنه معاد للسامية وطالبته بالاستقالة لأنه قال "ما جرى يوم 7 أكتوبر لم يأت من فراغ".

اتهمت محكمة العدل الدولية بأنها معادية للسامية، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، وسخّرت كل قدراتها للضغط على القضاة والمدعي العام، كي لا تصدر مذكرات اعتقال ضد المسؤولين العسكريين.

وبعد كل تلك المجازر يعلن إردان في مجلس الأمن أن "الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأكثر أخلاقا في العالم". هل يستحق هذا الكيان أن يكون جزءا من المنظومة الدولية؟

وقد سبق وحذر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في فلسطين مايكل لينك[16] ، من أن خطط إسرائيل "ستبلور نظام فصل عنصري في القرن الحادي والعشرين، وتترك في أعقابها زوال حق الفلسطينيين في تقرير المصير". ويستطرد بوجوب التنويه إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أخفقت في إنفاذ دعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وعجزت عن وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، وقد حان الوقت للاعتراف بأن إسرائيل

16 - مايكل لينك: خطط الضم الإسرائيلية ستؤدي إلى «سلسلة من العواقب الوخيمة بشأن حقوق الإنسان. موقع أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ الأول من مايو/ أيار 2020.

قد أقامت ولا تزال تحافظ على نظام فصل عنصري بحق الفلسطينيين، ينبني على القمع والسيطرة المؤسسية العنصرية، بدءًا من جانبي الخط الأخضر وانتهاءً باللاجئين والمغتربين المحرومين من حقهم في العودة. وبناء عليه، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على:

1. الاعتراف بالتمييز العنصري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والتصدي له؛

2. المصادقة على الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري للأمم المتحدة لعام 2019، بشأن إسرائيل، والتي اعترفت بسياسات التمييز والفصل العنصريين ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر؛

3. التوصية بإعادة تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، لأجل وضع حد لهذا الظلم.

التشريع الإسرائيلي بشأن الأونروا - سابقة لا تغتفر وتتطلب المساءلة

سيؤثر القانون الإسرائيلي بشأن الأونروا حتماً، على الامتيازات والحصانات التي يحق للأونروا التمتع بها بموجب القانون الدولي، وسيقوض هذا الوضع المحمي. والحماية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية العامة لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وينص الميثاق على أن "تتمتع المنظمة في إقليم كل عضو من أعضائها بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أغراضها". وتشكل القوانين الإسرائيلية الجديدة، انتهاكا واضحا لهذا الجزء من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقية التي تنص على أن ممتلكات الأمم المتحدة وأصولها لا يجوز المساس بها. ووفقا للاتفاقية، "أينما كان موقعها وأيا كان حائزها"، فإن أصول الأمم المتحدة وممتلكاتها تكون في مأمن من التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية وأي شكل آخر من أشكال التدخل، سواء عن طريق الإجراءات التنفيذية أو الإدارية أو القضائية أو التشريعية. كذلك فإن حرمة مباني الأمم المتحدة مطلقة بموجب القانون الدولي، وأي حجج أمنية أو عسكرية لا يمكن أن تبرر انتهاك هذا الوضع. وعندما تمت صياغة نص الميثاق المعني، ذُكر أنه إذا كان هناك مبدأ واحد محدد، فهو أنه لا يجوز لأي دولة عضو أن تعرقل بأي شكل من الأشكال عمل الأمم المتحدة، أو تتخذ أي تدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أعباءها المالية أو غيرها.

وتثير القوانين أيضًا تساؤلات، حول ما إذا كان من الممكن تعليق عضوية إسرائيل كدولة

عضو في الأمم المتحدة، أو عضوًا في الجمعية العامة. ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن مسؤولي وزارة الخارجية قد حذروا قبل التصويت على القانون من أن القوانين قد تؤدي إلى تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. وهناك سابقة تاريخية واحدة تتمثل في تعليق عضوية الجمعية العامة، فقد تم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار يوصي بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة، من قبل أعضاء مجلس الأمن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1974. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، صوتت الجمعية العامة على القرار 3181 الذي علّقت بموجبه مشاركة جنوب أفريقيا في أعمال الجمعية العامة، والذي أدى فعليا إلى حرمانها من ممارسة عضويتها وتعليق مشاركة جنوب أفريقيا في أعمالها، بسبب المعارضة الدولية لسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها. وتم إقرار التصويت على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحكومات غربية أخرى. لكن هذا لم يؤد إلى طرد جنوب أفريقيا من عضوية الأمم المتحدة. وتم قبول جنوب أفريقيا مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1994 بعد تحولها إلى الديمقراطية.

أدوات وآليات مساءلة إسرائيل باتت نافذة المفعول

أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش القوانين الإسرائيلية ووصفها بأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وقال:" أدعو إسرائيل إلى التصرف بشكل متسق مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن للتشريعات الوطنية أن تغير تلك الالتزامات". وأضاف غوتيريش أنه سيعرض الأمر على الجمعية العامة المكونة من 193 عضوا؛ أي أنه يُحيل الأمر للجمعية العامة لتقرر ما تراه مناسباً لمساءلة إسرائيل.وبذلك فأن أحد أدوات وآليات مساءلة إسرائيل قد باتت نافذة المفعول،

وكذلك فإن إعتماد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتاريخ 27 مايو 2021، قرار تاريخي يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية دائمة؛ لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة والجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي، يعتبر وبحق إنتصاراً جوهرياً لقضايا شعبنا الفلسطيني. ولأول مرة يُشمل قرار دولي كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية التاريخية ولايته واختصاصه، ويُقر بضرورة معالجة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة والجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، وليس في الأراضي التي إحتُلت في حزيران/ يونيو عام 1967. وكذلك فإن القرار يُحدد للجنة التحقيق معالجة الأسباب

الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي. وكذلك فإن القرار يُحدد للجنة التحقيق مهمتها والمتمثلة بمعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي. كما أن المجلس وفي سابقة تاريخية يعتبر أن مدة ولاية لجنة التحقيق هي دائمة[17].

ولعل دعوى جنوب إفريقي والتي إنضمت إليها أكثر من أربعين دولة، إلى محكمة العدل الدولية بشأن وسم العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على الشعب العربي الفلسطيني، بأنه فعل إبادي كامل الأركان والأوصاف بموجب الإتفاقية الدولية لمنع االإبادة والعقاب عليها لعام 1949، تعتبر أيضاً أداة لمساءلة ومحاسبة إسرائيل جديرة بالتنويه والتقدير والإحترام.

وكانت فرانسيشكا ألبانيز المقررة الخاصة لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، قد قالت في بيان[18] صدر عنها في 30 آذار/ مارس 2024، إنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حازمة ومبدئيّة لحماية حقوق الإنسان وكرامة الفلسطينيين في "هذه الأوقات التي تشهد فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة تزايداً للعنف، مع تهديد الحكومة الإسرائيلية الجديدة بمزيد من ضم الأراضي".

اتهمت خبيرة الأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز الاحتلال، بالسعي إلى "استئصال الفلسطينيين" من أراضيهم عبر "الإبادة جماعية"، وقالت إن "الإبادة الجماعية في غزة هي قصة مأساة متوقعة، وقد تمتد إلى فلسطينيين آخرين يخضعون لسلطة إسرائيل"، معتبرة أن "السعي لتحقيق هدف إسرائيل الكبرى يهدد بمحو السكان الفلسطينيين الأصليين"، وأضافت الخبيرة الحقوقية الإيطالية أن "تصريحات وأفعال القادة الإسرائيليين تعكس نية للإبادة الجماعية ومسارًا لتحقيقها، ولطالما استشهدوا في كثير من الأحيان بقصة عماليق التوراتية لتبرير إبادة الغزيين عبر محو غزة وتهجير الفلسطينيين عن طريق العنف، مما يجعل الفلسطينيين ككل أهدافًا مشروعة".

وفي تقرير قدمته إلى الجمعية العامة يحمل عنوان: "الإبادة الجماعية بوصفها محوا استعماريا"، قالت فرانشيسكا ألبانيز الخبيرة الأممية المستقلة "إن الإبادة الجماعية في غزة مأساة معلنة قد يتسع نطاقها لتشمل فلسطينيين آخرين تحت الحكم الإسرائيلي. وإن المضي قدما في تحقيق الهدف المتمثل في [إسرائيل الكبرى] يهدد بمحو السكان الفلسطينيين

17 - د. كمال قبعة، نحو استراتيجية فلسطينية لمعاقبة الفصل العنصري الصهيوني. مصدر سابق.

18 - المقررة الأممية ألبانيز: إبادة الشعب الفلسطيني هي وسيلة لتحقيق غاية الطرد الكامل أو استئصالهم من أرضهم. موقع مقاطعة https://boycott4pal.net/، بتاريخ 30 تشرين الأول، أكتوبر 2024.

الأصليين". ويأتي هذا التقرير، في أعقاب تقريرها السابق الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في شهر مارس/آذار، والذي خلصت فيه إلى وجود "أسباب معقولة للاعتقاد بأن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة جماعية في غزة". وشددت الخبيرة الدولية في تقريرها على ضرورة النظر إلى "سلوك إسرائيل في الإبادة الجماعية الذي تحجبه السرديات الإسرائيلية الكاذبة عن حرب شنتها [دفاعا عن النفس] في سياق أوسع باعتباره أفعالا عديدة تستهدف الفلسطينيين بصفتهم (الشعب في مجمله) في كامل الأراضي التي يقيمون بها تعزيزا لطموحات إسرائيل السياسية في بسط السيادة على كامل فلسطين الخاضعة للانتداب سابقا".

وفي مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة قالت ألبانيز[19]: "لا نرى الماضي يعيد إنتاج نفسه في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل نرى أيضا نفس اللامبالاة والقدرة على غض النظر من جانب العديد من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وانهيارا كاملا للنظام الدولي الذي يقوم على مبدأ عدم تكرار ما وعد به العالم بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد الهولوكوست". وقالت إنه "من المزعج للغاية أن نرى دولا أعضاء تطمس وتشكك في معنى القانون الدولي وتعمل على تجريد ضحايا السنة الماضية من الإنسانية". وأشارت إلى أنه لو كان قد تم احترام القانون الدولي - على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر الماضية - لكان ذلك كفيلا بوقف ما يحدث في غزة والذي قالت إنه كان ينبغي أن يتوقف. ومضت قائلة: "كان يجب وقف ذلك من قبل مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كان يجب وقفه بعد المجموعة الأولى من التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. كان يجب أن يتوقف عندما قدمت تقريري الأول. كان يجب أن يتوقف قبل غزو رفح أو قبل غزو لبنان". وأشارت إلى ما وصفته بالتبرير من عدد صغير، ولكن مؤثر من الدول التي قالت إنها تواصل تمكين ورعاية ما وصفتها بـ "الغطرسة الإسرائيلية التي تقود تصرف إسرائيل بينما نحن نتحدث".

الرئيس الفلسطيني أمام الجمعية العامة:

نطالب بتجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، قال الرئيس الفلسطيني محمود

19 مقررة أممية مستقلة: هدف إقامة «إسرائيل الكبرى» يهدد بمحو السكان الفلسطينيين الأصليين. موقع أخبار الأمم المتحدة https://news.un.org/ar/، بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

عباس إبان تقديم خطابه[20]: "إن إسرائيل التي ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة غير جديرة بعضوية هذه المنظمة الدولية، وإسرائيل التي يقول مندوبها في هذه المنظمة الدولية إنه يجب إزالة مبنى الأمم المتحدة هذا، الذي نحن فيه الآن، من فوق الأرض لا تستحق أن تكون عضواً في منظمتكم، وهي في الأساس، ومنذ البداية، لم تفِ بشروط نيل هذه العضوية. فقد كان عليها أن تُنفِّذ قراري الجمعية العامة رقم 181 و194 كشرط لقبول عضويتها وتعهدت بذلك كتابياً ولم تفعل. ولذلك فإنني أُطالب جمعيتكم الموقرة بتجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة إلى حين تنفيذ التزاماتها وشروط قبول العضوية فيها، وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة وهيئاتها، وسوف نتقدم بطلب إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن".

وأشار الرئيس إلى "إعتماد الرأي الاستشاري التاريخي الذي صدر في 19/7/2024 عن محكمة العدل الدولية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لدولة فلسطين خلال إثني عشر شهراً، بما في ذلك الوقف الفوري للضم وللأنشطة الاستيطانية، وتفكيك المستوطنات القائمة، وإخراج المستوطنين من الأراضي الفلسطينية، وإعادة الأراضي والموارد المصادرة منذ العام 1967، وجبر الضرر وتعويض الفلسطينيين عما لحق بهم جراء السياسات غير القانونية وممارسات الاحتلال، وغيرها من المسائل العديدة التي جاءت في فتوى المحكمة، وإلزام إسرائيل بالتـنـفـيـذ. إننا نعول كثيراً على قراركم هذا، الذي يجسد الإرادة الدولية ومبادئ القانون الدولي وعلى الآليات التي إعتمدت في هذا الشأن لضمان التنفيذ".

وكان الرئيس عباس قد قال خلال جلسة خاصة نظمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في ذكرى النكبة: "نحو ألف قرار أممي صدر عن الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية منذ العام 1947 لم ينفذ أي منها"، مطالبا "بإلزام إسرائيل بتطبيق القرارات الأممية بشأن فلسطين، أو تعليق عضويتها بالمنظمة الدولية". وتابع "دول كبرى تقف مكتوفة أمام إستمرار العدوان المتواصل، وترفض مساءلة إسرائيل، وقبلت أن تبقي إسرائيل دولة فوق القانون وتوفر الحماية لها من أي مساءلة أو عقاب[21]" .

---

20 الرئيس أمام الجمعية العامة: نطالب بتجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، بتاريخ 26 أيلول/ سبتمبر 2024.

21 - وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، بتاريخ 15 أيار/ مايو 2023.

وقد كشفت صحيفة إسرائيلية[22] عن أن وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، عقد اجتماعاً لبحث التحركات الفلسطينية المتوقعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الأراضي الفلسطينية. ونقل الموقع عن كاتس قوله خلال الاجتماع: "إذا تصاعدت التحركات الفلسطينية في الجمعية العامة، سنعمل على تفكيك السلطة الفلسطينية"؛ وأعلنت وزارة الخارجية أن كاتس وجه باتخاذ مجموعة من الخطوات، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وحلفاء آخرين لمعارضة القرار، كما أصدر تعليمات للوزارة بإعداد مجموعة من الردود ضد السلطة الفلسطينية، والتي سيتم ضبطها لتتناسب مع شدة القرار النهائي.

ويكتب عبد الحميد صيام[23] فيؤكد :" لنفرض أن الوفود العربية قررت أن تحاول تجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة، فهل هناك إمكانية فعلا لاعتماد قرار بغالبية الثلثين؟ نحن لا نعتقد أن الوفود العربية حاليا قادرة على حشد ثلثي الأصوات لتجميد مشاركة إسرائيل في أعمال الدورة التاسعة والسبعين، فقد اختلفت الظروف وتغيرت موازين القوى عما كانت عليه أيام الحرب الباردة في السبعينيات [..] كثير من الدول تصوت لصالح فلسطين في مواقف سياسية وإنسانية مثل دعم حق تقرير المصير، والسيطرة على الموارد الطبيعية ودعم الأونروا، لكن إذا تعلق الأمر بطرد إسرائيل وتجميد عضويتها فسيصطفون خلف الولايات المتحدة وإسرائيل. فكثير من الحكومات الفردية والضعيفة أصبحت أكثر عرضة للضغوط الأمريكية والأوروبية. وعلاوة على ذلك، فإن واشنطن أكثر إستثماراً في إسرائيل مما كانت عليه في جنوب أفريقيا قبل 50 عاما، وستكون صلبة في معارضة التحركات لتعليق عضوية إسرائيل". ويخلص عبد الحميد صيام إلى "ولذا، فإن عملية تجميد عضوية إسرائيل من الجمعية العامة الآن، أمر في غاية الصعوبة بل أقرب إلى المستحيل. فليحفظ السفراء العرب ماء وجوههم وليبتعدوا عن مغامرة، قد تكون بمثابة إطلاق النار على الذات بدل الأعداء".

على أن كاتب آخر[24] يرى:" قد ترغب الحكومة الإسرائيلية بالتظاهر بأن الأمم المتحدة

22 - «يديعوت أحرونوت» العبرية، بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2024/ موقع أمد الإخباري، بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2024،

23 - عبد الحميد صيام، هل يستطيع العرب تجميد مشاركة إسرائيل في الأمم المتحدة؟ مصدر السابق.

24 - مهدي حسن: إسرائيل دولة مارقة ويجب إزالتها من الأمم المتحدة. صحيفة الغارديان البريطانية والموقع الإلكتروني إيست نيوزhttps://eastnews.net/، بتاريخ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

والجمعية العامة على وجه الخصوص، عاجزة ومليئة بالتحيز المعادي للسامية، ولكن إسرائيل موجودة اليوم فقط بسبب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لذا فإن طرد إسرائيل من الأمم المتحدة أو على الأقل تعليق مشاركتها في الجمعية العامة كخطوة أولى، من شأنه أن يبعث برسالة قوية إلى شعب إسرائيل وبقية العالم على حد سواء".

الخاتمـــــــة

يظهر مما تقدم في طيات هذه الدراسة المختصرة، بأن ما تشهده قضية شعبنا العربي الفلسطيني على الساحة القانونية الدولية، قد يشهد تحولاً مهماً بل وجذرياً على الصعيد القانوني الدولي الإنساني خاصة والقانون الدولي عموماً؛ وذلك بإنتقاله الواضح نحو مساءلة إسرائيل على جرائمها المتعددة، وخاصة جريمتي الفصل العنصري والإبادة الجماعية ضد الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف بموجب مبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي. ولعل تعليق وتجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة والمنظمات الدولية المتخصصة المتفرعة عنه، باتت بحكم الممكن والمستطاع، وكذلك المنتظر تضمينه و/ أو الإشارة إليه في طلب الأمانة العامة للأمم المتحدة بإجتماع خاص بِشأن التشريع الإسرائيلي الخاص بالأونروا، وكذلك إنفاذاً لقرار الجمعية العامة الذي "يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، خلال 3 أشهر، تقريراً عن تنفيذ القرار"، الصادر عن الدورة الإستثنائية الطارئة العاشرة، القرار رقم / ES-10/L.31/Rev.1 A، بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 2024.

التحول في المفاهيم .. من الابرتهايد الى الإيكاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة

دكتور رمزي عودة

أستاذ مساعد: الحملة الاكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والابرتهايد

Ramzi_odah@yahoo.com

ملخص الدراسة:

في ظل ضبابية وتنوع دلالات مفهوم الابرتهايد الاسرائيلي الممارس ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن هذه الدراسة تسعى لتأصيل مفاهيمي لنظام الفصل العنصري الاسرائيلي الموجه في الضفة الغربية. وإنطلاقا من خصوصية الوضع الفلسطيني نتيجة لوجود العديد من العوامل البيئية الضاغطة مثل توسع الاستيطان باضطراد وتسليح المستوطنين والرغبة الاسرائيلية بضم الضفة الغربية وغيرها من العوامل، بالشكل الذي أدى الى تطور مفهوم الابرتهايد في التجربة الفلسطينية وتحوله الى نظام يسمى الايكاب، وهو مزيج من سياسات الفصل العنصري وسياسات التطهير العرقي، الذي تستخدمه دولة الاحتلال اسرائيل كغاية ووسيله في نفس الوقت، حيث تهدف من استخدامه لحماية المستوطنين وتشجيع الاستيطان وطرد الفلسطينيين من أراضيهم، في الوقت الذي اصبح الايكاب أيضاً غاية في حد ذاته، بحيث تسعى اسرائيل من خلاله لتحقيق الدولة اليهودية الخالصة.

الكلمات الدالة: الابرتهايد، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، الاحتلال الاسرائيلي. التطهير العرقي.

Study Summary:

In light of the ambiguity and diversity of the meanings of the concept of Israeli apartheid practiced against the Palestinian people in the West Bank and Gaza Strip, this study seeks to establish a conceptual basis for the Israeli

apartheid system directed in the West Bank. Based on the privacy of the Palestinian situation as a result of the presence of many pressing environmental factors such as the steady expansion of settlements, the arming of settlers, the Israeli desire to annex the West Bank and other factors, in a way that led to the development of the concept of apartheid in the Palestinian experience and its transformation into a system called the E.C.A.A.P, which is a mixture of apartheid policies and ethnic cleansing policies used by the occupying state of Israel uses as an end and a means at the same time, as it aims to use it to protect settlers, encourage settlement and expelling Palestinians from their lands, while the E.C.A.A.P has also become an end in itself, as Israel seeks through it to achieve a pure Jewish state.

Keywords: apartheid, apartheid regime in South Africa, Israeli occupation, ethnic cleansing.

تقديم:

أسست مجموعة من التقارير الدولية غير الحكومية منطلقاً قانونياً لقياس الابرتهايد الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني. حيث اشتملت تقارير هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وتقارير المقررة الخاصة بحالة حقوق الانسان فرانشيسكا ألبانيز عدداً من مؤشرات الفصل العنصري الممارسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. واستنتجت هذه التقارير بأن نظام الاحتلال الاسرائيلي في هذه الاراضي هو نظام أبرتهايد.

في الواقع، تنطلق خبراتنا في توصيف نظام الابرتهايد الى حد كبير بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. حيث تختلف التجربتان بشكل مميز، فنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كان يهدف الى استغلال السود، بينما نظام الاحتلال الاسرائيلي يهدف بالاساس الى التطهير العرقي. من جانب أخر، فان النظام الابيض العنصري اعتبر الافارقة بأنهم مواطنون ولو كانوا مواطنين من الدرجة الثانية، بينما نظام الاحتلال الاسرائيلي لم ينظر الى الفلسطينين في أراضي عام 1967 سوى كونهم سكان وليس لهم أي حقوق سياسية، وقد بالغ النظام الاسرائيلي في طرحه إسقاط حتى الحقوق المدنية عنهم. وفي إطار المقارنة بين النظامين – والتي ربما لا تكون عادلة دوماً- فإن جزءاً كبيراً من خبراتنا أو درايتنا للنظام العنصري

في جنوب افريقيا قد أوقعتنا في إشكالية حقيقية تكمن في تحديد طبيعة نظام الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه هي الاشكالية الأساسية التي تحاول هذه الورقة فهمها وتحليلها من أجل الخروج بتأصيل مفاهيمي حول نظام الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفهم التحولات المفاهيمية التي طرأت على هذا المفهوم.

مؤشرات الابرتهايد وشروط تحققه في التجربة الفلسطينية:

لقد عرفت البشرية نظام الفصل العنصري من خلال متابعة وفهم نظام الفصل في جنوب أفريقيا خلال الفترة من عامي 1948 وحتى 1994. ووفقا لجرين ستين (Greenstein, 2020) فإنه خلال هذه الفترة إعتبر نظام الفصل العنصري نظامًاً للهيمنة الاجتماعية والسياسية، حيث فرضت سياسات حكومة البيض تمييزًا مفاهيميًا وقانونيًا وجغرافيًا بين الناس على أساس العرق. وقسم التشريع السكان إلى مجموعات بيضاء وسوداء، ثم تم تقسيم الأخيرة إلى مجموعات فرعية. ولكل منها وطنها "الخاص" الذي تمارس فيه حقوقها السياسية والمدنية وتلبي احتياجاتها الاجتماعية.

من الناحية القانونية يعرّف نظام روما الأساسي (In Greenstein, 2020) جريمة الفصل العنصري بأنها "أفعال لا إنسانية ... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي من القمع والهيمنة الممنهجة من قبل مجموعة عرقية واحدة على أي مجموعة أو مجموعات عرقية أخرى وتُرتكب بقصد الحفاظ على هذا النظام". وتشمل هذه الأفعال الترحيل أو النقل القسري للسكان والاضطهاد ضد أي مجموعة أو جماعة يمكن تحديدها على أسس سياسية أو عرقية أو وطنية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو جنسانية ... أو غير ذلك .. وفي نفس اطار التعريف القانوني للنظام العنصري، يعرف الاضطهاد بأنه "الحرمان المتعمد والشديد من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي بسبب هوية المجموعة أو الجماعة.

من جانب آخر، أدانت التقارير الدولية اسرائيل باعتبارها نظام فصل عنصري، حيث سلطت الضوء منظمة العفو الدولية (2022) على التمييز العميق المتأصل في سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك هدم المنازل، والعزل، والإخلاء القسري، والنظام القانوني والسياسي المصمم لمنح امتيازات للإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين. وتشير المنظمة إلى استراتيجيات إسرائيل المتمثلة في التفتيت والتقسيم والفصل العنصري، والتنكيل، والحرمان الاقتصادي باعتبارها جميعها عوامل أساسية للحفاظ على نظام القمع هذا.

من جانب أخر، تشير منظمة كايروس(Kairos Palestine and Global Kairos for Justice,2022) الى أن هنالك أربع سمات أخرى تميز الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتتمثل هذه السمات بالقمع والاطار القانوني العنصري والتهجير القسري وتقييد مكان العيش والتنقل والعقاب الجماعي، اضافة الى ارتكاب أعمال غير إنسانية، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وحرمان من الحريات، . وعلى سبيل المثال، تؤكد المنظمة على أن مخطط تقسيم المناطق التقييدي هذا يعمل أيضاً في العديد من أجزاء الضفة الغربية وتوسيع الاستيطان في مناطق (ج)، التي تشكل 62% من الضفة الغربية حيث يستمر بناء المستوطنات اليهودية في التوسع على حساب النمو الفلسطيني، وحيث لا يتم منح أي تصاريح بناء للفلسطينيين تقريباً.ويعتبر التقرير بأن غزة هي المثال الأبرز للعقاب الجماعي على الفلسطينيين، حيث يعاقب سكانها البالغ عددهم مليوني نسمة بشكل متكرر بالقوة العسكرية . وبالنتيجة، وكما يؤكد تقرير المنظمة السابق، فإن إسرائيل تعمل بمجهود كبير ومستمر على تعزيز الفصل والعزل من خلال نظام قانوني متحيز يمنح حقوقًا وامتيازات محددة لمجموعة واحدة على حساب الأخرى للحفاظ على هيمنتها. ويوضح هذه الصورة العنصرية حريات التنقل والسكن ، فبالنسبة لليهودي الإسرائيلي، لا توجد قيود على الحركة أو حدود لتحديد مكان العيش في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية، بينما تحد إسرائيل من الخيارات للفلسطينيين. كما يتمتع اليهود الإسرائيليون بقوانين وهياكل إدارية وامتيازات متعددة - مثل التعليم والفوائد الاجتماعية والصحية. بينما هذه المزايا لا تُمنح للفلسطينيين.

وتأكيداً لتقرير منظمة كايروس، يؤكد تقرير هيومن رايتس ووتش (In Buheji, M., & Hasan, 2024) على أن جريمة الفصل العنصري تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية وهي: نية الحفاظ على هيمنة مجموعة عرقية واحدة على أخرى، والقمع المنهجي من قبل مجموعة عرقية واحدة على أخرى، والأعمال اللاإنسانية التي يتم تنفيذها بموجب هذه السياسات. ويشير التقرير إلى أن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك النقل القسري، ومصادرة الأراضي، وإنشاء محميات منفصلة، تندرج ضمن هذه المعايير. من هنا، يؤكد بوهاجي وحسن (In Buheji, M., & Hasan, 2024) أن خصائص "الفصل العنصري الإسرائيلي" ترتكزعلى التفتيت المناطقي. بحيث يتم تقسيم الضفة الغربية بواسطة سلسلة من نقاط التفتيش والحواجز والجدار العازل والمستوطنات الاستعمارية، والتي تقيد حركة الفلسطينيين. وتخلق نظام يشبه "البانتوستانات" في جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري، حيث كان السود من جنوب أفريقيا محصورين في مناطق محددة.

وفي الإطار السابق، يؤكد تقرير منظمة بيت سيلم الاسرائيلية (2021) بأن النظام الاسرائيلي هو نظام أبرتهايد وذلك من خلال تحققه في أربعة مجالات مركزيّة، وهي:

1- الأرض – تطبّق إسرائيل سياسة تهويد الاماكن وحصر الملكيات لليهود فقط، وفي عام 1948 1948 وضعت الدولة يدها على نحو 90% من الأراضي الواقعة داخل "الخطّ الأخضر" والتي بُنيت فيها مئات البلدات والقرى للسكّان اليهود. واستمرت في نفس السياسة بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. حيث بنت أكثر من 280 مستوطنة يسكنها اليوم 600,000 من اليهود الإسرائيليّين.

2- التجنيس والهجرة – لجميع يهود العالم وأولادهم وأحفادهم – من جميع انحاء العالم وكذلك أزواجهم وزوجاتهم يحقّ لهم الحصول على الجنسية الإسرائيليّة في اطار قانون العودة، بينما لا يمكن لأيّ فلسطينيّ الهجرة إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل حتّى إذا كان هو نفسه أو جدّه أو جدّته قد وُلدوا في هذه الأراضي أو أقاموا فيها او تزوجوا منها.

3- حرّية الحركة والتنقّل – يتمتّع المواطنون الإسرائيليّون بحرّية الحركة والتنقّل بين مختلف المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، ويمكنهم مغادرة الدّولة والعودة إليها كيفما ومتى شاؤوا . أمّا الفلسطينيّون فينبغي أن يحصلوا على تصريح إسرائيليّ خاصّ لكي يتنقّلوا بين معازلهم (وأحياناً في داخل المعزل نفسه) وسفرهُم إلى خارج البلاد مشروط بموافقة إسرائيليّة. اضافة طبعا الى الاف الحواجز العسكرية التي تعيق حركتهم داخل الضفة الغربية.

4- المشاركة السّياسيّة وحق تقرير المصير حيث يمنع الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم المستقلة فيما يسمح للاسرائيليين بالمشاركة السياسية داخل دولة اسرائيل.

يجادل زحالقة (A 2018) بأن الفصل العنصرى هو جوهر المشروع الصهيوني . وان قانون القومية اليهودي الذي اقرته الكنيست الاسرائيلي عام 2018 هو بمثابة دستور مشرعن للأبرتهايد الاسرائيلي. حيث اعتبر القانون أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي مع اقتصار حق تقرير المصير على الشعب اليهودي فقط. ويتابع زحالقة بأنه يوجد في منظومة القوانين الاسرائيلية حوالي 60 قانونًا عنصريًا صريحًا. ومن ضمنها «قانون العودة» الذي يمنح جنسية فورية لأي يهودي في العالم بمجرد أن تطأ قدماه أرض فلسطين ويعبر عن رغبته في الاقامة في إسرائيل، وقانون «منع لم الشمل» الذي يمنع لم شمل آلاف العائلات الفلسطينية من طرفي الخط الأخضر بالعيش داخل إسرائيل، بما يؤدّي إلى تمزيق

الروبط العائلية. أما القوانين الخاصة بالأرض فهي مصمّمة لمصادرة الأرض من الفلسطينيين ونقلها إلى ملكية يهودية عامة، أو خاصة. وجرى استنادًا إلى هذه القوانين الاستيلاء على أملاك اللاجئين كافة، ومصادرة أكثر من 70% من أراضي فلسطينيي الداخل، الذي يحملون رسميًا المواطنة الإسرائيلية.

في الاطار السابق، لاحظ زحالقة (B2024) بأن تطور نظام الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين أخذ أبعاداً مختلفة، فهي تشمل الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية، وبين العرب الفلسطينيين والداخل الاسرائيلي، وبين العرب الفلسطينيين في الضفة ونظرائهم في غزة، وبين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وبين اللاجئين وفلسطيني الشتات في شتى أنحاء المعمورة.

من التحيل السابق، نستنتج بأن خصائص وسمات السياسات الاسرائيلية كقوة احتلال والموجهه ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها تلك الموجهة ضد فلسطيني الداخل (عرب 1948) تؤكد على إعتبار نظام الحكم الاسرائيلي بأنه نظام فصل عنصري بامتياز وبدون شك، وذلك وفقاً للتقارير والاتفاقات الدولية ووفقاً أيضاً لرأي الفقهاء في القانون الدولي. وحتى في ظل كون إسرائيل قوة احتلالية، فإن القانون الدولي يؤكد على انطباق تعريف ووسم سياسات القوة الاحتلالية في النزاعات المسلحة بكونها نظام فصل عنصري. وهذا ما أكده لونج بورد (Longobardo, 2023)، حيث أكد على انطباق اتفاقية الفصل العنصري على النزاعات المسلحة، وهو الرأي الذي أكدته محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري لجدار الفصل العنصري عام 2004 فيما يتصل بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 على الأراضي المحتلة، والذي اعتبرته المحكمة قابلاً للتطبيق على حالة النزاع المسلح والاحتلال. وبالمثل، وفي مناسبة مختلفة، اعتبرت محكمة العدل الدولية أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 قابلةً للتطبيق في حالات النزاع المسلح والاحتلال.

الأبرتهايد بين التجربة الفلسطينية والجنوب افريقية

يجادل بوهاجي وحسن (Buheji, M., & Hasan, 2024) بأن هنالك تشابه كبير بين تجربة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وبين التجربة الفلسطينية، حيث تكشف المقارنة في التجربتين عن العديد من أوجه التشابه، فضلاً عن الاختلافات الكبيرة، التي

تتجذر في سياقاتها التاريخية والجيوسياسية الفريدة. فقد كان لدى جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري قوانين مختلفة لمجموعات عرقية مختلفة، مما أدى إلى عدم المساواة في الوصول إلى العدالة. وبالمثل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، توجد أنظمة قانونية منفصلة للمستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يخلق اختلافات في الحقوق القانونية والحماية، وكما سيطر نظام الفصل العنصري على حركة السود في النظام العنصري في جنوب أفريقيا بنظام دفاتر المرور، يواجه الفلسطينيون نقاط تفتيش وحواجز طرق وحواجز تقيد حركتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس. اضافة الى ذلك، فقد انتهجت كل من جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري وإسرائيل سياسات أدت إلى تهجير الناس من أراضيهم الأصلية - حيث تم حصر السود في جنوب أفريقيا في البلدات، وتم تهجير الفلسطينيين بسبب التوسع الاستيطاني. وفي كلا السياقين، أدت أنظمة التعليم والصحة المتمايزة إلى إدامة عدم المساواة، وعززت القوانين التمييزية نظام الفصل العنصري وقمع المدنيين وتهجيرهم.

ويرى سلامة (2012) بأن نظامي الفصل العنصري الجنوب الأفريقي والاسرائيلي يتشابهان في قضايا كثيرة، منها الإدعاء بعدم وجود شعب أصلاني وبأن فلسطين هي أرض الميعاد وجنوب أفريقيا هي معسكر الأمل، إضافةً الى الادعاء بالديمقراطية والتي تفقتر الى مخزون حقيقي من قيم المساواة والمشاركة والعدالة. بالمقابل، وحسب سلامة نفسه، فإن هنالك أوجه كثيرة للاحتلال بين النظامين، ومنها أن النظام الجنوب الافريقي كان يقوم على التمييز العنصري بهدف حفاظ الأقلية البيضاء على السلطة السياسية والاقتصادية، اما النظام العنصري الاسرائيلي فهو يقوم بالأساس على مقومات أيديولوجية ودينية تقوم على طرد الفلسطينيين والعرب وحرمانهم من حقهم في تقرير المصير. إضافةً الى ذلك، فإن قيام نظام جنوب أفريقيا العنصري جاء لاعتبارات التنافس بين القوى الاستعمارية الأوروبية، ولكن أهمية دولة جنوب أفريقيا خفت بعد شق قناة السويس، مع الاخذ بعين الاعتبار الى أن جنوب أفريقيا العنصرية لم تعتبر أبداً رأس حربة في الصراع الاستعماري الغربي. على خلاف قيام دولة اسرائيل الذي جاء للحفاظ على المصالح الغربية المتقدمة في منطقة استرايحية يوجد بها النفط والممرات البحرية الاستراتيجية.

ليس من شك أن تجربة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قد ساهمت بشكل كبير في إنتاج المعرفة المتعلقة بالأبرتهايد في التجربة الاحتلالية لفلسطين. وهذا الأمر أيضاً ساهم في إثارة الجدل حول ماهية الأبرتهايد في فلسطين ومدى تحققه. وفي سياق هذا الجدل، يؤكد بلسزز واخرون (du Plessis, M., El-Ajou, F., Kattan, V., Kearney, M.,

أن نتائج الفصل العنصري لا (Reynolds, J., Rosenberg, R., ... & Tilley, V, 2009 تحتاج إلى إثبات وجود ، بل إن "سياسات وممارسات الفصل العنصري والتمييز" تتحدد لتشكل نظامًا مؤسسيًا للتمييز العنصري هدفه الحفاظ على الهيمنة العنصرية من قبل مجموعة عرقية واحدة على أخرى. ويضيف بلسزز بأن تحديد ما إذا كان من الممكن فهم المجموعات المختلفة على أنها "مجموعات عرقية" أمر أساسي في مسألة الفصل العنصري. وهذا يتطلب أولاً فحص كيفية تعريف التمييز العنصري في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والفقه القانوني للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والتي خلصت إلى عدم وجود طريقة علمية أو محايدة لتحديد ما إذا كانت أي مجموعة هي مجموعة عرقية، بل إن الاجابة المهمة تعتمد في المقام الأول على التصورات المحلية (اي تصور المجموعة العرقية عن ذاتها وعن علاقاتها بالاخرين) . وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن وجود الهويات "اليهودية" و"الفلسطينية" على إعتبار أنها مبنية اجتماعياً وعرقيا باعتبارها مجموعات تتميز بالأصل أو النسب فضلاً عن الجنسية والعرق والدين، وهو أمر يمكن اخذه بعين الاعتبار فيما اذا كان وجود درجة من التمايز او الفصل بين هذه الهويات المتبيانية. ويؤكد المؤلفون تبعاً لذلك بأنه يمكن إعتبار اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين "مجموعات عرقية" لأغراض تعريف الفصل العنصري في القانون الدولي. وفي فحص ممارسات إسرائيل بموجب منظور اتفاقية الفصل العنصري.

لقد حدد ويليام بينارت (In Greenstein, 2020) سبعة ركائز لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وهي (1) التعريف القانوني الصارخ للأعراق؛ (2) المشاركة البيضاء الحصرية في المؤسسات السياسية المركزية والسيطرة عليها؛ (3) مؤسسات وأقاليم منفصلة للأفارقة السود؛ (4) الفصل المكاني في المدينة والريف، (5) السيطرة على حركة الأفارقة إلى المدن؛ (6) الانقسام الضيق في سوق العمل؛ (7) الفصل بين وسائل الراحة والمرافق من جميع الأنواع. من جانبه يؤكد جرين ستاين (Greenstein, 2020) بأن هذه المرتكزات تصلح بشكل دقيق لإثبات وجود نظام أبرتهايد في فلسطين المحتلة وبدرجة كبيرة، ولكنه يبقى من نوع خاص بسبب إرتباط منظومة الفصل العنصري الاسرائيلي الى خارج حدود دولة اسرائيل أولاً، وبسبب ازوداجية العلاقة واختلاف شروطها بين اليهود الاسرائيليين وبين العرب الفلسطينيين المواطنين (20% من الإسرائيليين) والذين يعانون من أبرتهايد حقيقي. هذا من من جهة، ومن جهة أخرى علاقتهم مع الفلسطينيين الذي يعيشون في الضفة الغربية وغزة الخاضعين للاحتلال والفصل العنصري في نفس الوقت (حوالي 5 مليون نسمة).

في السياق السابق، يؤكد لونج بورد (Longobardo, 2023) بأن الذي يعطي وضعاً خاصاً لنظام الفصل العنصري في فلسطين هو غياب الاحتلال عن التجربة الجنوب أفريقية ، حيث لم يكن هنالك إحتلال في جنوب افريقيا، لاسيما أن الاحتلال لا يمكن أن ينشأ إلا في إطار نزاع مسلح دولي على أراضي دولة أخرى، في حين لم يحدث مثل هذا الحدث في جنوب أفريقيا أثناء نشوء الفصل العنصري. بل إن المادة 1 من اتفاقية جنيف الرابعة صيغت لاعتبار النضال ضد الفصل العنصري نزاعاً مسلحاً دولياً على وجه التحديد لأنه بموجب القانون الإنساني الدولي ، كان من الممكن اعتبار النضالات ضد نظام الفصل العنصري في لألأراضي غير المحتلة صراعات مسلحة غير دولية. وبناءً على ذلك، يتابع لونج برود (Lon-gobardo, 2023) بأن هذا الاعتبار في التجارب الدولية المختلفة يؤخذ في العادة في سياق تعارض مقدمات الاحتلال والابرتهايد بناءً على التمييز الذي يُستخدم عادةً في دراسات القانون الدولي، الا انه في النتيجة يبقى نظام الفصل العنصري يمثل انتهاكًا لحق تقرير المصير الداخلي لشعب لا يُسمح له بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولته بسبب التمييز العنصري المنهجي. وبشكل أكثر تحديدًا، يُعتبر نظام الفصل العنصري إنتهاكًا خطيرًا لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب، والذي له بعض العواقب المحددة بموجب القانون الدولي.

في الواقع، فإن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب إتفاق أوسلو عام 1993، لم يغير من طبيعة الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل على العكس، تفاقمت منظومة الأبرتهايد بسبب رغبة إسرائيل في ضم الضفة الغربية مع وجود إزاحة سكانية تتولى السلطة الوطنية فيها تقديم الخدمات للسكان العرب. وفي هذا لالاطار، تشير منظمة كايروس فلسطين Kairos Palestine and Global Kairos for Jus-tice,2022) الى أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل على الحصول - والحفاظ - على رموز ومظاهر الدولة والسيادة في الوقت الذي تواصل إسرائيل فيه التعامل مع هذه السلطة بإعتبارها حكماً ذاتياً محدوداً وظيفته تقديم الخدمات للسكان العرب دون أي دور وطني سياسي.

وبناءً على التشابه والاختلاف بين التجربتين الجنوب أفريقية والفلسطينية، يرى بوهاحي وحسن (Buheji, M., & Hasan, 2024) أين قضية الاحتلال هي التي منحت وضعاً خاصاً لتحربة الفصل العنصري في فلسطين، حيث أن إسرائيل غالباً ما تبرر الإجراءات العسكرية ، بما في ذلك الضربات الجوية والعمليات البرية وفرض القيود على الحركة عبر نقاط التفتيش

والجدار الفاصل، باعتبارها تدابير أمنية ضد الإرهاب. وتشكل هذه الإجراءات جزءً من صراع معقد يتميز بالنزاعات الإقليمية ومخاوف الأمن القومي ودورات العنف والانتقام. وقد لاحظ المراقبون أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشترك في عناصر القمع المنهجي مع نظام الفصل العنصري، مثل السيطرة على السكان وفصلهم على أساس العرق، مما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الحقوق والوصول إلى الموارد. وفي حين لم يستخدم نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عادةً الضربات العسكرية المنتظمة ضد مواطنيه السود بنفس الطريقة التي لوحظت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد اتسم كلا النظامين بالقمع المنهجي لمجموعة على أساس العرق أو الجنس. وفي حالة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد تضمن ذلك إجراءات عسكرية كبيرة ونظامًا معقدًا للسيطرة على السكان الفلسطينيين، مما أثار انتقادات دولية وانتهاكاً صارخا للقانون الدولي.

من خلال التحليل السابق، أجادل بأنه من أهم سمات نظام الأبرتهايد الاسرائيلي الممارس ضد الشعب الفلسطيني التالية:

- نظام يقوم على مبدأ الحاجة الأمنية من أجل حماية المستوطنين وتشجيعهم على السكن في مناطق الضفة الغربية.

- نظام يقوم على تهويد القدس بهدف إعتبارها المدينة المقدسة بأنها عاصمة لدولة اسرائيل.

- نظام يقوم على التفوق التكنولوجي، حيث يعتمد على تقنيات عالية لمراقبة الفلسطينين في الشوارع والمناطق المحاذية للمستوطنات مثل نظام كاميرات الذئب الأحمر.

- نظام يعتمد الى حد كبير على منظومة عقائدية وأيديولوجية يهودية تقوم على التفوق العرقي لليهود كونهم شعب الله المختار يحق لهم استخدام كل الوسائل بما فيها الوسائل غير الأخلاقية لتحقيق مصالحكم والإضرار بحقوق غيرهم (الجويم).

- نظام يقوم على التنكيل واضطهاد الفلسطينيين بهدف فرض هذا النظام ومقاومة عصيانه من قبل الشعب الفلسطيني.

- نظام يقوم على إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومنعه من قيام دولته.

- نظام يقوم على تقليص مساحات الحقوق المدنية والدينية للفلسطينين مقابل توسيع مساحات هذه الحقوق للمستوطنين بما فيها حق التنقل والبناء والسكن والتعليم

والصحة.

- نظام يقوم على تعزيز تبعية الفلسطينيين للنظام الرأسمالي والإستيطاني الاسرائيلي من خلال التحكم بالحدود ومنع الواردات والصادرات وإلحاق العمال الفلسطينيين بسوق العمل الاسرائيلي.

- نظام يهدف الى التهجير القسري للشعب الفلسطيني، حيث يهجر سنويا اكثر من 2000 فلسطيني من أراضيهم وبيوتهم نتيجة لسياسات مصادرة الأراضي وهدم البيوت وإنشاء المحميات الطبيعة.

المتغيرات البيئية الضاغطة على مفهوم الابرتهايد .

لقد استنتجت دراسة بليزز وأخرون واخرون (du Plessis, M., El-Ajou, F., Kattan, V., Kearney, M., Reynolds, J., Rosenberg, R., ... & Tilley, V, 2009) بأن إسرائيل، منذ عام 1967، كانت القوة المحتلة المتحاربة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن احتلالها لهذه الأراضي أصبح مشروعاً استعمارياً ينفذ نظاماً للفصل العنصري. ويرى لونج بورد (Longobardo, 2023) بأن الفصل العنصري والاحتلال ليسا متعارضين، بل إنهما مؤسستان قانونيتان دوليتان يمكن تطبيقهما في وقت واحد. وفي حين أن قانون الاحتلال مرتبط جوهريًا بالاعتبارات الإقليمية والحفاظ على السيادة الإقليمية، فإن الفصل العنصري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي ينطبق على الأفراد وحقوقهم وواجباتهم بموجب القانون الدولي، بغض النظر عن أي اعتبار يتعلق بوضع الإقليم الذي يقعون فيه فعليًا. في هذا السياق، يؤكد بوهاجي وحسن (Buheji, M., & Hasan, 2024) بأن هجرة الفلسطينيين من الأراضي المحتلة في فلسطين هي سمة مهمة لنظام الفصل العنصري في فلسطين. فلقد كان تدمير منازل الفلسطينيين جزءًا من سياسة إسرائيل منذ تأسيس دولة إسرائيل. وفي هذه الحالة، لا يُمنح الأشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة في فلسطين تصريحًا لبناء المنازل، وبالتالي، يتم هدم منازلهم مرارًا وتكرارًا لأنها مبنية بشكل غير قانوني تبعا للقانون الاسرائيلي. في هذا الاطار، يقول نورمان فلنكشتاين (في عودة، 2024) وهو أستاذ العلوم السياسية في الولايات المتحدة من أصل يهودي- بأنه يجب "التوقف عن توصيف الوضع بأنه "احتلال"، فإسرائيل هي أساساً وبما لا يقبل الجدل، "دولة" فصل عنصري اغتصبت أرضاً ومضت تنكّل بشعبها من أجل إبادته"

في الواقع، فان الجدل النظري حول الاحتلال والابرتهايد ليس مرتبطا بماهية اسرائيل كونها نظاما احتلاليا أو نظام فصل عنصري، بل ان الأدب النظري يتفق على الوصفين

تقريبا ولا يجدهما متعارضين، ولكن الجدل النظري يكمن في تحديد الدرجة التي يمكن أن يتواجد فيها نظام فصل عنصري في إطار نظام إحتلالي إستعماري إحلالي. وهنا، فانه في الحالة الفلسطينية، يخضع مفهوم الأبرتهايد للعديد من الضغوط المفاهيمية التي تجعله نظاماً يتبع فصيلة أنظمة الفصل العنصري، ولكنه في نفس الوقت يعتبر نظاماً خاصاً. من هنا، فإن هنالك عدداً من المتغيرات البيئية الضاغطة على التأصيل النظري لمفهوم الابرتهايد الاسرائيلي الممارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها:

1- ارتفاع أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية حت وصلت الى نحو 600 ألف مستوطن تقريباً مقابل 3 مليون فلسطيني. واذا ما استمرت الهجرات اليهودية المنظمة الى فلسطين (15 ألف مهاجر سنوياً تقريباً)، واذا ما استمرت سياسة التهجير الاسرائيلي ضد الفلطسنيين، فإنه من المتوقع أن ترتفع أعداد المستوطنين خلال العشر سنوات القادمة الى أكثر من مليون ونصف مستوطن، بما يؤدي الى إضعاف مبدأ الاقلية اليهودية في الضفة الغربية من خلال توسيع الحاضنة الشعبية لنظام الفصل العنصرى هناك.

2- انتقال الحكم في اسرائيل لسيطرة الصهوينية الدينية بزعامة بن غفير وسموتريتس وقدرتهم على التحالف مع الليكود، وهو ما رفع من قدرتهم على توسيع صلاحيتهم الاستيطانية والأمنية في الضفة الغربية بشكل لافت ومؤثر وسريع، ويتوقع لهذا التحالف السياسي اليميني أن يستمر خلال العقد القادم بشكل يؤدي الى تطبيق خطة الحسم لسموريتس وهي خطة أساسها التطهير العرقي وخلق نظام فصل عنصري يضمن تفوق وهيمنة اليهود في الضفة الغربية.

3- توسيع دائرة التسلح والتدريب العسكري للمستوطنين بدعم مباشر من وزير الأمن الاسرائيلي بن غفير بما أدى الى ارتفاع وتيرة التصعيد العنيف من قبل المستوطنين على المدن والقرى الفلسطينية تحت حماية الجيش الاسرائيلي. ومن الملاحظ، انه اذا استمرت وتيرة التسلح لدى المستوطنيين واستمر الارتفاع في عدد المستوطنين، فإن إسرائيل تسعى لنقل الصراع في الضفة من صراع شعب يريد الانعتاق من الإحتلال الى صراع أقرب الى الحرب الاهلية بين مجموعتين سكانتين، السكان العرب والسكان اليهود، وهذا الأمر من شأنه القضاء على المشروع الوطني الفلسطيني الذي يستهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة ويحول مطالب الفلسطينيين من مطالب سياسية الى مطالب مدنيه تشبه الى حد كبير حقوق السكان الاصلانيين في أمريكا الشمالية وأستراليا.

4- الاجماع الاسرائيلي على استخدام الأبرتهايد كأداة لتدمير حل الدولتين وإفشال

المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية. ومن زاوية أخرى، فإن هذا الاجماع الاسرائيلي الصهيوني يعتبر الأبرتهايد أيضاً غاية في حد ذاته بهدف ضمان التفوق اليهودي وتطويق الفلسطينيين وإقامة الدولة اليهودية النقية. وهنا انتقل مفهوم الابرتهايد من مفهوم الاداة لفرض الهيمنة من قبل مجموعة عرقية معينة الى غاية في حد ذاته تتمثل في تحقيق الدولة اليهودية النقية (قانون القومية اليهودي).

إن هذه العوامل البيئية الضاغطة تدفعنا للقول بأن الابرتهايد الاسرائيلي الممارس ضد الفلسطينيين هو نظام أبرتهايد من نوع خاص، وربما يمكن أن يكون درجة أعلى من الابرتهايد ومرحلة متطورة منه وهو نظام الايكاب كما سيتضح في الصفحات المقبلة.

التحول نحو مفهوم الايكاب

إن طبيعة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة أعطت طابعاً خاصاً لتجربة الفصل العنصري في فلسطين كما أسلفنا سابقاً. ويبدو أننا مضطرون تحت ضغط الأدب النظري والمعرفي الخاص بالاحتلال والأبرتهايد أن نصل الى نقطة ما تقارب بين هذين المفهومين وتجعلها أكثر قدرة على التحليل والتفسير.

لقد تأسست اسرائيل عام 1948، ومنذ ذلك الحين، وكما يؤكد بوهاجي وحسن ووتش (Buheji, M., & Hasan, 2024) بأنها قامت بتعزيز سياسة إنشاء دولة ذات أغلبية يهودية والحفاظ عليها وتوسيع السيطرة على الأراضي والأصول من أجل الارتقاء بالمجتمع اليهودي وإلحاق الضرر بالفلسطينيين. فلطالما تعاملت إسرائيل مع الفلسطينيين كتهديد جماعي واتخذت خطوات راديكيلية للسيطرة على وجود الفلسطينيين وتقليصه وحرمان الفلسطينيين من دخول الأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقيام بسياسات تقود الى التطهير العرقي للفلسطينيين. ويؤكد تقرير منظمة بيت سيلم (2021) أنه في السنوات الأخيرة تُظهر إسرائيل إستعداداً للتصريح علناً بالتفوّق اليهوديّ كمبدأ للابرتهايد. وهذا ما يؤكده سنّ "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ" الذي يصرّح علناً بأنّ هنالك فارق أساسي وشرعي بين اليهود وغير اليهود في الدولة ويتيح التمييز المأسَس في مجالات بناء البلدات والإسكان والأراضي والمواطنة واللّغة والثقافة؛ ومن جانب أخر، فإن إعلان المسؤولين الاسرائيليين علناًي حول ضم الضفة الغربية والخطوات العملية التي تؤدي الى ذلك هو دليل واضح على أن اسرائيل تقوم بانشاء نظام فصل عنصري وواضح للجميع.

في الواقع، وبموجب قانون النزاع المسلح (المعروف أيضاً بالقانون الإنساني الدولي)، فإن الاحتلال يُقصد به أن يكون حالة مؤقتة فقط. ويحظر القانون الدولي الضم الأحادي الجانب أو الاستحواذ الدائم على الأرض نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل: وفي حالة حدوث ذلك، لا يجوز لأي دولة أن تعترف أو تدعم الوضع غير القانوني الناتج عن ذلك. وعلى النقيض من الاحتلال، فإن الاستعمار والفصل العنصري غير قانونيين، بل ويعتبران في الواقع خرقًا خطيرًا للقانون الدولي لأنهما يتعارضان بشكل أساسي مع القيم الأساسية للنظام القانوني الدولي. فالاستعمار ينتهك مبدأ تقرير المصير، الذي أكدته محكمة العدل الدولية باعتباره "أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر". وجميع الدول ملزمة بإحترام وتعزيز تقرير المصير. (du Plessis, M., El-Ajou, F., Kattan, V., Kearney, M., Reynolds, J., Rosenberg, R., ... & Tilley, V, 2009). وهنا، فنحن أمام نظام فصل عنصري إسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني باعتباره نظام لا يمكن وصفه بسهولة بمصطلح عصري موجز، لأنه يجمع بين المعايير الديمقراطية، والتسلسل الهرمي العرقي، والاحتلال العسكري، واستبعاد/إدماج السكان من خارج الإقليم. إنه باختصار يقوم على التمييز العرقي الوطني بين اليهود من الداخل والعرب الفلسطينيين من الخارج. وهذا التمييز له بعد ديني وعقائدي " (Greenstein, 2020)

من جانب أخر، يؤكد زحالقة (2018) بأن نظام الفصل العنصري الاسرائيلي وإن إختلف عن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الا أنه ينتمي الى انظمة الفصل العنصري الكولينالي. بينما يجادل جرين ستاين (Greenstein, 2020) بأنه بينما تزعم إسرائيل أنها تقدم حقوقًا ديمقراطية لجميع مواطنيها، يمكن إثبات وجود جميع ركائز الفصل العنصري في الأراضي المحتلة، حيث يعتبر النظام الإسرائيلي هو السلطة الوحيدة، مما يترك السلطة الفلسطينية عاجزة. وهو الأمر الذي أدى الى تدفق مجتمعات المهاجرين غير الشرعيين (المستوطنين اليهود) المختلفة إلى إسرائيل والذي أدى إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

وبينما اعتبر جرين ستناين النظام السياسي الاسرائيلي نظاما خاصاً من أنظمة الفصل العنصري. يؤكد بليسز واخرون . (du Plessis, M., El-Ajou, F., Kattan, V., Kearney, M., Reynolds, J., Rosenberg, R., ... & Tilley, V, 2009). بأنه وان كانت اسرائيل تمارس نظاماً احتلالياً كولينيالياً على الاراضي الفلسطينية المحتلة الا انها ايضا تنتهك القواعد القانونية المنظمة لحالة الاحتلال وقوانين النزاع المسلح، وذلك من خلال تجاهل الحظر المفروض على استخدامات القوة المحتلة بعدم تغيير القوانين السارية في الأراضي المحتلة أو من خلال فرض نظام قانوني مزدوج وتمييزي ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، حيث تمنح إسرائيل للسكان اليهود في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة الحماية التي يوفرها القانون المحلي الإسرائيلي وتخضعهم لولاية المحاكم المدنية الإسرائيلية، في حين يخضع الفلسطينيون الذين يعيشون في نفس المنطقة للقانون العسكري ويخضعون لولاية المحاكم العسكرية التي تنتهك إجراءاتها المعايير الدولية لمقاضاة العدالة. ونتيجة لهذا النظام المزدوج، يتمتع السكان اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحرية الحركة والحماية المدنية والخدمات التي يُحرم منها الفلسطينيون. ويُحرم الفلسطينيون في الوقت نفسه من الحماية الممنوحة للأشخاص المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي. وقد حصل هذا النظام المزدوج على موافقة المحكمة العليا الإسرائيلية وعلى موافقة قوانين الكنيست ويشكل سياسة تنتهجها دولة إسرائيل لدعم مجتمعين متوازيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدهما يهودي والآخر فلسطيني، والتمييز بين هاتين المجموعتين من خلال منح حقوق وحماية وفرص حياة مختلفة للغاية في نفس المنطقة.

وفي الوقت الذي يحاول فيه جرينستاين (Greenstein, 2020) تعريف ماهية نظام الفصل العنصري بانه نظام ثلاثي الابعاد يجمع بين السلب الاستعماري واستغلال الطبقة والتمييز العنصري. فان قد وقع في اشكالية مفاهيمية تجعل الاحتلال مفهوما مرتبطا وناتجا عن الابرتهايد. وهذا يجعل من الصعب تصور وجود مفهوم الاحتلال في التجربة العنصرية في جنوب افريقيا أو غيرها كما كان سابقاً. وعليه، فإنني أعتقد أن استخدامه لمفهوم السلب الاستعماري فيه إشكالية مفاهيمية اكثر من كونه توضيحاً لمفهوم الفصل العنصري.

من زاوية أخرى، يجادل لونج بورد (Longobardo, 2023) بأن الفصل العنصري والاحتلال ليسا متعارضين، بل إنهما مؤسستان قانونيتان دوليتان يمكن تطبيقهما في وقت واحد. وفي حين أن قانون الاحتلال مرتبط جوهريًا بالاعتبارات الإقليمية والحفاظ على السيادة الإقليمية، فإن الفصل العنصري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي ينطبق على الأفراد وحقوقهم وواجباتهم بموجب القانون الدولي، بغض النظر عن أي اعتبار يتعلق بوضع الإقليم الذي يقعون فيه فعليًا. وبالضرورة، فإن حالات الاحتلال تشكل تربة خصبة لانتهاكات حقوق الأفراد والجماعات، وخاصة لأنها تنشأ في سياق نزاع مسلح. وخلال الاحتلال، تُكلف قوة الاحتلال المعادية بحكم الإقليم والسكان المقيمين فيه، في إطار معادٍ قد يؤدي إلى تبني أنظمة تمييزية وفصلية.

في النتيجة، يمكنني أن أجادل أن سياسات النظام السياسي الاسرائيلي الممارسة ضد الشعب الفلسطيني في الأاراضي الفلسطينية المحتلة هو نظام يعكس تطوراً عن مفهومي الاحتلال

والابرتهايد. فهو نظام تجاوز الاحتلال بمفهوم التطهير العرقي للفلسطينيين والذي يحدث بإستمرار في الضفة الغربية وغزة، كما أنه نظام يعكس تطبيق نظام الفصل العنصري باعتباره نظاماً صالحاً لضم الضفة لغربية جغرافياً الى اسرائيل في ظل ازاحة السكان الفلسطينيين في كانتونات تضمن يهودية الدولة. وبناء على ذلك، فنحن أمام واقع جديد يجمع بين الابرتهايد االتطهير العرقي والابرتهايد اسميته Ethnic cleansing and apartheid Against Pales-tinians. وهو المعروف إختصاراً بالايكاب E.C.A.AP .وفي إطار هذا المفهوم، يمكننا وضع خمسة مؤشرات أو أعاد التي من شأنها مساعدتنا في قياس هذا المفهوم وتحليله:

-1 جميع الأفعال التي تؤدي الى التطهير العرقي للشعب الفلسطيني مثل التهجير القسري وهدم المنازل العربية وإخلاء الأحياء العربية وحصار القرى الفلسطينية وإغلاقها وترويع سكانها. وتنطبق هذه الحالات في الوقت الحاضر على مسافر يطا والشيخ جراح والأغوار وقطاع غزة وغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة.

-2 جميع الأفعال التي تكرس واقع الأبرتهايد مثل الاستيطان، ومصادرة الأراضي لصالح الطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري ومنع تنقل الفلسطينيين ومنع لم الشمل وغيرها من مؤشرات الأبرتهايد التي تتضنتها التقارير الدولية مثل تقرير منظمة العفو الدولية ومنظمة "الهيومن رايتس ووتش".

-3 استمراية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة برغم أن الصفة القانونية للاحتلال تعتبره فعلاً مؤقتاً، الا أن ديمومة الاحتلال الاسرائيلي تجعل من فكرة الأبرتهايد فعلاً دائماً أيضاً بسبب عوامل الارتباط .

-4 حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

-5 إحلال اليهود المستوطنيين المهاجرين محل السكان العرب الفلسطينيين من خلال بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي وهدم البيوت العربية وطرد الفلسطينيني من أحيائهم.

من التحليل السابق، أستطيع أن أجادل أن إسرائيل تمارس العديد من السياسات التي تمكنها ممارسة الايكاب ضد الشعب الفلسطيني، ومن أهم هذه السياسات:

-1 ابتلاع الارض من خلال المستوطنات سواء من خلال شراء الاراضي او مصادرتها أو تزوير حجج البيع أو الضغط الأمني على الفلسطينيين.

-2 تفتيت الأرض والسكان الفلسطينيين الى كانتونات يسهل التحكم فيها، وتقيد حرية الحركة فيما بينها.

3- تسليح المستوطنيين وتشجيعهم على غزو المناطق القروية الفلسطينية.

4- تعزيز الاطار القانوني العنصري من خلال قانون القومية وعشرات القرارات العنصرية الاسرائيلية تجاه السكان الفلسطينيين.

5- توسيع دائرة الفقر والتبعية للفلسطينيين بهدف تسهيل عملية الهيمنة والسيطرة عليهم.

6- حجب الخدمات والمنافع عن الفلسطينيين بحجة اقتصار هذه الخدمات على مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لاتفاق أوسلو.

7- إنشاء المحميات الطبيعية والمناطق العسكرية بهدف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم كما حدث في مناطق الأغوار والخان الأحمر وغيرها.

8- التنكيل والاضطهاد للشعب الفلسطيني بهدف تقسيم الهويات وتفتيت النسيج المجتمعي وتعزيز الفلتان الأمني وإضعاف السلم الأهلي لمنعه من مقاومة الاحتلال والنظام العنصري الذي يفرضه على الفلسطينيين.

الايكاب في التجربة الفلسطينية غاية ووسيلة في آن واحد:

ليس من المنطق أن نفصل تجربة الاحتلال الاسرائيلي عن انظمة الفصل العنصري، فنظام الفصل العنصري (الايكاب) قد ينتج عن الاحتلال كما هو الحال بالتجربة الفلسطينية. بالمقابل، وفي بعض الحالات، قد لا ينتج الابرتهايد عن الاحتلال كما هو الحال عليه في تجربة جنوب افريقيا أو روديسيا. فالفكرة الاساسية عندما نعرف الابرتهايد تكمن في هيمنة مجموعة عرقية على أخرى من خلال سياسة ممنهجة تقوم على القمع والتنكيل. وهذا يؤكد ما ذهب اليه لونج بورد (Longobardo, 2023) حول العلاقة الجدلية بين الاحتلال والابرتهايد. وفي الضرورة وبغض النظر عن هدف نظام الابرتهايد المفروض على عرق ما، سواء كان هذا الهدف هو إستمرار الاحتلال أو فرضه أو الاستغلال الاقتصادي، فإننا نكون أمام نظام عنصري، إما على شكل نظام مستقل بحد ذاته أو لكونه جزءاً أو أداة من أدوات الاحتلال.

في الحقيقة، ومنذ عام 1948، نفذت إسرائيل سياسة تهويد منطقة النقب، مثل تسليح وتوسيع المستعمرات اليهودية على حساب القرى والتجمعات العربية البدوية التي لا

تعترف بها، ولا تقوم بتوفير الماء والكهرباء لها. حيث تقوم السلطات الاسرائيلية بتفكيك المنازل البدوية العربية بشكل متكرر، وحرمانهم من حقوقهم في الانتخاب، وحرمانهم من الرعاية الصحية الأساسية وحقوق التعليم، مما أدى إلى هجرة عدد كبير منهم. البدو الفلسطينيين (Buheji, M., & Hasan, 2024).)، من جانب أخر، دمرت اسرائيل في حرب 1948 اكثر من500 قرية فلسطينية وهجرت نحو مليون فلسطيني يعيشون في مخيمات (أشبه بالمعازل) في الضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا والاردن. ويعيش هؤلاء حياة صعبة جداً ويمنعون من حق العدودة ويحرمون من كامل حقوقهم المدنية. وهذه الحياة القاسية تشبه الى حد كبير أنظمة الجيتو التي كان اليهود يعيشون فيها في اوروبا قبل مئات السنين. الا أن الفارق الرئيس هو أن سكان المخيمات الفلسطينية لا يسمح لهم بالعودة الي بيوتهم بينما يسمح لأي يهودي في العالم أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية تحت إطار قانون العودة دون أن يكون لهذا اليهودي أي احقية سياسية أو تاريخية بذلك.

يجادل بوهاجي وحسن (Buheji, M., & Hasan, 2024))). بأنه تم اختراع ما يمكن تسميته بـ "طرق الفصل العنصري" أولاً في الضفة الغربية لتسهيل الحركة السهلة والآمنة للمستوطنين الإسرائيليين بين مستوطنات الضفة الغربية وإسرائيل، مع تقييد وصول الفلسطينيين إلى هذه الطرق. وغالبًا ما يضطر الفلسطينيون إلى استخدام طرق بديلة وأطول للسفر بين أجزاء مختلفة من الضفة الغربية، مما يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التنقل او العمل. وتكتمل شبكة الطرق للمستوطنين بسلسلة من نقاط التفتيش والحواجز المادية التي تحد من حركة الفلسطينيين. وقد يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة لاستخدام طرق والتي قد يكون من الصعب الحصول عليها. ويساهم هذا النظام في تفتيت الأراضي الفلسطينية، مما يجعل السفر والتعليم والعلاج والأنشطة الاقتصادية أكثر صعوبة. وتعمل شبكة الطرق، إلى جانب نقاط التفتيش والحواجز المرتبطة بها، على تقسيم المجتمعات الفلسطينية عن بعضها البعض بشكل فعال. كما تحد من الوصول إلى الأراضي الزراعية والمدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العمل، مما يقوض الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية.

في الواقع، انني اجادل في هذه المقاله بأن اسرائيل تستخدم الايكاب كغاية ووسيلة في نفس الوقت. فالوصول الى نظام فصل عنصري يعدّ هدفاً استراتيجياً اسرائيلياً لأنه يمنع قيام دولة فلسطينية ويسمح باقامة دولة يهودية خالصة لليهود وهو ما عبر عنه بوضوح قانون القومية اليهودي.من جانب أخر، تستخدم حكومة الاحتلال الاسرائيلي الابرتهايد كأداة لتوفير الأمن والحماية للمستوطنين أولاً، وكأداة ايضا في تهجير الشعب الفلسطيني

ثانياً، حيث ان عزل المناطق وحرمان الفلسطينيين من السكن والتنقل والتعليم يؤدي بشكل ممنهج الى تهجير الشعب الفلسطيني وافراغ الارض من سكانها واحلال المستوطنين اليهود المهاجرين بدلاً منهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

تناولت الدراسة محاولة القيام بتأصيل مفاهيمي لمفهوم الابرتهايد في فلسطين. ووجدت الدراسة عدداً من الاستنتاجات أهمها:

أولا: ان نظام الابرتهايد في التجربة الفلسطينية يختلف عن تلك الموجودة في جنوب افريقيا، ومع وجود درجة من التشابه يظل الابرتهايد الاسرائيلي الموجه ضد الفلسطينيين نظاماً خاصاً بحد ذاته، لا يمكن فهمه الا من خلال التحليل الموضوعي والتاريخي للسياسات الاسرائيلية الصهيونية منذ قيام دولة اسرائيل عام 1948.

ثانياً: ان الدرجة التي تربط بين الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة وبين نظام الابرتهايد المفروض على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن تعريفها بالايكاب، وهي تعبر عن مزيج من سياسات الفصل العنصري والتطهير العرقي المبني على قوة الاحتلال.

ثالثا: يعتبر الايكاب الاسرائيلي الموجه ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة غاية ووسيلة في نفس الوقت، حيث يعتبر الابرتهايد ابدة بيد الاحتلال لحماية المستوطنين وتشجيع الاستيطان وتهجير الفلسطينيين كما انغاية في حد ذاته بالنسبة للاسرائيليين الذي يستهدفون من خلال تطبيقه انشاء دولة يهودية نقية.

رابعاً: تستخدم اسرائيل العديد من السياسات التي تستخدمها في فرض ديمومة تطبيق الايكاب مثل سياسات الاستيطان والتنكيل وهدم البيوت وعرقلة التنقل وقرار القوانين العنصرية وغيرها من السياسات التي تجعل من الايكاب اداة فاعلة في تطبيق الغايات الاستراتيجية الفلسطينية.

المراجع باللغة العربية

سلامة، عبدالغني (2012). أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا : دراسة

مقارنة. شؤون فلسطينية. عدد 250-249 (صيف - خريف 2012), ص 217-196

بيت سيلم، 2021، نظام تفوق يهودي من النهر الى ابحر.. انه ابرتهايد . رابط

https://www.btselem.org/arabic/apartheid

عودة، رمزي. (2024). الصهيونية الدينية بين الفاشية والأبرتهايد. الحياة الجديدة. الرباط) https://www.alhaya.ps/ar/Article/158110/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%-D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AF

عودة، رمزي.) 2022(. نحو قانون مناصرة "الإيكاب". وكالة معا. رابط https://www.maannews.net/articles/2083987.html

منظمة العفو الدولية (2022). تقرير نظام الفصل العنصري (الاسرائيلي) ضد الفلسطينيين. https://www./amnesty.org/ar/documents/mde15/5141/2022/ar

زحالقة، جمال. (A2018) قانون القومية : دستور الابرتهايد الاسرائيلي. مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد 116. خريف 2018.

زحالفة، جمال (B2024) حلقة نقاش حول الابرتهايد في القانون الاسرائيلي. الحملة الاكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والابرتهايد الاسرائيلي . الرابط https://www.facebook.com/IACA.palestine/videos/%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%A9/402474782480522/?mibextid=WC7FNe&rdid=RdIrnPq58VW01Dye

المراجع باللغة الانجليزية

du Plessis, M., El-Ajou, F., Kattan, V., Kearney, M., Reynolds, J., Rosenberg, R., ... & Tilley, V. (2009). Occupation, colonialism, apartheid? A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law..)

Greenstein, R. (2020). Israel, Palestine, and Apartheid. Insight Turkey, 22(1), 73-92.

Buheji, M., & Hasan, A. (2024). The Beginning of The End A Comparison Between the Apartheid (South Africa Vs. Israeli Occupation). International Journal of Management (IJM), 15(1), 241-264

Kairos Palestine and Global Kairos for Justice,2022, A Dossier on Israeli Apartheid, https://www.kairospalestine.ps/images/kp-a-dossier-on-israeli-apartheid-main.pdf

Longobardo, M. (2023). The Applicability of Apartheid to Situations of Occupation: At the Crossroads between International Humanitarian Law, International Criminal Law, and International Human Rights Law. Forthcoming (2024), 24

نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية: النموذج الأكثر عنصرية

د. صقر خليل سليمان

دكتوراة في الإدارة العامة /باحث وأستاذ جامعي

saqersul@yahoo.com

الملخص

بالرغم من ان نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) ظهر في عدد من الدول كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، الا أن نظام الفصل العنصر الإسرائيلي يعتبر من أكثر أنظمة الفصل العنصري وحشية ودموية وانتهاكا لحقوق الإنسان في التاريخ الحديث. على الرغم من حظر سياسات وممارسات الفصل والتمييز العنصري بموجب القانوني الدولي واعتبارها تنتهك حقوق الإنسان وحريته في الحياة والعيش الكريم الا أن دولة الاحتلال لا زالت تمارس الفصل العنصري بشكل ممنهج وبأشكال متعددة. أخذ نظام الفصل العنصري عدة أشكال أهمها القوانين والتشريعات العنصرية التي تستهدف المواطنين الفلسطينيين، الإغلاق والعزل وتقييد حركة الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو القدس، الحرمان من الموارد والحقوق الاقتصادية، الأراضي وبناء المستوطنات، هدم المنازل والإخلاء القسري. تتناول هذه الدراسة السياسات الممنهجة والانتهاكات المستمرة وإجراءات الفصل العنصري التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين بمختلف أشكالها. كما تهدف أيضا إلى القاء الضوء بشكل مختصر على أوجه الشبه والاختلاف بين نظام الأبارتهايد الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ونماذج أخرى في الفصل العنصري لا سيما نظام التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة. توصلت الدراسة إلى أن سياسات وإجراءات الاحتلال تؤكد وجود

نظام فصل عنصري يطبق في الأراضي الفلسطينية شبيه بما كان به الحال في حالة السود في الولايات المتحدة الأميركية. أوصت الدراسة بضرورة وجود استراتيجية وطنية فلسطينية من اجل العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودول العالم لتنفيذ القرارات الدولية التي تربط بين الصهيونية والعنصرية.

كلمات مفتاحية: الفصل العنصري، التمييز العنصري، الإخلاء القسري، التطهير العرقي، الاحتلال.

Abstract

Although the apartheid system has appeared in some countries such as the United States and South Africa, the Israeli apartheid system is considered one of the most brutal, bloody, and human rights-violating apartheid systems in modern history. Although the policies and practices of racial segregation and discrimination are prohibited under international law and are considered a violation of human rights and freedom to live with dignity, the Israeli occupying state continues to implement apartheid systematically in various forms.

The apartheid system has taken several forms, the most important of which are racist laws and legislation targeting Palestinian citizens, closure, isolation, and restriction of movement of Palestinians whether in the West Bank or Jerusalem, deprivation of resources and economic and social rights, land and settlement construction, home demolitions and forced evictions. This study focuses on the systematic policies, ongoing violations, and apartheid procedures practiced by the Israeli occupation in Palestine in various forms. It also aims to briefly highlight the similarities and differences between the apartheid system practiced by the Israeli occupation in

Palestine and other models of racial segregation, especially racial discrimination against blacks in the United States. The study concluded that the occupation policies and procedures confirm the existence of an apartheid system in the Palestinian territories similar to what was the case with blacks in the United States of America. The study recommended the necessity of a Palestinian national strategy to work with international and regional organizations and countries of the world to implement international resolutions that link Zionism and racism.

Keywords: apartheid, racial discrimination, forced eviction, ethnic cleansing, occupation.

مقدمة

بعد ما يزيد على واحد وثلاثون عاما من اتفاق أوسلو الذي عقد بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فإن سياسات وإجراءات الفصل العنصري التي تقوم بها سلطات الاحتلال لا زالت مستمرة بل وتتسارع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في ظل حكومات إسرائيلية يمينية متعاقبة لا تؤمن بالسلام ولا بحل الدولتين وتعتقد بأن الفرصة سانحة لها لتصفية القضية الفلسطينية والانقضاض على حقوق الشعب الفلسطيني في ظل انقسام فلسطيني مستمر وضعف وتخاذل عربي غير مسبوق. منذ قيامها عام 1948 انتهجت دولة إسرائيل سياسات وإجراءات قاسية وقمعية ضد الشعب الفلسطيني هدفت في مجملها إلى كسر إرادة الفلسطينيين وقمعهم والسيطرة عليهم وصولا إلى تهجيرهم وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين. إن سياسات الفصل العنصري التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي تأخذ اشكالا متعددة أهمها القوانين والتشريعات العنصرية، الحواجز والإغلاقات ومنع او تقييد حركة الفلسطينيين، مصادرة الأراضي وهدم البيوت، منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر. من أكثر أشكال الفصل العنصري الذي قامت به إسرائيل هو إقامتها لجدار الفصل العنصري الذي يفصل الضفة الغربية عن القدس وباقي أراضي ال 48 حيث يلتهم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية ويمنع التواصل الجغرافي والاجتماعي بين الفلسطينيين على طرفي الجدار.

تاريخيا استخدم مصطلح الفصل العنصري ليشير إلى ما كانت تقوم به بعض الدول من إجراءات عنصرية للتمييز بين المواطنين الذين يسكنون في هذه الدول على أساس العرق أو اللون. من أشهر الأمثلة التاريخية على أنظمة الأبارتهايد كان تجربة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والتمييز ضد السود في الولايات المتحدة. ففي حالة جنوب أفريقيا سيطرة الأقلية البيضاء القادمة من بريطانيا وهولندا على أراضي الأفارقة بقوة السلاح وقاموا بتحديد حركة المواطنين السود ووضعهم في معازل محددة لهم فقط. استغل البيض سيطرتهم على كافة مفاصل السلطات لسن قوانين تشرعن سياساتهم العنصرية وتسهل سيطرتهم على الموارد المختلفة وتوزيعها بشكل غير عادل. أما في الحالة الأمريكية فقد عانى المواطنين السود في الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التمييز العنصري التي مورست ضدهم، وقد كان هناك نصوص قانونية تستند إليها الممارسات العنصرية ضد السود.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات وممارسات الفصل العنصري التي يقوم بها الاحتلال من خلال المحاور التالية: مفهوم الفصل العنصري، أشكال السياسات والإجراءات العنصرية الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وأخيرا الأبارتهايد الصهيوني ... الشبه والاختلاف مع نماذج أخرى. وبذلك فإن هذه الدراسة تفترض أن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات وإجراءات يندرج تحت ما يسم بنظام الفصل العنصري. لفحص هذه الفرضية اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من خلال الكتب والدراسات السابقة والنشرات الإخبارية وكذلك الإنترنت والمواقع الإلكترونية.

ما هو الفصل العنصري:

نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد): هو نظام حكم تقوم فيه فئة من البشر بممارسة كافة أشكال العنصرية والتمييز بما في ذلك التمييز السياسي والقانوني على فئات اجتماعية أخرى واضطهادها ومصادرة حقوقها المدنية والسياسية بشكل منهجي وثابت. "الأبارتهايد كنظام حكم يعتمد على الفصل القسري بين مجموعات سكانية سواء تأسس هذا الفصل على الانتماء القومي، العرقي، أم الديني، ويستخدم للإشارة إلى علاقة تفاضلية عنصرية مبنية على الفصل القسري ينتهجها نظام معين اتجاه المجموعات التي تقع تحت سيطرته" (غانم،

2018: 33). أي ان نظام الأبارتهايد كنظام بنيوي يقوم على أساس فرض التفرقة العرقية والهيمنة والقمع الذي تقوم به فئة عرقية او دينية على فئات عرقية أو دينية أخرى. دائما ما يترافق نظام الأبارتهايد بالظلم والعنف الذي يؤدي إلى غياب العدالة والمساواة والحرمان من الحقوق والتمييز في المعاملة وسن القوانين الجائرة التي تشرعن الممارسات العنيفة والسياسات العنصرية التي يقوم بها نظام الأبارتهايد.

رفضت الأمم المتحدة أي عمل أو ممارسة مبنية على أساس التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس العرق او الجنس او اللون أو أي عرق إثني. تشير الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الفصل العنصري الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 ألف (د20-) والمؤرخ في 21 كانون أول 1965 "ان التمييز العنصري يمثل إهانة للكرامة الإنسانية ويجب أن يدان باعتباره إنكارا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد شجبت الأمم المتحدة الاستعمار وجميع أشكال العزل والتمييز المقترنة به (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2015: 13). تصنف المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة الفصل العنصري ضمن الجرائم ضد الإنسانية والتي تخضع لولايتها القانونية (المحكمة الجنائية الدولية، 2002: 6). أي أن الفصل العنصري أصبح ممارسة مرفوضة وتم تجريمها استنادا إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة كافة أشكال الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهي بذلك تؤكد على أهمية اتخاذ كافة التدابير والإجراءات من المجتمع الدولي لمعاقبة أي دولة او منظمة او جماعة تقوم بجرائم مثل الإبادة الجماعية، تهجير السكان وإبعادهم عن أماكن سكنهم، جريمة الفصل العنصري والجرائم ضد الإنسانية الأخرى.

السياسات والإجراءات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

بدأت الدعوات لإطلاق نظام الفصل العنصري على ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات وممارسات عنصرية ضد الشعب الفلسطيني تنطلق منذ ثمانينات القرن الماضي، ففي تلك الفترة كان السياسيين والباحثين العرب واليهود التقدميين ينظرون إلى إسرائيل باعتبارها دولة فصل عنصري. الإشارة إلى ممارسات الاحتلال باعتبارها تعبر عن نظام فصل عنصري كانت واضحة في كتابات عدد من الكتاب من أمثال " أوري ديفس وإسرائيل شاحاك

وكذلك توفيق طوبي الذي اعتبر أن حظر المرشحين الذين يرفضون وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي بانه دليل على أن إسرائيل دولة فصل عنصري" (عبد الرحمن، 2023: 4). بدأ استخدام مصطلح نظام الفصل العنصري لوصف السياسات والممارسات الإسرائيلية بشكل أكبر في وسائل الإعلام والأدبيات بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 وما رافقها من إغلاقات ومنع حركة الناس وإبعاد عدد من المواطنين من مكان سكناهم إلى أماكن أخرى وبناء جدار الفصل العنصري الذي صادر مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ومنع التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين على جانبي الجدار. في أواخر عام 2008 تحدث رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، ميغيل ديسكوتو بروكمان، عن أهمية استخدام الأمم المتحدة لمصطلحات الفصل العنصري لوصف السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (Dugard, & Reynolds,2013: 869). في نفس السياق توصلت منظمات حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى ان ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات وانتهاكات تشكل منظومة عنصرية ممنهجة تنطبق عليها المعايير القانونية الدولية الثلاث التي تميز أنظمة الفصل العنصري وهي: وجود نظام وقوانين مُمأسَسة للاضطهاد والتمييز العرقي ترعاه الدولة، وجود نظام أُقيم بهدف إدامة هيمنة جماعة عرقية على جماعة أُخرى، وجود نظام يتسم بممارسة أعمال لا إنسانية تُرتكب باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، ب.ت). يمكن ان نرى كيف تتجلي سياسات التمييز العنصري والأبارتهايد في الفرق بين أنظمة الحياة اليومية للفلسطينيين والإسرائيليين، وكيف يتم الفصل بينهم في الشوارع وإغلاق القرى والبلدات الفلسطينية بالبوابات الحديدية. بشكل عام اتخذت السياسات والإجراءات الإسرائيلية العنصرية بحق الشعب الفلسطيني عدة اشكال نلخصها بالتالي:

القوانين والتشريعات

تشكل نظام ممنهج وثابت من القوانين والسياسات التي تكرس الاحتلال وسيطرته على الأراضي الفلسطينية وكافة مفاصل الحياة هناك. كذلك تعبر هذه القوانين عن سياسات عنصرية تتعامل مع المواطن الفلسطيني بفوقية وعدم احترام لإنسانيته وحقوقه السياسية والمدنية. منذ عام 1948 وخلال سنوات احتلالها الطويل للأراضي الفلسطينية سنت السلطات الإسرائيلية العديد من القوانين والتشريعات العنصرية من أجل الهيمنة

على حياة الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم وأراضيهم. من بين هذه القوانين كان قانون العودة الصادر سنة 1950 وفقا لهذا القانون فإنه "يحق لكل يهودي الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية بشكل اوتوماتيكي، بالمقابل عملت إسرائيل على منع عودة اللاجئين العرب الذين طردتهم وقامت بالاستيلاء على أملاكهم وتحويلها لأملاك دولة" (غانم، 2018: 51). من أبرز التشريعات العنصرية التي سنها الاحتلال كانت "قوانين تمديد منع لم شمل العائلات الفلسطينية، وتمديد العمل بقانون الطوارئ، قانون النكبة، قانون تقييد حرية التعبير، قانون تمويل الجمعيات، قانون التنظيم والبناء، قانون لجان القبول للبلدات اليهودية، قانون القومية، وقانون يهودية الدولة" (الجزيرة نت، 2023). يشكل قانون يهودية الدولة الذي تم سنه عام 2018 أحد أكثر القوانين عنصرية تجاه العرب في تاريخ إسرائيل حيث أنه يعكس العنصرية المتجذرة في الفكر الصهيوني التي تعتقد بأن اليهود أفضل مخلوقات الأرض وأن الآخرين وجدوا لخدمتهم. يتعامل قانون يهودية الدولة مع العربي الفلسطيني باعتباره مواطنا من الدرجة الثانية. من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظومة القوانين والتشريعات الصهيونية هو ضمان وجود أكثرية يهودية في فلسطين التاريخية ما بين البحر والنهر وكذلك التضييق على الفلسطينيين وسلبهم حقوقهم تمهيدا لتهجيرهم والسيطرة على ما تبقى منهم وحصرهم في معازل مبعثرة ومفككة تفتقر إلى الاستقلالية الاقتصادية والتواصل الجغرافي مما يسهل التعامل معها والتحكم بها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. إن هذه التشريعات والسياسات تؤكد بما لا يترك مجالا للشك وجود تمييز لصالح اليهود دون غيرهم فما هو في مصلحة اليهود يكون مقبول وجيد للدولة، واما الفلسطينيين فمصالحهم لا يتم اخذها بعين الاعتبار حيث أنهم يشكلون من وجهة نظر دولة إسرائيل خطرا امنيا وتهديدا ديمغرافيا يجب مواجهته والتخلص منه. لذا فإن مجموعة التشريعات والسياسات تأتي كتعبير عن وجود تصنيف للناس يتم التعامل معهم على أساسه وهو في المحصلة تصنيف عنصري يميز بين اليهودي والعربي الفلسطيني.

الإغلاق والعزل وتقييد حركة الفلسطينيين

يمثل الاحتلال أحد أبشع أشكال العنف البنائي في الحياة الإنسانية لأنه يقوم على أساس فرض إرادته على الشعب المحتل والسيطرة عليه من خلال استخدام ممارسات قمعية عنيفة بما في ذلك استخدام السلاح، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أكثر أنواع الاحتلال بشاعة ودموية عبر

التاريخ الإنساني لما يقوم به من عمليات قتل واعتقال وتدمير للممتلكات ومصادرة للأراضي وتجريف المزارع واقتلاع الأشجار وإغلاق المدارس والجامعات، و هذه الإجراءات في تصاعد مستمر ووصلت أوجها بإقامة إسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي يقسم الضفة الغربية إلى كانتونات مقطعة الأوصال. تأتي جميع هذه الممارسات ضمن سياسة العقوبات الجماعية التي دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إتباعها منذ البدايات الأولى للاحتلال. يتم تقييد حركة المواطنين من خلال شبكة كبيرة من الحواجز الثابتة والمتنقلة، والشوارع التي يحظر على الفلسطينيين من السير فيها والبوابات المنتشرة على طول جدار الفصل العنصري التي تقيد حركة الفلسطينيين وتمكن الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة على حركتهم. جدار الفصل العنصري لم يغلق التواصل بين المستوطنات في الضفة الغربية والمدن الإسرائيلية في حدود 48، "فالجدار يفصل حصريًّا بين الفلسطينيين في الخط الأخضر والفلسطينيين في أراضي 67. أما بالنسبة لليهود سواء كانوا في المستوطنات خارج الخط الأخضر أو في مدن إسرائيل في حدود 48، فهم يتمتعون بحرية الحركة الكاملة" (غانم، 2023: 148).

من الآثار الاجتماعية لسياسات الفصل العنصري الإسرائيلية هو انها هدفت إلى تفتيت التجمعات السكنية وعزلها عن بعضها البعض مما أدى إلى تحجيم العلاقات الاجتماعية بين الناس. أدى جدار الفصل العنصري إلى عزل عشرات الآلاف الفلسطينيين عن محيطهم الاجتماعي حيث "يقدر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر حسب الأمم المتحدة بحوالي 60 ألف مواطن، يتوزعون على 42 قرية عزلها الجدار عن محيطها. إضافة إلى 500 ألف فلسطيني يعيشون على بعد كيلو متر واحد خلف الجدار" (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2018). بالإضافة إلى أن جدار الفصل العنصري يعمق جذور الكراهية والتباعد بين الشعبين وينعكس سلبا على مجمل العلاقات بينهما، فإنه يعبر عن ثقافة عنصرية لا ترى في الأخر الفلسطيني كائنا بشريا يمكن التفاعل معه أو بناء علاقات ثنائية تقوم على احترامه والاعتراف بحقوقه. يكشف جدار الفصل العنصري بوضوح عن الوجه الحقيقي للسياسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي حيث أثر جدار الفصل العنصري على حرية تنقل الفلسطينيين لا سيما الذين يقطنون ما بين الجدار والخط الأخضر. "تشير الدراسات أن 57% من الفلسطينيين هم متضررين من الجدار، وأن القيود على التنقل في مناطق سكنهم هي قيود شديدة نتيجة إجراءات الاحتلال من حواجز

وكتل اسمنتية" (المرجع السابق). كذلك فإن المواطنين الفلسطينيين القاطنين خلف الجدار في الجانب الفلسطيني يتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم الواقعة داخل الجدار. اما فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية فقد طالها الضرر هي أيضا بشكل واضح فطلبة المدارس الذين يقطنون داخل الجدار يعانون من صعوبة الوصول إلى مدارسهم نتيجة اضطرارهم لقطع مسافة طويلة للمرور من نقاط تفتيش معينة مما يؤثر على تحصيلهم العلمي ومتابعتهم لدراستهم. اما من الناحية الصحية فقد أشارت وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن "جدار الفصل العنصري قد أعاق جهودها لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين القاطنين داخل الجدار، حيث يتم منع وتقييد دخول الطواقم الطبية إلى التجمعات السكنية غربي الجدار، كما أنه يمنع المواطنين من الوصول إلى المستشفيات والمراكز الطبية في الوقت المناسب" (وزارة الصحة، 2015: 10). بالإضافة إلى ذلك فإن الاحتلال يضع مزيد من العراقيل أمام نشاط الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية والنقابات من الوصول إلى هذه التجمعات لمنع أي محاولة فلسطينية للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية. بعد طوفان الأقصى قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مداخل المدن والقرى وباقي التجمعات السكانية بالبوابات الحديدية والسواتر الترابية، كما أقامت مئات الحواجز العسكرية على امتداد الضفة الغربية. التنقل عبر هذه الحواجز يجعل من حياة الفلسطينيين مأساة حقيقة نتيجة لما يتعرض له المواطنون الفلسطينيون من تأخير وإذلال على هذه الحواجز. يتم وضع هذه الحواجز تحت ذرائع أمنية ولكنها في الواقع تأتي كجزء من عملية عقاب جماعي يمارسها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني.

السيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية

تسيطر إسرائيل بدرجة كبيرة على كافة مفاصل حياة الفلسطينيين مستندة في ذلك على قوتها العسكرية الغاشمة التي توفر لها أدوات تحكم سريعة وعميقة تحد من قدرة الفلسطينيين وحريتهم في العمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من أدوات التحكم الاحتلالي بالحياة السياسية والاقتصادية في فلسطين هي سيطرة السلطات الإسرائيلية على جميع المعابر ونقاط التواصل مع العالم الخارجي برا وبحرا وجوا. تخضع جميع المواد الخام والآلات المستوردة من الخارج للتفتيش من قبل الجيش الإسرائيلي عند نقاط العبور وقد يتم منع دخولها بحجة عدم مطابقتها للمواصفات الإسرائيلية حيث ان

هناك العديد من المواد التي يمنع على الفلسطينيين استيرادها وفقا للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية. ومن أسوأ الأمثلة على سيطرة السلطات الإسرائيلية على حياة الفلسطينيين هي إيرادات الجمارك (المقاصة). حيث تجمع السلطات الإسرائيلية هذه الإيرادات ثم تحولها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي كثير من الأحيان لا يتم تحويل هذه الأموال كإجراء عقابي أو لأغراض الابتزاز السياسي، بل وأكثر من ذلك تقوم السلطات الإسرائيلية بمصادرة واقتطاع مبالغ طائلة منها بحجج واهية. بالإضافة إلى ذلك، تتدخل إسرائيل في كثير من الأحيان في أنشطة وكالات المساعدة الدولية. فقد أفادت وكالات التنمية الدولية في عام 2011 أن السياسات الإسرائيلية أجبرت هذه الوكالات على تغيير برامجها (الشقاقي وسيرينغر، 2015: 2) وغالبًا ما تكون البرامج الناتجة أقل فعالية ولا تخدم الفئات الأكثر ضعفًا وفقرًا.

قسم اتفاق اوسلوا الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أصناف أ، ب، ج وتسيطر إسرائيل على غالبية هذه الأراضي وتقوم باستغلال مواردها الطبيعية بشكل احادي دون التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية. يستغل الاحتلال الإسرائيلي الموارد الطبيعية في الضفة الغربية بشكل جائر يؤثر على استدامتها. على سبيل المثال تسيطر إسرائيل على مصادر المياه الجوفية وتقوم باستغلالها وفقا لمصالحها. تقوم السلطات الإسرائيلية بتحديد كمية المياه الواصلة لسكان الضفة الغربية، مما يحرم ثلثا الفلسطينيين من الحصول على المياه بشكل يومي حيث يحصلوا بما معدله عشرة أيام في الشهر ويضطر 92% منهم من إلى تخزين المياه في خزانات على أسطح المنازل (الجزيرة نت، ب 2024). بالإضافة إلى ذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على كافة شبكات الاتصال والمجال الكهرومغناطيسي ويحدد مستويات التردد وقوة هذه الشبكات. مثال أخر على الاستغلال الأحادي لموارد الفلسطينيين وحرمانهم منها هو البحر الميت الذي يقع قسم كبير منه داخل أراضي الضفة الغربية، حيث "تمنع إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إلى هذا المورد الطبيعي المهم واستغلاله، وهي بالتالي تحرمهم من توفير رأس المال القادر على دب الحياة في الاقتصاد الفلسطيني المحاصر" (مركز بديل، 2017: 41). أدت هذه السياسة الهادفة إلى السيطرة على الموارد الطبيعية وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الاقتصادية إلى ارتهان الاقتصاد الفلسطيني وتوظيفه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، حيث نجحت إسرائيل باستخدام أدواتها التحكمية في منع قيام اقتصاد فلسطيني مستقل وقامت بتقويض مقومات الاقتصاد الإنتاجي الصناعي والزراعي الفلسطيني.

الاستيطان ومصادرة الأراضي

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 شرعت إسرائيل في سن قوانين والقيام بإجراءات للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وإقامة مستوطنات عليها. أعلنت إسرائيل منذ العام 1967، وبعد أشهر قليلة من بدء الاحتلال، جميع الأراضي التي كانت مسجّلة أراضي دولة في العهد الأردني كأراضي مغلقة يمنع على الفلسطينيين استخدامها أو الدخول اليها. الإعلان عن الاراضي كأراضي دولة "هي الطريقة المركزية للاستيلاء على الاراضي. هذا الاجراء بدأ اتباعه في عام 1979 واستند على تطبيق قانون الاراضي العثماني من عام 1858، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال. طرق اخرى اتبعتها اسرائيل للاستيلاء على الاراضي، والتي تستند على اساس قضائي، هي طريقة اعلانها مناطق عسكرية يمنع المكوث فيها" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2002). تصاعدت عمليات التوسع الاستيطاني في الوقت الذي تسارعت فيه عمليات مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها لصالح البناء الاستيطاني. وفقا لتقرير الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2022 "فإن حكومة الاحتلال أصدرت 158 مخططا استيطانيا للبناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، استهدفت 78 مستوطنة اسرائيلية. وقد شملت هذه المخططات بناء 13,000 وحدة استيطانية في المستوطنات السابق ذكرها على مساحة تبلغ 15,200 دونما من الاراضي الفلسطينية" (معهد الأبحاث التطبيقية، 2023). بالإضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ ان الاحتلال يركز على الاستيلاء على الأراضي في المناطق المصنفة ج والتي تشكل حوالي 60% من أراضي الضفة الغربية. وفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية (2024)، منذ مطلع 2024 تم الاستيلاء على حوالي 24 ألف دونم تحت مسمى "أراضي الدولة"، فيما بلغ مجمل ما تم الاستيلاء عليه تحت المسميات المختلفة 39 ألف دونم منذ بداية نفس العام، في عملية استيلاء وصفها مختصون بأنها الأكبر في المنطقة منذ ثلاثة عقود.

هدم المنازل والإخلاء القسري

هدم المنازل والتهجير والإخلاء القسري هي سياسة اعتمدتها ومارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948. أدت أحداث النكبة وما رافقها من عمليات تطهير عرقي قامت بها العصابات الصهيونية إلى تهجير مئات الآلاف الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم وأرضهم بحثا عن الأمان والسلامة في الدول المجاورة. تعتبر مدينة القدس من أكثر المدن الفلسطينية

استهدافا من ناحية هدم المنازل وإخلاء السكان وتهجيرهم سواء إلى الضفة الغربية أو الخارج. منذ عام 2001 أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى تقوم إسرائيل بعزل القدس الشرقية عن باقي أجزاء الضفة الغربية وقد تعزز هذا الفصل بعد إقامة جدار الفصل العنصري مما أدي إلى التضييق على السكان الفلسطينيين داخل المدينة وغير من طابعها وتركيبتها السكانية لصالح اليهود وبما يضمن اغلبية يهودية داخل الجدار. منذ احتلالها للجزء الشرقي من مدينة القدس عمدت السلطات الإسرائيلية إلى تحديد الامتداد العمراني الفلسطيني من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وعدم السماح للمواطنين الفلسطينيين من البناء الا بعد الحصول على تراخيص بناء والتي يكاد يكون الحصول عليها من الأمور المستحيلة نظرا للمتطلبات الكثيرة والقيود العنصرية التي تفرض على البناء في شرقي القدس بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الترخيص بشكل خيالي. في حالة اضطر المواطنين الفلسطينيين في شرقي القدس من البناء بدون ترخيص بسبب عدم قدرتهم على تغطية رسوم الحصول على رخصة بناء فإن سلطات الاحتلال تقوم بهدمها بحجة عدم الترخيص.

في إطار محاولاتها لتغيير معالم المدينة وتركيبتها السكانية "تنفذ السلطات الإسرائيلية مجموعة من الإجراءات والتدابير القسرية على المواطنين الفلسطينيين في المدينة منها سحب الإقامة الدائمة، الحرمان من لم شمل الأسر، إخلاء المنازل قسرا، هدم البيوت، المضايقات وممارسة العنف بحقهم على يد قوات الاحتلال والمستوطنين" (مؤسسة الحق،2020: 9). في نفس السياق أعرب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية عن قلقه إزاء مواجهة أكثر من 80 عائلة فلسطينية خطر الإخلاء القسري من منازلهم في حي سلوان بالقدس الشرقية مستندين في ذلك على تطبيق قوانين عنصرية غير قانونية تستهدف المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة (الأمم المتحدة، 2024). في الضفة الغربية تتم عملية هدم البيوت تحت ذرائع مختلفة مثل عدم الترخيص، تنفيذ عمليات ضد الاحتلال. في السنوات الأخيرة تسارعت وتيرة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى هدم المنازل والمنشآت الزراعية والصناعية الفلسطينية وتهجير سكانها في الضفة الغربية. وفقا لما ورد في تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام 2022 فإن "سلطات الاحتلال هدمت ما مجمله 687 منزل ومنشأة خلال عام 2022 لا تشمل المنشآت التي تم تدميرها خلال الهجوم العسكري على قطاع غّزة. مما يشكل ارتفاع عن العام 2021 حيث قامت قوات الاحتلال بهدم وتدمير 607 منزل ومنشأة، في حين تجاوز عدد المنشآت المهدومة

في عام 2022 هذا العدد ب 80 منشأة إضافية" (مؤسسة الحق، 2022: 19). في السنتين اللاحقتين تفاقمت الانتهاكات واتسعت حيث أفادت الجزيرة نت أنه منذ بداية عام 2024 ولغاية 12 أب من نفس العام تم هدم 750 منشأة وتم تهجير 963 مواطنا بسبب عدم الحصول على رخص بناء في الضفة الغربية والقدس الشرقية وذلك بالمقارنة مع 566 مبنى هدم و644 مواطن تم تهجيره في نفس الفترة من عام 2023 (الجزيرة نت، أ 2024).

سياسة هدم البيوت والإخلاء القسري لا تقتصر على مدينة القدس والضفة الغربية بل امتدت لتشمل فلسطينيين داخل الخط الأخضر فوفقا لمنظمة العفو الدولية أقدت إسرائيل في 8 مايو/أيار 2024، على هدم 47 منزلًا في وادي الخليل، وهي قرية فلسطينية بدوية غير معترف بها في النقب، دون إجراء مشاورات مناسبة، أو تقديم التعويض اللائق (منظمة العفو الدولية، 2024). تؤكد هذه الممارسات ان نظام الأبارتهايد الإسرائيلي يهدف من خلال قوانينه واجراءاته على الأرض إل زيادة الأراضي والموارد المخصصة لليهود على حساب الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية والفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انطلاقا مما تقدم واستنادا إلى تعريف المنظمات الدولية لمفهوم الأبارتهايد وكذلك ما ورد من تقارير لمنظمات دولية ومراكز أبحاث وغيرها من الجهات النشيطة في مجال حقوق الإنسان يمكن الاستنتاج ان ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات وإجراءات يمكن تصنيفها تحت مسمى الفصل العنصري. بالأساس يقوم السلوك الإسرائيلي على فكرة التهجير والإحلال والهيمنة الهادفة إلى ضم المزيد من الأراضي وتحديد حركة المواطنين الفلسطينيين وتركيزهم في مناطق معينة وحرمانهم حقوقهم المدنية والسياسية. في هذا تأكيد على أن سياسات نظام الفصل العنصري تشمل بالإضافة إلى المعايير المزدوجة، الانفصال عن السكان الأصليين ووضعهم في معازل والتضييق عليهم بهدف التهجير القسري والتخلص من أكبر عدد ممكن منهم من أجل تسهيل عملية الإحلال الاستيطاني للأرض. يبدو أن هذا الهدف هو عامل مشترك بين أنظمة الفصل والتمييز العنصري في أماكن مختلفة مثل حالة جنوب أفريقيا والهنود الحمر في الولايات المتحدة والحالة الفلسطينية حيث تم ارتكاب مجازر بحق السكان الأصليين بشكل مخطط وممنهج.

الأبارتهايد الصهيوني... الشبه والاختلاف مع نماذج أخرى

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في المقارنة بين إسرائيل كدولة أبارتهايد وبين نماذج أخرى في التمييز العنصري والأبارتهايد لا سيما النموذج الجنوب افريقي. تطرح الكثير من الأدبيات مجموعة من الأسباب التي تجعل من إسرائيل دولة تمارس الفصل العنصري أهمها "وجود معازل للفلسطينيين في الضفة وغزة والتقب، وجود نظام التصاريح في الضفة للدخول إلى إسرائيل، وجود فصل واضح في سوق العمل بين العرب واليهود" (غانم، 2018: 37). هذا يشير إلى وجود حالة ابارتهايد واضحة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى داخل إسرائيل بين العرب واليهود، ومع ذلك فإنه يوجد فارق رئيسي بين تجربة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا والأبارتهايد الصهيوني في فلسطين. في جنوب أفريقيا كان دافع المهاجرين البيض وراء تأسيس المستعمرات هو اقتصادي بهدف تحقيق الربح وبالتالي تم التعامل مع السكان السود الأصليين هناك باعتبارهم مصدر للأيدي العاملة الرخيصة وعنصر مهم في العملية الإنتاجية. في حين أن المشروع الصهيوني الاستيطاني استند على أبعاد دينية ايدولوجية وكان هدفه محو وإزالة السكان الأصليين. فعلي العكس من المشروع الكولونيالي الذي قاده البيض في جنوب أفريقيا والذي حافظ على وجود السود لتنفيذ مشروعهم الكولونيالي فإن المشروع الاستيطاني الصهيوني نظر إلى الفلسطيني باعتباره عقبة أمام تحقيق هذا المشروع. وبالتالي لا بد من محوه أو تهجيره.

بالإضافة إلى نموذج جنوب افريقيا في الإبرتهايد فإن هناك نموذج أخر تجدر الإشارة إليه وهو نظام التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة. يمكن المجادلة بأن هناك أوجه شبه بين نظام الأبارتهايد الإسرائيلي ونظام التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة. في كلا الحالتين قام المشروعان على أنقاض المواطنين الأصليين، حيث تم إحلال المهاجرين الجدد القادمين من الخارج مكان السكان الأصليين الذين تمت ابادتهم في الحالة الأمريكية في حين قامت العصابات الصهيونية بقتل جزء من السكان الفلسطينيين واقتلاع أغلبيتهم من مدنهم وقراهم وتهجيرهم إلى الدول المجاورة. كلا النموذجين يمثلان الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على ركيزتين: الركيزة الأولى هي التخلص من أصحاب الأرض الأصليين الذين تم ابادتهم أو تهجيرهم. أما الركيزة الثانية فهي استقدام مهاجرين جدد ليستوطنوا مكان السكان الأصليين وبناء المجتمع الاستيطاني الجديد. في كلا النموذجين تم ارتكاب سلسلة من

المجازر وعمليات التطهير العرقي، ففي الولايات المتحدة قام المهاجرون الأوربيون بإبادة عشرات الملايين من السكان الأصليين، أما في فلسطين فقد تم تدمير أكثر من 530 قرية وتهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني من منازلهم وقراهم. (Bartolomeo, et al, 2011: 1). كان الهدف من عمليات الإبادة والتهجير هو خلق الظروف الديمغرافية المواتية لإنشاء الدولة الاستيطانية في كلا النموذجين. يشير الكاتب إيلان بابه أن خطة التطهير العرقي التي وضعتها القيادة الصهيونية في 10 أذار 1948 تضمنت "إثارة رعب واسع النطاق، محاصرة وقصف قرى ومراكز سكانية، حرق منازل وأملاك وبضائع، طرد الناس وهدم بيوتهم" (بابه، 2006: 2). الحقيقة التي لا يمكن انكارها ان كل من الولايات المتحدة وإسرائيل قد بدأت مشروعها كدولة بعمليات قتل وابادة وتهجير الشعوب الأصلية التي كانت تسكن الأراضي التي احتلتها واستوطنتها.

هناك من يؤكد على الربط العضوي بين نظام الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني كونهما نتاج لنظام بنيوي استعماري يهدف إلى تهجير السكان الأصليين واستبدالهم بالمهاجرين الجدد. بمعنى أن الأنظمة التي تمارس التطهير العرقي هي أكثر قابلية واستعداد لتبني سياسات وإجراءات عنصرية ضد الشعوب الأخرى أو الأقليات العرقية أو الدينية. من هنا يمكن المجادلة بأن التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة قد جاء امتدادا للمشروع الإمبريالي الاستيطاني للمهاجرين الأوربيين. بعد القضاء على السكان الأصليين في أمريكا الشمالية قام المهاجرون الأوربيون ببناء اقتصادهم الذي استند على الصناعة في الولايات الشمالية والزراعة في الولايات الجنوبية. نظرا للحاجة الملحة للأيدي العاملة لبناء الاقتصاد الأمريكي فقد تم استجلاب أيدي عاملة رخيصة كان مصدرها أفريقيا. "بدأت قصة استقدام الأفارقة إلى الولايات المتحدة عام 1619 حيث بدأ العبيد يحلون محل عمال الأجرة في العديد من المستعمرات الأمريكية، ولكن بدون أن يحظوا بأي حق من الحقوق. (أبو ريا، 2020: 2)".

على الرغم من الغاء العبودية في الولايات المتحدة على أثر انتصار الشمال على الجنوب عام 1865، الا أن ذلك لم يقد إلى مساواة المواطنين من أصل أفريقي مع البيض وقد تعزز ذلك مع صدور قوانين جيم كرو عام 1870 التي أضافت فصولا عنصرية بين السود والبيض في الولايات المتحدة من خلال تبنيها لمبدأ "منفصلون لكن متساوون". شملت هذه القوانين

العنصرية الأماكن العامة والمواصلات والمدارس حيث لا يسمح للطلبة السود من الالتحاق بمدارس البيض وكذلك عدم الزواج بين البيض والسود وغيرها من القوانين العنصرية التي زادت من معاناة المواطنين السود في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة هذه السياسات العنصرية التي مورست ضدهم. امتدت هذه السياسات العنصرية لتشمل إجبار السود على الجلوس في المقاعد الخلفية للباصات وفي حالة دخل المواطن الأبيض إلى الباص وهو ملئ بالركاب كان المواطن الأسود يضطر للقيام وترك مقعده لصالح المواطن الأبيض. قام المواطنين الأفارقة بمحاولات عدة للتخلص من نظام التمييز العنصري الممارس ضدهم ولكن بدون نتائج ملموسة. في عام 1954 ظهرت جماعة منظمة إلى حد ما تطالب بمساواة المواطنين السود مع المواطنين البيض في الولايات المتحدة حيث نشطت تحت اسم "حركة الحقوق المدنية" وكان من أبرز وجوهها مارتن لوثر كينج ومالكوم إكس. يعتبر مارتن لوثر كينج من أشد المؤيدين لأفكار غاندي وفلسفته السلمية، وقد استندت فلسفة كينج السلمية على أن اللاعنف لا يتأسس على الجبن ولا يهدف لهزيمة الخصم بل هدفه هو إقامة المساواة والعدالة الاجتماعي.

شكلت حادثة السيدة السوداء روزا باركز (ROSA PARKS) عام 1955 التي اعتقلتها الشرطة بسبب عدم تخليها عن مقعدها لصالح رجل أبيض صعد إلى الحافلة بعدها الشرارة التي أدت إلى انطلاق حملة النضال اللاعنفي للسود في أمريكا بقيادة رجل الدين مارتن لوثر كينج، فبعد انتشار خبر اعتقال هذه السيدة السوداء اتخذ السود قرارا بمقاطعة الباصات التي تقلهم إلى أماكن عملهم، حيث كانوا يذهبون على أقدامهم أو على عربات، وقد استمرت حملة مقاطعة الباصات في المدن التي يقطنها السود مثل مونتغمري بولاية ألاباما الجنوبية بالرغم من كل الصعوبات التي واجهتها. استمرت حركة الاحتجاجات التي قام بها المواطنين السود حتى عام 1968، وفي نهاية المطاف حصلوا على الاعتراف بحقوقهم المدنية ونجحوا في الغاء قوانين التمييز العنصري. استطاع كينج ومن معه إن يقدموا أسلوبا مقبولا وممكنا لمقاومة سياسة التمييز العنصري، حيث أدى هذا الشكل من النضال الذي تبناه السود لمقاومة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلغاء النصوص القانونية والممارسات العنصرية ضد المواطنين السود كافة. بالرغم من الاختلاف بين تجربة حركة الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينج وتجربة النضال الفلسطيني من ناحية طبيعة

مهماتها (حيث في الحالة الفلسطينية تهدف إلى التصدي لمهمة مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني من أجل انتزاع الاستقلال، بينما كانت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة تتصدى لمهمات إزالة أشكال التمييز العنصري وتحقيق المساواة الكاملة بين البيض والسود) الا أنهما بتشابهان من حيث المعاناة من التمييز العنصري الذي مورس ضدهما من قبل نظام بنيوي تقوده الدولة المسيطرة على الأرض التي يعيش فيها كلا الشعبين. الاختلاف في طبيعة الهدف النضالي لا ينفي التشابه في إجراءات المستعمر ضد الشعبين. فقوانين التمييز العنصري التي طبقت في الولايات المتحدة مثل قوانين جيم كرو هي شبيه إلى حد كبير بما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من سن قوانين عنصرية وإقامة جدار فصل عنصري وإغلاق الشوارع الالتفافية أمام الفلسطينيين وإقامة معازل ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى الداخل الفلسطيني المحتل كلها إجراءات تؤكد وجود نظام فصل عنصري يطبق في الأراضي الفلسطينية شبيه بما كان به الحال في حالة السود في الولايات المتحدة الأميركية.

الخاتمة

وفقا لمنظمات حقوق الإنسان والتعريف المعتمد من منظمة الأمم المتحدة فإن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات واجراءات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ينطبق عليها معيار الأبارتهايد. السياسات والممارسات في الأراضي الفلسطينية هي أكثر عنصرية وقمعية وخطورة من تلك التي مارستها سلطات جنوب أفريقيا في حقيبة الفصل العنصري كونها تنتهك القانون الدولي وتتم بدعم قوى دولية متنفذة على الصعيد الدولي مما يوفر لها الحماية واستدامة انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يأخذ الفصل العنصري الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين أشكالاً متعددة كالأغلاق ومنع حرية الحركة، هدم البيوت والإخلاء القسري، مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، حرمان المواطنين من حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. بالرغم من بعض الاختلافات الا ان المراجعة التاريخية للنموذج الصهيوني في الفصل العنصري ومقارنته مع نماذج أخري مثل النموذج الجنوب أفريقي ونموذج التمييز العنصر ضد السود في الولايات المتحدة تظهر التشابه الواضح في السرديات وآليات التنفيذ والسلوك العنصري باعتباره جزءا من نظام بنيوي يضطهد الشعوب الأصلية ويصادر حقوقها وممتلكاتها لصالح

المستوطنين القادمين من أوروبا للسيطرة على بلاد الشعوب الأصلية. هذا التشابه بين النموذجين قد يكون عامل يضاف إلى عوامل أخرى تفسر طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

إن التحول الكبير في تقييم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش لممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال العشرين عاما الأخيرة ما كان ليحدث لولا الجهود الكبيرة التي قامت بها الفعاليات الشعبية والجهات الرسمية من أجل رصد الإجراءات الإسرائيلية وتوثيقها وعرضها كجزء من نظام فصل عنصري. ومع ذلك فإنه رغم الجهود الفلسطينية المتواصلة والعمل الدؤوب للاستفادة من آليات القانون الدولي الذي يجرم الفصل العنصري ويعتبره مرفوضا، الا ان الفلسطينيين لم يحصلوا على الحماية القانونية الدولة بسبب آليات اتخاذ القرار في المنظمات الدولية لا سيما مجلس الأمن. قوة القانون الدولي لا تكمن فقط في النصوص بل في تنفيذ هذه النصوص من المجتمع الدولي الذي تهيمن عليه القوى الداعمة للكيان الصهيوني كالولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية. وعليه فإن الدراسة تؤكد على التوصيات التالية:

- التأكيد على إطلاق اسم الفصل العنصري على كل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات وإجراءات كونها أكثر تعبيرا عما يقوم به الاحتلال وأكثر قدرة على حشد تأييد الرأي العام الدولي خاصة ان التعريف الدولي للفصل العنصري ينطبق على إجراءات الاحتلال على أرض الواقع. إن وصف إسرائيل بالعنصرية والتعامل معها كدولة فصل عنصري من قبل المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية أصبح أمرا ضروريا من اجل وضع حد لهذه السياسات والممارسات كونها تشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للاتفاقيات والمواثيق الدولية مثل اتفاقية منع ومعاقبة جرائم الفصل العنصري وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- ضرورة وجود استراتيجية وطنية فلسطينية من اجل محاصرة نظام الفصل العنصري ومقاطعته في كافة المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية ومطالبة المجتمع الدولي لتنفيذ القرارات الدولية التي تربط بين الصهيونية والعنصرية. هناك نجاحات تحققت من خلال حملات المقاطعة والتي يمكن البناء عليها. مواجهة محاولات نزع الشرعية عن الحراكات المناهضة للفصل العنصري واعتبارها مناهضة للسامية يتطلب استراتيجية فلسطينية

موحدة قادرة على حشد دعم دولي شعبي ورسمي لكبح محاولات الخلط بيم معاداة السامية وانتقاد إسرائيل بما في ذلك سياسات الفصل العنصري. تطوير رؤية واستراتيجية موحدة يحتاج إلى إنهاء الانقسام، لأن استمراره يجعل من بناء هذه الاستراتيجية أمر غير قابل للتحقق.

- التأكيد على أهمية المنصات والمسارات القانونية للعمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية من أجل حظر نظام الفصل العنصري في فلسطين وتنفيذ القرارات الدولية التي تربط بين الصهيونية والعنصرية. ان فكفكة نظام الأبارتهايد الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي يعتبر أمر لا مفر منه ولا بد أن يتحقق عاجلا أم أجلا ولكن تسريع الوصول إلى هذا الهدف يعتمد على قدرة المجتمع الدولي على اجبار هذا الكيان للتخلي عن سياساته العنصرية وإنهاء احتلاله للأراض الفلسطينية وهذا لا يمكن ان يتم بدون فرض حظر سياسي واقتصادي وأكاديمي كما كان الحال مع دولة جنوب أفريقيا العنصرية.

- تبقى القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني تقوم على فكرة انهاء الاحتلال وإقادة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي فإن حراك مناهضة الفصل العنصري تأتي ضمن هذا السياق فالنضال الفلسطيني ذو أبعاد وحقوق سياسية أكثر من كونها حقوق مدنية كما هو الحال في جنوب أفريقيا أو السود في الولايات المتحدة الذين كان هدف نضالهم تحقيق المساواة ضمن الدولة القائمة.

المراجع العربية

بابه، إيلان. (2006): التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

عبد الرحمن، عمر حسن (2023): الفصل العنصري وحركة التحرر الفلسطينية: الفرص والتحديات، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

غانم، هنيدة (2018): "التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والإحتلال والأبارتهايد في فلسطين"، في غانم، هنيدة & دمور، عازر، إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة، (ص.ص 61-17). مؤسسة الأيام،

غانم، هنيدة (2023). "تحولات نضال فلسطيني 48 ما بين القضايا القومية والمواطنة الإسرائيلية", في شقير شفيق، النضال الفلسطيني: تحولاته وتحدياته، (ص.ص 157-135). مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

المحكمة الجنائية الدولية (2002): نظام روما الأساسي

مركز بديل (2017): التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطيني (2015): الدليل الإرشادي حول الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

مركز رؤية للتنمية السياسية (2018): أثر جدار الفصل العنصري على الحياة الاجتماعية للفلسطينيين.

مؤسسة الحق (2020): هدم المنازل والإخلاء القسري في سلوان: نقل إسرائيل للفلسطينيين من القدس، مؤسسة الحق (2022): تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام 2022، رام الله.

وزارة الصحة الفلسطينية. (2015). تقرير وزارة الصحة الفلسطينية حول الأوضاع الصحية للسكان في فلسطين المحتلة. رام الله.

المراجع الأنجليزية

Bartolomeo, A, Jaulin, T, perrin, D. (2011). Migration profile: Palestine. Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

Dugard, J., & Reynolds, J. (2013). Apartheid, International Law, and the occupied Palestinian territory. European Journal of International Law, 24(3), 867-913.

المواقع الإلكترونية

أبو ريا، مجد. (2020): العنصرية في أمريكا.. الحكاية من البداية.

رابط: file:///C:/Users/SAQERpc/ /

الأمم المتحدة (2024): مكتب حقوق الإنسان يدعو لإنهاء ممارسات الإخلاء القسري التي تهدد بتهجير 87 عائلة فلسطينية في القدس الشرقية.

رابط: https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132991

الجزيرة نت (2023): متجذرة في النفسية الإسرائيلية.. هذه قائمة بالقوانين والممارسات العنصرية تجاه فلسطيني 48. رابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/27

الجزيرة نت (أ2024): تزايد تدمير المنازل وتهجير سكانها بالضفة ومخيماتها.

الربط: https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/19

الجزيرة نت (2024 ب): كيف تتحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني رابط:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/7/18/

الشقاقي، إ.، سيرينجر، ج. (2015): فصل الحكومة عن الاقتصاد في فلسطين: وصفة لدولة فاشلة. رابط: https://al-shabaka.org/briefs/

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (2002): سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. رابط:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2023): حكومة يمينية متطرفة واستيطان شرس "عنوان المرحلة المقبلة" رابط: https://poica.org/2022/12/

منظمة العفو الدولية (2024): إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: أكثر من 300 بدوي فلسطيني يتعرضون للإخلاء القسري في أعقاب عمليات الهدم الجماعية لمنازلهم في النقب. رابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/05/

الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية (ب.ت): نظام الأبارتهايد الإسرائيلي: ترسيخ الفوقية على الفلسطينيين. الرابط:

https://www.palquest.org/ar/highlight/34932/

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2024): تسارع الاستيلاء على الأرض يهدد ما تبقى من الأغوار https://www.wafa.ps/Pages/Details/99244/

الأبرتهايد الإسرائيلي

تجليات السيطرة وأبعاد النضال الفلسطيني

ثروت زيد الكيلاني

مستشار وباحث، وكيل مساعد ورئيس مركز المناهج الفلسطينية سابقاً

tharwat.moe@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل نظام الأبرتهايد الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين وتأثيره العميق على حقوقهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتكشف الإشكالية عن وجود نظام فصل عنصري يهدف إلى تعزيز هيمنة اليهود على الفلسطينيين، مما يستدعي محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المستمرة التي تتناقض مع القوانين الدولية.

تسعى هذه الدراسة إلى توجيه الاستراتيجيات النضالية، وتعزيز التضامن الدولي لدعم الحقوق الفلسطينية، وفي سبيل ذلك تطرح سؤالًا رئيسيًا: ما هي تجليات السيطرة لنظام الأبرتهايد الذي يفرضه الاحتلال في الأرض الفلسطينية وأبعاد النضال الفلسطيني؟ يتفرع منه: ما مفهوم نظام الفصل العنصري الأبرتهايد؟ وما هي تجليات سيطرة نظام الأبرتهايد الإسرائيلي؟ وما هي استراتيجيات النضال الفلسطيني في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي؟

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ المحور الأول يتناول مفهوم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد)، بينما يركز المحور الثاني على تجليات سيطرة نظام الأبرتهايد الإسرائيلي. أما المحور الثالث، فيستعرض استراتيجيات وأدوات مقاومة الأبرتهايد.

تُظهر نتائج البحث أن الاحتلال الإسرائيلي يفرض نظامًا معقدًا من الأبرتهايد يتجلى في التوسع الاستيطاني، ومصادرة الأرض الفلسطينية، وعزل المجتمعات الفلسطينية، وتقييد حرية الحركة، وتهديد الهوية والثقافة الفلسطينية، كما يؤثر على الوصول إلى الموارد

الأساسية، ويعكس وجود نظام قانوني مزدوج يعزز التمييز العنصري، ويقوض فرص السلام، كما تُبرز تجارب النضال أهمية المقاومة الشعبية، والحاجة لتعزيز الوعي والتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، وتؤكد تزايد تدهور الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال.

يوصي البحث بضرورة تكثيف المجتمع الدولي الضغط على دول العالم لعدم الاعتراف بأنشطة الاحتلال مثل الضم والاستيطان، كما تدعو إلى إنشاء لجان مختصة لمراقبة وتوثيق الانتهاكات وفق القانون الدولي، بالإضافة إلى تكثيف حملات المقاطعة الاقتصادية والثقافية كوسيلة ضغط فعالة، ويُشدد البحث أيضًا على أهمية تنظيم المسيرات والإضرابات لتعزيز المشاركة الجماهيرية، وتطوير برامج تعليمية لزيادة الوعي حول القضية الفلسطينية في المؤسسات التعليمية، والتأكيد على تُعزيز التعاون مع الدول العربية لدعم القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، وضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة والتوافق على استراتيجيات وطنية جامعة.

Abstract

This study addresses the analysis of the apartheid system imposed by the Israeli occupation on Palestinians and its profound impact on their human, social, and economic rights. The issue reveals the existence of a system of racial segregation aimed at reinforcing Jewish dominance over Palestinians, necessitating accountability for those responsible for ongoing violations that contradict international laws.

This study aims to guide struggle strategies and enhance international solidarity to support Palestinian rights. To this end, it poses a central question: What are the manifestations of control of the apartheid system imposed by the occupation in Palestinian territory and the dimensions of the Palestinian struggle? This leads to further inquiries: What is the concept of the apartheid system? What are the manifestations of the Israeli apartheid system's control? And what are the Palestinian struggle strategies in confronting Israeli apartheid?

The researcher adopted a descriptive analytical approach, dividing the study into three main axes: the first axis addresses the concept of the apart-

heid system, while the second axis focuses on the manifestations of the Israeli apartheid system's control. The third axis reviews the strategies and tools for resisting apartheid.

The research results show that the Israeli occupation imposes a complex system of apartheid manifested in settlement expansion, the expropriation of Palestinian land, the isolation of Palestinian communities, restrictions on freedom of movement, and threats to Palestinian identity and culture. It also affects access to essential resources and reflects the existence of a dual legal system that enhances racial discrimination and undermines peace opportunities. Additionally, the experiences of struggle highlight the importance of popular resistance and the need to enhance awareness and international solidarity with the Palestinian cause, emphasizing the deteriorating state of the Palestinian economy due to the occupation.

The research recommends intensifying international pressure on world countries to not recognize the occupation's activities, such as annexation and settlement. It also calls for the establishment of specialized committees to monitor and document violations according to international law, as well as intensifying economic and cultural boycott campaigns as an effective means of pressure. The research further stresses the importance of organizing marches and strikes to enhance public participation, developing educational programs to raise awareness about the Palestinian cause in educational institutions, and reinforcing cooperation with Arab countries to support the Palestinian cause at the regional and international levels. Lastly, it emphasizes the necessity of ending the Palestinian division to achieve common national objectives and agreeing on comprehensive national strategies.

الكلمات المفتاحية: الأبرتهايد، الاحتلال الإسرائيلي، حقوق الفلسطينيين، المقاومة الشعبية.

Apartheid, Israeli, Occupation, Palestinian Rights, popular, Resistance.

مقدمة:

تعدّ القضية الفلسطينية رمزًا للنضال من أجل الهوية والحرية، حيث يتجلى إصرار الذات الفلسطينية وإيمانها بكينونتها الوطنية المتجذرة في التاريخ، والكفاح في وجه قوة استعمارية تمددت كإرادة أمر واقع، وقد انكشف العوار الأخلاقي في عالم يدعي حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ما شكل طعنة في وعي كل مواطن حر على المستوى الكوني، فالعدل قوة تتجاوز حدود المكان إلى روح الكرامة الإنسانية والفطرة البشرية، و في ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى رؤية تكبح حالة الانقسام وتعزز وحدة الصف الفلسطيني، وتعيد الأمل في مستقبل يصبح فيه الحلم الفلسطيني واقعًا يُحتفى به، بعيدًا عن التناقضات السياسية في المواقف الرسمية العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية.

تُعتبر اتفاقية سايكس بيكو (1916) تجسيدًا للسياسات الاستعمارية البريطانية منذ القرن الثامن عشر، حيث قُسّمت السلطنة العثمانية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا؛ ما أدى إلى تقسيم المنطقة العربية إلى الهلال الخصيب الذي خضع لفرنسا وبريطانيا، والمناطق الممتدة من خليج العقبة إلى الكويت التي كانت من نصيب بريطانيا، كما تم تقسيم تركيا بين فرنسا وروسيا، بينما تركت هضبة الأناضول للشعوب التركية، ويعكس هذا التقسيم استراتيجيات بريطانيا في إدارة المنطقة بالتعاون مع القبائل المحلية، ليزيد من تعقيد الوضع في الشرق الأوسط. وقد أسهم إنشاء الكيان الاستعماري الصهيوني (1948) في فصل المناطق العربية في إفريقيا عن آسيا، مستغلًا فلسطين كجزء من الاستعمار البريطاني، حيث ارتبطت اتفاقية سايكس بيكو بوعد بلفور (1917)، مما جعل وجود الكيان الصهيوني في فلسطين تحديًا وجوديًا للهوية العربية، حيث يُعد الاحتلال حربًا على الهوية الثقافية والتاريخية للعرب، في ظل الظلم التاريخي المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، مما يستدعي تحرير الأرض وعودة الشعب المشرد (عبد الرحمن، 2021).

سمحت الحكومة البريطانية للجنة صهيونية بقيادة حاييم وايزمن بالإشراف على أوضاع اليهود في فلسطين، ما أسهم في تسهيل دخولهم وتشييد المستعمرات اليهودية عبر الأوامر العسكرية والتشريعات، وشكلت هذه اللجنة حلقة اتصال بين اليهود والسلطات البريطانية، حيث شغل اليهود العديد من المناصب العليا في الحكومة الفلسطينية، وفي هذا السياق، أعلنت بريطانيا اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب العربية والإنجليزية، رغم أن اليهود لم يشكلوا أكثر من 5% من السكان، كما أسست الحركة الصهيونية وحدات الدفاع الذاتي "الهاغاناه"، وتعاونت السلطات البريطانية مع الوكالة اليهودية لتعديل قوانين الملكية

والهجرة لتعزيز وجود اللاجئين اليهود، ما أدى لارتفاع نسبة اليهود في فلسطين من 5% إلى 35% بين عامي 1918 و1949، وزيادة عدد المستعمرات من 62 إلى 443 مستعمرة خلال نفس الفترة (الدباغ، 1975، ص140).

اعتمدت القيادة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الاستعمار البريطاني (1919-1948) الدبلوماسية كوسيلة للتعامل مع السلطات، مستندة إلى تقاليد سابقة مع العثمانيين، حيث استخدمت البرقيات والاحتجاجات ووفود التفاوض للتعبير عن رفضها للهجرة اليهودية وبيع الأراضي، وتميزت هذه المرحلة بتشكيل وفود تمثل الشعب الفلسطيني، التي شاركت في لجان التحقيق والمؤتمرات الدولية، ما أسهم في تعزيز الحركة الوطنية، كما لجأت "اللجنة التنفيذية" إلى أساليب النضال السلمي، مثل الاحتجاجات والمقاطعة، حيث قوبلت محاولات الانتداب لفرض انتخابات ودساتير برفض شعبي واسع، وعلى الرغم من أن القيادات الوطنية حاولت احتواء الثورات الشعبية، إلا أن الحركة الشعبية تفوقت في تأجيج المقاومة، الأمر الذي يعكس تباين الأدوار بين القيادة والجماهير في مواجهة الاستعمار (الحسيني، 2022).

ششار روبرت ستيلي في قراءة لكتاب The Palestinian landscape from a historical mirror من تأليف (Fields, & Others,2017)) إلى الكذب الأخلاقي والسياسي والاقتصادي والعسكري الذي مارسته الحركة الصهيونية، ويتمثل في خمسة أكاذيب ترتبط بالحق التاريخي: الادعاء بأن اليهود هم السكان الأصليون لفلسطين، وأسطورة العودة: فكرة أن اليهود كانوا دائمًا في فلسطين وأن العودة إليها حق تاريخي، والتحول الديموغرافي: الادعاء بأن الفلسطينيين هم مهاجرون وليسوا سكانًا أصليين، والإنجازات الاقتصادية: تصوير الصهيونية كقوة محركة للتقدم الاقتصادي في المنطقة، بينما تم تجاهل التدمير الذي ألحقته بالفلسطينيين، السلام المفقود: إلقاء اللوم على الفلسطينيين في فشل عملية السلام، رغم أن الاحتلال والممارسات الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي.

كما تتبنى الحركة الصهيونية أربع سرقات كبيرة تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال الاستيطان والممارسات العسكرية، ونهب الموارد المائية والاقتصادية الفلسطينية، وسرقة التراث الثقافي الفلسطيني ومحاولة طمسه، ومحاولة إنكار الهوية الفلسطينية من خلال إلغاء التاريخ والثقافة، ويعتقد ستيلي أن الصهاينة مارسوا ضد الفلسطينيين ما زعموا أن الألمان فعلوه باليهود (الهولوكوست) (الجبهة الثورية في الشرق الأوسط، 2018).

إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1967 يتسم بطابع استعماري معقد، حيث يتميز بممارسات تتجاوز القوانين الدولية، مثل مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، كما

يتضح من إنشاء مستوطنات مثل "معاليه أدوميم" و"أريئيل"، التي تعيق إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة، هذه الممارسات تخلق واقعًا يشبه إلى حد كبير نظام المعازل (الأبرتهايد) في جنوب أفريقيا، حيث تُفرض قيود صارمة على حرية الحركة والتنقل، كما الحال مع نقاط التفتيش والحواجز العسكرية التي تعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومرافقهم الأساسية (دوغارد، 2007).

مشكلة البحث:

يتضح من تقرير هيومن رايتس ووتش (2023) أن الفصل العنصري ضد الفلسطينيين هو واقع قائم يتجلى من خلال سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف إلى تعزيز هيمنة اليهود على الفلسطينيين، وتبين تصريحات لشخصيات بارزة مثل تامير باردو، الذي ترأس "الموساد"، وكالة المخابرات الإسرائيلية، في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من 2011 إلى 2016، إن إسرائيل تفرض الفصل العنصري (الأبرتهايد) على الفلسطينيين، كما أن تقارير منظمات حقوق الإنسان تشير إلى وجود انتهاكات منهجية تشمل تقييد الحركة، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، كما أن النظام القانوني المزدوج يعكس التمييز الواضح بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين، كما أن هذه السياسات تمثل انتهاكًا للقانون الدولي، مما يستدعي محاسبة المسؤولين عنها، مع التأكيد على أهمية الاعتراف بالحقائق التاريخية والمعاصرة كخطوة أساسية نحو تحقيق العدالة والسلام في المنطقة

تواجه القضية الفلسطينية تحديات كبيرة في ظل الإفلاس الأخلاقي لحكومات الدول الغربية، حيث يحقق الفلسطينيون انتصارات دعائية ببطء، رغم التكاليف الباهظة، وقد أدت الجرائم الإسرائيلية في لبنان وغزة إلى عزلة دولية غير مسبوقة لإسرائيل، ومع ذلك، لا تزال هناك نقاط ضعف تتطلب الانتباه، مثل استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مما يجعل نداء "إنهاء الاحتلال" يبدو فارغًا، في ظل إفشال إسرائيل لاتفاقية أوسلو، حيث فرضت إسرائيل شروطًا تعجيزية تتطلب نزع سلاح المقاومة والتخلي عن حق العودة، هذا الوضع يعكس تحولًا خطيرًا في الاعتراف بالسيادة، حيث يُعتبر حق المقاومة غير مشروع في نظر المجتمع الدولي، مما يزيد من تعقيد الصراع ويعكس التباين بين الواقع والشرعية الدولية (تيلي، 2007).

ومع ذلك، فإن العنف والتدمير الواسع النطاق الذي يعاني منه الفلسطينيون اليوم، من إبادة جماعية وتطهير عرقي وتهجير قسري من خلال الهجمات العسكرية على غزة وارتقاء

ما يزيد عن 42 الف شهيد و 97 الف جريح في الفترة من 7/10/2023- 1/10/2024، وتدمير المنازل والمدارس والمساجد والمستشفيات والجامعات وغيرها من الأعيان المدنية، يتجاوز ما شهدته جنوب أفريقيا في ذروتها، لقد تلاشى الاستقرار والهدوء من فلسطين منذ عقود، حيث أصبح القتلة يثيرون شبح الموت في ظل عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ تدابير فعالة وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك معاهدات جنيف التي تحدد السلوك المطلوب أثناء الاحتلال العسكري لذا، فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو إيجاد استجابة فعالة ومتماسكة تجاه هذه الانتهاكات.

لذا تحدد مشكلة البحث في تتناول هذه الدراسة "الأبرتهايد الإسرائيلي: تجليات السيطرة وأبعاد النضال الفلسطيني" تحليل نظام الأبرتهايد الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، وكيف تؤثر هذه السيطرة على الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: ما هي تجليات السيطرة لنظام الأبرتهايد الذي يفرضه الاحتلال في الأرض الفلسطينية؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما مفهوم نظام الفصل العنصري الأبرتهايد؟
2) ما هي تجليات سيطرة نظام الأبرتهايد الاسرائيلي؟
3) ما هي استراتيجيات وأدوات مقاومة الأبرتهايد؟

أهداف البحث:

1) تحديد مفهوم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) بشكل عام والأبرتهايد الإسرائيلي بشكل خاص.
2) تحليل أبرز مظاهر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في فلسطين.
3) دراسة الاستراتيجيات والأدوات لمقاومة الأبرتهايد الإسرائيلي باستلهام تجارب عالمية.

أهمية البحث:

يُمثل نظام الفصل العنصري الأبرتهايد الإسرائيلي معضلة كبيرة على مسيرة النضال الفلسطيني، من أجل حقوق الفلسطينيين، وعليه فإن أهمية البحث تكمن في أنه يُعد خطوة مهمة نحو فهم أعمق للقضية الفلسطينية من خلال:

1) توضيح طبيعة الأبرتهايد الإسرائيلي وكيفية تأثيره على حياة الفلسطينيين، ما يساعد على فهم أعمق للسياق السياسي والاجتماعي الحالي.

2) تعزيز الوعي بانتهاكات الاحتلال المستمرة للمعاناة الفلسطينية.

3) توجيه الاستراتيجيات النضالية من خلال تحليل أبعاد النضال الفلسطيني.

4) تسليط الضوء على أهمية تعزيز التضامن الدولي والحملات العالمية لدعم القضية الفلسطينية.

5) إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الأبرتهايد، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات والبحوث.

6) تقديم حلول واقعية وعملية يمكن أن تسهم في تحقيق العدالة والسلام في المنطقة.

منهجية البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الوثائق الخاصة في النضال الفلسطيني وتجليات نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد).

محاور البحث:

المحور الأول: مفهوم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد).

المحور الثاني: تجليات سيطرة نظام الأبرتهايد الاسرائيلي

المحور الثالث: استراتيجيات وأدوات مقاومة الأبرتهايد

المحور الأول: مفهوم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد):

يُستخدم مصطلح الأبرتهايد لوصف نظام الفصل العنصري الذي كان قائمًا في جنوب أفريقيا من عام 1948 حتى أوائل التسعينات، وكلمة "الأبرتهايد" أو "التمييز العنصري" مشتقة من كلمتين (Apart-Hate) تعنيان "فصل" و"كره"، وتشير إلى التمييز العنصري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد جاءت في إطار جنوب افريقيا العنصرية كتعبير عن سياسة التمييز ضد الطوائف غير الأوروبية، خاصة الأغلبية الأفريقية

التي تشكل أكثر من 73% من سكان جنوب أفريقيا، حيث تبنت حكومة الأبرتهايد سياسات تهدف إلى تعزيز بقاء الأقلية البيضاء، مع تقديم وعود للأغلبية الأفريقية بتطوير مناطقهم بشكل منفصل عن البيض (أبو قصة، 1981).

سعى نظام الأبرتهايد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، منها ضمان استمرارية ذلك النظام كإيديولوجية قومية، وتعزيز التفوق العرقي للبيض على باقي الأعراق، والحفاظ على السيطرة السياسية والاقتصادية لهم، بالإضافة إلى فرض تمييز شامل في الحقوق والفرص بين السكان، مما يؤدي إلى تهميش المجتمعات غير البيضاء وإعاقة تطورها، ويشير أبو قصة (1981) إلى أنها تهدف إلى السيطرة الكاملة على حركة التوظيف واستغلال القوى العاملة الأفريقية، مستخدمة إياها في تنمية الاقتصاد مقابل أجور زهيدة، وتشمل هذه الأهداف أيضًا تنفيذ سياسة الفصل العنصري بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود في مختلف المجالات، وتطبيق سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنفصلة للجماعات السوداء في القارة. إضافة إلى ذلك، تسعى الأبرتهايد إلى خلق دولة بوليسية قوية تحت قيادة الأقلية البيضاء للهيمنة على الأغلبية السوداء وإخماد نشاطاتها المعارضة بوسائل متعددة. وأخيرًا، تهدف إلى تعزيز الشعور بتفوق الجنس الأبيض على الأسود في شتى المستويات

يشير دوغارد (2010) أن جذور "معاهدة الفصل العنصري" تعود إلى مناهضة الأمم المتحدة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي استمر من 1948 حتى 1990، وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا النظام سنويًا منذ 1952، واعتبرته جريمة ضد الإنسانية في قرار عام 1966، واعتمدت معاهدة الفصل العنصري في 30 نوفمبر 1973 بأغلبية 91 صوتًا، ودخلت حيز النفاذ في 18 يوليو 1976، مع تصديق 107 دول عليها حتى أغسطس 2008، وتباينت الآراء خلال صياغة المعاهدة؛ حيث اعتبرتها بعض الوفود نصًا قانونيًا خاصًا بجنوب أفريقيا، بينما رأت أخرى أنها تشمل دولًا أخرى تمارس التمييز العنصري، وتنص المعاهدة على أن الفصل العنصري يعد جريمة ضد الإنسانية.

هناك فرق بين مفهوم التمييز العنصري والفصل العنصري، فالتمييز العنصري هو اعتقاد فرد أو مجموعة بتفوقهم على الآخرين بسبب لون البشرة أو العرق أو الأصل الإثني، ويُعتبر هذا السلوك سلبياً ومتجذراً في العديد من المجتمعات، وغالباً ما يزدهر في بيئات غير صحية، بينما تعمل المجتمعات المتحضرة على نبذ هذا السلوك، ويُستخدم التمييز العنصري غالباً كوسيلة لإشعال مشاعر الحقد والكراهية، وزيادة مشاعر العداء والخوف بين الناس، أما الفصل العنصري (الأبرتهايد) بأنه شكل من أشكال العنصرية يتميز بطبيعته المؤسسية

والرسمية تقوم به الدولة بفصل مجموعة سكانية مضطهدة في تجمعات منفصلة عن الباقي بسبب هويتها الجماعية، للون البشرة أو العرق أو الأصل الإثني، وتعاملها معاملة سيئة أي بنفس أنماط التمييز العنصري، ويتم تضمين هذه التفرقة العنصرية في القوانين والنظم المعمول بها في الدولة، بل وتجعله الدولة أساساً للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علناً وبلا مداراة حتى إنها لا تخرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومساري تنمية متباينين (الطاهر، 2021، ص.29).

تعدّ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD) المعتمدة في عام 1965 أول نص صريح لحظر الفصل العنصري، حيث تهدف إلى القضاء على التمييز العرقي، وتلزم الدول الأطراف بمناهضته، وقد تم تعزيز هذا الحظر من خلال اتفاقية حظر جريمة الفصل العنصري، التي تصف الفصل العنصري كجريمة ضد الإنسانية تعكس التأكيدات الدولية والتزامات الأمم المتحدة الطبيعة الإلزامية لحظر الفصل العنصري، وقد زاد عدد الدول الموقعة على (ICERD) مع مرور الوقت، ما يدل على التزام عالمي متزايد بمكافحة التمييز العنصري، وتم اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1973، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 18 يوليو 1976، وتهدف إلى تجريم الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيه، وتعرف الفصل العنصري بأنه أي عمل من أعمال التمييز العنصري المنظم الذي يهدف إلى إقامة نظام من السيطرة والاستغلال على مجموعة عرقية أو قومية معينة، وتُعتبر هذه الاتفاقية واحدة من الوثائق الأساسية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز العنصري على مستوى العالم (United Nations, 1973).

تواجه العديد من دول أوروبا زيادة في كراهية الأجانب ومظاهر التمييز العنصري، خاصة تجاه المهاجرين واللاجئين، ففي فرنسا، شهدت البلاد ارتفاعًا في حوادث كراهية الأجانب، ما أدى إلى دعوات لتعزيز القوانين ضد التمييز وتعزيز التعايش السلمي، وفي ألمانيا، أطلقت الحكومة برامج للتوعية والتثقيف حول التنوع الثقافي، لكنها واجهت تحديات من الجماعات اليمينية المتطرفة التي تعزز من مشاعر الكراهية، وفي الولايات المتحدة، تتجلى العنصرية الممنهجة تجاه الأقليات، خاصة الأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين، حيث نشأت حركة "Black Lives Matter" استجابةً لحوادث العنف الشرطي ضد السود، وتهدف إلى زيادة الوعي حول العنصرية النظامية رغم اعتماد قوانين مكافحة التمييز في العديد من الولايات لحماية حقوق الأقليات، لا تزال هناك تحديات في التنفيذ، أما في أستراليا، فتتمثل التحديات في التمييز والعنصرية تجاه السكان الأصليين والمهاجرين، وفي

هذا السياق، تسعى الحكومة الأسترالية إلى الاعتراف بحقوق السكان الأصليين من خلال برامج التعليم والسياسات الاجتماعية، وإطلاق حملات وطنية لمكافحة العنصرية وتعزيز الفهم الثقافي بين المجتمعات، وفي روندا، لا تزال آثار الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994 تترك أثرًا عميقًا على المجتمع (الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2004).

يلاحظ مما سبق أن نظام الأبرتهايد يُعتبر تجسيدًا صارخًا للتمييز العنصري، حيث يُعبر عن السياسات الممنهجة التي استهدفت الأغلبية الأفريقية في جنوب أفريقيا بين عامي 1948 وأوائل التسعينات، ويُظهر هذا النظام كيفية استخدام الدولة للفصل العنصري كأداة للسيطرة والاستغلال، مما أدى إلى تهميش جماعات معينة وتعزيز تفوق الأقلية البيضاء، ويعكس التمييز بين الأبرتهايد والتمييز العنصري أهمية فهم الأبعاد المؤسسية لهذه السياسات، حيث إن الأبرتهايد هو نظام رسمي يفرض الفصل ويعتمد على قوانين تمييزية، مما يستدعي التزامًا عالميًا لمناهضته، كما يتضح من الاتفاقيات الدولية التي تُدين هذه الممارسات وتدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان.

المحور الثاني: تجليات الأبرتهايد الإسرائيلي في فلسطين

أولاً: استحواذ الجانب الحضاري والثقافي

يشير رعد (2014) إلى ما شهدته فلسطين من استحواذ حضاري ومصادرة للأرض والممتلكات على يد الاحتلال يعكس العقد المتفشية في منظومة المزاعم الصهيونية، حيث تظهر هذه العقد الاستحواذية في عدة جوانب مثل التاريخ والدين والطبيعة واللغات والإرث وأمور أخرى عديدة، ولضمان نجاح المشروع الصهيوني، سعت إلى إلغاء وجود الفلسطينيين وتشتيتهم، ومن لم تتمكن من إجبارهم على الرحيل تخضعهم لسيطرتها الكاملة، وتسعى بكل قوتها لجعل الفلسطينيين يختفون أو تحويلهم إلى كائنات غير مرئية وعديمة القيمة، رغم ادعائهم بأن فلسطين هي موطنهم الأصلي، فإنهم يتعاملون مع الفلسطيني كوجود منافس قد يذكرهم بحقائق يحاولون طمسها.

ويبين رعد (2014) ان الاستحواذ الصهيوني يمثل انتحال وسرقة الأفكار والحضارة، ويعكس مكرًا في النوايا واضطرابًا نفسيًا، ويظهر جحوداً للهوية عند ادعاء اليهود بأنهم السكان الأصليون وينفي هذه الحقيقة عن الفلسطينيين، وفي هذا السياق فقد احتاجت الصهيونية إلى أدوات تثبت مزاعمها واطماعها بامتلاك الأرض الفلسطينية، حيث استخدمت أصحاب

الأرض الفلسطينيين كدليل على الحياة التوراتية وفي الوقت ذاته تنكرت لوجودهم لأن ذلك يناقض مزاعمهم، وتدعي الصهيونية اليهودية بأن اليهود وحدهم أصليون في الأرض، لم يعترف الصهاينة بالحضارة الفلسطينية الأصلية ومع مرور الوقت استحوذت الصهيونية تدريجيا على كل ما هو فلسطيني من تراث وعادات ولباس وعمارة ولغات قديمة وغير ذلك.

ثانيا: الأيدلوجية القومية الدينية الصهيونية:

وظفت الصهيونية الرموز والمفردات الدينية في خطابها العسكري والسياسي مع خطابها لتنفيذ مشروعها الاستعماري وإقامة كيانها، الذي يرى في حل مشكلة اليهود سياسيا قوميا من خلال إقامة دولة قومية، وفي هذا السياق فقد نجح الخطاب الديني في توظيف الصهيونية الاستعمارية في استعمار واستيطان الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بسبب العلاقة الوطيدة بين الدين والقومية في الحالة اليهودية، وصعود التيار القومي الديني في إسرائيل بعد عام 1967، كحركة فكرية جديدة في الصهيونية، وتديين القومية هي علمنة مكثفة للدين بهدف بناء مشروع قومي (مصطفي، 2018).

تؤسس الصهيونية الدينية والارثوذكسية الدينية اليهودية إلى تراتبية حقوقية وظيفية بين اليهود وبين الأغيار، ومصطلح الأغيار في الشريعة اليهودية يحمل مفردات عديدة منها «غوى»، «نوخري» و «غير»، واستناداً إلى ذلك فإن الكثير من السلوكيات العنصرية التي تعتبر من مركبات نظام الأبرتهايد انطلقت من تأويلات دينية معاصرة للنصوص الدينية القديمة في اليهودية، مثل الفتوى التي أصدرها حاخامات يهود ضد تأجير أو بيع بيوت للعرب في إسرائيل، أو إصدار كتاب ديني بعنوان (توراة الملك)، والذي اعتمد على تأويلات نصوص دينية وأهمها الأمر الديني باسم Dann (7) (لا تشفق المذكور في التوراة والذي يتحدث عن طريقة التعامل مع سبعة شعوب كنعان، وتشمل: ضربهم خلال الحرب، مقاطعتهم، عدم التحالف معهم أو العفو عنهم، وتهدف في النهاية إلى تضييق الحياة عليهم)، ومن أمثلة ذلك كما يشير مصطفي (2018، ص10): "منشور حاخامات المدن الكبرى الذي أطلق عليه اسم: «هل مسموح البيع أو التأجير للأغيار؟». في ردنا على تساؤل الكثير، فإننا نرد بحرمة، _كما تنص التوراة_ بيع بيت أو حقل في أرض إسرائيل للأغيار، لا تعطيهم مكانا على الأرض ... ومن يبيع أو يؤجر لهم بيتا في منطقة فيها يهود فإنه يسبب ضررا كبيرا لجيرانه.... وفي أعقاب بيع أو تأجير شقة واحدة فإن ثمن باقي شقق الجيران يهبط، .... وكل من يبيع لهم يستحق الحرمان حتى يزيل الضرر الذي سببه.... وعلى جيرانه

واقربائه الابتعاد عنه، وعدم التجارة معه" كما ورد في كتاب (توراة الملك)، وهو كتاب يناقش أحكام الأغيار في الشريعة اليهودية، كما فسرها الحاخامات الذين كتبوا هذا الكتاب وهم رجال دين مركزيون في إسرائيل

ثالثا: التمييز العنصري الصهيوني:

تشير غانم (2018) إلى وجود صراع بين المهاجرين الجدد والقدامى في إسرائيل، مع التركيز على سياسات الدمج والصهر المتنوعة وإشكاليات التوتر بين الثقافة الأشكنازية الحديثة والثقافة الشرقية التي تُعتبر "متخلفة"، حيث تفترض التيارات الإسرائيلية المرتبطة بهذه الرؤية أن إسرائيل دولة طبيعية إلى حد كبير، رغم التحديات الناتجة عن كونها دولة مهاجرين حديثة وما يترتب على ذلك من استحقاقات، مع مراعاة أن الوحدة الجغرافية لإسرائيل تُحدد عادةً بحدود الخط الأخضر، وَفق اتفاقيات وقف إطلاق النار في رودوس عام 1949، بينما يُعتبر وجودها في الأراضي المحتلة عام 1967 حالة طارئة تحتاج إلى تنظيم، سواء من خلال اتفاق مع الفلسطينيين أو فرض واقع جديد، ويتناول هذا التيار أحداث عام 1948 من منظور الحرب والمواجهة الوجودية، ويعالج بناء الهوية عبر مفاهيم الصهر والاندماج، بالإضافة إلى الصراعات الناجمة عن التمايز بين مجتمعات المهاجرين، مثل الفروق بين القدماء والجدد والحداثيين والمحافظين، كما يتم تحليل الصراع القومي من خلال مفاهيم الصهيونية المهيمنة.

رابعاً: نشاط الاستعمار الاستيطاني:

وتعتبر غانم (2018) أن حرب 1967 نقطة تحول حاسمة في إعادة تشكيل المشروع الاستعماري في المنطقة، حيث تطور إلى نظام حكم هجيني يجمع بين الاستعمار الاستيطاني وأدوات الاحتلال العسكري والأبرتهايد، وتجلى هذا التركيب في زيادة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وظهور كتلة سكانية كبيرة من المستوطنين، واستمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، الذي أثر بشكل كبير على حرية الحركة والعمل والحياة الفلسطينية، وبعد اتفاقية أوسلو، تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تتمتع باعتراف دولي ككيان فلسطيني، وتظهر في الضفة الغربية منظومتان متمايزتان: واحدة للمستوطنين الإسرائيليين تخضع للقانون الإسرائيلي، وأخرى للفلسطينيين تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي، تفصل بين هذين الحيزين جدران وحواجز، مما يعزز نظام الأبارتهايد ويمنع أي تواصل بين السكان.

تشير وزارة الخارجية الفلسطينية في ملخص عن الاستيطان أن الحكومة الإسرائيلية تبنت

مجموعة من التدابير التمييزية لتعزيز مشاريعها الاستيطانية، حيث تقدم حوافز للمواطنين الإسرائيليين للإقامة في المستوطنات، مثل إعانات السكن وتخفيضات ضريبية، مما أدى إلى زيادة سريعة في أعداد المستوطنين، تستفيد المستوطنات أيضًا من استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك الطرق الالتفافية التي تربطها وتمنع الفلسطينيين من استخدامها، كما تفرض إسرائيل قيودًا على حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز العسكرية التي تعزل التجمعات السكانية وتحد من الوصول إلى الأراضي الزراعية، وتمثل المستوطنات مصدرًا رئيسيًا لانعدام الاستقرار، حيث تؤدي إلى صدامات مع الفلسطينيين، وتساهم في الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة من المستوطنين والجنود الإسرائيليين.

وفي هذا السياق فإن تغول الاستعمار الاستيطاني يهدد بتغير التركيبة الديموغرافية والجغرافية للضفة الغربية، حيث يزيد عددها عن (176) مستوطنة و(186) بؤرة استيطانية، ويزيد عدد المستوطنين عن (730 ألف) مستوطن، في حين تشرع (إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال) مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة والاستيلاء عليها لصالح المستعمرات الاستيطانية والخدمات الخاصة بها، حيث أن حوالي (42%) من أرض الضفة تسيطر عليها المستوطنات، إضافة إلى عزل المواطنين الفلسطينيين في معازل وتقطيع أوصال الضفة الغربية، ضمن مشروع استعماري شامل يسعى إلى إلغاء الهوية الفلسطينية، في ظل سياسات الاحتلال الرامية إلى تغيير الواقع على الأرض، ومن جهة أخرى فأن القيود على الحركة واستمرار الحواجز العسكرية وازديادها (707 حاجز عسكري) يزيد من صعوبة الظروف الاقتصادية، حيث تزداد معدلات البطالة والفقر، إذ تصل نسبة البطالة بعد 7 أكتوبر2023م في غزة إلى (80%) وفي الضفة إلى (32%) (الجزيرة، 2023).

خامسا: جدار الضم والتوسع:

يؤثر الجدار العازل في الضفة الغربية سلبًا على حياة أكثر من 210,000 فلسطيني، حيث يحاصر 19 تجمعًا سكانيًا ويجعل 13 تجمعًا آخر أشبه بالسجون، ويعيق حرية حركتهم ويمنعهم من الوصول إلى أراضيهم ومواردهم الاقتصادية، وأدى إلى آثار اجتماعية سلبية، حيث يعاني 9.6% من الأسر غرب الجدار من عدم القدرة على زيارة أقاربهم ويعوق الروابط الأسرية، وفي ظل ذلك يشعر الفلسطينيون بالإحباط والاكتئاب نتيجة العزلة والبطالة المتزايدة، بينما تعاني الاقتصاديات المحلية من التقسيم وفقدان الموارد، مما يضعف الزراعة ويعيق التنمية الاقتصادية (ملحيس، 2003)

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقويض أي فرصة لحل سياسي للصراع، مع فشلها في الاستجابة للجهود الدولية لتحقيق السلام. في الوقت نفسه، تفرض نظام فصل عنصري (أبرتهايد) في فلسطين، يبدأ من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وسرقتها، مما يؤثر على حياة الفلسطينيين واقتصادهم، ويتم تحويل التجمعات السكانية إلى معازل مفصولة، مع تحكم الاحتلال في حركة الفلسطينيين عبر بوابات وأبراج عسكرية، بالإضافة إلى مئات الحواجز التي تقطع أوصال أرض السلطة الفلسطينية، كما أن جدار الضم والتوسع العنصري يعزل المناطق الفلسطينية ويشوه الجغرافيا، بينما تُسن قوانين عنصرية تُشرعن الأبرتهايد وتُنكر الهوية الوطنية الفلسطينية، ومن بين هذه المشاريع، شارع (4370) الذي يُقسم الأرض الفلسطينية بجدار ارتفاعه 8 أمتار، حيث يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى القدس ويعزز الاستيطان (وزارة الخارجية والمغتربين، 2019).

ويمثل الأبرتهايد وإلغاء حل الدولتين، تقاطعًا بين مشروع الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري، حيث أدى إلى ظهور منظومتي حكم مختلفتين للتعامل مع الفلسطينيين والمستوطنين، إن هذه الديناميات أنتجت توترات نظرية تتأرجح بين الرغبة في تعميم نموذج واحد على الواقع، والارتباك الناتج عن استخدام مصطلحات مثل "الأبرتهايد"، التي تحمل دلالات سياسية معقدة، فادعاء أن إسرائيل دولة أبارتهايد يعني أن العمل السياسي يجب أن يهدف إلى إنهاء هذا التمييز من خلال تحويل الدولة إلى كيان يضمن المساواة بين جميع الفئات، ويتطلب ذلك قبول المستوطنين كمواطنين متساوين وإلغاء فكرة حل الدولتين والمطالبة بتفكيك المستوطنات، وعلى الجانب الآخر، فهم الحالة من خلال نموذج الاحتلال يشير إلى أن الوضع مؤقت، وهو قول إشكالي بعد نصف قرن من الوجود الإسرائيلي، حيث إن المفهوم الإسرائيلي للاحتلال يعتبره استعادة للأرض الإسرائيلية وليس احتلالًا، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاكتفاء بوصف الواقع بأنه استعمار استيطاني لا يعكس تحولات الاحتلال وإعادة هيكلته بعد اتفاقيات أوسلو، ولا يعبر عن الواقع السكاني المتنوع على الأرض (غانم، 2018).

سادسا: مقارنة نظام الفصل العنصري في إسرائيل وجنوب افريقيا:

بدأ نظام الأبرتهايد في جنوب افريقيا مع وصول «الحزب الوطني» اليميني الأفريكاني الأبيض إلى الحكم، بعد سعى الحزب إلى جذب دعم الجالية اليهودية في انتخابات مايو 1948، وعلى أثر ذلك اعترف رئيس الوزراء جان سمتس بإسرائيل، وتبعه دانيل فرانسو الذي عزز العلاقات بين البلدين، حيث كانت إسرائيل تدعم النظام في بريتوريا الذي كانت يدعي أنه النظام الديمقراطي الوحيد في القارة الأفريقية، واستمر ذلك حتى نهاية نظام الفصل

العنصري عام 1991، حيث تراجعت العلاقات بين إسرائيل وحكومة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وزادت التوترات مؤخرًا بعد العدوان على غزة وما صاحبه من إبادة جماعية وتطهير عرقي وتهجير قسري، مما دفع بريتوريا لتقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل (ملوم، 2024).

تناول مكغيرال (McGreal,2006) مقارنة بين الوضع في إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مُسلطةً الضوء على الآتي:

الأبعاد الإنسانية والسياسية: تأسس كيان الاحتلال (إسرائيل) بعد الهولوكوست، حيث يعتبر الإسرائيليون أن دولتهم تمثل ملاذًا آمنًا للشعب اليهودي، ومع ذلك، فإن التاريخ الفلسطيني يتضمن معاناة كبيرة، بدءاً من النكبة عام 1948، حيث تم تهجير العديد من الفلسطينيين من أراضيهم.

التحكم في الحركة: في جنوب أفريقيا، كان هناك نظام صارم من بطاقات الهوية وقيود الحركة، وبالمثل فإن الفلسطينيون يعانون من قيود مشددة على التنقل، حيث تُفرض نقاط تفتيش على الطرق تجعل التنقل بين المدن والقرى صعبًا للغاية، إذ يُجبر الفلسطينيون في الضفة الغربية على المرور عبر نقاط تفتيش عسكرية تعرقل حياتهم اليومية.

التمييز في الحقوق: كان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يميز بين المواطنين البيض وغير البيض في جميع جوانب الحياة. أما في إسرائيل، يُعتبر الفلسطينيون داخل الخط الأخضر مواطنين، لكنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق مثل اليهود، مما يظهر في مجالات مثل التعليم والخدمات العامة، حيث تُخصص ميزانيات أكبر للمدارس اليهودية مقارنة بالمدارس الفلسطينية.

النشاط الاستيطان: يشير مكغريال إلى أن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية تشبه إلى حد كبير سياسات التوسع الاستعماري التي اتبعت في جنوب أفريقيا، حيث يتم بناء مستوطنات يهودية على أراضٍ فلسطينية، تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

سابعا: سياسات وقوانين الفصل العنصري:

تشير منظمة العفو الدولية (2022) إلى نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين منذ قيام كيان الاحتلال (إسرائيل) في عام 1948، تم إنشاء وإدامة نظام من القوانين والسياسات والممارسات التي تهدف إلى قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم، بهدف منح امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، من خلال أربع استراتيجيات

تتمثل في: الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإفقار الفلسطينيين بشكل متعمَّد، ما يجعلهم في وضع شديد السوء بالمقارنة مع اليهود الإسرائيليين، إضافة إلى سياسة العزل والسيطرة بحيث تُبقي الفلسطينيين محصورين داخل معازل، وخاضعين لإجراءات خاصة تسيطر على حياتهم، وتفصلهم عن اليهود الإسرائيليين، كما فرض الاحتلال استراتيجية نزع ملكية الأراضي والممتلكات من خلال الاستيلاء على الأراضي والهدم ولإخلاء القسري، وعمد إلى تقسيم الفلسطينيين بمعازل مختلفة ليبقوا خاضعين لنُظم قانونية وإدارية متباينة،

وهذا يؤكد ما صرح به رئيس وزراء حكومة الاحتلال " إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها... بل هي الدولة القومية للشعب اليهودي فقط" رسالة نشرها على الإنترنت، في آذار 2019.

يشير (بتسيلم) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (2021) إلى أن نظام الاحتلال الإسرائيلي يكرّس نظام الأبرتهايد من خلال تقسيم الأراضي بين النهر والبحر إلى وحدات خاصة بالفلسطينيين، مما يخلق حيزًا جغرافيًا موحدًا لليهود وحيزًا مشظى للفلسطينيين، علماً أن الفلسطينيون يشكلون 17% من السكان في الأراضي التي صُنّفت في عام 1948 كأراضٍ سيادية لإسرائيل، لكنهم محرومون من الحقوق التي يتمتع بها اليهود، وفي شرقي القدس، يُعتبر الفلسطينيون "مقيمين دائمين" مع حقوق محدودة، بينما يمكن لوزير الداخلية إلغاء هذه المكانة، أما في الضفة الغربية، يعيش الفلسطينيون تحت حكم عسكري صارم دون حقوق سياسية، حيث تُمارس بعض الصلاحيات المدنية بموافقة الاحتلال فقط.

ويبين بتسيلم إلى سعى إسرائيل لتحقيق مبدأ تهويد المكان عبر سياسة استحواذ على نحو 90% من الأراضي داخل "الخط الأخضر" منذ 1948، حيث أقامت مئات البلدات لليهود وبُنيت أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية على أراضي الفلسطينيين، ومن جهة أخرى يحق لجميع يهود العالم الحصول على الجنسية الإسرائيلية، بينما يُمنع الفلسطينيون من الهجرة إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، حتى مع وجود روابط تاريخية، فبينما يتمتع الإسرائيليون بحرية التنقل، يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح خاصة للتنقل داخل مناطقهم، ورغم حق الفلسطينيين من سكان الداخل المحتل في المشاركة في الانتخابات، إلا أن هناك محاولات لنزع الشرعية عنهم، فيما يُحرم نحو خمسة ملايين فلسطيني في المناطق المحتلة من المشاركة السياسية، مما يعكس تمييزًا صارخًا ضدهم.

أقر (الكنيست الإسرائيلي) مجلس النواب في 7/2018، "القانون الأساسي: إسرائيل الدولة

القومية للشعب اليهودي"، أو ما يسمى قانون القومية، الذي كان القانون الأساسي الثالث عشر في سلسلة القوانين الأساسية، التي تتطلب تصويتاً إيجابياً من 61 عضواً من الأعضاء الـ 120، التي سنّها الكنيست منذ إنشائه سنة 1949، وقد تضمن القانون أن لغة الدولة هي اللغة العبرية إضافة إلى المبادي الأساسية: أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل، وأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير، وأن ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي (زيدان ودنّان،2018، ص6).

تتجلى مظاهر الفصل العنصري والأبرتهايد في إسرائيل من خلال التمييز الممنهج من القوانين والسياسات ضد الفلسطينيين، مثل قانون المواطنة الذي يجعل حقوق الفلسطينيين مشروطة بالولاء للصهيونية، وترسيخ نظامًا قانونيًا مزدوجًا يُطبق فيه قانون مدني على المستوطنين اليهود وقانون عسكري على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما يُظهر الفصل الجغرافي من خلال تقسيم الأرض الفلسطينية إلى معازل، مشابهة لنظام "البانتوستات" في جنوب أفريقيا، إضافة إلى إحداث فجوة كبيرة في مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية بين المستوطنات اليهودية والمناطق الفلسطينية، كما تفرض إسرائيل قيودًا صارمة على حركة الفلسطينيين، بما في ذلك نقاط التفتيش والطرق المخصصة للمستوطنين فقط، وتُستخدم الاعتقالات التعسفية ضد الفلسطينيين دون محاكمات عادلة، وتُطبق سياسات التهجير وهدم المنازل بهدف إخلاء الفلسطينيين من أراضيهم، وتُسن قوانين تهدف إلى محو الهوية الفلسطينية، مثل تجريم إحياء ذكرى النكبة "قانون النكبة"، تشكل هذه السياسات والممارسات صورة شاملة للفصل العنصري والأبرتهايد (قبعة، 2014)

يلاحظ أن تجسيد تجليات الأبرتهايد الإسرائيلي في فلسطين استحواذًا حضاريًا وثقافيًا ممنهجًا، حيث يسعى الاحتلال إلى طمس الهوية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وتهميش الثقافة الفلسطينية في التعليم ووسائل الإعلام، كما تُستخدم الأيديولوجيا القومية الدينية لتبرير السياسات التمييزية التي تعزز الفجوة بين اليهود والفلسطينيين، وتؤسس لنظام من القوانين والممارسات التي تميز ضد الفلسطينيين، كما تُظهر مقارنة الوضع الفلسطيني بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أوجه التشابه في التحكم في الحركة والتمييز في الحقوق، حيث يُحرم الفلسطينيون من حقوقهم الأساسية ويعيشون تحت نظام قمعي يهدف إلى إلغاء وجودهم وهويتهم، وإن استمرار هذه السياسات يهدد بتغيير التركيبة الديمغرافية والجغرافية للمنطقة.

المحور الثالث: استراتيجيات مقاومة الأبرتهايد الإسرائيلي

أولاً: مسؤوليات المجتمع الدولي

تتمثل مسؤوليات المجتمع الدولي في الدفاع عن نظام دولي قائم على المبادئ والقواعد والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، وعدم الاعتراف أو مساعدة الدول التي ترتكب أنشطة غير قانونية مثل الضم أو إنشاء مستوطنات، ووصف إسرائيل كدولة فصل عنصري يعتبر أحد أهم المتغيرات في 2021، ويعود إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1975 الذي اعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية، حيث تُعتبر جريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقيات الدولية، وتشمل الأفعال اللاإنسانية مثل الإبعاد القسري ونزع الملكية وخلق معازل، وتتكون جريمة الفصل العنصري من نية الإبقاء على هيمنة عرقية، قمع منهجي، وقد كانت نتائج التقارير الدولية تشير إلى سعي الحكومة الإسرائيلية للحفاظ على هيمنة الإسرائيليين على الفلسطينيين، وارتكاب جريمة الاضطهاد ضد الفلسطينيين، تشمل مصادرة الأراضي والقيود على الحقوق الأساسية (قبعة، 2022).

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمته أما الجمعية العامة للأم المتحدة أن شعبه يتعرض منذ سنة تقريبا ولا زال "لجريمة من أبشع جرائم العصر"، وقال لزعماء العالم: "أوقفوا هذه الجريمة. أوقفوها الآن. أوقفوا قتل الأطفال والنساء. أوقفوا حرب الإبادة. أوقفوا إرسال السلاح لإسرائيل. لا يمكن لهذا الجنون أن يستمر"، وطالب بتجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة وقدم رؤيته لما بعد حرب غزة إن العالم بأسره يتحمل المسؤولية إزاء ما يجري ضد شعبنا في غزة، وكذلك في الضفة الغربية التي تتعرض لعدوان إسرائيلي يومي متواصل وحملة استيطان شرسة"، (الأمم المتحدة، 2024)، وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي إلكتروني نفذته الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي، في رام الله بتاريخ 02/10/2024، أن 90.63% من الأكاديميين والناشطين والباحثين أعربوا عن رضاهم على خطاب السيد الرئيس في الجمعية العامة للدورة (79)، وفي المقابل، عارض 4.88% الخطاب، وعبّر 5.33% عن رأي محايد، وقد نالت المطالب التي وردت في خطاب الرئيس أعلى درجات الرضا، حيث أيد 96.6% من المشاركين المطالبة بمنع تصدير الأسلحة لإسرائيل، ووافق 93.4% على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهرًا، بينما أيد 92.2% توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

في جلسة استثنائية لمناقشة "الوضع الحرج لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية"، اعتمد مجلس حقوق الإنسان(2021) قرارًا يدعو إلى

تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة بشكل عاجل، يتم تعيينها من قبل رئيسة المجلس، للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بما في ذلك الأحداث التي وقعت في 13 نيسان/أبريل 2021 وما تلاها، بالإضافة إلى دراسة الأسباب الجذرية للتوترات المتكررة وعدم الاستقرار واستمرار الصراع، بما في ذلك التمييز المنهجي والقمع بناءً على الهوية القومية أو العرقية أو الدينية.

ثانياً: استراتيجيات وطنية:

يقترح عودة (2022) إطارًا معرفيًا وعمليًا يمثل تطوير إطار يجمع بين مجموعة من الاستراتيجيات، مع التركيز على التدرج والتكامل بين المكونات المختلفة

1) استراتيجية قانونية ترفع القضايا المتعلقة بالأبرتهايد في المحاكم الدولية لإرباك الاحتلال ووقف سياساته.

2) استراتيجية إعلامية تفضح الأبرتهايد الإسرائيلي وزيادة الوعي الدولي لدعم القضية الفلسطينية.

3) استراتيجية المقاومة وتعزيز الصمود تدمج المقاومة السلمية وتعزيز صمود الفلسطينيين لرفع تكلفة الاحتلال.

4) استراتيجية إنتاج المعرفة المقاومة من خلال إنتاج دراسات وبحوث لدعم القضية الفلسطينية وتغيير السياسات العامة.

5) استراتيجية دبلوماسية شعبية ورسمية تتوجه للمنظمات الدولية والتواصل مع الدبلوماسيين لدعم القضية الفلسطينية.

6) استراتيجية المقاطعة توقف التعامل مع الاحتلال في مختلف المجالات لإضعافه وعدم منح شرعية لاحتلال الأراضي.

7) استراتيجية سياسية تعلن فلسطين التاريخية وطناً قومياً للفلسطينيين لضمان حقوقهم.

8) استراتيجية بناء الدولة تهدف إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة لتحقيق الاعتراف الدولي ووقف الاستيطان.

يوضح (أبو هواش، 2007) أشكال الكفاح السلمي الجماهيري في داخل الأرض المحتلة 1967 كما في داخل فلسطين المحتلة عام 1948، تدريجيا من يوم الأرض والدفاع عنها

إلى حركة متواصلة ممتدة شملت مقاومة الاستيطان، إضرابات الأسرى وحركة الجماهير المتضامنة معهم، وغيرها وكفاحهم معا ومع المرأة الفلسطينية ضد الاستيطان ومشروع الحكم الإداري الذاتي ومشروع روابط القرى وخطة التقاسم الوظيفي، التوعية والتثقيف والتنظيم، تنظيم المسيرات والإضرابات والمؤتمرات وإحياء المناسبات، وتعتبر الانتفاضة الأولى (1987) جامعة لكل هذه الأشكال الشعبية للمقاومة المدنية، وشكلت نقطة تحول وسيادة لشكل المقاومة الشعبية الفلسطينية غير المسلحة، كما يمكن تبني تجربة استراتيجية المقاطعة من مجموعات الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، لجان مناهضة التطبيع، لجان المقاطعة، وغيرها، كلها معا يمكن إن تشكل جبهة متحدة ضد النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي، وفي إطار شكل المقاومة الشعبية المدنية، وتبقى

الحاجة إلى التقدم نحو إستراتيجية واضحة، توحد الصفوف، وتوفر دعم من القيادة الفلسطينية.

ضرورة العمل على وقف نهب الآثار وتدمير الإرث الحضاري الفلسطيني، أشار يحيى 2008 إلى الآتي:

- جرت مفاوضات أولية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن موضوع الآثار في إطار اتفاق أوسلو، ومن المفترض أن يكون هذا الموضوع جزءا من اتفاق الوضع النهائي بين الفريقين.
- موقفي الطرفين بخصوص إعادة الآثار الفلسطينية التي في حيازة إسرائيل، لا يزالان متباعدين كثيراً.
- الاستناد إلى سابقة استعادة الآثار المصرية، لتأكيد استعادة الآثار الفلسطينية كلها من إسرائيل.
- وقعت مجموعة من علماء الآثار الفلسطينيين والإسرائيليين اتفاق مبادئ غير رسمي ينص على ضرورة إعادة الآثار التي اكتشفت بعد عدوان 1967م إلى الجانب الفلسطيني.
- يجب أن يتحمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مسؤولياتهما لايقاف عمليات نهب الاثار.
- يجب أن تتوقف إسرائيل عن عزل المواقع التاريخية عن محيطها الطبيعي، والتنقيب عنها.

- ضرورة متابعة قرارات المؤتمر العالمي للآثار (WAC)، والذي عقد في واشنطن في سنة 2004، حيث أصدر في 7 يناير 2004 قراراً يدين إسرائيل على استمرارها في بناء جدار الفصل لتسببه بتدمير التراث الثقافي الفلسطيني.

يرى طوباسي (2024) أن الوصول إلى كافة الحقوق السياسية المشروعة، وفي المقدمة منها الحق في تقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة يتطلب تنفيذ مقررات المجالس المركزية المتعاقبة وإعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال وفق ذلك، وإنهاء الانقسام بين الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير، وتوحيد الجهود الوطنية لتحقيق أهداف مرحلة التحرر الوطني من خلال مشاركة كافة أطراف العمل الوطني برؤية وبرنامج وأدوات واضحة متفق عليها، بما في ذلك أساليب المقاومة، وقرارات السلم والحرب، والمفاوضات، وإدارة الحياة اليومية، وأشكال الصمود، وإلى الحاجة لمعالجة ومواجهة تحديات وتداعيات حرب الإبادة في غزة بإرادة وطنية موحدة تقودها منظمة التحرير، وضمان توزيع عادل للموارد والمساعدات، والعمل على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وتطوير استراتيجيات جديدة للمقاومة الشعبية تتسم بالوحدة والفاعلية والمشاركة الجماهيرية الواسعة، واستلهام التجارب السابقة مثل انتفاضة الحجارة الكبرى وغيرها من وسائل الكفاح ضد الاحتلال، وبناء رؤية سياسية فلسطينية مستقلة، بعيداً عن محاولات الهيمنة ومصادرة القرار الفلسطيني والابتعاد عن إدارة الازمات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع المشاركة في اتخاذ القرار من خلال تعزيز النهج الديمقراطي والشراكة الحقيقية وفق مبادي المواطنة المسؤولة على قاعدة الحقوق والحريات الأساسية، والحفاظ وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني جامع وتفعيل مؤسساتها واستنهاضها.

تُعد مقاطعة إسرائيل بجميع أشكالها وسيلة فعالة للضغط عليها، وتعبر عن رفض السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، والتأكيد على أشكال المقاطعة بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، ومدى تأثير هذه الأشكال على الاقتصاد الإسرائيلي وتوجهاته السياسية، وأن المقاطعة ليست مجرد وسيلة للنضال، بل هي جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة، والإشارة إلى أهمية بناء شبكة من الدعم الدولي للمقاطعة، وكيف يمكن أن تساهم في تعزيز الحركة العالمية من أجل حقوق الفلسطينيين، رغم التحديات التي تواجه حركة المقاطعة، بما في ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية (الديسي، 2007).

أصدرت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (2004)، نداء للمقاطعة الثقافية لإسرائيل، ويحث النداء الفنانين/ات والعاملين/ات الفلسطينيين/ات والعرب والأجانب في الثقافة والمؤسسات الثقافية المحلية والعربية والدولية على المقاطعة والعمل على إلغاء الأنشطة التي تضم إسرائيل ومجموعات اللوبي الصهيونية والمؤسسات المتواطئة أو التي تعمل على تحسين صورة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وحقوق الفلسطينيين.

ثالثاً: تجارب عالمية:

تبنت الحكومات في بعض الدول في العالم التي عانت من بعض أشكال التمييز والكراهية مجموعة من الإجراءات؛ حيث لجات أوروبا إلى تعزيز القوانين ضد التمييز العنصري بشكل فعال، مع ضرورة تطبيقها بشكل صارم، بالإضافة إلى الحاجة إلى برامج تعليمية تركز على التنوع الثقافي والتعايش السلمي، وفي الولايات المتحدة، تم التركيز على الضغط المجتمعي، حيث تُعتبر حركات المجتمع المدني مثل "Black Lives Matter" أساسية في رفع الوعي وتعزيز التغيير، مع ضرورة التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني لتحقيق العدالة والمساواة ومناهضة الفصل العنصري، و في أستراليا، تم الإقرار بحقوق السكان الأصليين ودعمهم من خلال السياسات الاجتماعية، وتعزيز الفهم المتبادل بين الثقافات المختلفة من خلال برامج التوعية. أما في رواندا، فقد اعتمدت الحكومة المصالحة كعملية مستمرة، حيث تتطلب عملية بناء السلام والمصالحة طويلة الأمد مشاركة كافة الأطراف، مع اعتبار التعليم كأداة للتغيير من خلال إدخال برامج تعليمية تعزز التسامح وتمنع تكرار العنف (الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2004).

تناول هاند ميكر (2007) قضية الأبرتهايد في سياق الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين مستلهماً تجربة جنوب افريقيا، حيث يُعتبر الأبرتهايد سياسة تتطلب مقاومته كواجب إنساني يتعين على الجميع، سواء كانوا فلسطينيين أو غير فلسطينيين، والعمل ضد الظلم والتمييز، ويُبرز أهمية التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، مشددًا على أن الأفراد والمجتمعات حول العالم يمكنهم دعم هذه القضية من خلال استراتيجيات متعددة مثل المقاطعة وسحب الاستثمارات والعصيان المدني، ويؤكد أن تاريخ مقاومة الأبرتهايد في جنوب إفريقيا يُظهر فعالية هذه الاستراتيجيات، حيث شملت تنظيم حملات لمقاطعة المنتجات المرتبطة بالنظام العنصري، ودعوة الجامعات لسحب استثماراتها، والضغط على الشركات الأجنبية للانسحاب، ويبين استخدام العصيان المدني والمظاهرات لجذب الانتباه المحلي والدولي، وأُطلقت حملات

توعية لبناء دعم شعبي واسع، بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء تحالفات مع منظمات دولية، وساهم دعم الشخصيات العامة والفنانين في زيادة الوعي العالمي، ورغم استخدام بعض الجماعات للعمل المسلح، كانت هناك مساعي سياسية ودبلوماسية موازية، وقد أدت هذه الضغوط إلى مفاوضات سياسية أنهت الأبرتهايد وأقامت نظامًا ديمقراطيًا.

يلاحظ مما سبق أن مسؤوليات المجتمع الدولي تتمثل في الدفاع عن نظام دولي قائم على المبادئ والقواعد، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، حيث يُعتبر وصف إسرائيل كدولة فصل عنصري من أهم المتغيرات في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1975 الذي اعتبر الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية، ويستدعي ذلك عدم الاعتراف أو مساعدة الدول التي ترتكب أنشطة غير قانونية مثل الضم أو إنشاء المستوطنات، مع ضرورة وقف الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، كما أن مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي يتطلب إنهاء الانقسام الفلسطيني لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة والتوافق على استراتيجيات وطنية جامعة بمشاركة فاعلة للفعاليات والقوى الوطنية الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال، مستلهمين من التجارب العالمية في مقاومة الأبرتهايد تشمل رفع القضايا المتعلقة بالأبرتهايد في المحاكم الدولية، وتعزيز الوعي العالمي من خلال استراتيجيات إعلامية، وإنتاج المعرفة المقاومة لدورها الهام في تغيير السياسات العامة، بينما تسهم الدبلوماسية الشعبية في دعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، والتأكيد على المقاومة الشعبية مستفيدين من الانتفاضة الأولى عام 1987م، ومن جهة أخرى تبرز أهمية المقاطعة كوسيلة فعالة لإضعاف الاحتلال، إلى جانب ضرورة معالجة نهب الآثار والحفاظ على الإرث الحضاري الفلسطيني.

الاستنتاجات

1) يُظهر الاحتلال الإسرائيلي نظامًا معقدًا من الأبرتهايد يتجلى في التوسع الاستيطان على حساب الأراضي الفلسطينية، وتغيير التركيبة السكانية وعزل المجتمعات الفلسطينية عن بعضها، وتقيّد حرية الحركة، والحد من الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والتعليم والرعاية الصحية، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، واستحواذ التاريخ الثقافي والحضاري الفلسطيني، ما يعكس انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ويهدد الهوية الثقافية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

2) يتضح وجود نظام قانوني مزدوج يميز بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يعزز التمييز العنصري ويزيد من تعقيد الوضع الفلسطيني.

3) يتضح فشل جهود السلام الدولية في تحقيق حل عادل، حيث تستمر السياسات الإسرائيلية في تقويض فرص السلام.

4) تُظهر تجارب النضال الفلسطيني أهمية المقاومة الشعبية كوسيلة فعالة لمواجهة الاحتلال وتعزيز الوعي الجماهيري.

5) هناك حاجة ملحة لتعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية من خلال حملات المقاطعة والضغط على الحكومات، كما أن تجاهل الحكومات الغربية للانتهاكات الإسرائيلية يعكس إفلاسًا أخلاقيًا في السياسة الدولية.

6) تعاني المناطق الفلسطينية من تدهور اقتصادي نتيجة الاحتلال، مما يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني ويحد من فرص التنمية.

7) يُمكن استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية وفضح الانتهاكات، بينما تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام.

التوصيات:

1) يجب على المجتمع الدولي تكثيف الضغط على الدول لعدم الاعتراف بأنشطة الاحتلال مثل الضم والاستيطان، وتعزيز تصنيف إسرائيل كدولة فصل عنصري من خلال قرارات الأمم المتحدة.

2) إنشاء لجان مختصة لمراقبة وتوثيق الانتهاكات وفق القانون الدولي، وتطوير استراتيجيات وطنية لمواجهة الأبرتهايد.

3) تكثيف حملات المقاطعة الاقتصادية والثقافية كوسيلة ضغط فعالة، وبناء شبكة دعم دولية لتعزيز الوعي بقضايا حقوق الفلسطينيين.

4) تنظيم المسيرات والإضرابات لتعزيز المشاركة الجماهيرية، والعمل نحو تحقيق العدالة والسلام من خلال رؤية شاملة تعيد الأمل في المستقبل.

5) تطوير برامج تعليمية وورش عمل لزيادة الوعي حول القضية الفلسطينية وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية، واستغلال المنابر الدولية لطرح القضية وفضح الانتهاكات.

6) تعزيز التعاون مع الدول العربية لدعم القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، واستغلال التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات وتعزيز

التضامن العالمي.

7) إنهاء الانقسام الفلسطيني لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة والتوافق على استراتيجيات وطنية جامعة بمشاركة فاعلة للفعاليات والقوى الوطنية الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال.

المراجع:

أبو قصة، محمد، سعيد. (1981). مفهوم الأبرتهايد: ابعاده وخطورته. دراسات في الاقتصاد والتجارة .17(1). https://doi.org/10.37376/deb.v17i1.1873

الأمم المتحدة الجمعية العامة. (2004). مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج دوربان. الدورة التاسعة والخمسون، البند 105 (أ) من جدول الأعمال المؤقت. 3 سبتمبر 2004.

الأمم المتحدة حقوق الإنسان. (2021): الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل: مجلس حقوق الإنسان يتبنى قرارا بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة، متاح: https://news.un.org/ar/story/2021/05/1076962

الأمم المتحدة. (2024). الرئيس الفلسطيني يطالب بتجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة ويقدم رؤيته لما بعد حرب غزة، متاح: https://news.un.org/ar/story/2024/09/1135021

تيلي، فرجينيا. (2007). منارة أمل، أبارتهايد إسرائيل. مجلة حق العودة. 22-21 متاح: https://www.badil.org/cached_uploads/view/2021/05/06/haqelawda-21-22-1620308944.pdf

الجبهة الثورية في الشرق الأوسط. (2018). "الرؤية الصهيونية متجذرة في 5 أكاذيب كبيرة و4 سرقات كبيرة." ترجمة: كيوبست متاح: https://revo-front.com/amp

الحسيني، سنية. (2022). تشكُّل الكيانية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية. 131 متاح: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1652891

الدباغ، صلاح الدين. (1975). حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة إليها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، ص 140.

دوغارد، جون. (2010). المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. في مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. www.un.org/law/avl

الديسي، سمر. (2007). مقاطعة إسرائيل أحد الأشكال النضالية اللازمة لإنجاز مهمات التحرر. مجلة ق‌ق العودة. 22-21 متاح: https://www.badil.org/cached_uploads/view/2021/05/06/haqelaw-da-21-22-1620308944.pdf

رعد، باسم. (2014). التاريخ الخفي: فلسطين، حوض المتوسط والمنطقة العربية (الطبعة الأولى). مؤسسة

عبد المحسن القطان.

زيدان، براء سليم، الدنّان، ربيع محمد. (2018). قانون الدولة القومية اليهودية. مركز الزيتون للدراسات والاستشارات – بيروت.

شبكة الجزيرة. (2023). المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين. تتاح: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/11/3/%D8%A7%D9%84%D-9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B-A%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA

طوباسي، مروان إميل. (2024). التطوير والتجديد بين تناقض المفاهيم والمقاصد والأهداف والمسؤولية الوطنية. جريدة القدس. متاح: https://alquds.com/ar/posts/126057

العالول، أسامة شحدة. (2021). نظام الأبرتهايد في دولة الاحتلال راهناً وجنوب أفريقيا سابقاً (الطبعة 1، ص. 29). أكاديمية دراسات اللاجئين.

عبد الرحمن، محمد. (2021). سايكس بيكو: اتفاقية خطيرة قسمت العالم العربي.. تعرف على التفاصيل. اليوم السابع. متاح: https://www.youm7.com/

عودة، رمزي. (2022). نحو استراتيجية وطنية لمواجهة الأبرتهايد. الحياة الجديدة، متاح: https://www.alhaya.ps/ar/Article/143726/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AF

غانم، هنيدة. (2018). التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

قبعة، كمال. (2014). تجريم الأبرتهايد الإسرائيلي والمعاقبة عليه. منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، ع 256، ص 99-67

قبعة، كمال. (2022). نحو استراتيجية فلسطينية لمعاقبة الفصل العنصري الصهيوني. المجلس الوطني الفلسطيني، متاح: https://www.palestinepnc.org/component/k2/item/803-2022-01-17-09-40-50

لحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي. (2024). نتائج استطلاع الرأي للأكاديميين والباحثين والناشطين حول خطاب السيد الرئيس محمود عباس في الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة. متاح: https://iaca.ps/post.php?id=107

لملوم، دينا. (2024، 4 يناير). سياسة الأبرتهايد: ترسيخ لمبادئ الفوقية العرقية في جنوب إفريقيا وإسرائيل. أوراق بحثية تقارير وملفات وحدة الدراسات الأفريقية. مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية،

متاح: https://shafcenter.org/

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الراضي المحتلة. (2021). نظام تفوّق يهوديّ من النهر إلى البحر: ننّه أبارتهايد. متاح: https://www.btselem.org/arabic/publications/fulltext/202101_this_is_apart-heid

مصطفي، مهند. (2018). الدين الأبرتهايد في السياق الإسرائيلي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. متاح: https://www.madarcenter.org/files/1366/-/1657/--------.pdf

مصطفي، مهند. (2018). الدين الأبرتهايد في السياق الإسرائيلي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. ص10، متاح: https://www.madarcenter.org/files/1366/-/1657/--------.pdf

ملحيس، غانية. (2003). جدار الفصل العنصري الإسرائيلي. مجلة الدراسات الفلسطينية، 14(55)، الصفحات 66-70.

منظمة العفو الدولية. (2022). إلى فرض الاحتلال لنظام من نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظرة على عقود من القمع والهيمنة.

منظمة العفو الدولية. (2022). نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. متاح: https://www.amnesty.org/ar/

هاندميكر، جيف. (2007). مقاومة الأبرتهايد، واجب انساني. مجلة حق العودة. 22-21 متاح: https://www.badil.org/cached_uploads/view/2021/05/06/haqelawda-21-22-1620308944.pdf

يحيى، عادل. (2008). آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ كيف يستبيح جدار الفصل والتنقيب غير المشروع وتجارة الآثار التراث الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19 العدد 76، متاح: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10152.pdf“

مراجع باللغة الإنجليزية:

Fields, G., & Others. (2017). The Palestinian landscape from a historical mirror https://www.academia.edu/34445386/Enclosure_Palestinian_Landscapes_in_a_Historical_Mirror

United Nations. (1973). International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid. A/RES/3068 (XXVIII). https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-elimination-all-forms-racial-discrimination

المناطق الفلسطينية المحتلة
نظام الحكم والأوامر العسكرية العنصرية الحاكمة

عليان محمد الهندي

باحث في الشؤون الإسرائيلية ومترجم لغة عبرية ومؤرخ وصحفي

الملخص

لم يكن هدف اصدار الأوامر العسكرية بذريعة الاحتياجات العسكرية، من قبل قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى (الحاكم العسكري الاسرائيلي العام للضفة الغربية ومدينة القدس. بل كان الهدف منها حرمان الفلسطينيين من مكانتهم كاصحاب الأرض الأصليين وضم هذه المنطقة واغراقها بالمستوطنات، بهدف تهجير الفلسطينيين طوعا أو كرها. والى حين تحقق ذلك فرض على الفلسطينيين نظام التمييز العنصري الذي حرم الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية، بواسطة آلاف الأوامر العسكرية، التي كان من المفترض استخدامها للاحتياجات العسكرية المجردة، وان تكون لخدمة السكان الذين يحملون صفة المحتلين. وكالعادة تكون الأوامر العسكرية لفترة بسيطة لحين انتهاء الاحتلال. غير أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية خلدت وأصبحت معيار الحكم العنصري في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة

كلمات مفتاحية: الضم، مكانة الفلسطينيين، الاستيطان الاحتياجات العسكرية، التمييز العنصري.

مقدمة

تجاهلت النظم والقوانين التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وقطاع غزة، الواقع القانوني والإداري الذي نشأت عليه ما أصبحت تعرف

بالضفة الغربية، التي سيطرت عليها المملكة الأردنية الهاشمية، بعد أن أعلن الاحتلال البريطاني إنهاء انتدابه على فلسطين، واندلاع حرب عام 1948، وما نتج عنها من نكبة فلسطين والفلسطينيين، وإلى قيام دولة الاحتلال، التي اعتبرت نفسها الوريث الشرعي للاحتلال البريطاني.

وبعد احتلال ما تبقى من فلسطين (مناطق عام 1967)، ذهب الاحتلال الإسرائيلي إلى تبني سياسات واتخاذ قرارات سياسية وقضائية وإصدار أوامر عسكرية وسن قوانين وتشريعات عنصرية إقصائية وعنصرية وضعت على أسس دينية وعرقية، معتمدا في ذلك على قوته العسكرية، بهدف أساسي وهو تغيير التركيبة الديمغرافية لهذه المناطق لصالح إحلال المستوطنين اليهود، مكان السكان الأصليين، بما يتعارض مع كل النظم والقوانين والشرائع الدولية.

ورافق القوانين والأوامر العسكرية والتشريعات والقرارات، فتاوى دينية توراتية عنصرية فاشية، مدعية بوجود "طابو رباني" لليهود في فلسطين التاريخية.

علاوة على ذلك، تدخلت الكنيست الإسرائيلي، خلال السنوات الماضية بسن قوانين وتشريعات، هدفها الأساسي، قنونة العنصرية والطرد في الضفة الغربية، لتتمكن دولة الاحتلال مستقبلا من ضم الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، مع منح مكانة وهوية ما لسكان الضفة الغربية، شبيهة بتلك الممنوحة لسكان مدينة القدس المحتلة.

الدراسة الحالية لا تتطرق إلى موقف القانون الدولي المعارض للاحتلال، ذلك أن هناك دراسات أخرى تتطرق له. لذلك تحاول الدراسة الحالية، تعريف القارئ والمختصين بالمؤسسات الاحتلالية الإحلالية في الضفة الغربية وغيرها، وطرح نماذج عن القوانين والأوامر العسكرية والقرارات الحكومية التي اتخذت بهدف إحداث تغيير في مكانة المناطق الفلسطينية المحتلة وسكانها، في ثلاثة مجالات أساسية هي: المكانة والهوية، وسياسة الأراضي، ومحاربة الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني. وبخصوص مدينة القدس أخذت بعض النماذج عن هذه القرارات الهادفة لتهويد المدينة.

وخلال الكتابة، استخدمت الكثير من المصطلحات الإسرائيلية كما هي، علما أنها لا تعبر عني بأي شكل من الأشكال، وإنما جاء طرحها بهذا الشكل لتعريف القارئ بكيفية جريان الأمور كما هي، كي لا يحدث لبسا في استخدام المصطلحات التي اعتبرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مهمة في احتلالها للضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وقطاع غزة.

الموقف الإسرائيلي من ضم الضفة الغربية للأردن

بعد انتهاء الحرب عام 1948، وتوقيع اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية ودولة إسرائيل عام 1949، قسمت فلسطين التاريخية إلى ثلاثة أقسام هي: الأول، احتلته دولة الاحتلال الإسرائيلي، وشكل ما نسبته 78% منها وأنشأت عليها كيان خاص بالمستوطنين اليهود. والثاني، سيطر الأردن على ما أصبح يعرف بالضفة الغربية وتبلغ مساحتها أقل بقليل من 22% من مساحة فلسطين التاريخية. والثالث، سيطرت عليه المملكة المصرية حينها وشكل أقل من 1% من فلسطين التاريخية.

وفي الوقت، الذي رفضت فيه المملكة المصرية ضم قطاع غزة إليها، فرضت عليه حكما عسكريا وفق القوانين الدولية، أعلنت إسرائيل عن إقامة دولتها على أنقاض الشعب الفلسطيني وأرضه، معتمدة في ذلك على قرار التقسيم رقم 181 الصادر عام 1947. أما المملكة الأردنية الهاشمية، فقد سيطرت على الضفة الغربية، وأعلنتها منطقة عسكرية حتى عام 1950، الذي أعلنت فيه عن ضمها للمملكة في مؤتمر أريحا وفرضت سيادتها عليها. لكن القرار الأردني بالضم، الذي استمر حتى عام 1967، لم يلق أية موافقة عربية أو دولية، باستثناء موافقة 3 دول عليه هي بريطانيا وباكستان والعراق.

أما الموقف الإسرائيلي من الضم، فقد لخصه وزير الخارجية الإسرائيلي حينها موشيه شاريت بقوله :" ما قامت به الأردن هو خطوة أحادية الجانب، وهي غير ملزمة لنا بأي شكل من الأشكال، وما يربطنا بالأردن من الناحية القانونية هو اتفاق الهدنة الموقع عام 1949 وسننفذه بالكامل[1]" . وأضاف شاريت :" أن هذا الاتفاق ليس تسوية سياسية نهائية، لأن أية تسوية نهائية يجب أن تتم بالمفاوضات وباتفاق سلام[2]" . وأنهى شاريت تصريحه من على منصة الكنيست بقوله:" على الجميع أن يعلم أن مستقبل المناطق التي احتلها الأردن ستبقى بالنسبة لنا مسألة مفتوحة[3]" .

أما حزب حيروت المعارض بقيادة مناحيم بيغن، الذي يقود دولة إسرائيل منذ أربعة عقود تقريبا، فقد حرص مندوبوه حينها على القول من على منصة الكنيست:" أن الحزب

---

1 - . شاريت موشيه، موقف الحكومة الإسرائيلية من ضم الأردن للضفة الغربية، ص 17، الجلسة 135 للكنيست، 3\4\1950، أرشيف الكنيست، الموقع الاليكتروني https://fs.knesset.gov.il/1/Plenum/1_ptm_250228.pdf.

2 - نفس المصدر

3 - نفس المصدر

لا يعترف مطلقا بسرقة أجزاء من وطننا، وأرض إسرائيل كلها لنا"[4] .

وللتأكيد على رؤيتها على أنها هي الوريث الوحيد للانتداب البريطاني في فلسطين التاريخية، رفضت دولة الاحتلال الإسرائيلي الانسحاب من قطاع غزة بعد العدوان الثلاثي على مصر، بدعوى أن قطاع غزة جزء من "دولة إسرائيل"، وأن جمهورية مصر العربية هي قوة احتلال. ولم تكتف بذلك، بل أعد المستشار القضائي للحكومة الصيغ القانونية لفرض الحكم العسكري على قطاع غزة[5] .

ولتأكيد أحقيتها ،وفق رؤيتها الإحتلالية، أكدت الوثائق المنشورة عن الأرشيف الإسرائيلي أن الحكم العسكري، هو نظام الحكم المستقبلي في الضفة الغربية، حيث دربت الكوادر العسكرية لمثل هذا النظام في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال بأربعة سنوات. وأضافت الوثيقة التي نشرت أن شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان سيخضعان لنفس نظام الحكم[6]

وما كشف عنه الأرشيف الإسرائيلي، يؤكد فشل الرواية الإسرائيلية القانونية بأن حربها عام 1967 كانت حربا دفاعية ،وليست هجومية، وهو المبرر الذي تطرحه لشرعنة استمرار سيطرتها على الضفة الغربية.

الاحتلال العسكري

خلال اجتماع حكومة الاحتلال الإسرائيلية في 10\6\1967، أعلنت الحكومة عن موافقتها على وقف إطلاق النار ، بعد أن ضمنت احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية وأراضي أربعة دول عربية أخرى (مصر والاردن ولبنان وسوريا). ورفضت الاعتراف بالمناطق الفلسطينية كمناطق احتلال عسكري بمفهوم البند 42 من ميثاق هلسنكي أو البند 2 من ميثاق جنيف الرابع الصادر عام 1949، مستندة في ذلك إلى المكانة الخاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق بدون حكومات سيادية قبل عام 1967 ، الذي سيطرت فيه الأردن على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، وسيطرت مصر على قطاع غزة.

---

4 - نفس المصدر ص 27

5 - . وثيقة صاغها المستشار القضائي للحكومة في 4\11\1956 بخصوص إنشاء حكم عسكري في قطاع غزة، رقم الوثيقة ج- 15\6591، أرشيف دولة إسرائيل.

6 - راز أدم، قبل أربعة أعوام من حرب الأيام الستة اعترفوا في هيئة الأركان: في وضع سياسي مريح نستطيع السيطرة على المناطق المحتلة بسهولة، صحيفة هأرتس، 18\11\2018، رابط المقال الاليكتروني .https://www haaretz.co.il/magazine/the-edge/2021-06-02/ty-article/.highlight/0000017f-dbfb-d856-a37f-fffbfaac0000#!/backToSection

وفي محاولة لشرعنة وجودها القانوني في الأراضي الفلسطينية والعربية المختلفة، قالت أن حربها ضد الدول العربية كانت حرب دفاعية.

ورغم رفض المجتمع الدولي الموقف الإسرائيلي، الذي اعتبرها قوة احتلال بالقوة المسلحة، وأن ميثاق جنيف الرابع يسري على المناطق التي احتلتها، رسمت إسرائيل سياستها المستقبلية في المناطق الفلسطينية، وفق رؤيتها الخاصة التي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق فرضت فيها الحكم العسكري على منطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأعلنت سريان القانون والنظام الإسرائيلي على المنطقة الثالثة - لقدس الشرقية.

نظام الحكم والسيطرة

الحاكم العسكري العام

بعد الاحتلال بأيام انشغلت إسرائيل بنظام الحكم الذي سيسود في المناطق الفلسطينية والعربية التي احتلتها في نكسة حزيران 1967، وقبل أن تتخذ الحكومة أي قرار بذلك، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي حينها موشيه ديان أن جيش الاحتلال قسم المناطق الفلسطينية إلى قسمين هما :الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان سيحكمان حكما عسكريا بشكل منفرد لكل منهما. وأعلم الحكومة أن الجنرال عوزي نركيس قائد المنطقة الوسطى سيصبح الحاكم العسكري العام في الضفة الغربية، في حين يكون الجنرال يشعياهو غفيش قائد المنطقة الجنوبية حاكما عسكريا لقطاع غزة. كما أعلم موشيه ديان الحكومة تقسيم الضفة الغربية إلى 6 مناطق عسكرية يقف على رأس كل منطقة ضابط[7] .

إضافة لذلك، وتحت قائدي المنطقتين، عين ضابطين برتبة جنرال في قيادة الضفة الغربية وفي قيادة قطاع غزة. وصدر عن قائد المنطقة الوسطى الإسرائيلي "المنشور رقم 1" بتاريخ 1967\6\7، المكون من 8 نقاط، يعلم فيها الشعب الفلسطيني المُحتل، بأن :"الجيش الإسرائيلي دخل اليوم إلى المنطقة وتقلد زمام الحكم فيها لإقرار الأمن والنظام العام في المنطقة"[8] .

ولم ينسَ المنشور الأول أن يعلم الشعب المحتل أنهم خاضعون لمنع تجول حتى إشعار أخر، وهددهم بأنه سيقمع أية تحركات معادية لقواته [9].

7 مصدر سبق ذكره، هندسة الاحتلال، أرشيف حكومة إسرائيل عام 1967، ص 115.

8 منشورات وأوامر وتعيينات، قيادة قوات «جيش الدفاع الإسرائيلي» في منطقة الضفة الغربية، 1967\7\11.

9 - نفس المصدر

أما المنشور الثاني الموقع من الجنرال حاييم هيرتسوغ قائد قيادة الضفة الغربية ،الذي أصبح الرئيس السادس لدولة الاحتلال الإسرائيلي فيما بعد، فقد أعلن في "المنشور رقم 2 " الذي يحمل اسم "منشور بشأن أنظمة السلطة والقضاء (منطقة الضفة الغربية) رقم (2) الصادر في 7\6\1967 أن :"القوانين القائمة في المنطقة ستظل سارية المفعول بما لا يتعارض مع الواقع الجديد الذي يمثله الجيش الإسرائيلي". وأضاف المنشور أن :"قائد المنطقة الوسطى هو صاحب التشريع والتعيين والإدارة في كل ما يتعلق بالمنطقة أو سكانها، ويحق له توكيل من يراه مناسبا بالعمل نيابة عنه". كما صدر عن نفس المنشور قرار بنقل أملاك الحكومة الاردنية إلى الحكم العسكري "[10].

وبهذا المنشور أصبح قائد المنطقة الوسطى صاحب القرار الوحيد في التشريع الوحيد، وأعلى منصب "سيادي" في الضفة الغربية المحتلة، في حين كان قائد المنطقة الجنوبية صاحب التشريع الوحيد وأعلى منصب "سيادي" في قطاع غزة المحتل، حيث استغل المنصبان في قمع الشعب الفلسطيني وسرقة ممتلكاته وإرثه التاريخي والديني، لترسيخ ما يسمى بالسيادة اليهودية في المناطق المحتلة، وتشجيع اليهود على الاستيطان فيها.

منسق أعمال الحكومة في "يهودا والسامرة"

إلى جانب الشق العسكري، ولحاجة دولة الاحتلال إلى منصب سياسي (بلباس عسكري) لرعاية الاستيطان اليهودي الذي بدأت ملامحه تظهر مبكرا من عام 1967، والإشراف على سياسات الحكومة الإسرائيلية المختلفة ضد الفلسطينيين، انبثقت عن الحكومة لجنة الوزراء لشئون "المناطق المدارة"، التي بدورها أوصت بتخصيص منصب ثابت للحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين، حيث اتفق حينها على تعيين لجنة المدراء العامين لشئون المناطق، التي أوصت بتعيين "منسق الشئون المدنية في المناطق المدارة"، ومقره وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي تحول فيما بعد إلى منصب "رئيس التنسيق السياسي-الأمني في المناطق"، التي ضمت في عضويتها مندوب عن بنك إسرائيل، في حين كان مدير عام وزارة المالية الدكتور أرنون أول رئيس لها، وكان العقيد دان حيرام أول منسق لها، ويعتبر الجنرال شلومو غازيت أهم الشخصيات التي تولت المنصب. واهتمت اللجنة بتنفيذ سياسات الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى عام 1979، التي كان من ضمنها تفكيك البنى الاقتصادية الفلسطينية التحتية وربطها مع دولة الاحتلال، والبحث عن طرق لإضعاف الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس.

10 - نفس المصدر

واستمر عمل اللجنة حتى عام 1979 تقريبا، عندما قررت الحكومة الإسرائيلية استحداث منصب "منسق أعمال الحكومة في يهودا والسامرة" ،ضابط برتبة جنرال اليوم، الذي عين فيه العقيد داني ماط أول منسق لها، بعد أن تنازل له قائد المنطقة الوسطى عن بعض صلاحياته ،خاصة المدنية منها، والمتعلقة بالفلسطينيين والمستوطنين. وتسمى التعليمات الصادرة عنه بـ "الإجراءات أو التعليمات" التي صدر منها العشرات.

ووفق موقع جيش الاحتلال الإسرائيلي، يشرف منسق أعمال الحكومة على البنى التحتية والشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية للمستوطنات، والإشراف على التنسيق المدني والأمني مع الفلسطينيين ومع المنظمات الدولية والعلاقات الخارجية[11] ، وله مكاتب ارتباط في مقرات الحكم العسكري المختلفة في الضفة الغربية المحتلة، يتحكم من خلالها بشئون الفلسطينيين المختلفة إن كانت فردية أو جماعية، إضافة إلى حرصه على رفاهية المستوطنين اليهود الذين يعثون فسادا في المناطق الفلسطينية المحتلة من دون حسيب أو رقيب. أما الضباط العاملين في مكتبه فهم على صلة مباشرة بالوزارات الإسرائيلية المختلفة لتطبيق السياسات الحكومية الإسرائيلية الاحتلالية في المناطق الإسرائيلية المحتلة.

الإدارة المدنية

إثر تزايد اعداد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وفي رغبة إسرائيلية لإخضاع الفلسطينيين لقيادة مدنية، بدلا من عسكرية، ولرغبة دولة الاحتلال فصل الشئون العسكرية عن الشئون المدنية في الجيش الإسرائيلي، أسست الإدارة المدنية عام 1981 بأمر صادر عن قائد "منطقة يهودا والسامرة" الجنرال أوري أور. وتحدث الأمر العسكري الذي حمل اسم "رقم عسكري رقم 947 – إقامة الإدارة المدنية" عن تعيين رئيس الإدارة المدنية ومنحه صلاحيات في إدارة الشئون المدنية للسكان ، ومنحه صلاحية إصدار قوانين فرعية، وتوكيل من ينوب عنه في إصدار هذه القوانين. كما ألحق هذا المنصب لصلاحية منسق أعمال الحكومة في المناطق. وكان البرفيسور مناحيم مليسون أول رئيس للإدارة المدنية.

وبهذه الصفة، يصدر عن رئيس الإدارة المدنية والضباط الخاضعين لصلاحياته مئات الأوامر العسكرية الفرعية بمختلف المجالات المدنية، من بنى تحتية وإقامة مستوطنات وتقديم تسهيلات للمستوطنين، مقابل أوامر هدم ومصادرات للأراضي والممتلكات الفلسطينية، خاصة فيما يسمى بمناطق C.

11 نفس المصدر

تضم الإدارة المدنية 15 دائرة يترأسها موظفين من الوزارات الإسرائيلية المختلفة بلباس عسكري، منح كل واحدة منهم رتبة ضابط، من أهمها دائرة الأثار التي اهتمت بالرواية اليهودية غير الموجودة في الضفة الغربية، ومنعت علماء الأثار غير المؤدلجين بالرواية الصهيونية واليهودية من التنقيب في هذه المواقع، وفي النهاية عملت على مصادرتها وإعلانها أراضي دولة كما في الأمر العسكري رقم 321 القاضي بـ "وضع اليد على أرض معينة بموجب قانون الأراضي" كما هو الحال في خربة البويضات بالعوجا التي صودرت مؤخرا. وإضافة إلى الموقع المصادر، لم ينس رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية مصادرة 140 دونما في نفس المنطقة للاحتياجات الاستيطانية المستقبلية. أما دائرة تسجيل الأراض فتختص بتسجيل الأراضي للفلسطينيين واليهود المستوطنين على حدا سواء، رغم رفض القانون الدولي لذلك، وكثيرة هي الحالات التي سرب فيها ضباط الإدارة المدنية للمستوطنين والسماسرة اليهود معلومات عن الأراضي الفلسطينية التي لا يتواجد أصحابها في الضفة الغربية بهدف شرائها بطرق التزوير والخداع مثل شراء ما يسمى بالصندوق القومي الإسرائيلي أراضي الفلسطينيين بالتعاون مع ضباط الإدارة المدنية[12] . أما دائرة المحميات الطبيعية، فقد تحولت لآداة لمصادرة ممتلكات الفلسطينيين، حيث أعلن منذ عام 1967-2022 عن ما يقارب من 50 محمية طبيعية، الكثير منها تحول لخدمة البناء الاستيطاني فيما بعد بواسطة أوامر عسكرية. أما مكتب الزراعة، فتتلخص مهمته الأساسية في التضييق على المواطنين الفلسطينيين في المناطق الزراعية، وفي تعزيز ما يسمى بالاستيطان الزراعي اليهودي الذي انتشر خلال العقد ونصف الماضيين في الضفة الغربية، ويسير وفق صفقة القرن.

علاوة على ذلك، يوجد للإدارة المدنية 10 مقرات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يضم مكتبين، ما يعني أن السلطة النهائية للاحتلال الإسرائيلي على القطاع لم تنتهي.

إضافة لذلك، تشرف الإدارة المدنية الإسرائيلية على مكتب المسئول عن الأملاك الحكومية والمتروكة، ووفق معطيات الإدارة المدنية التي قدمت للمحكمة الإسرائيلية العليا ذكرت أن هناك أكثر من 1.3 دونم من أراضي الدولة في الضفة الغربية المحتلة، التي أعلن عن ما يقارب من مليون دونم منها بعد عام 1967 وفق قانون الأراضي العثماني الذي ينص على

12 يوناتان لييس، الشك: الشركة الأم التابعة للصندوق القومي الإسرائيلي اشترت أراضي بالغش والتزوير من الفلسطينيين، رابط المقال الاليكتروني في صحيفة هأرتس https://www.haaretz.co.il/misc/2005-02-28/ty-article/0000017f-dc08-df9c-a17f-fe18ad540000، 28\2\2005.

إعلان الأرض أراضي دولة إذا لم تتم زراعتها خلال 3 أعوام[13] . ووفق معطيات الإدارة المدنية خصص من هذه الأراضي 663 ألف دونم للمستوطنات (400 ألف دونم)، وللمكاتب الحكومية والبني التحتية الإسرائيلية (160) ألف دونم، وللمباني العامة وشركات الهواتف النقالة (103 ألف دونم). في حين خصصت الإدارة المدنية للفلسطينيين 8541 دونم من هذه الأراضي، منها لجنين (6910 دونم) ولطولكرم (10 دونم) ونابلس (1000 دونم) ورام الله (0) وبيت لحم (630 دونم) والخليل (دونم 1) [14].

كما تضم الإدارة المدنية لجنة الأراضي أو الخط الأزرق، المعني بترسيم حدود أراضي الدولة)القديمة والجديدة(يتطاول خلالها على أراضي الفلسطينيين الخاصة. كذلك تشرف الإدارة المدنية على مجلس التخطيط الأعلى المتخصص برعاية البناء الاستيطاني في الضفة الغربية وللفلسطينيين في مناطق C بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، وتشير معطيات البناء المقدمة من الإدارة المدنية من عام 2018-2000 أن الفلسطينيين قدموا 6532 طلب رخصة بناء تمت الموافقة على 210 رخصة بناء ما يعادل 3.2% من مجموع ما قدم من طلبات رخص البناء [15]، في حين منح مخططات هيكلية لـ 17 قرية فلسطينية موجودة أصلا في C من أصل 240 قرية وتجمع فلسطيني يرفض منحهم مخططات هيكلية بهدف ترحيلهم عن أراضيهم. كما ضم مجلس التخطيط الأعلى تحت سلطاته لجنة التخطيط الفرعية للاستيطان المسئولة عن التخطيط لإقامة مستوطنات جديدة، التي يصدر عنها سنويا مئات المخططات الهيكلية المتعلقة بالبنى التحتية وبالبناء في المستوطنات.

وقد أشارت المعطيات أن الهدم وفق الأمر العسكري الجديد "اوامر الهدم خلال 96 ساعة" الذي يحمل رقم 1979 لعام 2018 الموقع من قبل الجنرال نداف بدان قائد الضفة الغربية، نفذ بحق 70% من الأبنية الفلسطينية البالغ عددها 285، في حين هدم 30% من الأبنية للمستوطنين 25 من أصل 85 مبنى [16].

13 . الاسلوب الذي استخدمته القاضية بليئا ألبك التي عملت مستشارة قضائية للإدارة المدنية الإسرائيلية. وعندما شغلت منصب قاضية في مقتل إحدى المواطنات الفلسطينيات من قطاع غزة من قبل الجيش، قالت في حيثيات قرارها أنها تستغرب طلب التعويضات الذي قدمه زوجها، لأن قتلها أعفاه من مسئولية الانفاق عليها.

14 . حاييم لفنسون، منذ عام 1967 – 07% من أراضي الضفة خصصت للمستوطنات، الموقع الاليكتروني لمنظمة «محسوم»، رابط التقرير الاليكتروني https://machsomwatch.org/he/node/50841 ،

15 هاجر شيزف، قدم الفلسطينيين 1500 طلب رخصة بناء بمناطق C في ثلاثة أعوام – إسرائيل فقضت 98.6% منها، رابط المقال الاليكتروني بصحيفة هأرتس -https://www.haaretz.co.il/news/poli tics/2020-01-21/ty-article/، 21\1\2020.

16 هاجر شيزف، الإدارة المدنية نفذت عمليات هدم بنسبة 70% من أوامر الهدم و 30% اوامر هدم للمستوطنين، الرابط الاليكتروني للمقال على صحيفة هأرتس -https://www.haaretz.co.il/news/poli tics/2022-05-18/ty-article/.premium/00000180-e9f8-d189-af82-f9fd5b8b0000، 18\5\2022.

إضافة إلى كل ذلك، هناك لجنة سرية في الإدارة المدنية سميت مجازا بـ "لجنة إكسل" على اسم برنامج الإكسل في الكمبيوتر، مهمتها تلقي التقارير من المستوطنين عن ما يسمى بخروقات البناء الفلسطينية التي تجري في مناطق C.

السلطة الفلسطينية

وفق المفاهيم الإسرائيلية لم تخرج السلطة الوطنية الفلسطينية عن نطاق صلاحيات الإدارة المدنية، وفي مؤشر على عدم النية بالتوصل إلى حل نهائي، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعاطي بشكل رسمي مع مصطلح "الوطنية" في اسم السلطة، وأصرت على تسميتها بالسلطة الفلسطينية، التي سبق وأن صدرت أوامر عسكرية بإنشائها، بعد التوقيع على إعلان المبادئ في واشنطن عام 1993 وما تبعها من اتفاقيات بإنشاء سلطة الحكم الذاتي على أجزاء من الضفة الغربية.

وتحدث المنشور رقم 7 الموقع من قائد المنطقة الوسطى الجنرال إيلان بيران عام 1994 المسمى "منشور تنفيذ اتفاق غزة وأريحا" الذي نص على الانسحاب من أريحا ونقل صلاحيات من قائد الجيش والإدارة المدنية إلى السلطة الفلسطينية، على أن بقاء قائد الجيش في أريحا أو من ينوب عنه صاحب التشريع الإساسي والمسئول عن أمن الإسرائيليين في المناطق غير التابعة للسلطة الفلسطينية .

لكن الأمر العسكري الذي حمل اسم "منشور اتفاق غزة واريحا" ألغي، ليحل مكانه "منشور بخصوص الاتفاق المرحلي رقم 7" الموقع من قبل الجنرال ايلان بيران قائد منطقة "يهودا والسامرة"، الذي ينص على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، مع نقل صلاحيات أمنية محددة تقع ضمن صلاحياته للسلطة الفلسطينية في مناطق A مع بعض الضوابط مثل تسيير الدوريات المشتركة وعدم محاكمة السلطة الفلسطينية لحملة الجنسية الإسرائيلية ما منح تفوقا عرقيا وعنصريا لكل من يحمل الجنسية الإسرائيلية، على أي مواطن فلسطيني مهما كانت مكانته[17].

كما منح القائد العسكري لمى يسمى بـ "يهودا والسامرة" السلطة الفلسطينية صلاحيات مدنية خاصة بمناطق A و B تم اقتطاعها من صلاحيات الإدارة المدنية .

في المقابل احتفظ ما يسمى بقائد "يهودا والسامرة" بالمسئولية عن الأمن الخارجي وأمن المستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين وكل المناطق التي لم تسلم للفلسطينيين التي سميت مناطق C، كما اعتبر الأمن العام في المناطق المذكورة من صلاحياته من دون أي تدخل أي طرف خارجي - أي السلطة.

17 نفس المصدر

وبعد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من مناطق A وفق القاموس الإسرائيلي، وتسليمها للسلطة الفلسطينية، وضعت آرمات باللون الأحمر ،كتلك التي توضع في المحميات الطبيعية والغابات والمناطق المحظورة على البشر، على مداخل المناطق الفلسطينية، تحذر فيها الإسرائيليين من الدخول إلى تلك المناطق، مع إمكانية معاقبة من يدخل إلى تلك المناطق من دون تنسيق مع سلطات الاحتلال، وذلك وفق المقولة الصهيونية الدارجة التي تقول "الفيلا الإسرائيلية التي تتواجد في الغابة العربية"، وفي الحالة التي نحن فيها الشعب الفلسطيني الذي يعيش في "أوكار القتلة" على حد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو.

ووفق المعطيات المذكورة أعلاه، تعتبر السلطة الفلسطينية من حيث القانون والتسلسل العسكري والمدني الإسرائيلي السائد في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاضعة لصلاحية طرفان هما "منسق أعمال الحكومة في المناطق" و "الإدارة المدنية فيما يسمى بيهودا والسامرة". وخلال عملها كسلطة فلسطينية، استخدم الطرفان إضافة إلى الجيش الإسرائيلي كل الوسائل الممكنة وغير الممكنة لإبقاء تفوق العنصر والعرق اليهودي على الفلسطينية، وعلى إبقاء الوضع على حاله مع إضعاف متواصل للسلطة لدفعها إلى الاهتمام بالشئون اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، بدلا من البحث عن الاستقلال والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

نظام الحكم في القدس

فور احتلال القوات الإسرائيلية لمدينة القدس، أعلم وزير الدفاع الإسرائيلي حينها موشيه ديان الحكومة أنه أمر بقطع القدس[18] عسكريا عن الأردن ، وأن قائد المنطقة الوسطى الجنرال عوزي نركيس بصفته الحاكم العسكري العام سيكون مسئولا عن مدينة القدس إلى حين البت في مصيرها. في حين أشار قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي أن حق الأردن في مدينة القدس انتهى في اللحظة التي احتلت فيها القوات الإسرائيلية المدينة، خاصة أن العالم لم يعترف بعملية الضم التي قام بها الأردن لمدينة القدس. وأضاف المجلس أن المدينة ستضم بواسطة قوانين إسرائيلية ستصادق عليها الكنيست[19] .

وفور تسلم الاحتلال الإسرائيلي الحكم في المدينة المحتلة، صدر عن الجنرال عوزي نركيس قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى الأمر العسكري رقم 2 يلغي بموجبه الإدارة المدنية الأردنية على الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأية قرارات أخرى تتعارض مع أوامر الحكم العسكري.

18 مصدر سبق ذكر، هندسة الاحتلال، ص 92.

19 نفس المصدر صفحة 93

غير أن الحكومة اتخذت قرارا، صدقت عليه الكنيست الإسرائيلي بفرض القانون الإسرائيلي "ترتيب السلطة والقانون" الصادر عام 26/7/1948، الذي خول بموجبه الحكومة ضم أية مساحة من "أرض إسرائيل السابقة" إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 28/6/1967 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق، خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل.

ونتيجة لهذه القرارات، التي لم يؤخذ رأي أصحاب الأرض الأصليين بها، تحولت مدينة القدس إلى منطقة خاضعة للقوانين الإسرائيلية، وحكمت بشكل مختلف عن الضفة الغربية التي شكلت مدينة القدس بالنسبة لهم شريان الحياة الأساسي وعاصمتهم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أدوات السيطرة

بعد وضع القرارات والقوانين والأوامر العسكرية العنصرية، لم تترك إسرائيل وسيلة سيطرة على الفلسطينيين إلا ونفذتها، بدءا من إحكام سيطرتها العسكرية على الحدود الخارجية للضفة الغربية مع العالم العربي والإسلامي ومرورا بالمعسكرات الخمسة التي أنشأتها مباشرة بعد العدوان الإسرائيلي عام 1967، بما فيها مقر ما يسمى قائد المنطقة الوسطى الذي أقيم على أراضي بيت حنينا وشعفاط بداية، وتحول في بداية القرن الجديد إلى جزء من مستوطنة بسجات زئيف، لينتقل بعدها إلى مستوطنة بيت إيل. أما اليوم فينتشر على أراضي الضفة الغربية 15 معسكر من بينها 6 معسكرات أساسية تضم في صفوفها من 40-20 ألف جندي. كما تشمل الضفة الغربية وجود 177 حاجز ثابت على طول حدود الضفة الغربية مع دولة الاحتلال ومع مدينة القدس وعلى مداخل المدن وفي داخل المدن نفسها مثل الحواجز داخل مدينة الخليل [20].

كذلك أضيفت الجدران المكونة من الباطون والأسيجة الاليكترونية والكاميرات إلى وسائل السيطرة على الفلسطينيين، حيث أقيم جدارا على طول حدود الضفة الغربية بطول 712 كيلو ميتر في الضفة الغربية وفق معطيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. أما مدينة القدس فأقيم حولها جدار فاصل بطول 168 كم، وأعيد تفعيل قانون التسلل الإسرائيلي على طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية ومدينة القدس وقطاع غزة، الذي تحول عام 2009 إلى الأمر العسكري رقم 1649 أمر بخصوص تعليمات أمن (تعديل رقم 112)، الموقع من الجنرال غادي شيمني قائد ما يسمى بمنطقة يهودا والسامرة، الذي ينص على إطلاق النار

20 . قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير عن «بيتسيلم» في 11\11\2021، رابط التقرير الاليكتروني https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads.

على كل شخص يقترب من الجدار على مسافة 500 ميتر.

وخلال السنوات الماضية أضيفت وسائل التكنولوجيا الحديثة في السيطرة على الفلسطينيين مثل برنامج "بيغسوس" الذي أجريت تجاربه الأساسية عليهم، والموقع الاليكتروني للمنسق الذي يبلغ عدد المتابعين إجباريا له ما قارب من 940 ألف فلسطيني، نظرا لحاجاتهم المختلفة للتصاريح على أنواعها، وربما هي أيضا مرحلة تجريبية في فرض السيطرة المباشرة على الفلسطينيين مستقبلا إذا حلت السلطة الوطنية الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.

إضافة لذلك، تعمل قوات الاحتلال على إنشاء بنك لـ DNA لكل فلسطيني يعتقل، الذي تؤخذ منه غصبا وإكراها، أو يمكث في المستشفيات الإسرائيلية، بهدف إحكام السيطرة الكاملة على كل الشعب الفلسطيني [21].

وتعمل المنظومة المذكورة أعلاه من معسكرات وحواجز وغيرها من أدوات السيطرة المتنوعة والمختلفة، التي أنشأها الاحتلال على إظهار التفوق العرقي والعنصري اليهودي على الشعب الفلسطيني، وتعمل على قطع التواصل بين المناطق الفلسطينية المختلفة، بهدف إنشاء الكانتونات والمعازل الفلسطينية، لإخضاع الشعب الفلسطيني للإملاءات والسياسات الإسرائيلية القائمة على التمييز العنصري كمرحلة مؤقتة، وخلق أجواء الطرد كحل نهائي للقضية الفلسطينية.

الميزانيات[22]

لا توجد معطيات محددة من وزارة الدفاع أو الجهات الحكومية للاحتلال الإسرائيلي، حول ميزانية قائد المنطقة الوسطى، أي الجهة المسئولة مباشرة عن الاحتلال في الضفة الغربية لأنها جزء من ميزانية وزارة الدفاع، لكن من المؤكد أنها ميزانيات ضخمة جدا، فعلى سبيل المثال الميزانيات المخصصة للصرف على الحراسة في المستوطنات لوحدها تصل إلى 15 مليون دولار سنويا.

لكن الميزانيات المخصصة لما يسمى بمنسق أعمال الحكومة في المناطق، التي لم يتسنى لنا

21 عند فحص أي سجين قبل إدخاله إلى السجن يجرى له هذا الفحص، وقد جرت محاولات لمقاومته لكنها فشلت نتيجة تعرض الكثير من السجناء للمرض ما يجبرهم على غجراء الفحوصات الكاملة التي تستغلها إسرائيل لأخذ عينات خاصة بـ DNA.

22 المعطيات اخذت من موقع مدخل للميزانية، وهو موقع شعبي لمراقبة طريقة صرف المخصصات، والغرامات على الفلسطينيين غير مذكورة في التقرير، لكنها من استنتاجات الكاتب الذي تعرف على طريقة للغرامات من خلال عملي الوظيفي. رابط المعلومات الاليكتروني https://next.obudget.org/i/bud-get/001731/2022.

معرفة الأرقام الحقيقية عنها في السنوات الماضية، فتشير أنها تبلغ وفق ميزانية عام 2021 ما يقارب 70 مليون دولار عام 2022 منها 2 مليون دولار غرامات تجبيها قوات الاحتلال من الفلسطينيين.

ويشرف منسق أعمال حكومة الاحتلال على 267 موظف، لا يوجد منهم أي موظف من الضفة الغربية المحتلة، ما يترك التعامل مع الفلسطينيين لموظفين ،معظمهم من سكان المستوطنات، يتعاملون معهم بعنصرية وعداء وكراهية، تؤدي في كل الأحوال إلى تأخير معاملات الفلسطينيين والتعامل معهم بفظاظة، وفي أحيان أخرى الطرد والاعتداء بالشتائم والضرب والسجن.

أما ميزانية الإدارة المدنية، العاملة تحت صلاحيات منسق أعمال حكومة الاحتلال فبلغت عام 2021 ما يقارب من 33 مليون دولار، منها ما يقارب 2 مليون دولار غرامات من الفلسطينيين، يذهب منها أكثر من 6 ملايين دولار لرقابة البناء الفلسطيني في مناطق C التي يقوم فيها جمعيات استيطانية مختلفة مثل جمعية "رغافيم".

يشرف رئيس الإدارة المدنية على 234 موظف من بينهم أقل من 30 موظف فلسطيني، يتم اختيارهم بعناية فائقة ووفق معايير إسرائيلة، للقيام ببعض المهام الإدارة التي من أهمها تسجيل الأراضي والعمل في مصلحة المياه الإسرائيلية وشركة الكهرباء وغيرها من الوظائف الهامشية.

وبخصوص مشتريات منسق حكومة الاحتلال والادارة المدنية فتشير جميعها أنها قادمة إما من المستوطنات أو من داخل دولة الاحتلال الإسرائيلي.

تغييرات إدارية:

1- الضفة الغربية

بعد حرب عام 1967 صدر عن الجيش الإسرائيلي أوامر عسكرية تلغي بموجبها الإدارة المدنية الأردنية التي حل مكانها الحكم العسكري، وألغيت التقسيمات الإدارية للضفة الغربية ومدينة القدس التي فصلت عن الضفة وتم ضمها مع 28 قرية فلسطينية إلى حدود دولة إسرائيل.

وفي عام 1968، وبناءا على طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها ليفي أشكول، غير اسم الضفة الغربية الذي اعتبرته لجنة الأسماء الحكومية في دولة الاحتلال خاطيء، بـ "يهودا والسامرة[23]" . واعتبرت الضفة الغربية منطقة وألغيت معها المحافظة التي حل مكانها

23 رسالة روؤبين إلقلعي، منسق لجنة الأسماء الحكومية إلى سكرتارية الحكومة، 22\7\1968، أرشيف دولة إسرائي، رقم الملف ج30\6432.

مجلس إقليمي الذي اعتبر امتداد طبيعي للمجالس الإقليمية في إسرائيل البلغ عددها 47. أنشات المجلس الإقليمية في عام 1968، وصدر الأمر العسكري المسمى رقم 783 بـ "قانون المجالس الأقليمية" الموقع من قبل قائد منطقة "يهودا والسامرة" العميد بنيامين بن اليعازر عام 1979، (الذي أدخلت عليه عدة تعديلات) الذي منح صلاحيات مدنية وتقديم خدمات عامة من قبل المجالس الاقليمية للمستوطنين فقط. ونتيجة لذلك انتشرت حتى عام 1981 سبعة مجالس إقليمية هي :القدس (ماطيه يهودا) وبيت لحم واللواء (المجلس الإقليمي غوش عتصيون) الذي تبلغ مساحته 280 كيلو ميتر وتخضع لصلاحياته 14 مستوطنة، وجنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ومناطقهما (المجلس الإقليمي السامرة) البالغ مساحته 2800 كيلو ميتر الخاضع لصلاحياته 26 مستوطنة ومنطقة الغور (المجلس الإقليمي عرفوت يردن) البالغ مساحته 860 كيلو ميتر ومسئول فيها عن 21 مستوطنة والخليل ومنطقتها (المجلس الإقليمي هار حبرون) وبرية القدس والبحر الميت (المجلس الإقليمي مغيلوت) ويخضع لصلاحياته 7 مستوطنات ورام الله واللواء (المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين) البالغ مساحته 1000 كيلو ميتر ويخضع لصلاحياته 54 مستوطنة.

والمجالس الإقليمية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة عضوا في المجالس الإقليمية الإسرائيلية التابعة لوزارة الداخلية، إضافة إلى تشكيلهم مجلس خاص بهم يسمى بمجلس المستوطنات في "يهودا والسامرة".

2- القدس الشرقية

كما هو الحال في الضفة الغربية، عملت الحكومة الإسرائيلية على تغيير اسم مدينة القدس، وتشير النقاشات التي جرت في الحكومة الإسرائيلية أن الهدف من إعادة تسمية القدس هو إشعار العرب أنها مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن استخدام نفس الاسم سيحفر في ذاكرة العرب أنها محتلة، لذلك تم اختيار اسم "أور شاليم" ليستخدم في اللغة العربية، وهو الترجمة العبرية لـ "أور سالم الكنعانية"[24].

بالإضافة إلى التغييير المذكور، ألغت حكومة الاحتلال الإسرائيلي البلدية والمؤسسات الأردنية والفلسطينية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة. وبهذه الطريقة تم ضم 70 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية، أي ما يعادل أكثر من 1,5 من مساحة الضفة الغربية. ونتيجة ذلك أصبحت مساحة بلدية "القدس الموحدة" 108 الف دونم بعد ضم أراضي 18 قرية عربية من الضفة الغربية إليها، وفي عام 2008 بلغت مساحتها 125.2 الف دونم.

24 مصدر سابق ذكره - هندسة الاحتلال ص 96

القوانين والأوامر العنصرية الحاكمة

لم تشذ عملية التشريع في المناطق الفلسطينية المحتلة، عن الطريقة التي فرضت إسرائيل سيطرتها على تلك المناطق، التي أعطت المسئولية عن سنها لشخص واحد فقط (قائد المنطقة الوسطى)، الذي خول جزءا من هذه الصلاحيات إلى منسق أعمال حكومة الاحتلال في المناطق وإلى الإدارة المدنية ولغيرها من الجهات اليهودية، التي عملت جميعها بمنطق المنتصر والمتفوق وبعنصرية دينية وعرقية واضحة، موجهة ضد أصحاب الأرض الأصليين، الذين لم تؤخذ مصالحهم بأي اعتبار مهما كان صغيرا، لأن المهمة التي اتخذتها هذه التشريعات والأوامر على نفسها، تمثل بتغيير الواقع العربي والإسلامي لهذه المنطقة إلى يهودي بالكامل.

وفور تسلمه مهامه أعلن الحاكم العسكري العام للمناطق الفلسطينية المحتلة أن "قانون الطوارئ البريطاني (حالات الطواريء) من عام 1945" هو أهم قانون للتعامل مع السكان الفلسطينيين. ومن أجل ملائمته مع كل تطورات مستقبلية، أدخل على هذا القانون 10 تعديلات مختلفة، كانت جميعها ضد الفلسطينيين.

وينص القانون الأصلي "قوانين الدفاع (حالات الطوارئ) عام 1945" على أن سريان هذا القانون يسود على أي قانون أخر حتى لو كان متعارضا معه. كما تضمن القانون إنشاء المحاكم العسكرية والرقابة والرقابة على المركبات والاعلان عن أية جهة تنظيم غير قانوني، وتقييد حريات الحركة والرأي العام والحكم الإداري وفرض الحكم العسكري، وغير ذلك من المجالات التي تتعلق بكافة مناحي الحياة[25] . واستخدم القانون من قبل الجهات العسكرية والمدنية الإسرائيلية القائمة على الاحتلال بشكل عشوائي وعدواني ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته، ومنه اشتقت الأوامر العسكرية التي صدرت بعد نكبة حزيران عام 1967 مثل أومر هدم المنازل وأوامر المصادرة والاستيلاء على الأراضي ومحاربة المقاومة الفلسطينية وروايته التاريخية.

أما مصدر التشريع الثاني، فكان القانون الأردني السائد في المناطق الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس، حيث قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بترجمة القوانين الأردنية ونشرها في 105 كراسة، وتضمنت 166 مجال من مجالات الحياة في الضفة الغربية ومدينة القدس، بعضها كان تشريعات أساسية، وبعضها قوانين فرعية، وهي أيضا أدخلت عليها عشرات التعديلات لتتلائم مع الواقع اليهودي الجديد في الضفة الغربية، وأبقت في نفس الوقت على البنود العقابية من هذه القوانين. واستنادا إلى هذه الأوامر، صدرت الأوامر العسكرية المختلفة والمتنوعة، التي تؤكد السيطرة العسكرية والمدنية اليهودية، على

25 نظام الدفاع (الطواريء) لعام 1945، نقابة المحامين – القدس، من دون تاريخ.

حساب الوجود الفلسطيني صاحب الأرض الأصلية الضارب في القدم بهذه البلاد.

كذلك كانت القرارات الحكومية وتشريعات الكنيست، مصدرا من مصادر التشريع في الضفة الغربية التي كانت تتحول إلى اوامر عسكرية فيما بعد.

ولا بد من الإشارة، إلى سياسية الأمر الواقع التي يفرضها المستوطنون في الضفة الغربية ومدينة القدس ،بدعم مدني وحماية عسكرية، التي يحاولون من خلالها شرعنة تصرفاتهم واعتداءاتهم على الفلسطينيين وسرقة أراضيهم وممتلكاتهم، وتحويلها فيما بعد لأوامر عسكرية تشرعن ما قاموا به من اعتداءات مثل شرعنة المستوطنات التي قاموا بسرقة أراضيها من الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالأوامر العسكرية التي تم سنها "وفق الاحتياجات العسكرية" فتشير المعطيات أن هناك ثلاثة أنواع منها هي: الأوامر الأساسية التي بلغ عددها 360 أمر عسكري حتى عام 2022. والأوامر الثانوية التي بلغ عددها 76 أمر عسكري فرعي، وما يسمى بالإجراءات والتعليمات الصادرة عن "منسق أعمال الحكومة في المناطق". وحملت جميع هذه الأوامر مبررات "الاحتياجات الأمنية" أو "المصلحة العامة" التي استغلت معظمها لتسهيل الاستيطان اليهودي، وفي نفس الوقت سرقة أراضي الفلسطينيين الخاصة والعامة، وقمع الشعب الفلسطيني في كل مجالات الحياة. واعتمادا على المذكور أعلاه، صدرت عشرات الآلاف من الأوامر العسكرية والقوانين الفرعية بعضها دائم وبعضها مؤقت.

وكانت مكانة الفلسطينيين هي من المواد الأولى التي اهتمت بمعالجتها الأوامر العسكرية، حين خاطب المنشور العسكري رقم 2 الموقع من قبل الجنرال حاييم هيرتسوغ الفلسطينيين بالسكان وطلب منهم حمل شهادة تحمل صورهم للتعريف عليهم عند طلب ذلك. بينما حدد الأمر العسكري رقم 297 الموقع من قبل الجنرال رفائيل فيردي قائد قوات الجيش الإسرئيلي في الضفة الغربية الذي يحمل اسم "أمر بشأن بطاقة الهوية وتسجيل السكان" في الضفة الغربية مكانة الفلسطينين في الضفة الغربية بمكانة "ساكن". ووضع الأمر العسكري تعريفا لهذه المكانة تفيد بأن "الساكن" هو من وجد في المنطقة وسكناه الدائم في المنطقة. وأضاف الأمر أن السكان سيمنحون هويات تسحب منهم عندما يغادرون منطقة الضفة الغربية[26] .

بناءا على ذلك، صدر الأمر العسكري رقم 332 الموقع من قبل قائد ما يسمى بقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية رفائيل فيردي الذي يحمل اسم "أمر بشأن واجب إثبات

26 قيادة منطقة يهودا والسامرة، مناشير، أوامر، تعيينات، قيادة منطقة الضفة الغربية، من ص -668 670، العدد 17، 1969.

(الضفة الغربية) لعام" 1969 [27]، الذي أوضح أن الهدف من وجود الهوية هو التعريف على شخص من يحملها فقط، ومعاقبة كل من لم يحملها خلال تنقله في الضفة الغربية أو داخل داخل دولة إسرائيل. واشترط الأمر حملها لكل شخص بلغ من العمر 16 عام. أما الأمر العسكري رقم 333 الموقع من نفس الجنرال فقد حمل اسم هوية "الساكن وبطاقة الهوية وتسجيل السكان"، من دون تحديد مكانة والهوية الوطنية لحاملها صاحبها[28].

علاوة على ذلك، لائمت التعريفات المطلوبة وفق الأوامر العسكرية في الهوية التي منحت للفلسطينيين الرواية الصهيونية مثل إشارة عربي أو مسلم أو مسيحي في بداية إصدارها، في إشارة إلى ضرورة إعادة الساكنين في فلسطين إلى الدول العربية، متنكرة بشكل كلي للهوية الفلسطينية للشعب العربي الفلسطيني. ووصل التنكر والخوف من وجود كلمة فلسطيني حتى لمن ولد في فلسطين قبل إقامة الدولة العبرية، وحمل هوية الحكم العسكري بعد عام 1967، حين ذكر أنه ولد في "إسرائيل".

في السياق المذكور، رفضت إسرائيل منح الفلسطينيين جوازات سفر خاصة بهم، خوفا من التعريف بهويتهم الوطنية، ومكنتهم من السفر بتصريح خاص من الحكم العسكري في كل المنطقة. كذلك لا بد من الإشارة، أن جواز السفر الفلسطيني الذي منح للفلسطينيين بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لم يحمل أية إشارة تشير إلى الهوية الوطنية لحاملها.

ولتأكيد أمنية الهوية التي منحت للفلسطينيين، استبدل لون هوية كل من تعرض للسجن خلال الانتفاضة الأولى، بهوية ذات لون أخضر كتب على ملحقها "لا يجوز لحامل هذه الهوية الدخول إلى المناطق الإسرائيلية" وطلب من كل حامليها تجديدها كل 3 أشهر.

وبعد انتقال السلطة الفلسطينية على جزء من الضفة الغربية المحتلة، لم تشهد الهويات أي تغيير سوى لونها، الذي أصبح باللون الأخضر، وربما كان ذلك إشارة إلى لون الهويات التي منحت لمن يفرج عنه من السجون الإسرائيلية خلال الانتفاضة الأولى.

بعد الانتقال من تحديد مكانة الشعب الفلسطيني التي عرفتها إسرائيل بساكن، ذهب الحكم العسكري باتجاه سياسات جديدة تتعلق بمكانة الأراضي التابعة للشعب الفلسطيني الخاصة والعامة، التي بدأت مع صدور المنشور الأول الذي أعلن فيه الحاكم العسكري عن مسئوليته عن أملاك الحكومة الأردنية المتروكة، وعن أراضي الدولة التي أخضعها لصلاحياته، التي قدرت حينها بـ 300 ألف دونم. ولحقها إجراء أخر تمثل بوقف تسجيل الأراضي (الطابو) الذي بدأت فيها الحكومة الأردنية قبل عام 1967، الذي سجلت فيه ثلث أراضي الضفة الغربية، وتوقفت بعد الاحتلال الذي أصدر حاكمه العسكري الأمر العسكري رقم

27 نفس المصدر

28 نفس المصدر

291 "تسوية الأراضي وتنظيم المياه، المنشور في 19\10\1968[29] .

إضافة لذلك، كانت مصادرة الأملاك الحكومية بواسطة أوامر عسكرية هي أول القرارات التي صدرت بحق الممتلكات الأردنية في الضفة الغربية التي تتضمن ممتلكات متحركة مثل الأملاك المتنقلة مثل الأموال، والأملاك الثابتة مثل أراضي الغائبين والدولة التي صدر بشأنها الأمر العسكري الذي يحمل اسم "أمر بشأن الممتلكات الحكومية في الضفة الغربية" الموقع من قبل قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى الجنرال عوزي نركيس. كما وقع نفس الجنرال على أمر عسكري سمي أمر بشأن الأمول المتروكة (الممتلكات الخصوصية) [30] في منطقة الضفة الغربية، سيطر من خلالها على أراضي الفلسطينيين الغائبين عنها قبل عدوان عام 1967.

ولخدمة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، بدأت أكبر عملية سرقة لأراضي الفلسطينيين لصالح إقامة المستوطنات اليهودية فيها، بواسطة استخدام قانون الاحتياجات العسكرية الذي يتيح لقائد منطقة الضفة الغربية إصدار أوامر عسكرية لمصادرة أراضي الفلسطينيين الخاصة، الذي اعتبر مرجعا لألاف الأوامر العسكرية. وبهذه الأوامر صودرت أراضٍ للفلسطينيين تقدر بأكثر من 47 ألف دونم لخدمة الاستيطان[31] . وتشير الوثائق التي نشرت خلال السنوات الماضية أن إقامة مستوطنة كريات أربع تمت مناقشتها في جلسة عقدت في مكتب وزير الدفاع، تم خلالها الاتفاق على مصاردة أراضٍ خاصة بالفلسطينيين بمدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة بحجة استخدامها للاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، التي تحولت ،بعد إخلاء معسكر جيش الاحتلال المؤقت، إلى المستوطنين الذي كان يقف في مقدمتهم الحاخام موشيه ليفنغر، الذي باشر مع غيره في إقامة مستوطنة كريات أربع[32].

وكانت المصادرة للاحتياجات العامة التي صدرت الأوامر بخصوصها عام 1967 بواسطة الأمر العسكري رقم 321 الذي يخول قائد منطقة الضفة الغربية مصادرة الأراض للمصلحة العامة، تم من خلالها مصادرة الأراضي لإقامة البنى التحتية للمستوطنات وفتح الطرق التي استخدمت حصريا فيما بعد لمصلحة اليهود مثل شارع 424 الذي يستخدم حاليا لحل أزمات السير الخانقة من تل أبيب إلى مدينة القدس، فيما يحرم سكان القرى الفلسطينية المترامية على جانبي الطريق من استخدامها رغم قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي العليا.

---

29 رجا شحادة، قانون المحتل – إسرائيل والضفة الغربية، ص 34، ترجمة محمود زايد ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، 1990.

30 قيادة منطقة يهودا والسامرة، مناشير، أوامر، تعيينات، قيادة منطقة الضفة الغربية، ص 162.

31 يحزقيل لايين، سرقة الأراضي – سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، ص 7، بيتسيلم 2002.

32 يوتام بيرغر، اسلوب بناء كريات أربع، وثيقة سرية من أرشيف دولة إسرائيل حصلت عليها صحيفة هأرتس ونشرت فيها بتاريخ 28\7\2016.

ونظرا لعدم استجابة الأوامر العسكرية بشكل مطلق لمطالب دولة الاحتلال في مصادرة أراضي الفلسطينيين، استحضر قانون الأراضي العثماني رقم 1858 الذي يمكن السلطان من مصادرة الأراضي التي لم تزرع لمدة 3 سنوات متواصلة، وكذلك تحويل الأراضي الصخرية لأراضي دولة. وبواسطة تفسير خاطيء ومقصود من قبل المستشارة القضائية للإدارة المدنية المحامية المتطرفة بليئا ألبيك ،التي تسمى في أوساط المستوطنين بأم المستوطنات، جرى استخدام جارف وظالم لهذا القانون في إعلان أراضي الفلسطينيين الخاصة والعامة أراض دولة، حيث تم بهذه الطريقة تحويل ما يقارب من مليون دونم من أراضي الفلسطينيين، لأراضي دولة تخدم الاستيطان والمستوطنين فقط، وقد أشرنا إلى طريقة استخدام هذه الأراضي أعلاه، أما قادة المستوطنين فقد صرحوا أن أراضي الدولة في الضفة الغربية تصل إلى 1.9 مليون دونم.

ولم تجد دولة الاحتلال طريقة أو اسلوب إلا واستخدمته في مصادرة أراضي الفلسطينيين، مثل تحويل القانون الإسرائيلي "قانون السوق" الذي ينص على بيع أرض "بحسن نية" لم يملكها البائع (الإدارة المدنية) إلى طرف ثالث -المستوطنين.

إضافة لذلك، اخترع المستوطنين اسلوب جديد للسيطرة على أراضي الفلسطينيين، المتمثل بإنشاء السكن الرعوي على أراض الفلسطينيين حيث تم إنشاء 44 مزرعة وحظيرة على طول الضفة الغربية المطلة على الأراضي التي ترغب إسرائيل بضمها إليها في حال التوصل لحل نهائي مع الفلسطينيين. وفي السياق المذكور صرح سكرتير حركة "أمانة" الاستيطانية زئيف حيفر "زمبيش" أن البؤر الزراعية تؤدي خدمة أفضل من المستوطنات في السيطرة على أراضي الفلسطينيين، حيث تمكنا من السيطرة على 200 كم من هذه الأراضي في حين تبلغ مساحة المستوطنات نفسها 100 كم[33] .

إلى جانب ذلك، وبناءا على اتفاقيات أوسلو صنفت أراض الفلسطينيين ، من الناحية القانونية وليس السيادية، إلى ثلاثة أنواع من الأراضي اثنتين منها تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينة (A & B) تمارس فيها صلاحيات إدارية فقط، وتبلغ مساحتها وفق المصادر الإسرائيلية 2000 كم، بينما تبلغ مساحة منطقة C أكثر بقليل من 3330 كم ممنوع على الفلسطينيين استخدامها دون موافقة سلطات الاحتلال، التي أصدرت مئات أوامر هدم الأبنية فيها. في السياق المذكور، تم تعديل الأمر المذكور بأمر جديد موقع من الجنرال نداف بيدان قائد ما يسمى قوات الجيش الإسرائيلي في "يهودا والسامرة" المسمى "إخضاع هدم الأبنية لقانون المدن والقرى والأبنية" قانون مؤقت رقم 1797 لعام 1967، الذي ينص على

33 الهندي عليان، شبيبة التلال - من التنظيم الارهابي إلى المؤسسات الخيرية، من ص 12-11، سلسلة أوراق بحثية، مركز أبحاث م.ت.ف، 2022.

هدم الأبنية الفلسطينية الفارغة أو التي تم إسكانها خلال 30 يوما في مناطق C خلال 96 ساعة من دون الرجوع لأية هيئة قضائية. إجمالا يمكن القول، أن أكثر من 10% من الأوامر العسكرية ،التي جرى عليها عشرات التعديلات، اهتمت بمصادرة أراضي الفلسطينين من دون أن تأخذ مصالحهم بأي اعتبار.

على نفس المسار، تواصلت السياسات الإسرائيلية في محاربة ونفي الرواية العربية الفلسطينية التاريخية والدينية (إسلامية ومسيحية) التي صدرت بخصوصها العديد من الأوامر العسكرية مثل الأمر العسكري رقم 107 المسمى "أمر بشأن استخدام كتب دراسية" (منطقة الضفة الغربية) (107) لعام 1967، الذي منع بموجبه تداول 55 كتاب مدرسي من الصف الرابع الابتدائي وحتى الثالث ثانوي (التوجيهي). وتضمن منع الكتب تلك التي تتحدث عن فلسطين وتاريخها العربي والإسلامي والمسيحي، وكذلك عن انتماء فلسطين لجغرافيا الوطن العربي أو انتماء الفلسطينيين للأمة العربية. والخوف من كلمة فلسطين امتد إلى إلغاء كتب قواعد ونحو وبلاغة التي اعتبرتها الأوامر العسكرية معادية لدولة الاحتلال الاسرائيلي. كما تضمن الأمر المذكور منع التعامل مع الرموز الوطنية بما في ذلك رفع العلم الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، قامت لجنة خاصة من وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بتفتيش بقية الكتب الدراسية ،التي لم تلغى، بحثا عن أي مصطلح يتعلق بتاريخ فلسطين والفلسطينيين ومحوه.

وبالتوازي مع ذلك، صدر الأمر العسكري رقم 101 الذي سمي "أمر بشأن حظر أعمال التحريض والدعاية العدائية" لعام 1967، الذي يمنع التجمع لأكثر من 10 أشخاص بهدف إجراء أي حوار سياسي أو يمكن تفسيره بذلك، وقد وصل هوس الأمر العسكري رقم 101 في معاداته للحركة الوطنية الفلسطينية بمنع حتى الطباعة على أي حجر أو كتابة مقالة أو تقرير ما شابه. وفرض على كل من يخالف ذلك الأمر السجن مدة 10 أعوام أو غرامة تبلغ قيمتها 2000 ليرة إسرائيلية وإغلاق أي مقهى أو نادي أو أي مكان يضم اجتماعا سياسيا مهما كان العدد.

وما زالت هذه التعليمات سارية المفعول بحق الفلسطينيين حتى اليوم، لأن معظم لوائح الاتهام الموجهة للفلسطينيين تتضمن التحريض على دولة الاحتلال إن كان في الساحات العامة أو في وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى نفس المنوال، جاء الأمر العسكري رقم 284 المسمى "امر حظر التدريب والاتصال بمنظمة معادية خارج المنطقة" لعام 1968 الموقع من العميد رفائيل فيردي الذي يمنع المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية الاتصال بمنظمات معادية لإسرائيل أو إجراء تدريبات عسكرية خارج المناطق الفلسطينية المحتلة.

وبناءا على قانون محاربة الإرهاب الإسرائيلي، الذي أدخلت عليه عشرات التعديلات، وتحولت مباشرة إلى أومر عسكرية مثل الأمر العسكري المسمى "أمر محاربة الارهاب لعام 2018" بخصوص الاعلان عن عضو إرهابي أو منظمة إرهابية، أعلن عن جميع التنظيمات الفلسطينية المسلحة والسياسية، وما يتبعها من لجان شبيبة أو نسوية أو غير ذلك تنظيمات إرهابية. وتضمنت القائمة الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية الجمعيات الخيرية الاغاثية الفلسطينية والعربية والإسلامية والشركات والصناديق المالية المختلفة ولجان الزكاة وجمعيات رعاية الايتام واللجان الشعبية، وغير ذلك[34]. كما ضمت القائمة المحدثة التي صدرت أواخر عام 2022 أكثر من 40 جمعية ومراكز أبحاث واتحادات زراعية ومؤسسات خدمية للأطفال والمؤسسات المدافعة عن حقوق الانسان مثل مؤسسة الحق والضمير المختصة بالدفاع عن السجناء، بما في ذلك الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في المقابل، صدر عن القائد العسكري للضفة الغربية الجنرال عوزي نركيس الأمر العسكري رقم 71 الذي سمي "أمر بشأن إلغاء قوانين مقاطعة إسرائيل (منطقة الضفة الغربية) لعام 1967 الذي يمنع على أي فلسطيني يقطن في المناطق التي يشملها القرار مقاطعة إسرائيل بأي شكل من الأشكال.

إجمالا يمكن القول، أن الأوامر العسكرية المختلفة أعطت الحاكم العسكري لمنطقة الضفة الغربية صلاحيات مطلقة مارس من خلالها الجيش الإسرائيلي وبقية الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والمستوطنين حكما ديكتاتوريا وعنصريا وفاشيا، كان هدفه الأساسي طرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم في أحسن الأحوال، أو التقليل من أعدادهم في أسوأ الأحوال، وهو ما فشلت في تحقيقه حتى هذا اليوم.

أوامر وقوانين الضم

مقابل أوامر قمع الفلسطينيين ومحاولات دولة الاحتلال الإسرائيلي تصفية قضيتهم الوطنية، وفي محاولات لم تتوقف منذ عام 1967 لضم الضفة الغربية لدولة إسرائيل ،من دون السكان، وقع الجنرال عوزي نركيس قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى أمرا عسكريا يحمل رقم 175 المسمى "أمر بشأن محطة انتقال جسر اللنبي" لعام 1967[35] ، يخول فيه

34 وزارة الدفاع، دولة إسرائيل ، قائمة إعلانات وأوامر، قائمة تضم التنظيمات والجمعيات والشركات والمؤسسات الخيرية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وفي مختلف أنحاء العالم التي تقدم مساعدات إنسانية للفلسطينيين، من دون تاريخ، لكن الجدول يبدأ من تاريخ -1980 2010. رابط الجدول الاليكتروني الموزع على 45 صفحة https://www.odata.org.il/dataset/a3d571fc-526f-40d0-bc52-1d74da7ebc2a/resource/61d5075a-b906-460a-9a32-231fdba062ea/download/-.pdf

35 مناشير، أوامر، وتعيينات، قيادة منطقة الضفة الغربية، ص 354، رقم العدد 1968.

وزارة الداخلية الإسرائيلية والشرطة إدارة الجسور مع المملكة الأردنية الهاشمية، التي قامت فيما بعد بتسليم إدارتها لشركات أمنية إسرائيلية أسوة بما يحدث المعابر الحدودية الإسرائيلية مع الخارج.

كما نقل الحاكم العسكري العام جزءا من صلاحياته لشرطة وحرس الحدود التابعين لدولة الاحتلال الإسرائيلي بواسطة الأمر العسكري 1651 المسمى "امر بشان التعليمات الأمنية – صيغة مدمجة" لعام 2009، للعمل في الضفة الغربية، حيث يمارس هناك أفراد الشرطة الإسرائيلية أبشع انواع التمييز العنصري، حيث تفيد المعطيات المقدمة من "جمعية يش دين" الإسرائيلية أن الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين للشرطة الإسرائيلية ضد عنف المستوطنين بلغت من عام 2005 حتى عام 2021 أكثر 1531 شكوى، لم تقدم فيها لوائح اتهام سوى لـ 107 مستوطنين، أدين من خلالها 8 مستوطنين فقط. نتيجة ذلك، يحجم الفلسطينيين عن التوجه إلى المؤسسات الشرطية الإسرائيلية المحابية للمستوطنين، والمرافقة لهم بشكل دائم في اعتداءاتهم ضد العرب.

كما اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار ،بموجب قانون صادر عن الكنيست الإسرائيلي، بمد صلاحيات وزارة التعليم الإسرائيلية إلى جامعة أريئيل والمؤسسات التعليمية الأخرى المقامة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، ما اعتبر خطوة إضافية من خطوات ضم الضفة الغربية لدولة إسرائيل[36].

كما سنت الكنيست 7 قوانين هدفها مد صلاحيات دولة إسرائيل إلى الضفة الغربية، أو كما ذكرت مؤسسة "يش دين" تغييب الخط الأخضر من التعاملات بين المنطقتين. ومن بين هذه القوانين قانون التمتع بالخصومات الضريبية للمستوطنين التي تساوي المستوطنين بمن يسكن داخل دولة إسرائيل، وتشكيل محاكم إدارية مرجعيتها المحاكم الإدارية في إسرائيل، وقانون التسويات الذي يتيح مصادرة أراضي الفلسطينيين الخاصة وفق قوانين دولة إسرائيل، وليس وفق الأوامر العسكرية.

إضافة لذلك، وضع على جدول أعمال الكنيست 78 مشروع قانون ضم للضفة الغربية بعضها جزئي وبعضها يدعوا إلى ضمها بشكل كامل لدولة إسرائيل، من دون منح الفلسطينيين أية مكانة. وتدعوا مشاريع القوانين إما إلى سحب صلاحيات الحاكم العسكري أو مد القوانين الإسرائيلية إلى الضفة الغربية ،بنفس الطريقة التي تم فيها ضم مدينة القدس المحتلة، أو ضمها بشكل مباشر من إسرائيل.

---

36 زئيف شترينهل، في جامعة أريئيل، يدفعون باتجاه الضم، ومجلس التعليم العالي صامت، 1\2\2018، رابط المقال الاليكتروني https://www.haaretz.co.il/opinions/2018-02-01/ty-article-opinion/.premium/0000017f-db40-d3a5-af7f-fbee334e0000

القدس - قرارات وقوانين

رغم ضمها لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، جاءت القرارات والقوانين والإجراءات الإسرائيلية أشد وأقسى على الفلسطينيين في المدينة المقدسة، عن تلك التي فرضت على الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة أنها ومنذ اليوم الأول لاحتلالها للمدينة، بدأت بعملية تهويدها ومحاولة تغيير تاريخها وديمغرافيتها العربية الفلسطينية (الإسلامية والمسيحية)، بواسطة قرارين، الأول، عن الجنرال عوزي نركيس قائد ما يسمى بالمنطقة الوسطى، الذي وقع الأمر العسكري رقم 2 الذي يلغي بموجبه الإدارة المدنية الأردنية على الضفة الغربية والقدس الشرقية، والقرارات المتعارضة مع أوامر الحكم العسكري. والثاني، فرض القانون الإسرائيلي "ترتيب السلطة والقانون" الصادر عام 26/7/1948، الذي خول بموجبه الحكومة ضم أية مساحة من "أرض إسرائيل السابقة" إلى حدود دولتها. ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في 28/6/1967 أمراً تضم بموجبه البلدة القديمة في القدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق، خاصة من الشمال والجنوب إلى دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت الحكومة الإسرائيلية البلدية والمؤسسات الأردنية والفلسطينية الأخرى الموجودة في القدس الشرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة. بهذه الطريقة تم ضم 70 ألف دونم إلى حدود مدينة القدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنية، أي ما يعادل أكثر من 1,5 من مساحة الضفة الغربية. ونتيجة ذلك أصبحت مساحة بلدية "القدس الموحدة" 108 الف دونم بعد ضم أراضي 18 قرية عربية من الضفة الغربية إليها، وفي عام 2008 بلغت مساحتها 125.2 الف دونم.

ومن أهم القرارات والتشريعات المذكورة القانون الأساس: "القدس عاصمة إسرائيل" عام 1981. الذي نقلت بموجبه المؤسسات الرسمية التي ترمز للسيادة الإسرائيلية إلى القدس. وقانون "الاستفتاء العام" عام 1999 يمنع بموجبه التنازل عن أية أراضٍ سرت عليها القوانين الإسرائيلية. وقرار محكمة العدل العليا عام 1988، الذي اعتبر سكان القدس الشرقية سكان دائمون وليسوا مواطنون. وقرار منح صلاحيات كبيرة للقيم على أملاك الغائبين الفلسطينيين في القدس الشرقية، من بينها الصلاحيات التي أعطيت وفق القانون الذي سن عام 1950 الذي اعطاه الحق بالتصرف المطلق بالأراضي بما في ذلك بيعها، الذي قام بمنح بعض صلاحياته لجمعيات المستوطنين التي تعمل على سرقة أراضي الفلسطينيين في مدينة القدس ومحيطها. ولم تتوقف القوانين على الجانب السياسي والقانوني، بل امتدت إلى سلطات البيئة وحماية الطبيعة حيث أعلنت الأراضي المخصصة للعرب إما أراضٍ خضراء أو أراضي حدائق عامة لمنع تمدد العرب. ولم تنج من هذه الإجراءات حتى المقابر الإسلامية مثل الإعلان عن مقبرة باب الرحمة كمنطقة حدائق وطنية في عام 1970 [37].

37 الهندي عليان، مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، من ص 21-18، المؤتمر الوطني

إثر هذه القوانين وغيرها بدأت الأجهزة التنفيذية في إسرائيل مثل بلدية القدس والحكم العسكري ووزارة العمل والتأمين الوطني بسن القوانين الفرعية وتطبيقها على الأرض بهدف إفراغ المدينة من سكانها العرب وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم. وفي السياق المذكور، سنت دولة إسرائيل عدة قوانين وعدلت غيرها مثل قانون "الدخول إلى إسرائيل وتعديلاته" و"قانون إثبات الحياة في القدس" بهدف سحب هويات المقدسيين[38] .

وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة اعترفت إسرائيل بالشق المسيحي من اتفاقية "الوضع القائم" التي وقعها الإمبراطور العثماني ووقعت على ذلك اتفاقا رسميا مع الفاتيكان. أما الأماكن الإسلامية وما تدعيه بالأماكن اليهودية فقد رفضت الاعتراف بالوضع القائم فيها قبل عام 1967 متذرعة بأن "حقوق اليهود" في القدس لحق بها إجحاف". ومن أجل ذلك سنت قانونين هما: "حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة" و"المحافظة على الأماكن المقدسة من أن تمس"، وذلك من دون تحديد ما هي الأماكن المقدسة. وفي الآونة الأخيرة أدخلت إسرائيل مصطلحا ذو أبعاد دينية يهودية وسياسية أسمته الحوض التاريخي بدلا من الحوض المقدس في مدينة القدس وزادت من مساحته لتبلغ 2512 دونم بهدف ضم ما تدعيه إسرائيل أماكنها المقدسة [39].

وفي عام 2002 قررت دولة الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل في مدينة القدس الذي بلغ طوله 168 كم أسمته حاضن القدس أو غلاف القدس أو مطوق القدس، بهدف فصل وعزل القدس بشكل مطلق عن واقعها الجغرافي وعن بعدها العربي الفلسطيني والإسلامي والمسيحي[40].

وبعد استكمال بناء جدار الفصل اتخذت الحكومة الإسرائيلية عام 2004 قرارا سريا – افتضح أمره ما أدى لتراجعها عنه بعد ضغوطات دولية مختلفة- بتطبيق "قانون الغائب حتى لو كان موجودا" على أراضي الفلسطينيين سكان الضفة الغربية الذين وقعت أراضيهم داخل جدار القدس، وهو القانون الذي سن عام 1950 من قبل الكنيست الإسرائيلي بهدف حرمان ما تبقى من الفلسطينيين في دولة الاحتلال الإسرائيلي من حقوقهم في أراضيهم بالقرى التي سكنوا فيها قبل النكبة.

وفي المقابل، شرعت إسرائيل بالتخلي ،بشكل غير رسمي ومعلن، عن الأحياء الفلسطينية

الشعبي للقدس، 2010.

38 نفس المصدر

39 نفس المصدر

40 . أريئيلي شاؤول وميخائيل سفارد، الجدار الفاصل أمن أم جشع، ص 221، ترجمة عليان الهندي،يديعوت احرنوت للتوزيع والنشر، 2008.

مثل راس خميس وعناتا وشعفاط وسميرا ميس وكفر عقب وضاحية البريد وراس شحادة التي يزيد عدد سكانها المقدسيين عن 150 ألف مقدسي، حين أنشأت الحكومة الإسرائيلية جهاز إداري سمته الإدارة الجماعية لمحيط القدس، أوكلت فيه الإدارة المدنية تقديم الخدمات البلدية في هذه الأحياء بدلا من بلدية القدس.

ولعل أخطر هذه القرارات، التي سنت منذ قرار بناء الجدار الفاصل حول مدينة القدس عام 2002، هو قرار رقم 3790 الصادر عام 2018 الذي سمي ظلما "تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس[41]" الذي خصصت له ميزانيات تفوق المليارد دولار، الهادف إلى تهويد القدس الشرقية في مجالات التعليم، من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية، وبناء مراكز جماهيرية لتحل مكان الدواوين والمراكز والأندية الاجتماعية والرياضية الفلسطينية، وتطويب الأراضي الفلسطينية بهدف السيطرة على أراضي الفلسطينيين الغائبين، أو الذي ستغيبهم القوانين الإسرائيلية، حيث تتوقع المصادر الفلسطينية أن تقدم هذه الخطوة على مصادرة عشرات النسب المئوية من أراضي الفلسطينيين.

إجمالا يمكن القول، أن الحكومات الإسرائيلية المختلفة، سنت قرارات بخصوص القدس بلغ عددها حتى عام 2006 أكثر من 300 قرار موزعة كالتالي: بيانات (17)، مكانة المدينة (97)، البلدة القديمة والقدس الشرقية (26)، تطوير الأراضي للبناء (122)، والسياحة (4)، والتربية والتعليم والرفاه (20)، والإدارة (39)، والأمن (5)، التي كانت جميعها موجهة ضد الفلسطينيين، كالأوامر العسكرية في الضفة الغربية.

خلاصة

نتيجة لكل الأوامر والقوانين والإجراءات التي نفذها الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين، الذين تم إخضاعهم لخليط غريب وعجيب من القوانين، التي أخذت بعين الاعتبار مصالح المغتصبين اليهود لهذه الأرض، من دون أي اعتبار لأصحاب الأرض الأصليين (الشعب الفلسطيني). ففي مجال الأراضي والجمعيات استحضرت القوانين العثمانية التي فسرت بطريقة مقصودة هدفها سرقت الأراضي وتقييد العمل الخيري الذي تقوم به الجمعيات الفلسطية والدولية، في حين استخدم قانون الطواريء التابع للانتداب البريطاني لقمع الفلسطينيين بشتى الوسائل، أما القوانين الأردنية فقد أخضعت لعشرات التغييرات ،بواسطة أوامر عسكرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أفقدتها من جوهرها، لأن أوامر الاحتلال أخذت جانب العقوبات والإجراءات منها، وألغت جانب الامتيازات والحقوق التي يمكن أن يحصل

41 . قرار رقم 3790، «تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس»، رابط القرار الاليكتروني https://www.gov.il/he/departments/policies/dec3790_2018.

عليها المواطن الفلسطيني.

أما الأوامر العسكرية، التي استنبطت من القوانين الأردنية ومن قانون الطوارئ البريطاني ومما يسمى بالاحتياجات العسكرية، فقد جاءت هي أيضا لنفي وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية والدينية في هذه البلاد. ودعمت هذه الأوامر بقرارات حكومية إسرائيلية وتشريعات من الكنيست، تهدف إى محاولة ضم الضفة الغربية من دون أي اعتبار أو مكانة للشعب الفلسطيني، صاحب الأرض الأصلي.

نتاج كل ذلك، يتعرض الشعب الفلسطيني لأقسى أنواع التمييز العنصري على أسس عرقية ودينية، الذي اعترف قادة جنوب أفريقيا أنه أشد من ذلك الذي فرض على جنوب أفريقيا، فعلى حد قولهم لم تكن هناك شوارع مخصصة للبيض وأخرى للسود كما هو الحال في المناطق الفلسطينية المحتلة. والأمر لا يتوقف على التمييز العنصري والفاشي مع الشعب الفلسطيني، يبل جري الحديث عن توفير أجواء وبيئة طاردة للشعب الفلسطيني عن وطنه التاريخي.

لذلك فإن الرد على هذه السياسات، يتطلب توحيد الصفوف، وتبني برامج نضالية تدعم صمود وتمسك الشعب الفلسطيني بأراضيه، لأن وجودهم واستمرارهم في هذه البلاد هو الرد المناسب لمواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، إلى حين توفر ظروف التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية.

آثار نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" على الشعب الفلسطيني

د. عزام حامد عمرو	د. خبيب منذر الزهيري
أستاذ مساعد/ محاضر ورئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية/ كلية العلوم الإدارية والمعلوماتية. جامعة الإستقلال azzamhamro@gmail.com	أستاذ العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد/ العراق khobaibmonther@gmail.com

ملخص:

يستعرض الباحث الآثار المتنوعة لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين، ومشكلة فصل الفلسطيني عن الفلسطيني والتمييز بين الفلسطيني والإسرائيلي. وتهدف الدراسة إلى معرفة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والنفسية. معرفة السياسات الإسرائيلية والقوانين والقرارات العسكرية العنصرية، ومراحل التوسع الإستيطاني، والتحديات التي يواجهها الفلسطينين، بإتباع منهاج وصفي تحليلي، وأظهرت الدراسة استنتاجات عدة؛ بأن هناك استراتيجيات إسرائيلية ممنهجة لتهجير الفلسطينيين. وجود مجموعة من القرارات العسكرية لإحتكار الموارد والمياه الجوفية بمثابة تهديد للوجود الفلسطيني. عدم تطبيق أوسلو يسهم في تقسيم الضفة جغرافياً ويحد من قدرة الفلسطينيين على استخدام أراضيهم ومواردهم. لاتزال السياسات الإسرائيلية ثابتة ولا تظهر أي بوادر لتغيير جذري. ازدياد تفشي السلوكيات المخلة بالأمن واللجوء إلى خيارات الهجرة. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتلخص في الحاجة إلى مراجعة السياسات الدولية. تعزيز الحق الفلسطيني. وجوب تواجد رقابة دولية لرصد الأنشطة الإستيطانية والإعتداءات. الضغط الدولي على إسرائيل. دعم الاقتصاد والصحة النفسية.

كلمات مفتاحية: الأبارتهايد الإسرائيلي، جدار الفصل العنصري في فلسطين، التوسع الإستيطاني في الضفة وغزة، الحرب الإسرائيلية على غزة.

مقدّمة:

تعريف الأبارتهايد: هو مصطلح يُستخدم لوصف نظام الفصل العنصري الذي يُمارس من قبل دولة معينة ضد مجموعة عرقية أو قومية معينة.

في السياق الفلسطيني، يُشير الأبارتهايد إلى السياسات والممارسات التي تنفذها إسرائيل منذ عام 1948 بهدف فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية. تشمل هذه السياسات تمييزاً في الوصول إلى الموارد، والحقوق السياسية، والخدمات الاجتماعية، مما يخلق واقعاً من القمع والتهميش للفلسطينيين في أراضيهم. ويشكل نظام الأبارتهايد في فلسطين أحد أكثر أنظمة الفصل العنصري قساوةً وتدميراً في العصر الحديث، حيث يتجاوز تأثيره الأبعاد الجغرافية والسياسية على النسيج الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين. ومنذ منتصف القرن العشرين، شهد الشعب الفلسطيني سياسات قمعية تهدف إلى إقصاء هويته وحقوقه الأساسية، مما أدى إلى تفكيك مجتمعاته وتهجير العديد من أبناءه، وتعكس آثار هذا النظام العنصري واقعاً مليئاً بالتحديات، حيث تتجلى معاناة الشعب الفلسطيني في شتى المجالات، بدءاً من سياسة التوسع الإستيطاني، وصولاً إلى التدهور وحالة التردّي الاقتصادي وتقييد الحقوق السياسية. والاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، والقتل، والتهجير القسري، والقيود على الحركة، وحرمان الفلسطينيين من المواطنة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تندرج تحت نظام الأبارتهايد، والتي تهدف إلى فصل الفلسطينيين عن الفلسطينيين والفلسطينيين عن الإسرائيليين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، التي تؤدي إلى تفكيك المجتمعات الفلسطينية. وكيف يتسبب هذا النظام في معاناة الشعب الفلسطيني؟!

أسئلة الدراسة:

1. ما هي السياسات والممارسات الإسرائيلية الإستيطانية التي تُعتبر جزءاً من نظام الأبارتهايد في فلسطين؟

2. كيف تؤثر هذه السياسات على حقوق الفلسطينيين الأساسية وممارستهم لحياتهم اليومية؟

3. ما هي الأبعاد الاجتماعية والنفسية لنظام الأبارتهايد على الشعب الفلسطيني؟

4. كيف ساهمت هذه السياسات في تفكيك المجتمعات الفلسطينية وتهجير سكانها؟

5. ما هي التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة لهذا النظام؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل السياسات والممارسات الإستيطانية والتوسعية التي تنفذها إسرائيل تحت نظام الأبارتهايد، وتحديد كيفية تأثيرها على حقوق الفلسطينيين الأساسية.

2. تقييم الأبعاد الاجتماعية والنفسية التي يتركها نظام الأبارتهايد وتأثيره على النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

3. تحديد آثار الأبارتهايد على المجتمعات الفلسطينية في تفكيك المجتمعات الفلسطينية وتهجير السكان، مع التركيز على الآثار المترتبة على الأسر والمجتمعات المحلية.

4. تقييم التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة السياسات الإسرائيلية، بما في ذلك التدهور الاقتصادي والتمييز في الوصول إلى الموارد.

5. تقديم توصيات قائمة على النتائج المستخلصة من الدراسة لتعزيز حقوق الفلسطينيين والعمل نحو تحقيق العدالة والمساواة في ظل نظام الأبارتهايد القائم.

أهمية الدراسة:

ستسهم الدراسة في زيادة الوعي حول قضايا حقوق الإنسان في فلسطين، وتقدم فهماً لنظام الأبارتهايد الإسرائيلي، وكيفية تأثير السياسات العنصرية على حياة الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية، وتشكل قاعدة قيّمة للباحثين والمهتمين بدراسة قضايا الأبارتهايد والفصل العنصري، وتعزيز النقاش الأكاديمي ومحاولة لتوجيه لصنّاع القرار نحو تطوير سياسات تساهم في تحقيق العدالة والمساواة للفلسطينيين، ودعم جهود المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لتوثق الآثار وما يتسبب به الأبارتهايد الإسرائيلي وانعكاساته السلبية على المجتمعات الفلسطينية.

حدود الدراسة: أرض فلسطين التاريخية.

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن نظام الأبارتهايد الإسرائيلي هو انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، ويؤدي إلى تفكيك المجتمعات وزيادة الفقر وأن السياسات التوسعية الاستيطانية والإحتلال سبب تدهور الحالة الاقتصادية، والاجتماعية والنفسية، ويعيق التنمية المستدامة، ويهدف للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية.

منهجية الدراسة:

المنهاج الوصفي التحليلي عبر مراجعة الدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات

الدولية.

أولاً: السياق التاريخي

تأسست دولة إسرائيل عام 1948، في سياق تاريخي تضمن حقبة الانتداب البريطاني وازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي هذا السياق، أدى إعلان استقلال إسرائيل إلى ما يُعرف بالنكبة " الحرب العربية الإسرائيلية الأولى"، حيث تم تهجير أكثر من 700,000 فلسطيني، وتمت مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، و منذ ذلك الحين، بدأت ممارسة سلسلة من السياسات التمييزية العنصرية التي أدت إلى إنشاء نظام فصل عنصري، حيث تُفرض قيود على الحركة والتنقل، ويتم بناء جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى إقامة مستوطنات غير قانونية على الأراضي المحتلة، وعلى مر السنين، اعتمدت إسرائيل مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعزز من هذا النظام، منها قانون أملاك الغائبين عام "1950" ويعرّف من هُجّر أو نزح أو ترك أملاكه حتى تشرين ثاني 1947، خاصةً على أثر الحرب، على أنّه غائب. وتعتبر كل أملاكه (الأراضي، البيوت والحسابات البنكية وغيرها) بمثابة "أملاك غائبين" تنقل ملكيّتها لدولة الإحتلال، ويديرها وصيّ من قبل الدولة يطلق عليه إسم "حارس أملاك الغائبين"، وهذا القانون يعتبر بمثابة الأداة الأساسية للسيطرة على أملاك وحقوق اللاجئين المهجّرين من الفلسطينيين وكذلك أملاك الوقف الإسلامي في الدولة. فهذه السياسات تعكس محاولة منهجية لإقصاء الفلسطينيين عن حقوقهم الوطنية والسياسية، مما يُعزز من واقع الفصل العنصري ويؤدي إلى الشعور بالإحباط والاغتراب بين أبناء الشعب الفلسطيني. (عدالة، 2024)

وبعد حرب يونيو 1967 أو مايسمى "بحرب النكسة" التي أسفرت عن احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، تغوّل نظام الأبارتهايد بشكل كبير، وأدى إلى تعميق آثار الفصل العنصري على المجتمع الفلسطيني من السيطرة الكاملة على الأرض والإنسان وتم فرض هذا النظام عسكرياً على الفلسطينيين وتقييد حرية الحركة والتنقل، ويُخضع الفلسطينيون لتفتيشات متكررة عبر حواجز عسكرية الدائمة منها والمؤقته، مما يجعل التنقل بين المدن والقرى أمراً صعباً، وخلق بيئة من الخوف والقلق المستمر، وشهدت الفترة ما بعد 1967 زيادة ملحوظة في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل منهجي في إطار سياسة التوسع، وتهجير السكان الأصليين انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتأثيره على الحياة اليومية للفلسطينيين من خلال تدمير المزارع والممتلكات، وهنا تبرز معاناة الفلسطينيون أيضاً، حيث يُحكِمُ الإسرائيليون قبضتهم على الأرض بقوانين مدنية بينما يَخضع الفلسطينيون لقوانين عسكرية تمييزية في إزدواجية صارخة في تطبيق القانون. وفي ذلك انتهاك وانتقاصٌ

من الحقوق الفلسطينية السياسية والاجتماعية. وتعرضت ثروات الضفة الغربية، خصوصًا مواردها المائية، لعمليات نهب واسعة من قبل إسرائيل، كما قامت بتنفيذ سياسات تهويد ممنهجة في القدس، واستولت على مساحات كبيرة لتعزيز وضعها الاستراتيجي والعسكري. هذه الخطوات أدت إلى إزالة أي تهديد عسكري محتمل من وجود جيش عربي منظم أو مقاومة مسلحة في الضفة الغربية، التي تعتبر القلب الجغرافي لفلسطين التاريخية، فقد سيطر الاحتلال على 85% من المياه الجوفية الفلسطينية منذ النكسة، ما يعادل حوالي 600 مليون متر مكعب. كما منعت الفلسطينيين من الوصول إلى مياه نهر الأردن، التي تُقدّر بنحو 250 مليون متر مكعب، وإقامة مستوطنات فوق المناطق الغنية بالمياه، حيث تعتمد هذه المستوطنات على الموارد المائية الفلسطينية، وفي سبيل تحقيق السيطرة الكاملة على المياه، عبر قرارات عسكرية، أبرزها؛

1. القرار الصادر بتاريخ 7/6/1997 وينص على أن جميع المياه في الأراضي المحتلة مجددًا تُعتبر ملكاً للاحتلال.

2. القرار رقم 92 بتاريخ 15/8/1997، الذي يمنح السلطات العسكرية الإسرائيلية الصلاحية الكاملة للسيطرة على جميع المسائل المتعلقة بالمياه.

3. القرار رقم 58 بتاريخ 19/8/1967، الذي يحظر إنشاء أي منشآت مائية جديدة دون ترخيص، حيث يحق لضابط المياه رفض أي طلب ترخيص دون تقديم أسباب.

4. القرار رقم 158 الصادر في 1/10/1967، الذي يقضي بأن جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تخضع لسلطة الحاكم العسكري الإسرائيلي.

5. القرار رقم 291 لعام 1967، الذي ينص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً لقانون الاحتلال الإسرائيلي الصادر في عام 1959.

6. القرار رقم 948 لعام 1967، الذي يُلزم كل فلسطيني في غزة بالحصول مسبقاً على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي لتنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه. (نوباني، 2023).

ثانياً: نظام الأبارتهايد بعد أوسلو 1993 حتى انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000.

بعد اتفاق أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (A,B,C) ، حيث تخضع المناطق A للسلطة الفلسطينية، بينما تبقى المناطق B تحت السيطرة المدنية الفلسطينية مع السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وفي المناطق C سيطرة إسرائيلية كاملة. مما أدى هذا إلى تقويض التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية، وخلق نوع من الفصل الجغرافي الذي يعزز من نظام الأبارتهايد. ولم يكن هذا التقسيم للضفة الغربية صدفة أو بلا معنى، بقدر ما كان مدروسا ويؤشر على أهداف مبيّتة؛ حيث جاءت السنوات اللاحقة وتبين مدى خطورتها.

ففي المنطقة المسماة (C) وفقا للاتفاق المرحلي كانت محط اطماع دولة إسرائيل باعتبارها المجال الحيوي لمشروعها الاستيطاني، و 99% من هذه المنطقة مستبعدة تماما عن حق الفلسطيني في إستخدامها، ولا تسمح سلطات الاحتلال للفلسطينيين بالبناء فيها لأغراض السكن أو لأغراض تجارية أو صناعية علماً بأنّ معظم الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، وفيها أحواض المياه الرئيسية باستثناء الحوض الشمالي الشرقي في محافظة جنين، وفيها المساحات المفتوحة، التي كانت مصدر دخل المزارعين الفلسطينيين، و70% من أراضيها محددة على انها داخل الحدود البلدية للمستوطنات والمستوطنين، ومضت إسرائيل على الرغم من التفاهمات السياسية في توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وارتفعت أعداد المستوطنين بشكل ملحوظ، عبر مراحل عدة؛

- **المرحلة الأولى**

تعتبر الموجة الاستيطانية الأولى بمثابة البداية لعملية الاستيطان وقد تمت خلال فترة حكم حزب العمل منذ عام 1967 إلى عام 1977، وخلال تلك الفترة، تم إنشاء حوالي 34 مستوطنة، 12 منها في منطقة القدس الكبرى، و وكانت غوش عتصيون أول مستوطنة تبنى جنوبي بيت لحم ومناطق غور الأردن 1967، ومتسوطنة كريات أربع شرقي الخليل 1968، كما أقيمت مستوطنات على أراضي القرى المدمرة مثل يالو وبيت نوبا واللطرون .. ارتفع عدد المستوطنين إلى 2876، وتم التركيز حينها على غوش عتصيون القدس وتركّز الإستيطان على الطرق والتلال والأراضي الممتدة من نابلس حتى الخليل عبر مدينة القدس، وطرق مرتبطة بغور الأردن، وكانت أولى المستوطنات التي بنتها في منطقتي نابلس ورام الله عام 1977 هي ثلاث مستوطنات "عوفرا"، و"كيدوميم" و"معاليه أدوميم" شرقي القدس. (المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين،2023)

- **المرحلة الثانية**

شهدت الموجة الاستيطانية الثانية تحولاً كبيراً في السياسات الاستيطانية الإسرائيلية بعد صعود اليمين المتطرف بقيادة مناحيم بيغن إلى الحكم، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر، وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، تم إنشاء 35 مستوطنة جديدة، تلاها 43 مستوطنة حتى نهاية الثمانينات، وفي الفترة التي رافقت مفاوضات مدريد وواشنطن عقب حرب الخليج الأولى عام 1991، أنشأت حكومة إسحاق شامير سبع مستوطنات جديدة، ليصل عدد المستوطنين إلى 107 آلاف، مما يمثل 5.3% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. (مراحل الاستيطان في فلسطين،2019)

- **المرحلة الثالثة**

ارتفعت وتيرة الإستيطان والتوسع خلال الموجة الثالثة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية وفتح الشوارع الالتفافية، واستخدمت حكومات إسرائيل الاتفاقيات كمظلة لنشاطاتها الاستيطانية، مما أدى إلى زيادة عدد المستوطنات إلى 158 مستوطنة في الضفة الغربية، يسكنها حوالي 750-700 ألف مستوطن بحلول عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، يقطن حوالي 20-15 ألف مستوطن في أكثر من 200 بؤرة استيطانية، مما أدى إلى تحول هذه البؤر إلى معاقل للمنظمات المتشددة اليهودية، ليصل إجمالي الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرة المستوطنات إلى نحو 40% من مجمل مساحة الضفة الغربية. [5]

- **المرحلة الرابعة**

وفي هذه المرحلة الحسّاسة التي شهدت بناء جدار الفصل العنصري عام 2000، بحجة حماية المستوطنين والمستوطنات، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، حيث دمرت 21 مستوطنة وأجلت 8500 مستوطن. ومع ذلك، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى حوالي 400 ألف مستوطن بحلول نهاية عام 2015، بينما بلغ العدد في القدس حوالي 240 ألف مستوطن. كما احتلت المستوطنات 42% من مساحة الضفة الغربية، مما أدى إلى تدهور الوضع نتيجة لتوسع الكتل الاستيطانية الكبرى.ومع صعود اليمين المتطرف بعد انتخابات الكنيست في نوفمبر 2022 كانت تهدف الخطط إلى زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى نحو مليون مستوطن خلال العامين المقبلين 2024-2023 حيث أعد وزير المالية ووزير الاستيطان "بتسلئيل سموتريتش" خطة تتضمن عشرات المشاريع الاستيطانية، بما في ذلك إنشاء مدن استيطانية جديدة وإضفاء الشرعية على 155 بؤرة استيطانية، وقد خصصت الحكومة نحو 3.5 مليار شيكل لتهيئة البنية التحتية للمشاريع الجديدة، في إشارة خطيرة إلى عملية تحول كبير في استراتيجية الاستيطان نحو مرحلة أكثر عدوانية. (الاستيطان في فلسطين من التسلل إلى السيطرة، 2022)

- **إحصائيات رقمية:**

تظهر الإحصائيات السكانية للمستوطنات، الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية دون القدس الشرقية كان حوالي 115,000 عند توقيع اتفاقية أوسلو الأولى عام 1993، وارتفع العدد إلى نحو 500,000 بحلول نهاية عام 2022. بإضافة المستوطنين في القدس الشرقية، ووواليوم يتجاوز العدد الإجمالي 750,000 مستوطن، مما يمثل زيادة ملحوظة بمعدل سبعة أضعاف مقارنة بالعدد في عام 1993. (سعادة،2023)

ثالثاً: الأبارتهايد وانتهاكات حقوق الإنسان

منذ إنشاء نظام الأبارتهايد في فلسطين، استمر الاحتلال العسكري في انتهاك حقوق الإنسان، مما أدى إلى تصاعد حوادث الاعتقالات التعسفية، وعمليات القتل، والاعتداءات على المدنيين. ورغم الانتقادات الدولية المتزايدة لهذه الانتهاكات، إلا أنها لم تسفر عن تغيرات جذرية في السياسات الإسرائيلية. منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بدأت المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان في تطبيق التعريف القانوني الدولي للأبارتهايد على الحالة في فلسطين، سواء فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة أو بشكل أوسع على كامل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، وهناك عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المسؤولون في مؤسسة "الضمير" ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، توصلوا إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل قد فرضت نظام أبارتهايد على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. واعتبروا أن المكونات الثلاثة التي يعتمد عليها تعريف الأبارتهايد تنطبق على الوضع في هذه المناطق، كما أشارت جماعة "يش دين" الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تطبق نظام الأبارتهايد في الضفة الغربية، فيما رأت مؤسسة "الميزان" الفلسطينية أن الحصار المفروض على غزة يمثل جزءاً من هذا النظام الإسرائيلي. وتوصل عدد من نشطاء حقوق الإنسان، باستخدام المعيار القانوني نفسه، إلى أن إسرائيل تمارس نظام الأبارتهايد على كامل الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ومنظمات مثل "هيومن رايتس ووتش"، و"أمنستي إنترناشيونال"، و"الحق"، و"بتسيلم" أصدرت تقارير تشير إلى أن إسرائيل عمدت على مدار 75 عامًا إلى تقسيم الأرض والسكان الفلسطينيين إلى تجمعات منفصلة في القدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وداخل الخط الأخضر، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن، مما أدى إلى تمييز منهجي وهيمنة أبارتهايدية، ومن أبرز مظاهر الأبارتهايد التي تطبقها إسرائيل: "قانون العودة" لعام 1950، الذي يسمح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية، مقابل رفض عودة نحو مليون لاجئ فلسطيني وأحفادهم؛ إلى جانب مصادرة الأملاك الفلسطينية استنادًا إلى "قانون أملاك الغائبين" لعام 1950 و"قانون الاستحواذ على الأراضي" لعام 1953. ورغم مشاركة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات وبعض جوانب الحياة العامة، إلا أنهم يواجهون قيوداً كبيرة في تملك الأراضي، ويحرمون من مزايا اجتماعية لعدم خدمتهم في الجيش، ويعانون من تمييز في سوق العمل والإسكان، مع مكانة اقتصادية واجتماعية متدنية مقارنة باليهود، وفي عام 2021، أصدرت منظمة "بتسيلم" تقريرًا يؤكد أن إسرائيل أقامت نظام تفوق يهودي على كامل المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط، ما يشكل نظام أبارتهايد. (نظام تفوّق يهوديّ من النهر إلى البحر: إنّه أبارتهايد، 2021)

رابعاً: تأثير الأبارتهايد الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة

تشير التقديرات إلى أن تلك المناطق وصلت إلى مستويات مرتفعة جداً من الدمار لا سيما بعد أحداث السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيليلة على غوة والضفة وما خلفته الحرب من دمار لم يشهد التاريخ مثله وما ألحقه بالوظائف والمعيشة والإقتصاد المتردي في الأراضي الفلسطينية، فلقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة، المتمثلة في غزة والضفة الغربية، ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة إلى 51.1% خلال العام الماضي 2024، وفقًا لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ففي الضفة الغربية، بلغ معدل البطالة 34.9% بين أكتوبر 2023 وسبتمبر 2024، بينما وصل في غزة إلى 79.7%. كما تعرض الاقتصاد الفلسطيني لخسائر كبيرة، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.2%، بانخفاض 21.7% في الضفة و84.7% في غزة. وهذا التراجع الاقتصادي غير المسبوق في التاريخ الحديث، حيث أنه تجاوز الانكماش خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2001 الذي بلغ 14.9%. وأوضحت د. ربا جرادات المدير الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية " لقد تسببت الحرب بترك آثار مخيفة تجاوزت الخسائر في الأرواح وحالة التردّي الإنسانية البائسة والدمار، اذ أنها غيرت الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالأراضي الفلسطينية بشكل جذري لا سيما في قطاع غزة، كما كان لها التأثير على اقتصاد الضفة الغربية وسوق العمل وستبقى آثارها الملموسة لأجيال قادمة." ومع دخول الحرب عامها الثاني فإن الضغوط الاقتصادية آخذةٌ بالإرتفاع مما سيؤدي إلى تفاقم المأساة، وفي قطاع غزة، يعيش نحو 100% من السكان الآن تحت خط الفقر، مما يعكس التحديات التي تواجهها الأسر في تأمين احتياجاتها الأساسية، وفي الضفة الغربية، أدى الانكماش الاقتصادي الكبير إلى تضاعف معدل الفقر من 12% في 2023 إلى 28% بحلول منتصف 2024. وعلى أثر هذه الحرب لقد توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في غزة نتيجة تدمير المنازل والبنية التحتية، ونزوح العمال وأرباب العمل بشكل متكرر، مما أسفر عن توقف العمل أو انتشار العمل غير المنظم الذي يركز على توفير الضروريات الأساسية، وأدت العوائق التي يفرضها أمام حركة الأشخاص والبضائع، إلى جانب القيود التجارية وإغلاق سوق العمل أمام العمال الفلسطينيين في أراضي عام 1948 إلى زيادة الضغط على سبل العيش. (عام من الحرب: ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من 80 في المائة وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 85 في المائة في غزة خلال العام المنصرم.2024)

وتُعد الأبعاد النفسية للأبارتهايد في فلسطين عنصراً مهماً في الحياة اليومية للفلسطينيين، حيث تترك سياسات القمع آثاراً عميقة على الصحة النفسية، ويعاني العديد من الفلسطينيين من مستويات مرتفعة من القلق والاكتئاب نتيجة للتجارب المستمرة من البطالة والعنف

والاعتقالات والتفتيشات اليومية، مما يؤدي إلى انتشار اضطرابات نفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة، فإن التوتر المستمر الذي يعيشه الفلسطينيون، سواء في المخيمات أو في المدن، يؤثر سلباً على نفسيتهم، مما يتطلب الدعم النفسي والعلاجي الفوري، إن فرض الاحتلال على الفلسطينيين الحروب المتتالية والإعتداءات المتكررة على مدى 76 عاماً، أثر على الفلسطينيين جيلاً بعد جيل، خاصة الأطفال منهم والشباب الذين يتعرضون لصدمات نفسية مستمرة، تعود جذورها إلى عام 1948، نتيجة العنف والحرمان، الذي يعيق النمو العاطفي والنفسي عندهم، مما يدفعهم هذه الظروف العديد إلى خيارات الهجرة أو الانحراف نحو السلوكيات الضارة كالمخدرات والتطرف، مما يعكس حالة الفوضى التي تسود المجتمع الفلسطيني، والظروف الاقتصادية المتردّية ستزيد من تفاقم الوضع النفسي، حيث أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما زاد من معاناة الشباب في تأمين احتياجاتهم، وتعاني السياحة والاستثمارات المحلية من الشلل، مما يعيق فرص العمل، فالأثر النفسي الناتج عن هذه الحرب ينعكس سلباً على إنتاجية القوى العاملة، مما يؤدي إلى إ{تفاع نسبة الفقر وخلق حالة من اللا إستقرار الدائم. (سلمان، 2024)

خاتمة

في ختام هذا التحليل حول نظام الأبارتهايد وتأثيراته على الشعب الفلسطيني، يتضح أن هذا النظام ليس مجرد مجموعة من السياسات التمييزية، بل هو واقع وحقيقة قاسية تعكس انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ويقوض الأمل في تحقيق السلام والعدالة للفلسطينيين لقد أدت ممارسات الأبارتهايد إلى تدهور في الحالة الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية للفلسطينيين، وخلق بيئة مليئة بالتحديات والمآسي، ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني يظهر القدرة على المقاومة والصمود في وجه القمع، وبالرغم من صموده فإنه بحاجة ملحة الى دعم دولي فعّال، لرفع هذا الظلم بحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وضمان العدالة، لتوفير إمكانية بناء مستقبل قائم على السلام وسيظل الأمل قائماً إلى أن يُفضي النضال الفلسطيني إلى التحرر والكرامة، ليس فقط للفلسطينيين، بل لجميع الشعوب التي تعاني من الاحتلال والظلم.

الإستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة بأنه ومنذ تأسيس دولة إسرائيل، تطورت السياسات التمييزية العنصرية وأدت إلى إنشاء نظام فصل عنصري يعكس استراتيجيات منهجية لإقصاء الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الوطنية والسياسية، مما أثر على حياتهم اليومية بشكل سلبي كبير وزاد من مشاعر الإحباط والاغتراب.

2. وأن تحكُّم إسرائيل على حوالي 85% من المياه الجوفية الفلسطينية من خلال قرارات عسكرية تقييدية تهدف وأحتكارها يشكل تهديداً لحياة ووجود الفلسطينيين.

3. قامت إسرائيل بإستغلال اتفاقيات أوسلو التي تقسّم الضفة الغربية إلى مناطق A وB وC، وكسب الوقت للإستمرار في نشاطها الإستيطاني والتوسع بهدف تغيير الجغرافيا على الأرض لفرض واقع جديد يزيد من الحيلولة دون أن قيام دولة فلسطينية، حيث أصبح 99% من منطقة Cخاضعة للسيطرة الكاملة للإحتلال، مما يحد من قدرة الفلسطينيين على استخدام أراضيهم ومواردهم.

4. لقد شهدت السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو زيادة ملحوظة في عدد المستوطنات الإسرائيلية، حيث تضاعف عدد المستوطنين بشكل كبير ليصل إلى نحو 750,000 مستوطن بحلول عام 2022، مما يعكس استراتيجية إسرائيل في التوسع وتعزيز وجودها على الأرض الفلسطينية رغم التفاهمات السياسية، مما أثر سلباً على الأمن والموارد الطبيعية للفلسطينيين.

5. إنّ مواصلة الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يشكّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وبشكل منهجي، حيث تتزايد حالات الاعتقالات التعسفية، والقتل، والاعتداءات على المدنيين. ورغم الانتقادات الدولية، فلا تزال السياسات الإسرائيلية ثابتة ولا تظهر أي بوادر لتغيير جذري.

6. بدأت المؤسسات الدولية والإقليمية في اعتماد التعريف القانوني للأبارتهايد على الحالة الفلسطينية، مع اعتراف عدد من الدول والمنظمات الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان بأن إسرائيل تطبق نظام أبارتهايد يمتد عبر جميع الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

7. أدى الأبارتهايد الإسرائيلي والحرب على غزة بعد أحداث السابع من اكتوبر إلى تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير، ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أثر سلباً على دخل الأسر وسبل العيش، حيث يعيش معظم السكان في غزة تحت خط الفقر.

8. لا تزال المجتمعات الفلسطينية تعاني من الآثار النفسية المدمرة نتيجة للحروب المتكررة والعنف المستمر. إن مستويات القلق والاكتئاب والإضطرابات النفسية بشكل كبير بين الفلسطينيين، مما يعيق النمو العاطفي والنفسي للأجيال الجديدة مما يزيد من خيارات الهجرة أو المواجهة.

التوصيات:

1. يجب على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لوقف جميع أشكال الفصل العنصري ومراجعة القوانين والقرارات العسكرية التي تنتهك حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الوصول إلى الموارد الطبيعية.

2. دعم المبادرات التي تعزز وترسخ مفهوم حقوق الفلسطينيين وتساعد في الحفاظ على هويتهم وثقافتهم، بالإضافة إلى العمل على بناء استراتيجيات اقتصادية بديلة تدعم المجتمع الفلسطيني في مواجهة آثار الاحتلال.

3. وجوب تدخل دولي فعال لرصد الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وتطبيق الضغوط اللازمة لوقف التوسع الاستيطاني وفرض العقوبات على الانتهاكات الممنهجة التي تهدد الوجود الفلسطيني.

4. تعزيز مفهوم الوعي بالحقوق الفلسطينية من خلال حملات إعلامية وتثقيفية تستهدف المجتمع الدولي، لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين والانتهاكات التي يتعرضون لها، لحشد دعم أكبر للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

5. ضرورة أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية بزيادة الضغوط على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسية على الأنشطة الاستيطانية والتمييز العنصري.

6. توفير الدعم المالي والسياسي لمنظمات حقوق الإنسان العاملة في فلسطين، لتمكينها من توثيق الانتهاكات ونشر الوعي حولها، مما يساهم في تحقيق العدالة للفلسطينيين والضغط من أجل التغيير على المستوى الدولي.

7. يجب على المجتمع الدولي تقديم دعم عاجل لاقتصاد غزة والضفة الغربية، بما في ذلك مساعدات مالية لتحسين ظروف المعيشة، ودعم المشاريع الصغيرة لتوفير فرص العمل، وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر المتضررة.

8. ضرورة دعم برامج الصحة النفسية التي تستهدف الشباب والفئات الأكثر تعرضاً للصدمات بفعل الحرب وما يمارسة الاحتلال من سياسات توسعية وقمعية ضد الشعب الفلسطيني، والعمل على توفير خدمات علاجية متخصصة وبرامج توعية لرفد القدرة على التكيف مع الضغوط النفسية، مما سيساعد في معالجة الأبعاد النفسية لما يسببُهُ نظام التمييز والأبارتهايد الإسرائيلي.

المصادر:

1. Amnesty International، (2022). الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة وحشي وجريمة ضد الإنسانية،/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

2. عدالة، (2023). قانون أملاك الغائبين. https://www.adalah.org/ar/law/view/343

3. نوباني، يامن (2023). 56 عاما على النكسة.. هدم البيوت وسرقة المياه. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. https://www.wafa.ps/pages/details/72510

4. المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين(2023). الجزيرة، الموسوعة| فلسطين. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/11/3

5. مراحل الإستيطان في فلسطين (2019). وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، .https://www mofa.pna.ps/en-us/mediaoffice/politicalstatement

6. الاستيطان في فلسطين من التسلل إلى السيطرة (2022). سفارة دولة فلسطين في موريتانيا. https://www.palemb.mr/?q=node/1748

7. سعادة، عماد (2023). عدد المستوطنين تضاعف"7" مرات منذ "أوسلو"، موقع: القدس. https://alquds.com/ar/posts/90661

8. نظام تفوّق يهوديّ من النهر إلى البحر: إنّه أبارتهايد،(2021). موقع: بتسيلم، .https://www btselem.org/arabic/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid

9. عام من الحرب: ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من 80 في المائة وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 85 في المائة في غزة خلال العام المنصرم، (2024). موقع: منظمة العمل الدولية. https:// www.ilo.org/ar/resource/news/am-mn-alhrb-artfa-nsbt-albtalt-aly-ma-yqrb-mn-80-fy-almayt-wankmash-alnatj

10. سلمان، د.توفيق (2024). الحرب والشباب الفلسطيني: الآثار النفسية والاقتصادية للاعتداءات والاجتياحات والحروب المتكررة. المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية. https://reform.ps/ ar/blogs/war-and-palestinian-youth-the-psychological-and-economic-impact-of-repeated-attacks-invasions-and-wars

انعكاس نظام الابرتهايد الإسرائيلي
على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة

د. نادية ابراهيم ابو زاهر	د. إيناس موسى الزين
استاذ مشارك/ جامعة الاستقلال	استاذ مساعد / جامعة الاستقلال
nadia.abuzaher@pass.ps	enasabulaban@pass.ps

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن انعكاسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي وعلى نظرية الاستعمار الاستيطاني. ومن مقولات هذه النظرية أن المستعمر يهدف إلى إعادة تشكيل الأراضي للسكان الإصليين لصالح المستوطنين، ولدى تطبيق هذا المبدأ على الحالة الفلسطينية نجد أن إسرائيل أعادت تشكيل الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين الإسرائليين. إذ يهدف سلوك المستعمر (إسرائيل) من إعادة تشكيل الأراضي الفلسطينية أن يسيطر عليها. وقد عمل نظام الابرتهايد الإسرائيلي على إعادة تشكيل الأرض من خلال الاستمرار في بناء المستوطنات والجدار الفاصل والحواجز الإسرائيلية. فتؤدي المستوطنات إلى تغيير الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية لصالح المستوطنين حيث يزداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية. وتؤدي الحواجز إلى صعوبة التنقل بين المدن، ويؤدي الجدار الفاصل إلى عزل كثير من أراضي الضفة، وعزل الفلسطينين ومنعهم من الوصول لمواردهم المائية وأراضيهم مقابل السماح للمستوطنين من السيطرة على خمسة أضعاف ما يُسمح للفلسطينين. هذه الممارسات لنظام الابرتهايد الإسرائيلي تؤثر على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً ذات سيادة مستدامة.

ومن الحلول المقترحة لإنهاء ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي التي ناقشتها الدراسة، إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حل الدولة الواحدة، المقاومة السلمية وصعود الحركات

الاجتماعية والسياسية ومنها حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). وقد وجدت الدراسة إلى أن هناك دراسات لا ترى إمكانية التوصل لحل بسبب الممارسات الإسرائيلية العنصرية المطبقة.

الكلمات المفتاحية: نظام الأبرتهايد، الدولة الفلسطينية، الاحتلال الإسرائيلي، الاستعمار الاستيطاني.

Abstract:

This study aims at discovering the implications of the Israeli apartheid regime on the feasibility of an independent Palestinian state. Qualitative approach was based upon with the settler colonialism theories. One of the its principles is that the colonizer aims to reshape the lands of the indigenous people in favor of the settlers. When applying this principle to the Palestinian case, we find that Israel has reshaped the Palestinian lands in favor of the Israeli settlers.

The Israeli apartheid regime has reshaped the Palestinians land by continuing to build settlements, the separation wall, and Israeli checkpoints. The settlements change the demographic reality in the West Bank in favor of the settlers, as the number of settlers in the West Bank increases. The checkpoints make it difficult to move between cities, and the separation wall isolates much of the West Bank, isolating Palestinians and preventing them from accessing their water resources and lands, while allowing settlers to control five times more than the Palestinians. These practices of the Israeli apartheid regime affect the chances of achieving an independent, geographically contiguous, and sustainable Palestinian state.

Among the proposed solutions to end the practices of the Israeli apartheid regime discussed in the study are the establishment of an independent Palestinian state, the one-state solution, peaceful resistance, and the rise of social and political movements, including the Boycott, Divestment, and Sanctions (BDS) movement. The study found that there are studies that do

not see the possibility of reaching a solution due to the racist Israeli practices that have taken place.

Keywords: Apartheid system, Palestinian State, Israeli Occupation, Settler colonialism.

1. مقدمة:

نظام الابرتهايد (apartheid system) أي نظام الفصل العنصري له تأثيرات سلبية كثيرة على المجتمعات التي تخضع لممارسات هذا النظام الأكثر ظلماً واستبداداً، وإسرائيل ما زالت تمارس نظام الأبرتهايد ضد الفلسطينيين لأكثر من نصف قرن حتى الآن، وقد أُثير الكثير من النقاش الأكاديمي باللغة الإنجليزية حول مدى انطباق نظام الابرتهايد على إسرائيل. وبحسب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليه للعام 1973 فإن تعريف جريمة الفصل العنصري "الأبرتهايد" في مادتها الثانية تشمل "سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، على الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية" (الأمم المتحدة، 1973)، واعتمد المجتمع الدولي هذا المصطلح لإدانة وتجريم هذه الأنظمة والممارسات أينما كانت، وقد اعتبرت (Greenstein, 2015) أن ما يشكل جوهر المقارنة بين إسرائيل ونظام الابرتهايد هو القمع والفصل العنصري المنهجي. وقد ذكرت دراسة (Greenstein, 2020) أمثلة عديدة على انطباق تعريف نظام الابرتهايد في القمع الممنهج وهيمنة مجموعة عرقية على أخرى على ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي، من بينها التوسع المستمر والممنهج في بناء المستوطنات، والقوانين التميزية لصالح الإسرائيليين وضد الفلسطينيين، والقيود المفروضة على حرية الحركة للفلسطينين، والوصول للموارد سواء المائية أو غيرها. ومن بين الأمور المتطابقة بين مفهوم نظام الابرتهايد على الممارسات الإسرائيلية، ما وجدته دراسة (حمد، 2019) من أن سياسات قوانين التمييز العنصريّ الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني يتشابه مع ما شهدته جنوب أفريقيا من سياسات عنصرية لصالح المستوطنين البيض وقد اعتبرت الدراسة أن ما شهدته كل من جنوب إفريقيا وما تشهده فلسطين من "أشد أنظمة الفصل العنصري استبداداً. وهناك دراسات كدراسة سلامة (2018) وجدت تشابها بين فلسطين، وجنوب أفريقيا لا سيما فيما يتعلق طبيعة قضية الابرتهايد، وتاريخ تشكل منظومة الابرتهايد، فيما وجدت بعض التشابه وبعض الاختلاف في أساليب الكفاح المستخدمة ضد

نظام الابرتهايد ودعت الدراسة أن تستفيد فلسطين فيما يتعلق بأساليب الكفاح ضد نظام الابرتهايد من تجربة جنوب إفريقيا.

فيما أن دراسة (Falk &Tilley, 2107) بحثت في الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري. لتقييم فيما إذا كانت السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ترقى إلى مستوى الفصل العنصري. وقامت بذلك من خلال الممارسات القانونية والسياسية لإسرائيل في إطار الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، وقد وجدت الدراسة أن السياسة الإسرائيلية تتوافق مع تعريف الفصل العنصري من خلال نظامها المنظم للهيمنة العنصرية على الفلسطينيين.

هناك دراسات عديدة تناولت نظام الأبرتهايد الإسرائيلي إلا هناك حاجة لتناول انعكاس ممارسات نظام على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، وستغطي هذه الدراسة هذه الفجوة البحثية الذي سيشكل أهمية لهذه الدراسة.

الإشكالية التي تبحث بها تتلخص في سؤالها الرئيس ما انعكاسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة؟

يساعد طرح الأسئلة الفرعية التالية في الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس:

1. ما انعكاس إعادة تشكيل الأراضي الذي يمارسه نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة؟
2. ما انعكاس النظام القانوني المزدوج المتعلق بالموارد المائية الذي يفرضه نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة؟
3. ما انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المقترحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة؟

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

وستساعد الأهداف الفرعية التالية في تحقيق الهدف الرئيس:

1. تحديد انعكاس إعادة تشكيل الإراضي الذي يمارسه نظام الابرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة
2. توضيح انعكاس النظام القانوني المزدوج المتعلق بالموارد المائية الذي يفرضه نظام

الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة؟

3. استكشاف انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المطروحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

والفرضية الرئيسية هي يوجد تأثير سلبي لنظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

وستساعد الأهداف الفرعية التالية في تحقيق الهدف الرئيس:

4. يوجد تأثير سلبي لإعادة تشكيل الإراضي الذي يمارسه نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة

5. يوجد تأثير سلبي للنظام القانوني المزدوج المتعلق بالموارد المائية الذي يفرضه نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة؟

6. يوجد تأثير لنظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المقترحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

2. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative methodology) وهو من مناهج البحث التي تسعى إلى دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دون تحليل يتضمن قياسها، بل فهم معانيها وتفسيرها (Hennink, Hutter & Bailey, 2020). وستعتمد الباحثتان على مراجعة مكتبية بما في ذلك التقارير الدولية والأبحاث الأكاديمية، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. إذ يعتبر نظام الأبرتهايد الإسرائيلي ظاهرة اجتماعية وسياسية مستمرة. فأكثر ما يميز تعريف الظاهرة الاجتماعية، في العلوم الاجتماعية، السلوك أو الممارسة أو مجموعة الممارسات التي تتسم بالاستمرارية، ولها آثار على المجتمع في جميع أبعاده (Thompson, 2017 ,son). هذا المنهج يساعد على تحديد الممارسات التمييزية الإسرائيلية التي تتسم باستمراريتها، أو تلك التي تتسم بطبيعة الفصل العنصري، التي من شأنها أن تمنع إمكانية تحقيق دولة فلسطينية مستقلة. لاسيما تلك الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان، والسياسات التميزية بين المستوطنين والفلسطينيين.

ومن الأمور التي ستساعد في الكشف عن ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي نظرية

الاستعمار الاستيطاني (settler colonial theory) لا سيما إذا ما تم الاستناد لأسس النظرية الأربعة، فبحسب دراسة (Taylor, 2021) فهناك أربعة أسس لنظرية الاستعمار الاستيطاني أول تلك الأسس هي الإبادة الجماعية الرمزية والعرقية، إذ يلتزم المشروع الاستيطاني وفق هذا الأساس تقليل نفوذ شعب أصلي من خلال تدمير ثقافته .والأساس الثاني من أسس نظرية الاستعمار الاستيطاني إعادة تشكيل الأراضي، فبحسب تايلور فإن الاستيلاء على الأراضي يشكل جزءًا لا يتجزأ من مشروع الاستيطان الذي يقوم به المستوطنون، وبالتالي يؤدي إلى إعادة تشكيل السكان والتغيير الديموغرافي من خلال توطين المستوطنين على حساب السكان الأصليين. والعنصر الثالث الذي حددته هو النظام القانوني إذ تؤكد تايلور أن الاستيطان الاستعماري لا يتطلب السيطرة على الأراضي فحسب، بل يتطلب أيضًا بناء إطار قانوني ومؤسسي يعزز الهيمنة لصالح المستوطنين على حساب السكان الإصليين. والأساس الرابع هو الاستمرارية التاريخية للممارسات الاستعمارية الاستيطانية، فنظام الاستيطان الاستعماري لا يكون مجرد حدث تاريخي عابر إنما تكون ممارساته مستمرة.

وفي هذه الدراسة سيتم الاستناد على الأساسيين الرئيسيين لنظرية الاستعمار الاستيطاني التي ستؤثر على إقامة دولة للسكان الأصليين، وهما إعادة تشكيل الأراضي، والنظام القانوني خاصة المتعلق بالسيطرة على الموارد.

3. انعكاس ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي بالنسبة لإعادة تشكيل الإراضي على فرص التواصل لدولة فلسطينية مستقلة

وفي هذه الدراسة ولمعرفة انعكاسات ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة سيتم الاستناد بشكل كبير على إحدى أسس نظرية الاستعمار الاستيطاني وهو إعادة تشكيل الأراضي حيث يهدف سلوك المستعمر في إعادة تشكيل الأراضي بهدف السيطرة عليها، لما لهذا الأساس علاقة كبيرة في فهم كيف يؤثر نظام الابرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية متواصلة ذات سيادة. وإعادة تشكيل الأراضي يدخل ضمنه التجزئة الإقليمية أي تقسيم الفلسطينيين إلى مناطق محددة - الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وداخل إسرائيل يخضعون إلى أوضاع قانونية مختلفة. (Falk &Tilley, 2107). من الأمور التي يمكن الإشارة إليها فيما يتعلق بإعادة تشكيل الأراضي ما وجدته دراسة الهندي (2023) أن الواقع الاستيطانيّ العنصري يمثل دوراً مباشراً في إنشاء نظام الفصل العنصريّ القائم على الكانتونات، ومن أهمِّها تقسيمُ الضّفّة الغربية إلى كانتونين كبيرين. وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية (2022) فقد عملت إسرائيل في

الفترة ما بين عامي 1967 و2009، على زيادة المساحة الإجمالية لأراضي الدولة الإسرائيلي من حوالي 530 ألف دونم إلى 1,4 مليون دونم، وتقع الأغلبية الساحقة منها في المنطقة "ج" من أراضي الضفة الغربية.

سياسة إعادة تشكيل الأراضي لنظام الابرتهايد الإسرائيلي بدأت منذ إنشاء الدولة الإسرائيلية ولا زالت مستمرة إلى اليوم، فقد عملت إسرائيل على شرعنة سيسات نظام الابرتهايد فيما يتعلق بإعادة تشكيل الأراضي من خلال إقرار قوانين متعلقة بضم وقد وجدت دراسة مناع (2023) أن الكنيست الإسرائيلي أقرت عشرات القوانين لنقل الأراضي العربية إلى إسرائيل منها قانون العودة (1950)، وقانون أملاك الغائبين (1950)، وقانون الجنسية الإسرائيلي (1950)، وقانون سلطة تنمية الدولة (1950). وميثاق القيادة التنفيذية الصهيونية (1954). قانون أراضي إسرائيل (1960). كما مارست إسرائيل ومنذ بداية تأسيسها التطهير العرقي فقد وجدت دراسة بابه (2007) أن إسرائيل مارست تطهير عرقي في فلسطين مستخدمة وسائل عدة منها الترهيب، وراتكاب الجرائم.

كما عمل نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على إعادة تشكيل الأرض من خلال بناء الجدار وبناء المستوطنات، والحواجز الإسرائيلية التي جعلت صعوبة بالتواصل ما بين المدن الفلسطينية. كما عمل نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على إعادة تشكيل الأراضي ومن خلال التوسع في بناء مستوطنات وتغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لصالح المستوطنين الإسرائيليين، إذ أن نسبة تفوق عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية على عدد المستوطنين في تناقص مستمر (أبو زاهر، 2018). وقد وجدت دراسة (غانم، 2018) بأن "ما قامت به إسرائيل من احتلال أراضي 1967 وإنتاج واقع ديمغرافي لصالح المستوطنين يشبه الواقع الذي ساد عشية الحرب عام 1948". ويمكن القول أن ما وجدته يتطابق مع واقع إعادة تشكيل الأراضي.

فيما يخلق التزايد في أعداد المستوطنين وتوسيع المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تغيرات بالنسبة لإعادة تشكيل الأراضي لصالح المستوطنين. إذ تُفرض قوانين صارمة على البناء للفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو القدس، مما يؤدي إلى هدم المنازل بحجة مخالفتها لتلك القوانين في حين يسمح للمستوطنين في التوسع والبناء داخل أراضي الضفة الغربية. (AbuZayyad, 2016)

تدخل ضمن ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي في إعادة تشيكل الأراضي، بناء الجدار الفاصل حيث تم بدأ بناء الجدار في 2002 في ظل انتفاضة الأقصى وقدمت محكمة العدل

رأياً استشارياً بخصوصه يقضي ببطلانه، ومن أهم المبررات التي قدمتها إسرائيل أمام محكمة العدل حق الدفاع عن النفس الضرورة الأمنية. (Wedgwood, 2005) وأجريت العديد من الدراسات القانونية حول الجدار وانعكاساته على الفلسطينيين الحريات الأساسية للتنقل والإقامة والوصول إلى أماكن الإقامة المعتادة للفلسطينيين ويتم عزل الفلسطينيين عن بعضهم البعض جغرافياً عبر جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية (Gareau, 2005) واعتبرت دراسات أخرى أن بناء الجدار ممارسات منهجية في سياسة الفصل العنصري (سياسات نظام الابرتهايد) الذي يعتبر جريمة من الجرائم ضد الإنسانية. (أمينة، 2015، 52). الممارسات المنهجية لا تكون فقط بحق الفلسطينيين داخل حدودها فبحسب دراسة (Shahak, 1988) إسرائيل تمارس التمييز المنهجي ضد الفلسطينيين، سواء داخل حدودها أو في الأراضي التي احتلتها، قانونيًا واجتماعيًا وسياسيًا. ومن الآثار الاجتماعية التي وجدتها بعض الدراسات لبناء الجدار على الفلسطينيين المحاذية للجدار ما توصلت إليه دراسة عياش (2013) أن لبناء جدار الفصل العنصري أثار اجتماعية مدمرة للفسطينيين منها آثار متعلقة في مجال الرعاية الصحية والتعليم والسياحة والمياه.

هناك دراسات بحثت في الأساس القانوني والسياسي للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ومن خلال الرأي الاستشاري لمحكمة العدل بخصوص الجدار وجدت بعض الدراسات كدارسة (Evans & Breau, 2005) إلى أن بناء الجدار من شأنه أن يؤثر على أي احتمال مستقبلي لحل الدولتين والدولة الفلسطينية المستقلة لأنه يؤدي إلى مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية ويقلل من إمكانية قيام دولة فلسطينية متجاورة جغرافياً، ويؤدي إلى تقسيم وتفتيت الأراضي الفلسطينية. كما أن مسار الجدار يمر عبر المناطق الزراعية والسكنية في الضفة الغربية، فيقسم المجتمعات ويفصلها عن أراضيها ومواردها بحيث لا يمكنها أن تشكل دولة فلسطينية متماسكة حرمان الفلسطينيين. كما أنه وفق ما تناوله القانونيون فإن بناء الجدار يعوق ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير أن تعقد إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وذلك لأنه يدمر الأسس التي قد تقوم عليها السيادة الفلسطينية. (Gareau, 2005)

بمعنى آخر فإن ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي عندما قامت ببناء الجدار فإن ذلك أثر سلباً على إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، الأمر الذي من شأنه أن يعقد حل الدولتين. كما أن المسار الذي تم تحديده للجدار من شأنه أن يخلق وضعاً آخر على الأرض، وهو ما ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي تغييرات ديموغرافية وجغرافية. (Cohen & Gorden, 2018).

تستخدم إسرائيل الجغرافيا والديموغرافيا لتعزيز سيطرتها الفعّالة على الفلسطينيين، وذلك من خلال سياسات الفصل وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق منفصلة، وبناء جدار الفصل، والأنظمة القانونية المختلفة لصالح الإسرائيليين وضد الفلسطينيين، ومن خلال ضمان التنفيذ الصارم للتفوق الديموغرافي اليهودي داخل إسرائيل (Gordon & Cohen, 2012).

أي أن ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي هي ممارسات تمييزية ضد الفلسطينيين تهدف إلى فرض واقع جديد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنين (الإسرائيليون). مثل تلك الممارسات لنظام الأبرتهايد الإسرائيلي من شأنها أن تقلل من فرص الوصول لدولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافياً وتتمتع بالحكم الذاتي. وهو ما يؤكده تقرير المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2024). إذ يشير إلى أن النمو الهائل لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزيد من تآكل احتمالات إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وتظهر النتائج أن هذا له عواقب مباشرة على المجتمعات الفلسطينية: كالنزوح والعنف والوصول إلى الأراضي والموارد.

وتسبب العزلة لمناطق جغرافية مختلفة من فلسطين، والفصل العنصري الاقتصادي فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية حيث يمنع الفلسطينين للوصول لمواردهم المائية مقابل السماح للمستوطنات من السيطرة على خمسة أضعاف ما يسمح للفلسطيني. والسياسات الاستيطانية التميزية المختلفة التي تسمح للمستوطنين بالوصول للأراضي الزراعية وتمنع الفلسطينيين من حقهم بالوصول إلى أراضيهم الزراعية الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية.

4. انعكاس ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي بالنسبة للنظام القانوني المتعلق بالموارد المائية على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة

الاستعمار الاستيطاني يتقاطع مع مفهوم نظام الأبرتهايد في أن مشروع الاستيطان ليس ممكنًا إلا بسبب الأنظمة القانونية والمؤسسية التمييزية، وبحسب نظرية الاستعمار الاستيطاني فإن مشروع الاستيطان يعتبر تقويضًا لفكرة السيادة الوطنية للشعب الأصلي للأرض. (Veracini & Verbuyst, 2020). يمكن ربط نظام ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي بالنسبة لإحدى أسس نظرية الاستعمار الاستيطاني وهو النظام القانوني التميزي ضد الفلسطينيين ولصالح المستوطنين التي من شأنها أن تؤثر على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، وذلك لأن الاستيطان وفق نظرية الاستعمار الاستيطاني مصمم لإدامة

الفصل بين المجموعتين (المستوطنين والسكان الأصليين) من خلال أنظمة قانونية تميزية تعزز سيطرة المستوطنين على السكان الإصليين. كما يهدف للتخلص من السكان الأصليين أو تهميشهم لاستبدالهم بمستوطنين جدد. كما تستند نظرية الاستعمار الاستيطاني إلى فكرة مفادها أن هذا النوع من الاستعمار يهدف إلى السيطرة على الموارد واستغلالها. (Macoun & Strakosch, 2013). ومن ممارسات الفصل العنصري لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي التي وجدتها دراسة (زريق ودكور، 2018) ويتشابه مع نظام الابرتهايد العنصري لجنوب أفريقيا تخصيص خطوط حافلات في الضفة الغربية للمستوطنين منفصلة عن خطوط حافلات خاصة للفلسطينيين. فبحسب ما أوردته الدراسة فإن رئيس وزراء جنوب إفريقيا عام 1954-1958 يوهانس جيرهاردوس قال بأن جوهر نظام الابرتهايد يكمن في "عدم جلوسي بجانب الساكن الأصلي من الحافلة".

ويمكن تطبيق نظرية الاستعمار الاسيتطاني المشار إليها أعلاه على ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي التي تعمل على فرض أنظمة قانونية تميزية تتيح سيطرة المستوطنين على الموارد المائية الخاصة بالفلسطينيين، حيث تتعزز سيطرة المستوطنين على الموارد المائية من خلال أنظمة قانونية تتيح للمستوطنين السيطرة على الموارد المائية الخاصة بالفلسطينيين. وبحسب بعض الدراسات فإن النظام القانوني الذي يفرضه نظام الابرتهايد الإسرائيلي يكون نظاماً مزدوجاً، نظام للمستوطنين وآخر للفلسطينيين. وهو نظام يمنح المستوطنين امتيازات بينما يبقي الفلسطينيين تحت القوانين العسكرية (AbuZayyad, 2016).

بالنظر إلى النظام القانوني المزدوج يلحظ أن هناك سياسات مائية تمييزية بين المستوطنين والفلسطينيين. وطبقت سياسية تميزية في أسعار المياه بين المستوطنين والفلسطينيين، إذ تبيع المياه للفلسطينيين بسعر أعلى من المستوطنين، ففي حين ينحرم الفلسطينيين من حقهم في استخدام موارد المياه الجوفية (أبو زاهر، 2018). ما تقوم به من ممارسات تميزية لنظام الابرتهايد الإسرائيلي تعتبر مخالفة لاتفاقية لاهاي لعام 1907 التي تحظر على الدولة المحتلة تغيير معالم الدولة التي احتلتها أو تغيير تشريعاتها لصالحها. وقد قامت إسرائيل بتغيير التشريعات التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. من خلال إصدارها العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على موارد المياه وإمداداتها، حيث أصدرت إسرائيل عدة أوامر عسكرية منها الأمر العسكري 92 لإحكام السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي على المياه والأمر 158 الذي يمنع فيه الفلسطينيين حفر آبار دون إذن من الجيش الإسرائيلي ويقضي بمصادرة أي بئر حفر دون إذن مسبق (الرابي، العاصي، العتيلي، التميمي، 2021)، لكن هذه الأوامر طُبقت فقط على الفلسطينيين ولم تنطبق على المستوطنين. كذلك

بموجب المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع الدولة المحتلة التمييز بين سكان الأراضي المحتلة (Dvaladze, 2023). وتجدر الملاحظة إلى أن ما تطرحه هذه الدراس لا يتعلق بإزالة التمييز العنصري في الحقوق المائية ولا إنهاء سيطرة الاحتلال على المصادر المائية، بقدر ما يتعلق بمقارنة لإحدى النظريات المتعلقة بنظام الابرتهايد التي ترى بأن من ممارساة نظام الابرتهايد التمييز الذي يقوم به نظام الابرتهايد بشأن الموارد المائية ما بين المستعمرين والسكان الإصليين للدولة. وهذا ما يحصل في الحالة الفلسطينية إذا تميز سياسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي بين الفلسطينيين والإسرائيلين فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد المائية ما بين الفلسطينيين والمستوطنين. وهذا ما يعيق إمكانية التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، فالدولة المستقلة يجب أن تتحكم على مواردها بشكل كامل، مع ملاحظة أن المياه هي من القضايا التي تم تأجليها إلى مفاضات الحل النهائي.

ويوجد انعكاس لممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي بفرضه نظام قانوني متعلق بالموارد المائية على فرص تحقيق الدولة الفلسطينية يمكن تلخيصها بالتالي:

1. يتيح النظام القانوني المتعلق بالموارد المائية بسيطرة نظام الأبرتهايد الإسرائيلي والإسرائيلين على الموارد المائية: حيث تسيطر إسرائيل على الحصة الكبرى من موارد المياه في الضفة الغربية، وتسيطر على ما لا يقل عن 90% من المياه الجوفية في المنطقة (الرابي، العاصي، العتيلي، التميمي، 2021، 95). ويعتمد الفلسطينيون على نسبة ضئيلة من هذه الموارد، وتتعرض الزراعة وإمدادات المياه الصالحة للشرب لعرقلة شديدة. وكل هذا يعوق إنشاء البنية الأساسية اللازمة لبناء دولة مستقلة قادرة على الاكتفاء الذاتي من الموارد المائية. وهناك دراسات أشارت إلى أن الفلسطينيين يحرموا من مواردهم الطبيعية عدا عن الموارد المائية حيث يُحرم الفلسطينيون من الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية، فتستحوذ المستوطنات الإسرائيلية على النصيب الأكبر من هذه الموارد. هذا يحد من قدرة الفلسطينيين على التنمية الاقتصادية (Evans & Breau, 2005)

2. نظام التصاريح وتقسيم الحصص: يفرض نظام الابرتهايد الإسرائيلي قيوداً صارمة على حفر الآبار وإنشاء البنى الأساسية للمياه في الأراضي الفلسطينية ولا يسمح للفلسطيني بحفر آبار على عمق كبير. يسمح للمستوطن بحفر آبار على عمق كبير (أبو زاهر، 2018)، ويتعين على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء لأي مشاريع مائية، والتي عادة ما يتم رفضها (الرابي، العاصي، العتيلي، التميمي، 2021). إن هذا النظام يؤدي إلى اعتماد الفلسطينيين على المياه التي تسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل، وهي أداة للضغط السياسي والاقتصادي.

3. التوزيع غير العادل للمياه: حيث تتجاوز كمية المياه التي تستهلكها المستوطنات الإسرائيلية حصة الفلسطينيين بكثير، حيث يتم تخصيص كميات كبيرة لهذه المستوطنات، في حين يعاني سكانها من نقص في مياه الشرب والمياه الزراعية (أبو زاهر، 2018). ويعكس هذا التوزيع غير العادل سياسة إضعاف الفلسطينيين اقتصادياً واجتماعياً، في تناقض مع متطلبات إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

4. عدم معاقبة المستوطنات على تلويث مصادر المياه: يتم إلقاء مياه الصرف الصحي من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية والمصادر المائية الأخرى (الرابي، العاصي، العتيلي، التميمي، 2021). ومثل هذا الوضع يساهم بشكل خطير في التدهور البيئي ويزيد من تفاقم إمكانية تحقيق التنمية المستدامة على الأراضي الفلسطينية - وهو عنصر لا غنى عنه لبناء الدولة المستقلة.

حاولت بعض الدراسات أن تعرف السبب الذي يجعل النظام الإسرائيلي نظام فصل عنصري؟ واحدة من الدراسات وجدت أن نظام التعليم الإسرائيلي يغذي الفصل العنصري وعدم المساواة، تمامًا كما كان مؤسسيًا في جنوب أفريقيا في عصر الفصل العنصري. حيث يتم استخدام السياسات التعليمية للحفاظ على الهيمنة العرقية القومية اليهودية كيفية بناء المناهج الدراسية الإسرائيلية لسرد وطني يعمل على تهميش أو تشويه التاريخ والهوية الفلسطينية. وينظر في الكتب المدرسية والمواد المدرسية فيما يتعلق بالطريقة التي تعزز بها تصورات التفوق اليهودي والدونية الفلسطينية .(Agbaria, 2018)

بغض النظر عن السبب الذي يجعل النظام الإسرائيلي نظام فصل عنصر، فإن ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي المذكورة أعلاه هي ممارسات فصل عنصري، من شأنها أن تضعف الموقف الفلسطيني في أي مفاوضات دولية، إذ تصبح القوة الإسرائيلية قادرة على فرض شروطها بسهولة وتمنع أي تسوية سياسية أخرى تقوم على حدود معروفة دولياً. كما من شأنها أن تجعل من الصعب تحقيق حلم إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا، حيث يتم تقطيع الضفة الغربية. وتميل ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب لتشكيل الوضع على الأرض بما يتوافق مع مصالحها، مثل توسيع المستوطنات وبناء الجدار العازل. وقد وجدت دراسة دويك (2013) أن ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي المخالفة للقانون الدولي الإنساني حالت دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً.

وتجدر الملاحظة إلى توضيح هذه الدراسة لا تسعى إلى إنهاء التمييز كما تطرح مقولة الابرتهايد ولا الاحتلال والاستعمال الاستيطاني لفلسطين، بقدر ما تحاول هذه الدراسة

توضيح أن الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية من شأنه أن يعيق فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

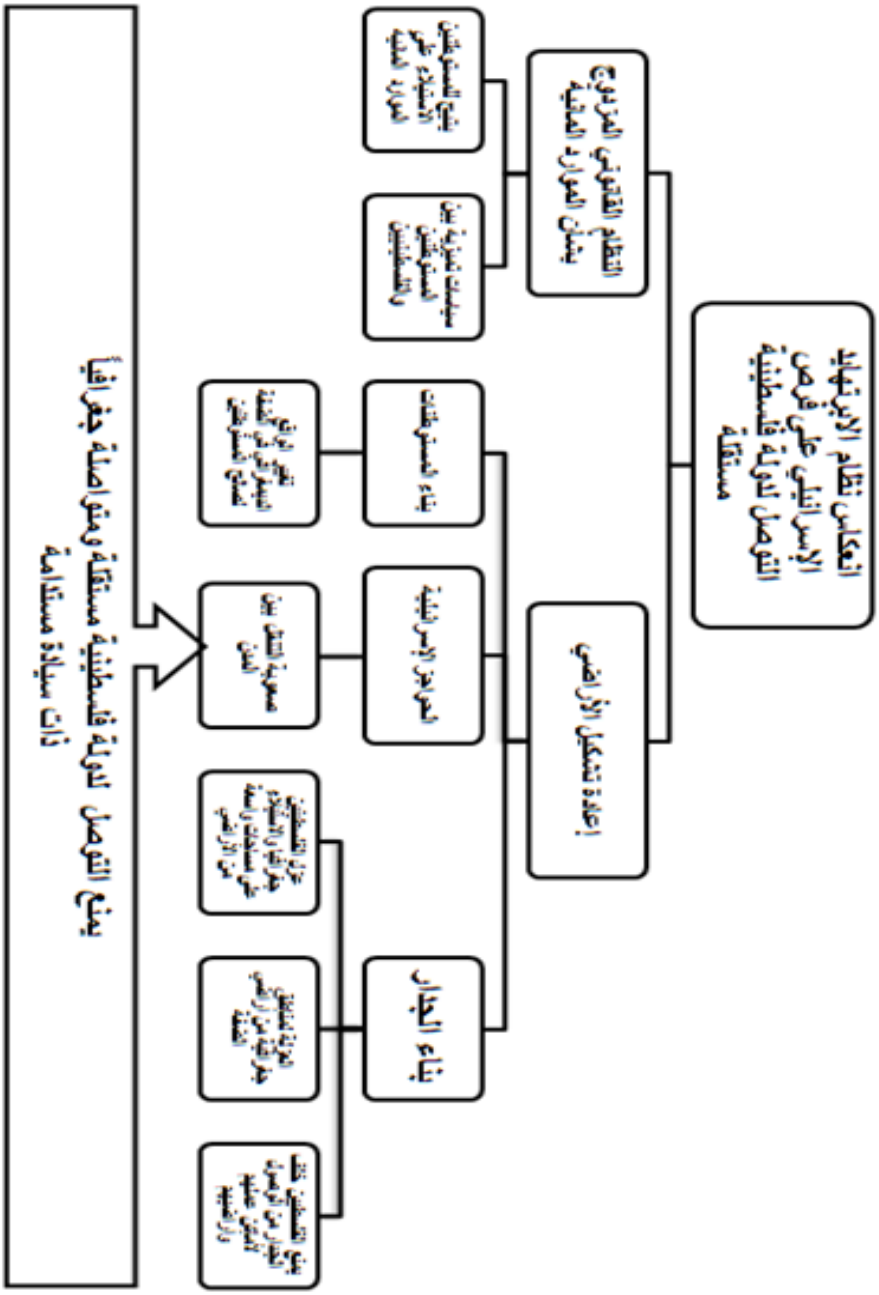
وفيما يلي يوضح شكل (1) على الصفحة المقابلة انعكاسات نظام الأبرتهايد على فرص حل الدولة الفلسطينية انطلاقاً من أساسين من أسس نظرية الاستعمار الاستيطاني وهما إعادة تشكيل الأراضي، والنظام القانوني المزدوج.

5. انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المطروحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة

كان لنظام الابرتهايد الإسرائيلي انعكاس على الحلول المطروحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، وقد وجدت دراسات كدراسة الأطرش وخليلية (2018) أن السلطات الإسرائيلية عملت على توظيف اتفاقيات أوسلو لإدامة نظام أبارتهايد صامت في الضفة الغربية بدل أن تفضي لدولة فلسطينية مستقلة. فيما هناك دراسات وجدت أنه وللتغلب على نظام الابرتهايد الإسرائيلي يكمن من خلال حل الدولتين، وبين من وجد أن حل الدولتين لن يجدي نفعاً بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة وأن الحل يكمن في حل الدولة الواحدة، وبين من وجد أنه في ظل نظام الابرتهايد لن يجدي نفعاً لا حل الدولة والواحدة ولا حل الدولتين. فيما وجدت دراسات أخرى أن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة يكمن من خلال المقاومة السلمية وأن الحل يكمن في صعود الحركات الاجتماعية والسياسية لمقاومة ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي وفيما يلي عرض لأهم الحلول المطروحة:

5.1 انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على حل الدولة الواحدة

كثير من الباحثين يعتقدون أن حل الدولتين لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يعد قابلاً للاستمرار. وأن الحل للتخلص من نظام الأبرتهايد الإسرائيلي حل الدولة الواحدة. وسبب اعتقادهم هذا لأن حل الدولة الواحدة قادر على تعطيل نظام الأبرتهايد الإسرائيلي فمن خلال حل الدولة الواحدة سيخضع الفلسطينيون لقوانين مختلفة عن تلك التي يخضع لها مواطنو إسرائيل فيما يتعلق بحرية الحركة والحقوق السياسية. إضافة إلى أن حل الدولة الواحدة الذي يقوم على المساواة في الحقوق من شأنه أن يفكك الأطر القانونية والسياسية التي تدعم مثل هذه الممارسات التمييزية. كما إن حل الدولة الواحدة يقترح التحول إلى دولة واحدة تدافع عن المساواة في المواطنة والحقوق بغض النظر عن الخلفية العرقية أو الدينية. بحيث لن يعود هناك توزيع غير متساوي للموارد، والحرمان من الحقوق السياسية



شكل (1) انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة.

(Barnett, Brown, Lynch & Telhami, 2023) كذلك تؤيد دراسة (Hasan, 2008) حل الدولة الواحدة ومن الأسباب لتأييد حل الدولة أن حل الدولتين لا يمكنه التغلب على التفاوت والتمييز المنهجيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولأنها تجادل بأن التعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين مستحيلاً في ظل السياسة الحالية. من الدراسات التي وجدت أن حل الدولة الواحد هو الحل لممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي دراسة (Bakan & Abu-Laban, 2010) التي هدفت إلى معرفة مدى انطباق ممارسات الإسرائيلية على الفلسطينيين بالمقارنة مع جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري، حيث وجدت الدراسة خلال المقارنة أن إسرائيل نفذت تشريعات تميز ضد الفلسطينيين وتفصلهم، وهي تشريعات مماثلة لتلك التي ارتكبت ضد السود في جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري.

تقارن دراسة (Regan, 2008) بعنوان "دولة إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من منظور مقارن"، بين أوجه التشابه والاختلاف المختلفة بين سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لتتوصل الدراسة أن من أهم أوجه الشبه بين دولة إسرائيل ونظام الفصل العنصري التي لم يتم التطرق إليها في دراسات أخرى الممارسات الاستبعادية للفلسطينيين، والمعاملة التفاضلية للمستوطنين على الفلسطينيين. والمبادرات الحكومية للحفاظ على الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين. فإسرائيل من خلال ممارسات نظام الابرتهايد تسعى الحفاظ على هذه الهيمنة العرقية الإسرائيلية أو العنصرية. رغم ذلك فإن الدراسة توصلت إلى نتيجة مفادها أن السياقين لدولة إسرائيل وجنوب أفريقيا في زمن الفصل ليستا متطابقين تماماً.

كما قدمت الدراسة مقارنة عند انتقال جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى دولة ديمقراطية، ورأت أنه بالإمكان تطبيق ذلك على التجربة الحالية في إسرائيل وفلسطين. إذ أنها وجدت أن ممارسات نظام الابرتهايد الإسرائيلي مثل التوسع الاستيطاني المستمر، والاستيلاء على الأراضي، والتمييز القانوني يجعل الدولة الفلسطينية المستقلة غير قابلة حياة. وبالتالي فهذه الدراسة نفت احتمالية نجاح حل الدولتين، واقترحت كبديل لحل الدولتين -وعلى غرار جنوب أفريقيا- حل الدولة الواحدة يقوم على مبدأ المساواة، وإنهاء الاستعمار، إذ يقوم حل الدولة الواحدة على دولة ديمقراطية لكل من الفلسطينيين والإسرائيلين مع ضمان حقوق متساوية لمواطنيها (Bakan & Abu-Laban, 2010).

بالنسبة لدراسة (Zreik, 2004) فهي تعتقد بأن المشكلة لا تكمن في مستوى انتهاك الفصل العنصري لحقوق الأفراد، بل في البنية الاستعمارية للدولة الإسرائيلية. ورأت الدراسة

إلى ضرورة إعادة التفكير في البنية السياسية بطريقة تعطي الأولوية للعدالة وتقرير المصير والمساواة للفلسطينيين وليس مجرد فصل شعبين إلى دولتين منفصلتين. وتدعو الدراسة إلى رؤية سياسية موسعة نحو تدمير الهياكل الاستعمارية، بدلاً من مجرد معالجة انتهاكات الحقوق داخل تلك الهياكل. (Zreik, 2004) رغم دعوة دراسة (Zreik 2004) إلى تدمير الهياكل الاستعمارية ورفضه لحل الدولتين إلا أنه لم يذكر صراحة حل الدولة الوحدة.

الباحثون الذين دعوا صراحة لحل الدولة الواحدة للتخلص من نظام الأبرتهايد الإسرائيلي يدركون أن هناك صعوبات في تنفيذ هذا الحل. من أهم الصعوبات التي يتم إيرادها لحل الواحدة أشارت إليها دراسة (Hafiz & Khan, 202) ومن الصعوبات التي ذكرتها الدراسة أمام تنفيذ حل الدولة الواحدة المقاومة من جانب المجموعة المهيمنة والمستفيدة من استمرار وجود نظام الأبرتهايد، لأنه يصعب أن تتخلى المجموعة المهيمنة عن القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية في سبيل المساواة في الحقوق والتمثيل للفلسطينيين. من الصعوبات الأخرى التي تقف عائقاً أمام تنفيذ حل الدولة الواحدة الهوية والقومية: فبالنسبة للإسرائيليين، تشكل الدولة اليهودية عنصراً مهماً في تحديد هويتهم، في حين يناضل الفلسطينيون من أجل تقرير المصير وإقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة. ويشكل الجمع بين الطموحين القوميين المتضاربين في دولة واحدة تحدياً أيديولوجياً. من الصعوبات الأخرى الحكم وتقاسم السلطة: سوف يكون من الصعب للغاية تشكيل حكومة موحدة تمثل الإسرائيليين والفلسطينيين، إذ قد تساهم قضايا التمثيل السياسي، وتوزيع الموارد، والزعامة، والعديد من القضايا الأخرى في الصراع على السلطة وعدم الاستقرار السياسي، من الأمور التي تقف أمام حل الدولة الواحدة. من الصعوبات الأخرى انعدام الثقة العداء التاريخي بين الإسرائليين والفلسطينيين.

لذلك فإنه في ظل نظام الأبرتهايد لن يجدي نفعاً لا حل الدولة الواحدة ولا حل الدولتين فأكدت دراسات أخرى أن انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي لن يفضي إلى أي حل لا حل الدولة الواحدة ولا حل الدولتين، ومن الدراسات التي وجدت أنه في ظل نظام الابرتهايد لن يجدي نفعاً لا حل الدولة الواحدة ولا حل الدولتين دراسة (Yiftachel, 2005) حيث وجدت الدراسة أن الممارسات الإسرائيلية التي وصفتها بممارسات عنصرية لن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ولا حتى هناك إمكانية لحل الدولة الواحدة" إذ وصفت الدراسة تلك الممارسات بأنها "الفصل العنصري الزاحف". (Yiftachel, 2005, 125) أما سبب هذا الاعتقاد فيعود إلى عدة أسباب من وجهة نظر الدراسة أهمها بالنسبة للمناطق الفلسطينية ما تقوم به إسرائيل من تغيرات ديمغرافية لصالح المستوطنين وبناء

الكتل الاستيطانية بشكل متواصل، ومصادرة الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع. والسيطرة الإسرائيلية على المنطقة الواقعة غرب الجدار الفاصل، ووجود استراتيجية إسرائيلية عنصرية جديدة تتعلق ببناء شوارع التفافية داخل المناطق الفلسطينية التي وصفتها الدراسة ب "طرق عرقية". ونظام نقاط التفتيش، وممارسات أمام التنمية الاقتصادية للفلسطينيين. إنشاء نظام جغرافي سياسي وصفته الدراسة بأنه "الفصل العنصري الزاحف" (Yiftachel, 2005, 128) ومن أهم الأمور التي تجعل هناك صعوبة أمام حل الدولتين من وجهة القضايا العالقة حول مسائل الحل النهائي مثل اللاجئين والحدود والقدس. أما حل الدولة الواحدة فترى الدراسة صعوبة في تنفيذه بسبب ما يمارس في داخل إسرائيل من قمع وصفته الدراسة "بالقمع الاستعماري للأقليات" (Yiftachel, 2005, 126).

5.2 انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على صعود الحركات الاجتماعية والسياسية

هناك من يجادل أن الحل لسياسات ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الذي من شأنه أن يفضي لدولة فلسطينية مستقلة تكمن في صعود الحركات الاجتماعية والسياسية، من أجل الضغط على إسرائيل وإجبارها تغيير ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين.

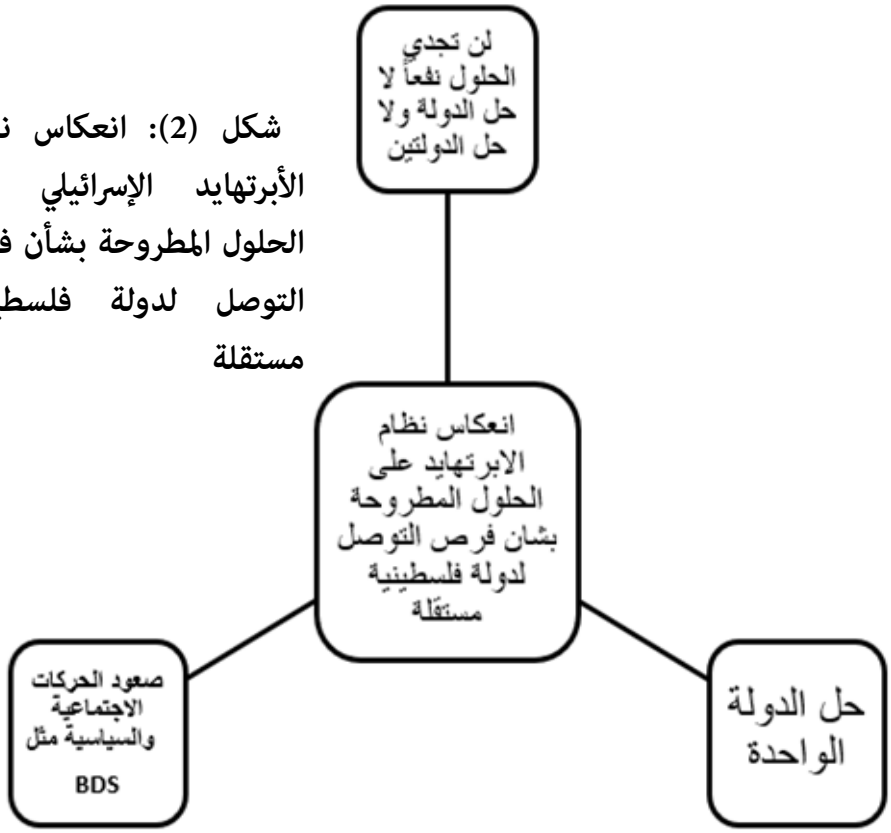
من أهم الحركات الاجتماعية والسياسية حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) حيث كان لحركة المقاطعة تأثير على الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات مختلفة كالمجال الاقتصادي (Al Daghaishi, 2023)، كما كان له تأثيرات سلبية على إسرائيل على قطاعات مختلفة وردت في فصول كتاب شارك به مجموعة مؤلفين صادر عن مركز الأبحاث ودراسة السياسات مثل الزراعة والسياحة والصناعات والفنون والمجال الأكاديمي والثقافي ومن أهم التوصيات التي قدمها الكتاب وفق فصوله المختلفة أن تستهدف حركة المقاطعة الشركات الكبرى المتورطة في دعم الاحتلال، وتوسيع قاعدة التضامن الدولي، ورفع الوعي في المجتمعات العربية والغربية. (مجموعة مؤلفين، 2018). لكن من التحديات التي تواجهها حملات المقاطعة وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الفلسطينيين أو الداعيين للمقاطعة الإسرائيلية. (White, 2020) إضافة لحملات التشهير ضد الداعمين لحركة المقاطعة هناك تحديات أخرى تواجه حركة المقاطعة مثل قيام الحكومات والمنظمات المؤيدة لإسرائيل باتهام بأنها معادية للسامية وتجريم أنشطتها، واستخدام الضغوط الاقتصادية من خلال تهديد الشركات أو المنظمات أو الشخصيات

التي تعتبر داعمة لحركة المقاطعة. والتشكيك في مدى فعالية نشاطاتها، إضافة لعجزها في المحافظة على تدفق المشاركين في جميع أنحاء العالم بتأييد نشاطاتها (Barghouti, 2021).

وفيما يلي يوضح شكل (2) التالي انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المطروحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة:

نتائج الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة التمييز العنصري "نظام الأبرتهايد" الممارس في فلسطين وعلى الفلسطينيين حتى الآن، من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وانعكاسات هذا النظام على فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة، أتثبت الدراسة أن نظام الأبرتهايد الإسرائيلي عمل على إعادة تشكيل الأراضي حيث أن إسرائيل تستخدم الجغرافيا والديموغرافيا لتعزيز سيطرتها الفعّالة على الفلسطينيين، وذلك من خلال سياسات الفصل وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق منفصلة، وذلك ببناء جدار الفصل العنصري الذي بدأ 2002، ومسار الجدار يمر



شكل (2): انعكاس نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الحلول المطروحة بشأن فرص التوصل لدولة فلسطينية مستقلة

عبر المناطق الزراعية والسكنية في الضفة الغربية ولبنائه تم مصادرة مساحات شاسعة من أراضي سكان الضفة الغربية. وبناء المستوطنات والتوسع في بنائها لتغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لصالح المستوطنين الإسرائيليين. وإقامة الحواجز الإسرائيلية التي جعلت صعوبة بالتواصل ما بين المدن الفلسطينية والفلسطينيين أنفسهم، وهذا تسبب بعزلة مناطق جغرافية مختلفة من فلسطين. وفيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية حيث يمنع الفلسطينيين من الوصول لمواردهم المائية مقابل السماح للمستوطنات من السيطرة على خمسة أضعاف ما يسمح للفلسطيني. والسياسات الاستيطانية التميزية المختلفة التي تسمح للمستوطنين بالوصول للأراضي الزراعية كذلك، وتمنع الفلسطينيين من حقهم بالوصول إلى أراضيهم الزراعية.

أي إن ممارسات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي هي ممارسات تمييزية ضد الفلسطينيين تهدف إلى فرض واقع جديد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح المستوطنين (الإسرائيليون). مثل تلك الممارسات لنظام الأبرتهايد الإسرائيلي من شأنها أن تقلل من فرص الوصول لدولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافياً وتتمتع بالحكم الذاتي. وأن النمو الهائل لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزيد من تآكل احتمالات إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وهذا له عواقب مباشرة على المجتمع الفلسطيني: كالنزوح والعنف وضعف الوصول إلى الأراضي والموارد المختلفة والوضع الاقتصادي الصعب.

ومن الحلول المقترحة للتخلص من نظام الأبرتهايد الإسرائيلي، لتكون هناك فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، هو حل الدولة الواحدة، وصعود الحركات الاجتماعية والسياسية، ولكن هذه الحلول تواجه صعوبات في تنفيذها، لأن الممارسات الإسرائيلية ممارسات عنصرية قامت بإنشاء نظام جغرافي سياسي قائم على الفصل العنصري، وهو لن يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ولا حتى هناك إمكانية لحل الدولة الواحدة".

أما بالنسبة لصعود الحركات الاجتماعية والسياسية ومنها حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، من أجل الضغط على إسرائيل وإجبارها تغيير ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين ومحاولة لإنهاء نظام الأبرتهايد، فإن هذه الحركات تواجه حملات التشهير ضد الداعمين لحركة المقاطعة، وقيام الحكومات والمنظمات المؤيدة لإسرائيل باتهامهم بأنهم معاديين للسامية، وتجريم أنشطتهم، واستخدام الضغوط الاقتصادية من خلال تهديد الشركات أو المنظمات أو الشخصيات التي تعتبر داعمة لحركة المقاطعة، والتشكيك في مدى فعالية نشاطاتهم. ولذلك على المؤسسات الدولية العمل

على تنفيذ قواعد القانون الدولي، وذلك بحماية حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء نظام الأبرتهايد الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن، واتخاذ الإجراءات العاجلة لإدانة إسرائيل.

المراجع الأجنبية:

AbuZayyad, Z. (2016). The dual legal system: Apartheid regime or two-state solution. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture, 21(3), 4.

Agbaria, A. K. (2018). Israeli education and the Apartheid in South Africa: ongoing insights. Intercultural Education, 29(2), 218-235.

Al Daghaishi, S. (2023) The Impact of the Boycott, Divestment and Sanctions Movement against Israel's Apartheid, (M.A. thesis, Sultan Qaboos University).

Bakan, A. B., & Abu-Laban, Y. (2010). Israel/Palestine, South Africa and the 'one-state solution': the case for an apartheid analysis. Politikon, 37(2-3), 331-351.

Barghouti, O. (2021). BDS: Nonviolent, globalized Palestinian resistance to Israel's settler colonialism and apartheid. Journal of Palestine studies, 50(2), 108-125.

Barnett, M., Brown, N. J., Lynch, M., & Telhami, S. (2023). Israel's One-State Reality: It's Time to Give up on the Two-State Solution. Foreign Aff., 102, 120.

Cohen, Y., & Gordon, N. (2018). Israel's biospatial politics: Territory, demography, and effective control. Public Culture, 30(2), 199-220.

Dvaladze, G. (2023). Unveiling claims of discrimination based on nationality in the context of occupation under international humanitarian and human rights law. International Review of the Red Cross, 105(923), 947-964.

Evans, M. D., & Breau, S. C. (2005). I. Legal consequences of the construction of a wall in the occupied Palestinian territory: Advisory Opinion, 9 July 2004. International & Comparative Law Quarterly, 54(4), 1003-1013.

Falk, R., & Tilley, V. Q. (2017). Israeli practices towards the Palestinian people and the question of apartheid. Palestine and the Israeli Occupation, 1(1).

Gareau, J. F. (2005). Shouting at the wall: self-determination and the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory. Leiden Journal of International Law, 18(3), 489-521.

Gordon, N., & Cohen, Y. (2012). Western interests, Israeli unilateralism, and the two-state solution. Journal of Palestine Studies, 41(3), 6-18.

Greenstein, R. (2015). Israel/Palestine and the apartheid analogy: Critics, apologists and strategic lessons. Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid, 335-362.

Greenstein, R. (2020). Israel, Palestine and apartheid. Insight Turkey, 22(1), 73-92.

Hafiz, H. U., & Khan, M. A. (2020). The One-State Solution Israel-Palestine and South Africa-A case for Analysis of Apartheid. Habibia Islamicus (The International Journal of Arabic and Islamic Research), 4(1), 15-26.

Hasan, R. (2008). The unitary, democratic state and the struggle against apartheid in Palestine-Israel. Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal, 7(1), 81-94.

Hennink, M., Hutter, I., & Bailey, A. (2020). Qualitative research methods. Sage.

Macoun, A., & Strakosch, E. (2013). The ethical demands of settler colonial theory. Settler Colonial Studies, 3(3-4), 426-443.

OHCHR. (2024). State of Palestine: Israeli Settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Accessed on September 29, 2024, from https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-03/Palestine-March2024.pdf

Regan, B. (2008). The State of Israel and the apartheid regime of South Africa in comparative perspective. Holy Land Studies, 7(2), 201-212.

Shahak, I. (1988). Israeli apartheid and the intifada. Race & Class, 30(1), 1-12.

Thompson, J. D. (2017). Organizations in action: Social science bases of administrative theory. Routledge.

Veracini, L., & Verbuyst, R. (2020). South Africa's settler-colonial present: Khoisan revivalism and the question of indigeneity. Social Dynamics, 46(2), 259-276.

Wedgwood, R. (2005). The ICJ advisory opinion on the Israeli security fence and the limits of self-defense. American Journal of International Law, 99(1), 52-61.

White, B. (2020). Delegitimizing solidarity: Israel smears Palestine advocacy as anti-Semitic. Journal of Palestine Studies, 49(2), 65-79.

Yiftachel, O. (2005). Neither two states nor one: The disengagement and "creeping apartheid" in Israel/Palestine. The Arab World Geographer/Le Géographe du monde arabe, 8(3), 125-129.

Zreik, R. (2004). Palestine, apartheid, and the rights discourse. Journal of Palestine Studies, 34(1), 68-80.

المراجع العربية:

أبو زاهر، نادية (2018) الصمود لآخر رشفة: مستقبل الاحتياجات المائية للفلسطنيين والمستوطنين في الضفة الغربية، ط2. مركز رؤية للتنمية السياسية.

الأطرش، أحمد، خليلية، سهيل (2018) 'أبارتهايد' بلا قيود: ممارسات تخطيط الحيز في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية. في غانم، هنيدة، وعازر، دكور (محررين). إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة" (ص. 241-219). مدار.

الأمم المتحدة. (1973). الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. تم الاسترجاع من موقع جامعة منسوتا لحقوق الإنسان في 25 أكتوبر 2024، من http://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html

حمد، بيان. (2019). البعد القانوني للتمييز العنصري تطبيقية: نماذج تطبيقية "جنوب أفريقيا وفلسطين"، المجلة الدولية للقانون بجامعة قطر، 2019(1). 22-1.

الرابي، أيمن، العاصي، جوني، العتيلي،، شداد، التميمي، عبد الرحمن (2021) سياسات مقترحة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني. المركز الفلسطيني لأبحاث السياساتّ والدراسات الإستراتيجي (مسارات).

رباحي، أمينة. (2015). الحصار على غزة أحد اشكال الفصل العنصري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (14)، 51 – 62.

زريق، رائف ودكور، عازر . (2018) .حول التشابه والاختلاف: عن فلسطين/ إسرائيل راهنا والأبرتهايد في جنوب إفريقيا سابقاً في غانم، هنيدة، وعازر، دكور (محررين). إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة" (ص. 113-64). مدار.

سلامة، عبد الغني (2018) فلسطين، جنوب إفريقيا.. نضال مشترك ضد الأبارتهايد في غانم، هنيدة، وعازر، دكور (محررين). إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة" (ص. 326-298). مدار.

عياش، عدنان. (2013). جدار الفصل العنصري وانعكاساته الاجتماعية على سكان الضفة الغربية المحاذية أراضيهم للجدار العازل. دورية كان التاريخية. (20). 20-9.

غانم، هنيدة. (2018). "التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين" في غانم، هنيدة، وعازر، دكور (محررين). إسرائيل والأبارتهايد: دراسات مقارنة" (ص. 61-17). مدار.

مجموعة مؤلفين. (2018). استراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مناع، هيثم. (2023) . القدس: المجسم الأول لنظام الابرتايد. المقدسية. (د.ع). 270-261.

منظمة العفو الدولية. (2022). نظام الفصل العنصري (أبرتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية. منظمة العفو الدولية.

الهندي، عليان. (2023). من القدس الموحَّدة إلى متروبوليتان القدس. المقدسية. (د.ع). 270-249.

نظام الأبرتهايد الإسرائيلي
وإنعكاسه على المجتمع الدولي

د. فؤاد محمود ربايعة
الكلية الجامعية للعلوم التربوية- الأونروا
khobaibmonther@gmail.com

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى تحليل نظام الأبرتهايد الإسرائيلي وتأثيره على المجتمع الدولي، حيث يناقش المشكلة المتمثلة في سياسات الفصل العنصري التي تطبقها إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ النكبة عام 1948 وحتى اليوم. يعالج البحث الإنتهاكات المستمرة مثل التهجير القسري، هدم المنازل، والقيود المفروضة على حرية الحركة.

يتبع البحث منهجاً وصفياً وتحليلياً للمقارنة بين نظام الأبرتهايد الإسرائيلي ونظيره في جنوب إفريقيا، مع دراسة القوانين الدولية والاتفاقيات ذات الصلة.

تشير النتائج إلى أن السياسات الإسرائيلية تُعد جريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي، وأن المجتمع الدولي يعاني من الانقسام في مواجهة هذه الانتهاكات، مما يعزز من إفلات إسرائيل من العقاب. ويوصي البحث بضرورة التحرك الدولي الفوري لإنهاء هذه الانتهاكات والاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا.

تظهر أهمية البحث في تسليط الضوء على أبعاد هذه القضية الإنسانية والقانونية العالمية، والدعوة لتوحيد الجهود لمواجهة النظام العنصري الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الأبرتهايد، القانون الدولي، حقوق الإنسان، الإستيطان، الفيتو(حق النقد).

Abstract:
This study aims to analyze the Israeli apartheid system and its impact on

the international community. It addresses the problem of systematic apartheid policies implemented by Israel against Palestinians since the Nakba in 1948, including forced displacement, home demolitions, and severe restrictions on freedom of movement.

The research employs a descriptive and analytical methodology, comparing the Israeli apartheid system to that of South Africa while examining relevant international laws and agreements.

The findings indicate that Israeli policies constitute crimes against humanity under international law, and the international community remains divided, enabling Israel's continued impunity. The study recommends immediate international action to end these violations and advocates learning from South Africa's struggle against apartheid.

The significance of the research lies in shedding light on this pressing humanitarian and legal issue, urging unified efforts to confront Israel's apartheid regime.

Keywords: Apartheid, racial segregation, international law, human rights, settlements, Veto.

المقدمة

منذ عام 1948، حُفرت النكبة في الوعي الجماعي الفلسطيني كقضية إنتزاع ملكية لا هوادة فيه، وحيث إنّ الطرد والتهجير الجماعيين للشعب الفلسطيني من المنازل والقرى والمدن بشكل مستمر، وحرمان الفلسطينيين من منازلهم هو أمر في صميم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين. ولم يتوقف نزع ملكيات الفلسطينيين إلى يومنا هذا، وأصبحت النكبة رمزاً للاضطهاد الذي يواجهه الفلسطينيون كل يوم منذ عقود. واليوم، لا يزال ملايين الفلسطينيين لاجئين وممنوعين من حقهم في العودة، وهناك الآخرين معرضون لخطر حقيقي بفقدان منازلهم من خلال ممارسة إسرائيل الوحشية في هدم المنازل أو الإخلاء القسري.

ولطالما تجاهل المجتمع الدولي حقوق الإنسان عند التعامل مع ما يكابده الفلسطينيون

من معاناة ومشقة على مدى عقود. وقد ظل الفلسطينيون الذين يواجهون وحشية القمع الإسرائيلي على مدى أكثر من عقدين، يطالبون بتعريف الحكم الإسرائيلي كنظام فصل عنصري. وعلى مر السنين، بدأ يتشكل اعتراف عالمي أوسع بأنّ معاملة إسرائيل للفلسطينيين ما هي إلا نظام فصل عنصري. والذي أصبح اكثر وضوحاً في حرب الإبادة الجماعية الحالية على غزة، وإجراءات القمع والعنصريه والقتل الذي تمارسه إسرائيل في الضفة الغربية، وضد الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الأبرتهايد_ المعاملة اللاإنسانية_الإستيطان_الكانتونات_الفيتو (حق النقض).

المبحث الأول

نظام الأبرتهايد الإسرائيلي

تمهيد:

سنتحدث في هذه الدراسة عن أيديولوجية وسياسة وتطبيقات الفصل العنصري في إسرائيل، والتي باتت كما أعتقد من الموضوعات الحديثة التي يهتم بها الباحثون منذ فترة، وباتت تتصف بأهمية بالغة في الأشهر الأخيرة، وذلك في ظل انسداد الطرق كافة أمام تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ووقف حرب الإبادة الجماعية على غزة، مما دفع بالمساهمة في هذا الأمر من خلال هذه الدراسة.

يُعتبر الفصل العنصري إنتهاكاً للقانون الدولي العام، وإنتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان التي تحظى بالحماية الدولية، وجريمةً ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي.

المطلب الأول

مفهوم نظام الأبرتهايد

أولاً_ تعريف نظام الأبرتهايد

تضمنت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي والقانون الدولي العُرفي بأن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري تقع عندما يُرتكب أي عملٍ لاإنساني أو وحشي (وبخاصة أي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان) في سياق نظام متأسس على القمع والهيمنة بصورة ممنهجة من جانب فئةٍ عرقية معيّنة على فئة عرقية أخرى، بقصد إدامة هذا النظام. أيضاً من الممكن فهم الفصل العنصري باعتباره

نظام معاملة قاسية تتسم بالتمييز بشكل منهجي ومطوّل من جانب فئة عرقية ما تجاه أفراد فئة عرقية أخرى، بقصد الهيمنة على الفئة العرقية الأخرى (قبعة ،2018، تجريم الأبرتهايد الإسرائيلي والمعاقبة عليه) https://www.prc.ps/.

وأقرّت الدول الأطراف في الاتفاقية الدوليّة لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في العام 1973، أنّ الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسة الفصل العنصري بأنها جرائم ضد الإنسانية، ووضع حدٍّ للاستعمار وجميع أساليب العزل والتمييز المقترنة به، وتشجب بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر وإزالة كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الداخلة في ولايتها، وذلك وفقاً للديباجة. وأقرت المادة الأولى من الاتفاقية، أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وتعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري.

وتضمنت المادة الثانية مصطلح عبارة "جريمة الفصل العنصري"، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي وفلسطين، على الأفعال اللاإنسانية الآتية، المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية، (المادة الثانية من اتفاقية التمييز العنصري لعام 1973):

* حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

* قتل أعضاء من فئة أو فئات عنصرية.

* إلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية، أو بالتعدي على حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الإحاطة بالكرامة.

* بتوقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسفا وسجنهم بصورة لا قانونية.

* إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمداً، لظروف معيشية يقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كلياً أو جزئياً.

* اتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلمياً.

* اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية، وبحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها.

* استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية، لا سيما بإخضاعهم للعمل القسري.

* اضطهاد المنظمات والأشخاص، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري.

ثانياً_ الاستيطان الإسرائيلي والأبرتهايد:

ضمن هذا السياق يؤكد المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في الاستخلاصات النهائية لتقريره بأن إسرائيل "تبدو جلياً في ممارساتها وسياساتها أنها تشكل عزلاً وفصلاً عنصرياً"، ويلاحظ "أن الانتهاكات المناقشة في سياق الاحتلال الطويل الأمد تبدو مقصودة ومنظمة ومؤسسية ومستمرة منذ زمن طويل" (فولك، 2014، ص4).

وجاء تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ليوضح لنا حقيقة الجوهر والمضمون الذي يقوم عليه الاحتلال، إذ لا تخفى على أحد منظومتا القانون المستقلتان اللتان تحكمان الضفة الغربية، فثمة قانون مدني لليهود وقانون عسكري للفلسطينيين، ونظاماً للبنية التحتية المستقلان (الشوارع والكهرباء والماء) – الفاخر والأعلى والمتسع لليهود، والمظلوم والمتضائل للفلسطينيين، والجيوب (الكانتونات) التي هي تحت حكم ذاتي فلسطيني محدود، ونظام رخص التنقل وحظره – الذي طُبق على الفلسطينيين في 1991 في موازاة إلغائه في جنوب إفريقيا، ونلاحظ بأن الفصل العنصري في الأراضي المحتلة من البحر

إلى النهر، وعن منطقة واحدة يعيش فيها شعبان وحكومة واحدة ينتخبها شعب واحد وتقرر مصير ومستقبل الشعبين الفصل الأساسي الذي أنشأته السلطات الإسرائيلية، يُستخدم للحفاظ على حقوق اليهود الزائدة وتنميتها، كما وأن درجات سلم عدم المساواة تجاه الفلسطينيين يتدرج ليشمل سكان قطاع غزة والضفة الغربية وشرقي القدس وفلسطينيي 1948، وتُسلب كل مجموعة كهذه حقوق الإنسان والمواطن بطريقة مختلفة، كما وتوجد هنا أيضاً تقسيمات فرعية ترمي إلى تشظية الشعب الثاني _أي الفلسطيني _ فثمة الدروز والبدو والفلسطينيون والمسيحيون والمسلمون، وكل بيروقراطية تقوم بهذه التقسيمات الفرعية والتصنيفات الدقيقة يوجهها مبدأ عدم المساواة لأجل رفاه مجموعة واحدة مهيمنة (الموعد، 2001، ص119).

ويرتبط الأبرتهايد ارتباطاً وثيقاً بالاستيطان، غير أنّ هذا الأخير نادراً ما يرتكز على نظام الفصل العنصري، وفي الواقع تتنوّع نماذج الاستيطان، فنعدّ على سبيل المثال الاستيطان الّذي يمارس الإبادة الجماعيّة كما حدث في أميركا وأستراليا، والاستيطان القائم على استغلال السّكّان الأصليّين كإرغام الجزائريّين على القيام بالأعمال الشّاقّة والمُرهقة، والاستيطان المُستند إلى استيراد العبيد كما في أميركا الشّماليّة، واستيطان التّطهير العرقيّ أي طرد السّكّان الأصليّين من موطنهم كممارسات الصّهيونيّة، ونعدّ أيضاً نماذج استيطانيّة هجينة، كالاستيراد القسريّ لليد العاملة (أي الرّقّ) بعد إبادة السّكّان الأصليّين وهو نموذج خاصّ بأميركا الشّماليّة (قبعة، 2018) https://www.prc.ps/ .

ونتيجة لذلك فقد تعمقت أفعال الكيان المحتل في الأبرتهايد، فبعد التصرفات التي تمّ الحديث عنها وبالمقارنة مع اتفاقية التمييز العنصري نجد بأن الكيان يفرض نظاماً للاضطهاد والتمييز على الشعب الفلسطيني سواء من ناحية التهجير أو حرية التنقل او عمليات القتل الغير مشروعة وغيرها الكثير يرقى إلى جريمة الفصل العنصري، والتي تعتبر جريمة ضد الإنسانية بحسب نظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

المطلب الثاني

المقارنة بين الحالة في فلسطين وجنوب إفريقيا

أولاً_ جنوب إفريقيا:

ظهر مصطلح الأبرتهايد أول مرة في جنوب أفريقيا عام 1944، واستمرت ممارسة الأبرتهايد رسمياً في جنوب أفريقيا مدة أربعة عقود، فقد كان نظاماً مؤسساً للتمييز العنصري، أي أن

النظام أنشأ مؤسساته وشكّلها لهذه الغاية، حيث استخدمت الأقلية البيضاء القوة للحفاظ على السلطة، والسيطرة على الأغلبية السوداء وقد تميز بإنكار الحقوق السياسية للسود، وبتجزئة البلاد إلى مناطق بيضاء خاصة بالبيض، ومناطق سوداء مفروضة على السود، والتي سميت (بانتوستونات) أي المعازل. وقد فرض النظام إجراءات تقييدية على السود، وذلك لتحقيق تفوق الأقلية البيضاء وأمنها وإرساء نظام الأبرتهايد - الفصل العنصري. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم فرض قيود مشددة على حرية الحركة وتنقل السود، وحيث أن " نظام جواز المرور" كان يهدف إلى منع حرية حركة السود، ويضع قيوداً صارمة لمنع دخولهم إلى المدن والذي تم تنفيذه بصرامة وفي ذات السياق، تمت عملية إعادة نقل السود وتغيير مواضع إقامتهم بالقوة، وتم حرمانهم من الوصول إلى معظم المرافق العامة أو الانتفاع بها، وهذا بالإضافة إلى منعهم من ممارسة العديد من أنواع المهن والأعمال. لقد تم تطبيق هذا النظام بواسطة أجهزة أمنية وحشية. وكان للتعذيب دوراً هاماً ورئيسياً في فرضه. (دوغارد، المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري في فلسطين 2024، https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1985.html) .

وقد صدر القانون بتشكيل البانتوستات رسمياً عام 1950، وبقي ساري المفعول حتى عام 1994. وفي عام 1951 صدر ما يعرف بقانون سلطة البانتو، وخصصت بموجبه حكومة جنوب أفريقيا أجزاء من احتياطي أراضي الدولة لبناء المعازل، وعينت لكل من المعازل سلطةً مسؤولةً عن قضايا المشافي، والطرق، والمؤسسات التعليمية وغيرها. وفي عام 1959 وضمن قانون تطور سلطات الحكم الذاتي، أي أن تتطور كل من المعازل، تأسست الوحدات الوطنية بشكل مستقل عن المعازل الأخرى، وفي الوقت ذاته بشكل مستقل عن جنوب أفريقيا وفي عام 1963 صدر مرسوم ترانسكاي، الذي يسمح للجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي بإدارة أراضي ترانسكاي، وفي عام 1971 صدر قانون دستور المعازل وطبق على كل المعازل، وبموجب هذا القانون يحق لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا تشكيل المجالس التشريعية للمعازل وتعيين أعضاء سلطة الحكم الذاتي، ويحق للسكان الأصليين انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي، ويحتفظ بالنصف الثاني للزعماء الإقليميين الذين خلقت سلطات جنوب أفريقيا بينهم خلافات ومصالح أنانية متناقضة تسهل على السلطات في بريتوريا حكمهم، وتنحصر مهام وصلاحيات سلطات الحكم الذاتي بجمع الضرائب، وإصدار القوانين المتعلقة بالمدارس، والسجون، والطرق، والشرطة، ولكن لا علاقة لسلطة الحكم الذاتي بالسياسة الخارجية، والدفاع، والاتصالات، والمصارف، والشؤون المالية، وكل ما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه مرتبط بموافقة رئيس جمهورية جنوب إفريقيا. وعندما يتمتع أحد

المعازل بالحكم الذاتي، تسقط جنسية جنوب إفريقيا عن كل السكان التابعين له، وهذه طريقة فريدة للتخلص من السكان وتجريدهم من حقوقهم بلا ترانسفير.(حماد، 1981، ص154)

ثانياً_ فلسطين المحتلة:

منذ عام1967 وفلسطين تعاني من الاحتلال العسكري الصهيوني، وبالرغم من أن القانون الدولي يعترف بواقع الاحتلال العسكري وينظمه، إلا انه يعتبره نظاماً غير مرغوب فيه، الأمر الذي يستدعي إنهائه في أسرع وقت ممكن، وهذا يفسر السبب في أن الأمم المتحدة أدانت الاحتلال العسكري مع إدانتها للاستعمار والفصل العنصري، باعتبارها جميعاً حالات متعارضة مع النظام الدولي العام. (الوحيدي، 2014، ص276)

ولذلك يتسم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بالكثير من سمات الاستعمار، وفي نفس الوقت يحوي الكثير من أسوأ سمات الفصل العنصري، فقد أصبحت الضفة الغربية على سبيل المثال مجزئةً إلى ثلاث مناطق: الشمال (جنين ونابلس وطوباس وطولكرم وقلقيلية)، الوسط (رام الله وأريحا وسلفيت)، والجنوب (الخليل وبيت لحم)، وهنا يتزايد التشابه مع بانتوستونات (معازل) جنوب إفريقيا العنصرية، حيث القيود على حرية التنقل والتي يجري فرضها على الفلسطينيين بقسوة، ويتم تنفيذها من خلال نظام التضييق والإغلاقات بين المدن والمناطق، وذلك بواسطة نشر حوالي 707 حاجزاً عسكرياً ونقطة تفتيش في الضفة الغربية، مع متاريس وأسوار وأبراج وإغلاقات على الطرق، وهذا النظام فيه تشابه كبير، لكن مع شدة أكثر تتجاوز ما كان في "نظام إجازة المرور" لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تذكرنا بالأجهزة الأمنية في الفصل العنصري الجنوب إفريقي، حيث أن أكثر من(10000) فلسطينياً يقبعون في السجون الإسرائيلية، والذين تثير أوضاعهم الكثير من الادعاءات المتكررة عن تعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسية، الأمر الذي أدى الى استشهاد أكثر من33 أسيراً فلسطينياً في سجون الإحتلال خلال سنة واحده فقط من بعد السابع من أكتوبر 2023. (سعيد، جريمة الفصل العنصري الإسرائيلي ،2024) /https://cihrs.org

ومن حيث المبدأ، الغرض من الاحتلال العسكري يختلف عن الفصل العنصري، فوفقاً للقانون الدولي ليس القصد من الاعتراف بالاحتلال كحالة واقعية قد تحدث في مجرى العلاقات الدولية أن يكون نظاماً قمعياً طويل الأجل، بل إنما جرى تنظيمه في القانون الدولي

باعتباره حالة واقعية مؤقتة تنشأ إثر انتهاء مواجهة مسلحة أو حرب في إقليم/ منطقة ما، يلزم خلالها المحافظة على القانون والنظام العام، انتظاراً للتسويات السلمية. ولكن، ليست هذه طبيعة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

فمنذ عام 1967 فرضت إسرائيل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بأسلوب القوة الاستعمارية، ولكنها في الوقت ذاته وتحت ستار الاحتلال مارست دوراً يتجاوز حدود القواعد الدولية المنظمة للاحتلال، فقد عملت دائماً على مصادرة أجزاء من الأراضي التي تطمع فيها، تماماً مثلما سيطرت على معظم الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، الخليل وبيت لحم، وعلى الأراضي الزراعية الخصبة على طول الحدود الغربية ووادي الأردن، حيث أرست نظامها الاستعماري عبر تشييد ما يعرف بالمستوطنات في جميع أنحاء الإقليم (فلسطين). (سعيد، جريمة الفصل العنصري الإسرائيلي،2024) https://cihrs.org/

ويمكن مقارنة نقاط التفتيش(الحواجز العسكرية) التي تقيمها إسرائيل بنظام العبور الذي كان متبعاً من قبل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما أن تخصيص طرق منفصلة للفلسطينيين وأخرى للمستوطنين له سابقة أيضاً في نظام الفصل العنصري نفسه. وقد صاغت إسرائيل بمبادرة منها منظومة الشوارع المزدوجة والمستقلة في الضفة وسمي ذلك بالاسم المغسول (نسيج حياة)، وهي منظومة طرق وانعطافات وجسور وأنفاق تُبعد أبناء البلاد الفلسطينيين عن الشوارع السريعة بين "الكتل الاستيطانية" المتوسعة وإسرائيل، وتصل بين الجيوب الفلسطينية من جهة بطرق بديلة ورديئة الخدمات. (أزاروف، 2015، فلسطين في المحكمة التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية) https://al-shabaka.org/briefs .

وبعد هذه المقارنة نجد بأن حالة الأبرتهايد التي يفرضها الكيان الإسرائيلي لم يسبق وأن تعرضّت لها دولة أو شعب على مر التاريخ والعصور، فالكيان قد تجاوز في أفعاله كل المعايير الإنسانية والدولية وجميع الاتفاقيات التي تعنى بالإنسان واستقراره وعيشه الكريم. حتى أنها أصبحت تشكل مجموعة من الجرائم الدولية، وهذا يفرض على المجتمع الدولي العمل المشترك لإيقاف معاناة هذا الشعب التي كانت ومازالت قائمة حتى يومنا هذا وبأبشع الصور والأفعال، ومحاولة الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في التخلص من هذا النظام العنصري المقيت.

المبحث الثاني

انعكاس الأبرتهايد الإسرائيلي على المجتمع الدولي

من المتوقع والمنطق أن تتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي لمعالجة هذه الحالة الخطيرة في فلسطين، عبر جهد جماعي ومعارضة موحدة ضد النظام الإسرائيلي البغيض، ولكننا على العكس نجد المجتمع الدولي منقسماً إلى معسكرين: بين معسكر غربي ومعسكر آخر يمثل (بقية العالم). هذا الانقسام يمنع مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء فعال بسبب ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو)، وبسبب الامتناع عن التصويت من قبل الاتحاد الأوروبي وليس هذا وحسب، بل قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومع تعطيل عمل اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي)، في واقع الأمر، بفرض العقوبات الاقتصادية والحصار على الشعب الفلسطيني، سواءاً على قطاع غزة وحصاره، أو العقوبات ضد منظمة التحرير الفلسطينية. لقد فرض الغرب العقوبات على الشعب الفلسطيني متناسياً ومتجاهلاً أن الالتزام الدولي يفرض عليه وضع نهاية للاحتلال والاستعمار والفصل العنصري. (دوغارد، 2024، المجتمع الدولي ونظام للفصل العنصري في فلسطين) https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-aw-da/issues/items/1985.html .

المطلب الأول

التحركات الدولية والشعبية المعارضة للأبرتهايد

أولاً_ معارضة الكيان لإنضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية:

كان انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي و15 معاهدة أخرى بتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2015، أحدث تأكيدٍ على مسعى إقامة الدولة الفلسطينية. فقد بدأت عملية المصادقة والانضمام في مطلع 2011، ودخلت فلسطين في عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في وقت لاحق من العام ذاته. ومنذئذ صادقت فلسطين أو انضمت إلى ما مجموعه 44 معاهدة واتفاقية، بما فيها ثمانية اتفاقيات منبثقة عن اليونسكو في مطلع 2012، و20 معاهدة أخرى بما فيها صكوك رئيسية في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2014. وفي الواقع، يسبق تاريخُ فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية تصويتَ الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة دولة

مراقب غير عضو في العام 2012. فهناك نحو 400 شكوى مرفوعة لدى مكتب المدعي العام في المحكمة، رَفعت بعضها جماعاتٌ وأفراد عقب عملية الرصاص المصبوب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 2009-2008. ومن تلك شكاوى رفعها محامون من جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمواطنين جنوب أفريقيين مجندين في الجيش الإسرائيلي، وحالات موثقة من جرائم الحرب قدمتها منظمات حقوقية فلسطينية في غزة.

(أزاروف ، فلسطين في المحكمة التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية، 2015، https://al-shabaka.org/briefs) .

ثانياً- عدوان 2009:

وفي كانون الثاني/ يناير 2009، عقب هذا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أودع وزير العدل الفلسطيني آنذاك علي خشان إعلاناً رسمياً بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي لدى مكتب المدعي العام، الذي كان يرأسه آنذاك لويس مورينو أوكامبو، ودخلت العملية طي النسيان بعد أن أبطأها المدعي العام بإثارة جدلٍ أكاديمي غير ضروري حول مسألة وضع فلسطين كدولةٍ في القانون الدولي. فلو كان وضع دولة فلسطين مشكوكاً فيه، لتعيَّن على المدعي العام أن يقبل إعلان فلسطين، أو يحيل المسألة إلى الدائرة التمهيدية، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من المداولات، امتنع المدعي العام فجأةً عن اتخاذ قرار بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2012 طالباً تسوية المسألة في الأمم المتحدة رغم التأكيد على وضع فلسطين كدولة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، عندما صوتت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح عضويتها في اليونسكو، وفي الوقت نفسه، مارست إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى الضغطَ لثني المسؤولين الفلسطينيين عن تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ممّا زاد مسألة المحكمة تسيساً، ورغم الضغوط، بعثَ وزير العدل في السلطة الفلسطينية سليم السقا والنائب العام إسماعيل جبر رسالةً بتاريخ 25 تموز/يوليو 2014 إلى مكتب المدعي العام، عبر مكتب فرنسي للمحاماة، وطلبا فيها فتح تحقيق على أساس بلاغ 2009. غير أن المدعية العامة آنذاك فاتو بنسودا، أجابت بأن "رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية فقط" هم المخولون بالإعلان عن موافقة فلسطين على الامتثال لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وجاء في الرد أن وزير خارجية فلسطين المالكي، الذي قام بزيارة مكتب المدعي العام في 5 آب/أغسطس 2014، لم يؤكد موافقة حكومته على الطلب (منظمة العفو الدولية، 2022، نظام الفصل العنصري

الإسرائيلي ضد الفلسطينيين)

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israels-system-of-apartheid/.

ثالثاً_ الأبرتهايد وأسطول الحرية:

شنّ الكيان عدواناً على قطاع غزة وصف بأنّه الأكثر وحشيّةً ودمويةً واستمرّ طيلة اثنين وعشرين يوماً مع الاستمرار بالحصار على القطاع مع وقوع أكثر من 1400 شهيداً وجرح الآلاف منهم في السابع والعشرين من ديسمبر من عام 2010 ، و في نفس العام قامت جزر القمر بإرسال أسطول مكون من عشر سفن، الذي حاول بلوغ قطاع غزة المحاصر فهاجمته القوات الإسرائيلية وراح ضحيته 10 مدنيين، و بالمقابل قامت جزر القمر باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية بالاستناد إلى المادة (14) من نظام روما الأساسي، ولكن المدعية العامة قررت في عام 2014 بأن لا تفتح تحقيقاً في هذه الدعوى وذلك لأن الحادثة لم تكن بالجسامة الكافية لتبرير تحرك المحكمة الجنائية الدولية، بالرغم من الأساس المنطقي الدافع إلى الاعتقاد بأن جرائم حرب قد ارتكبت على متن هذه السفن (أزاروف ، فلسطين في المحكمة التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية ، 2015، https:// al-shabaka.org/briefs) .

رابعاً_ استمرار الحصار وتكثيف الهجمات الدموية:

مع استمرار الحصار دخل القطاع في مرحلة ركود اقتصادي، فإغلاق المعابر والقيود المفروضة على التحركات أدت إلى شلّ المصالح الاقتصادية، ومع دخول جائحة كوفيد 19 عام 2020، تضاعفت المعاناة المفروضة على الشعب الفلسطيني دون أية رحمةٍ أو تخفيف من هذا الحصار العنصري. ومع اقتحام الشرطة الإسرائيلية لباحات المسجد الأقصى بطريقةٍ استفزازية والاعتداء على المصلين خلال شهر رمضان المبارك في عام 2021، مع دعوات المستوطنين العنصرية بحرق العرب وهدم المسجد الاقصى، وبدأت تتدحرج هذه الدعوات والأفعال إلى الضفة الغربية وانتقالاً إلى غزة والقصف الوحشي على القطاع الذي استمرّ لمدة 11 يوماً مع استهداف المراكز الطبية والمستشفيات وإجبار الآلاف من السكان للهرب من منازلهم، مع استمرار الفشل الدولي لوقف انتهاكات الكيان لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني المتمثلة في اتفاقيات جنيف لعام 1949. وفي عام 2022 ووفقاً لمصادر رسمية وأممية

تنذر بوقوع كارثة إنسانية بعد الحرب المدمرة التي يشنّها الكيان ضد القطاع، تعرضت الضفة الغربية إلى موجات من التوتر والمواجهات بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، حيث راح ضحيتها ما يزيد عن 171 من الفلسطينيين شهداءً و أكثر من 3 آلاف منهم أصيبوا بجروحٍ، دون أن يتحرك المجتمع الدولي لوقف معاناة الشعب الفلسطيني، وإجبار الكيان المحتل على وقف تصرفاته وأفعاله العنصرية (منظمة العفو الدولية، 2022، نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين)

https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israels-system-of-apartheid/.

خامساً_ حرب السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023:

مع مرور عام كامل من حرب الإبادة والتطهير العرقي التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، فقد قامت بتاريخ السابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2023 كلا من (جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي) بإحالة هذه الاعتداء إلى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، وقد أكد المدعي العام كريم خان بأنه ووفقاً لنظام روما الأساسي فإنه يتمتع بالولاية القضائية على الجرائم التي ارتكبت وترتكب على أراضي دولة طرف، وفيما يتعلق بمواطني الدول الأطراف. ومع إعلان مكتب المدعي العام بأنّه تم تقديم طلبات لاستصدار أوامر اعتقال بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بالحرب على غزة وهجوم السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت مسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. فالمسؤولين الصهاينة حرموا الشعب الفلسطيني من أساسيات الحياة واعتمدوا تجويع المدنيين في غزة.(المحكمة الجنائية الدولية، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من القاهرة بشأن الحالة في دولة فلسطين و إسرائيل) https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-situation-state-palestine?lang=Arabic

وبعد مرور عام من هذه الحرب وهذه التحركات الدولية المتعلقة بحرب السابع من تشرين الأول لعام 2023، مازال الكيان يرتكب الجرائم بحق الفلسطينيين دون أية رحمة أو هوادة، وعلى العكس فقد ازداد في حقده وشراهته لدماء هذا الشعب دون أي تحرّك دولي قادر على إيقافه او منعه.

سادساً_ موقف المجتمع الدولي من نظام الأبرتهايد الإسرائيلي:

1. الاتحاد الأوربي: إن إخفاق الاتحاد الأوربي في الالتزام بمبادئه وامتناعه عن القيام بأي مبادرة أو حتى المشاركة في الدراسات والبحوث القانونية لا يشجع الكيان فقط على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني بل يضرّ أيضاً بمكافحة معاداة السامية، مع ذكر رفض جميع دول الاتحاد الأوربي باستثناء بلجيكا، إيرلندا، و لوكسمبورغ، و مالطا، وبولندا، والبرتغال، و سلوفانيا قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي المطوّل، وتبني قرارات و إجراءاتٍ تمييزية، وغيرها من القضايا، و على الرغم من ذلك تستمر حكومات الاتحاد الأوربي بإظهار معايير مزدوجة في الأمم المتحدة حتى أنّ الاتحاد أكدّ على "عدم ملائمة ربط مصطلح الفصل العنصري بدولة إسرائيل" على لسان مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي(منظمة العفو الدولية، 2022، نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين) https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israelsysm-of-apart-/heid

2. الولايات المتحدة الأمريكية: بشكلٍ متزايدٍ تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياساتٍ أحادية الجانب في دعمها للكيان في انتهاك قواعد القانون الدولي، فهي تسمح له بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، والاستمرار في حصاره المقيت للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والحفاظ على جدار الضم الإسرائيلي الذي اعتبر بحسب محكمة العدل الدولية عام 2004 غير قانوني لأنه يعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية ويفصل الفلسطينيين عن بعضهم، بالإضافة إلى الاعتراف غير القانوني بالقدس كعاصمةٍ لإسرائيل، وغيرها الكثير من الأفعال العنصرية التي يمعن الكيان بارتكابها، فالسياسات الامريكية هي الداعم الأكبر لتفتيت الشعب الفلسطيني وتوسيع نظامه العنصري ضد أبناء هذا الشعب. (دوغارد، 2024، المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري في فلسطين) .https://www.badil . org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1985.html

سابعاً_ التحركات الشعبية ضد الأبرتهايد الإسرائيلي:

- "نحو جبهةٍ عالمية لمناهضة وإنهاء نظام الاستعمار والاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي" تحت هذا العنوان انطلق المؤتمر الأول لمناهضة الفصل العنصري في عام 2022، وحيث يشكّل هذا النداء الأساس للقضايا السياسية والحقوقية والدبلوماسية والإعلامية والتحالفية لبناء جبهةٍ عالمية لإنهاء الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني، وللعمل مع كل

من يناصر حقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني لبناء هذه الجبهة الدولية والعربية (نداء مناهضة وإنهاء منظومة الأبرتهايد (2022)، منظمة التحرير لفلسطينية) https:// /da.plo.ps/ar/Article/3 .

• مع اجتماعها في عام 2021 أعلنت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن ضم صوتها لأصوات المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية الرافضة للاحتلال ولسياسة الأبرتهايد التي تنتهجها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافها في الفصل العنصري ونزع الملكية واحتلال الأراضي وضمها (ورقة موقف من واجب المجموعة الدولية مساءلة إسرائيل لارتكابها جريمة الأبرتهايد في حق الشعب الفلسطيني، 2021، الفيدرالية الدولية لحقوق لإنسان) https://www.fidh.org/ar/

المطلب الثاني

محكمة العدل الدولية والأبرتهايد الإسرائيلي

أولاً_ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية:

أكدت المحكمة من الناحية القانونية أن الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) تشكل وحدة إقليمية واحدة يجب الحفاظ على وحدتها واستمراريتها وسلامتها، كذلك أن انسحاب إسرائيل العسكري من قطاع غزة لا يغير وضعها القانوني، حيث أن غزة ما زالت تحت الاحتلال، وتواصل إسرائيل ممارسة عناصر أساسية من سلطة احتلالها على القطاع، وزادت هذه السيطره بعد 7 أكتوبر2023. وأشارت المحكمة، معترفة بتفتيت وتجزئة إسرائيل للشعب الفلسطيني، رغم أنه بموجب حق تقرير المصير، يتم حماية الشعب من الأعمال التي تهدف إلى تفريق السكان وتقويض سلامتهم كشعب. استند القرار على مبدأين أساسيين، هما حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وحظر إنكار حق تقرير المصير.(القرار A/RES/77/247 الذي طلبت فيه الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية، بالإشارة إلى المادة 65 من ميثاقها، تقديم رأي استشاري ، 2022) https:// www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/07/un-commission-inquiry-welcomes-international-court-justice-advisory-opinion .

وهناك ايضاً استنتاجات هامة قد توصلت إليها للمحكمة بشأن انسحاب المستوطنين وحقّ الفلسطينيين في العودة إلى ممتلكاتهم، يشمل التعويض والتزام إسرائيل بإعادة الأراضي والممتلكات غير المنقولة الأخرى والتي صادرها الاحتلال من أي شخص طبيعي أو قانوني

منذ بدء الاحتلال في عام 1967، وجميع الممتلكات الثقافية والتراثية والتاريخية وغيرها المأخوذة من الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك المواد الأرشيفية والوثائق، وكما يتطلب إخلاء جميع المستوطنين من المستوطنات القائمة، وتفكيك أجزاء الجدار التي شيدته إسرائيل والواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك السماح لجميع الفلسطينيين النازحين أثناء الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية) قبعة، 2011، ص62_65).

كما حددت المحكمة مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية التي تشكل تمييزاً عنصرياً غير قانوني بما في ذلك: سياسة تصاريح الإقامة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين والفلسطينيات في القدس الشرقية؛ والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين والفلسطينيات؛ وممارسة إسرائيل لسياسة هدم الممتلكات الفلسطينية كسياسة عقاب؛ وسياسة التخطيط الإسرائيلية المتعلقة بإصدار تصاريح البناء. وبعد إثبات أن تشريعات إسرائيل والإجراءات الأخرى، تفرض وتخدم مبدأ الفصل شبه الكامل في الضفة الغربية والقدس الشرقية بين المستوطنين والفلسطينيين، خلصت المحكمة إلى أن تشريعات وإجراءات إسرائيل تشكل انتهاكاً للمادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي تحظر الفصل العنصري والأبرتهايد. ويأتي الرأي الاستشاري للمحكمة في ظل واقع يكشف النظام الكامل للأبرتهايد الاستيطاني الإسرائيلي وطبيعته الإبادية، حيث تستمر المجازر المتكررة بحق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة وسط التدمير الكامل للبنية التحتية دون توقف)تيلي، 2005، الأبرتهايد – إسرائيل تبني ما انهار في جنوب افريقيا) .https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1989.html

وجاء تصويت المحكمة بأغلبية 11 صوتاً مقابل 4 أصوات بأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجاء التصويت على ضرورة إلزام الكيان المحتل بإيقاف جميع أنشطته الاستيطانية بأغلبية 14 صوتاً، فمع السياسات الصهيونية والممارسات المستمرة منذ عقودٍ من الزمن حرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه في تقرير مصيره. (محكمة العدل الدولية: استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني)

ومن المفترض على المجتمع الدولي وبعد التأكيد القانوني من قبل محكمة العدل الدولية التحرك وبشكلٍ فوري لإيقاف تمدد هذا الكيان المحتل، ووقف معاناة الشعب الفلسطيني التي تخطت عقوداً من الزمن وأجيالاً من الشباب والأطفال بين قسوة الاعتقال وآلام الجوع والفقر.

الخاتمة

إن الشعب الفلسطيني ومنذ عقود يطالب بإنهاء القمع الذي يعيش تحت وطأته ويدفع في كل يوم ثمناً باهظاً لمطالبته بحقوقه، ولطالما ناشد الآخرين في شتى أنحاء العالم لدعمه، فالسياسات الإسرائيلية وممارساتها المتمثلة في إنشاء المستوطنات وضم الأراضي التي تؤدي إلى النقل القسري للفلسطينيين من أراضيهم، ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، واستغلال الموارد الطبيعية، والأنظمة القانونية التمييزية في الأراضي المحتلة تشكل جميعها انتهاكاً للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فعلى مدار السنوات الأخيرة تنامى الاعتراف الدولي بجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وذلك على مستوى الدول أو هيئات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني الدولية.

وقد نعمت السلطات الإسرائيلية بالإفلات من العقاب لفترة طويلة، وكان من شأن تقاعس المجتمع الدولي عن محاسبة إسرائيل على أفعالها أن يؤدي إلى استمرار معاناة الفلسطينيين كل يوم، وقد حان الوقت لرفع الصوت تنديداً بالانتهاكات وللوقوف المجتمع الدولي إلى جانب الفلسطينيين، ولتوجيه رسالة إلى إسرائيل مفادها أننا لن نتسامح مع الفصل العنصري الذي تمارسه ضد الفلسطينيين.

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. إن الأبرتهايد الإسرائيلي تجاوز جميع الاتفاقيات والقوانين المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري.
2. أصبحت الحالة الفلسطينية حالة عالمية تفرض على المجتمع الدولي التحرك والعمل المشترك.
3. من المعيب على المجتمع الدولي السماح للكيان باستمرار ممارساته العنصرية والتمادي في اختراق القوانين الدولية.
4. مع حصول التأكيد الدولي بعدم شرعية الاحتلال الصهيوني وممارساته الوحشية، لم يبق أمام المجتمع الدولي أي عذرٍ لاستمرار المعاناة اليومية في فلسطين المحتلة.
5. إن أقسى أنواع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية ترتكب وبشكلٍ يومي بحق الشعب الفلسطيني دون أي حساب أو تحرك دولي.
6. تعتبر التجربة النضالية في جنوب إفريقيا ضد الأبرتهايد خير مثال يحتذى ويستفاد منه في سبيل تحقيق خلاص الشعب الفلسطيني من الأبرتهايد الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالتوصيات، فقد توصل الباحث إلى عدة توصيات نذكر منها:

1. يفترض بالمحاكم الدولية محاكمة الكيان وقادته على الممارسات التي تصل إلى جرائم ضد الإنسانية ووقف معاناة الشعب الفلسطيني.

2. يتوجب على الشعب الفلسطيني التحرك والانتفاض ضد الأبرتهايد ومنعه بشتى الوسائل والإمكانيات.

3. إن الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني وبشكل يومي، تستوجب قيام المجتمع الدولي بالتحرك الفوري، وذلك لأن هذه المعاناة لم تحدث على مر العصور والتاريخ.

4. يتوجب على الدول العربية التحرك ووقف معاناة الشعب الفلسطيني بأية وسيلة.

5. بعد التأكد من موقف محكمة العدل الدولية، ينبغي على الأمم المتحدة ولكونها تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين العمل على وقف معاناة الفلسطينيين والجرائم التي تنتهك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والأعراف الدولية.

قائمة المراجع:

1. الكتب باللغة العربية:

* حماد، مجدي (1981). النظام السياسي والاستيطاني دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب إفريقيا. دار الوحدة. بيروت.

* الموعد، سعيد احمد (2001). الأبارتيد الصهيوني. اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

* الوحيدي، العطاونة ميسون (2014). مقاومة الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين وجنوب إفريقيا. منشورات الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين. رام الله.

2. المواقع الإلكترونية:

* أزاروف، فالنتينا (2015)، فلسطين في المحكمة https://al-shabaka.org/briefs

* دوغارد، جون (2024)، المجتمع الدولي ونظام الفصل العنصري، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة و اللاجئين، العدد 21_22، https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1985.html

* قبعة، كمال (2024)، مركز الأبحاث الفلسطيني، تجريم الأبرتهايد الإسرائيلي و المعاقبة عليه، https://www.prc.ps/.

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان(2024)، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/07/un-commission-inquiry-welcomes-international-court-justice-advisory-opinion

* موقع منظمة العفو الدولية (2023)، نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ، https://

/www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israels- system-of-apartheid

* موقع المحكمة الجنائية الدولية (2023)، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أ. أ. خان، بشأن الحالة في دولة فلسطين: تلقي إحالة من خمس دول أطراف، https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-situation-state-palestine?lang=Arabic

* الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (2021) ، ورقة موقف من واجب المجموعة الدولية مساءلة إسرائيل لارتكابها جريمة الأبرتهايد في حق الشعب الفلسطيني، https://www.fidh.org/ar/.

* منظمة التحرير الفلسطينية (2022)، نداء مناهضة وإنهاء منظومة الأبرتهايد (بعدة لغات)، https:// ./da.plo.ps/ar/Article/3

3. الاتفاقيات والقرارات الدولية:

* اتفاقية التمييز العنصري لعام 1973.

* القرار A/RES/77/247الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

* تقرير ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، مجلس حقوق الإنسان-الدورة الخامسة والعشرون، AHRC/25/67، الصادر بتاريخ 13 كانون الثاني (يناير) 2014.

* المحكمة الجنائية الدولية، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من القاهرة بشأن الحالة في وولة فلسطين وإسرائيل) https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-karim-aa-khan-kc-situation-state-palestine?lang=Arabic

الاستفادة من تجارب الشعوب في مقاومة الأبرتهايد

دروس من جنوب أفريقيا لمواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي

أ. مريم شومان

صحفية وباحثة في الإعلام الرقمي والسوشيال ميديا – فلسطين

Mariam.shuman@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلى تحليل أوجه التشابه بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، واستخلاص الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، وتقديم رؤى واقعية حول كيفية تطبيق تلك الاستراتيجيات في السياق الفلسطيني. كما سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها الحركات المناهضة للأبرتهايد في جنوب أفريقيا وتكييفها لتتناسب مع السياق الفلسطيني في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على الأسئلة البحثية. وخلُصت إلى أن أوجه التشابه بين الأبارتهايد الإسرائيلي والأبارتهايد في جنوب أفريقيا تفتح المجال لمزيد من التكامل بين النضال الفلسطيني والدولي في مواجهة الاحتلال.

واستنتجت الدراسة أن تجربة الجنوب أفريقية في المقاومة الشعبية، تُعد من أقوى أدوات النضال ضد أنظمة الفصل العنصري، ما يجعلها نهجًا قابلًا للتطبيق والاستدامة في الحالة الفلسطينية. كما أن استغلال القانون الدولي كان عنصرًا رئيسيًا في محاسبة نظام الأبارتهايد بجنوب أفريقيا. وبالتالي يمكن للفلسطينيين تحقيق تقدم مماثل من خلال التركيز على استخدام الأدوات القانونية الدولية لفضح دولة الاحتلال ومحاسبتها. وخرجت هذه الدراسة بعدة توصيات منها استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي، وإنشاء حملات رقمية تستهدف

الرأي العام العالمي لنشر الحقيقة حول الأبارتهايد الإسرائيلي وفضح الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

Abstract

This study aimed to analyse the similarities between the apartheid regime in South Africa and the Israeli Aberthyde in occupied Palestine, draw lessons from South Africa's experience and provide realistic insights into how such strategies are applied in the Palestinian context. The study also sought to highlight the most prominent strategies and tactics used by South Africa's anti-apartheid movements and to adapt them to the Palestinian context in the face of Israeli apartheid.

The study used the analytical descriptive approach to answer research questions. It concluded that the similarities between Israel's apartheid and South Africa's apartheid open the way for greater complementarity between the Palestinian and international struggle against occupation.

The study concluded that South Africa's experience is that popular resistance is one of the most powerful tools of the struggle against apartheid regimes, making it a viable and sustainable approach to the Palestinian situation. The exploitation of international law was also a key element in the accountability of South Africa's apartheid system. Thus, Palestinians can make similar progress by focusing on using international legal tools to expose and hold accountable the occupying Power. The study came up with several recommendations, including the use of modern technology to document Israeli violations on a daily basis and to disseminate them on social media platforms, the establishment of digital campaigns targeting world public opinion to disseminate the truth about Israeli apartheid and the exposing of Israeli crimes against the Palestinian people.

مقدمة:

في عالم يسعى لتحقيق العدالة والمساواة، تظل تجارب الشعوب التي ناضلت ضد أنظمة التمييز العنصري مصدر إلهام رئيسي لكافة الحركات الحقوقية في مختلف أنحاء العالم. ومن بين أبرز هذه التجارب تأتي تجربة الشعب الجنوب أفريقي في مواجهة نظام الأبرتهايد، الذي فرضته الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا لعقود طويلة. هذه التجربة شكلت علامة فارقة في التاريخ المعاصر، حيث قدمت دروسًا هامة حول النضال ضد الظلم والاستبداد، والقدرة على مقاومة الأنظمة القمعية باستخدام أدوات متعددة من الضغط الشعبي والدولي، بما في ذلك حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، فضلاً عن الضغط السياسي الذي شكل محركًا رئيسيًا لتغيير النظام العنصري في ذلك الوقت.

وفي المقابل، يظل الشعب الفلسطيني يعاني من ممارسات التمييز والفصل العنصري الممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول أوجه التشابه بين النظامين وأدوات المقاومة الممكنة في السياق الفلسطيني. إذ يمكن للعديد من الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحركات المناهضة للأبرتهايد في جنوب أفريقيا أن تقدم نموذجًا يُحتذى به في النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. من هنا، تبرز أهمية البحث في كيفية الاستفادة من التجربة الجنوب أفريقية لتطوير استراتيجيات فعّالة في مقاومة الأبرتهايد الإسرائيلي، وتحقيق العدالة والمساواة للشعب الفلسطيني.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوجه التشابه بين النظامين، واستخلاص الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، وتقديم رؤى واقعية حول كيفية تطبيق تلك الاستراتيجيات في السياق الفلسطيني. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تدعم الجهود الفلسطينية في مناهضة الأبرتهايد الإسرائيلي، وتفعيل حركات المقاطعة والدعوات الدولية لفرض عقوبات على الاحتلال، وهي الاستراتيجيات التي أثبتت فاعليتها في السياق الجنوب أفريقي.

من خلال هذه الدراسة، تأمل الباحثة أن تساهم في بناء إطار عمل يوجه النضال الفلسطيني نحو تعزيز أدواته الفعّالة في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي، بالاستفادة من تجربة الشعوب الأخرى التي اجتازت مسارًا مشابهًا، وتقديم إسهام علمي يمكن أن يكون مرشدًا للحركات الحقوقية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الأبرتهايد، الأبرتهايد الإسرائيلي، مقاومة التمييز العنصري، المقاومة الشعبية، التضامن الدولي

فرضية الدراسة:

يمكن للشعب الفلسطيني ومناصريه الاستفادة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها الشعوب المناهضة لأنظمة الأبرتهايد، مثل تجربة جنوب أفريقيا، في بناء استراتيجيات فعّالة للمقاومة وتحقيق العدالة والمساواة.

إن تبنّي أساليب مشابهة من التنظيم، وتوحيد الجهود المحلية والدولية، واستخدام أدوات الضغط السياسي والاقتصادي، قد يُسهم في تعزيز حركة مناهضة الأبرتهايد الإسرائيلي، ويدفع نحو إنهاء النظام التمييزي وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني.

إشكالية الدراسة:

في ظل استمرار ممارسات التمييز والفصل العنصري المنهج الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، تبرز الحاجة إلى دراسة تجارب الشعوب التي ناضلت ضد أنظمة الأبرتهايد في التاريخ الحديث، وعلى رأسها تجربة جنوب أفريقيا، التي حققت نجاحاً في إنهاء نظام الفصل العنصري.

وبالرغم من الفوارق التاريخية والسياسية، يظل التساؤل المطروح هو: كيف يمكن الاستفادة من التجربة الجنوب افريقية في تعزيز نضال الشعب الفلسطيني ضد الأبرتهايد الإسرائيلي؟

كما تنبثق عدة أسئلة فرعية على الشكل التالي:

- ما هي أبرز الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها الحركات المناهضة للأبرتهايد في جنوب أفريقيا؟
- وكيف يمكن تكييف هذه الاستراتيجيات لتتناسب مع السياق الفلسطيني في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي؟

أهداف الدراسة:

معرفة كيفية الاستفادة من تجربة دولة جنوب افريقيا في تعزيز نضال الشعب الفلسطيني ضد الأبرتهايد الإسرائيلي.

تسليط الضوء على أبرز الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها الحركات المناهضة للأبرتهايد في جنوب أفريقيا وتكييفها لتتناسب مع السياق الفلسطيني في مواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة؛ اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بحيث سيتم وصف وتحليل التجربة الجنوب أفريقية في مناهضة الأبرتهايد، من خلال دراسة العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في نجاح الحركة المناهضة للأبرتهايد. وسيتم جمع البيانات والمعلومات من الكتب والأبحاث والمقالات والدراسات السابقة حول تجربة جنوب أفريقيا وفلسطين.

يتيح هذا المنهج فهماً شاملاً للأدوات والاستراتيجيات المستخدمة في تلك التجربة، وهو ما يساعد في تحديد الجوانب التي قد تكون قابلة للتطبيق في السياق الفلسطيني.

الإطار النظري:

مفهوم الأبارتهايد (نظام الفصل العنصري) وأبعاده القانونية والسياسية

يُعد "الأبارتهايد" شكلا من أشكال العنصرية الذي يتميز بطبيعته المؤسسية والرسمية، إذ يُضمّن في القوانين والنظم المعمول بها وتجعله الدولة أساسا للسياسات العمومية في مختلف مناحي الحياة علنا وبلا مداراة، حتى إنها لا تتحرج من الحديث عن شعبين مختلفين ومساريْ تنمية متباينين، وبموجب هذا القانون حكمت الأقلية البيضاء الأغلبية ذات البشرة السوداء من أصول افريقية وهندية وفق منهج إقصائي يُحافظ على المصالح والبنيات التجارية والاقتصادية التي أقامها البيض في ثلاثة قرون من الاستعمار (الأبارتايد، 2015)، طُبق في دولة جنوب أفريقيا منذ عام 1948 وانتهى عام 1991 مع انتخاب نيلسون مانديلا في أول انتخابات ديمقراطية في البلاد كأول رئيس أسود.

يُعتبر "الأبارتهايد" انتهاكاً للقانون الدولي العام، وانتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان التي تحظى بالحماية الدولية، وجريمةً ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي. وبموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي والقانون الدولي العُرفي؛ فإن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري تقع عندما يُرتكب أي عمل لاإنساني أو وحشي (وبخاصة أي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان) في سياق نظام مُمأسس من القمع والهيمنة بصورة ممنهجة من جانب فئة عرقية معيّنة على فئة عرقية أخرى، بقصد إدامة هذا النظام (أمنيستي، 2022).

وفق منظمة حقوق الإنسان (يش دين) الإسرائيلية؛ فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي ترتكب في الضفة الغربية جريمة ضد الإنسانية، من نوع الفصل العنصري، كما أن "منفذي الجريمة

إسرائيليون وضحاياها فلسطينيون"، كما تُرتكب جريمة الأبارتهايد في الضفة الغربية لأنّه في سياق السيطرة وقمع مجموعة عرقية معينة من قبل مجموعة عرقية أخرى، فإنّ السلطات الإسرائيلية تنفّذ سياسات وممارسات تشكّل أفعالاً منافية للإنسانية، وفق تعريف هذا المصطلح في القانون الدولي: سلب الحقوق من مجموعة قومية ونقلها للمجموعة الثانية، الفصل المادي والقانوني بين المجموعتين، وإنشاء منظومة قانونية مختلفة تسري على كل مجموعة. هذه هي القائمة الجزئية للجرائم اللاإنسانية (الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية، 2020).

يجرّم القانون الدولي أعمالاً تعتبر فيه أعمالاً "غير إنسانية" تُنفّذ ضد "المجموعة الدونية" بهدف الحفاظ على السيطرة عليها، على اعتبار أن فرض الدونية على مجموعة عرقية ما، وشرط تنفيذ هذه المخالفة هو أن التفوق ليس مؤقتاً بل يستهدف الثبات، والمجموعة العرقية تحدد في القانون الدولي طبقاً للتصنيفات الاجتماعية – السياسة، وليس البيولوجية – الجينية، ولهذا؛ فهي تشمل الأصل القومي أو الإثني (سفارد، 2020).

إذن؛ فالأبارتهايد، هو نظام سياسي وقانوني يقوم على التمييز المؤسسي والممنهج ضد مجموعة عرقية أو قومية لصالح مجموعة أخرى، يقوم هذا النظام على فرض قوانين وسياسات تهدف إلى عزل الفئات المستهدفة وتقييد حقوقها، وإقصائها من الموارد والفرص المتاحة.

فلسطين وجنوب افريقيا .. العام 1948 من الاستعمار إلى الاستيطان والأبارتهايد

يعتبر العام 1948 اللحظة التاريخية التي مثلت عاماً للنكبة في فلسطين، وفي العام ذاته، نُكبت جنوب أفريقيا بتأسيس المستوطنين البيض نظاماً استيطانياً، تحت ادّعاء أن جنوب أفريقيا، كما فلسطين، أرض خالية من السكان (عباس، 2024).

لقد سبقَ الفصلَ العنصري في جنوب أفريقيا استعمارٌ استيطاني، وبموجبه اعتمد الجنس الأبيض في استيطانه وفرض تفوقه على التشريد الجماعي للسكان الأصليين السود من أراضيهم وعلى استغلالهم كعمالةٍ رخيصة. وجرى إدماج السكان الأصليين السود المشردين داخليًا في الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني. وفي فلسطين المحتلة، كما كان الحال في جنوب أفريقيا إبان الأبرتهايد، توجد بيروقراطيةٌ تجعل إخضاع فئة اجتماعية كاملة حدثًا روتينيًا، حيث صارَ أفراد تلك الفئة وهم الفلسطينيون، مطالبون على الدوام بإبراز وثائق وتصاريح وبطاقات هوية وأوراق رسمية (كاليس، 2015).

يربط عام 1948 بين تجربتين تاريخيتين مهمتين في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة؛ فقد شهد العام 1948 قيام دولة "إسرائيل" في فلسطين وفرض نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا. أيضا في فلسطين، شهد العام بداية النكبة حيث طُرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم وتم إعلان دولة إسرائيل على أراضٍ فلسطينية عبر دعم دولي وصهيوني استيطاني. في نفس الوقت، رسّخ النظام العنصري في جنوب إفريقيا قوانين الفصل العنصري (الأبارتهايد) التي كرست سيطرة الأقلية البيضاء على السكان الأصليين، عبر سياسات التمييز العرقي والقمع. كلا التجربتين تعكسان استعمارًا استيطانيًا يتسم بالإقصاء والعنصرية، مما جعلهما نموذجين متشابهين للاستعمار والقمع في القرن العشرين.

كما سعى كلا النظامين إلى السيطرة على الأرض وإقصاء السكان الأصليين؛ ففي جنوب إفريقيا، رسّخ الاستعمار الأوروبي (الهولندي والبريطاني) الفصل العنصري من خلال قوانين مثل قانون الأرض لعام 1913، الذي حصر ملكية الأراضي بيد الأقلية البيضاء، بينما تعرض السكان الأصليون للتهميش والاستغلال. أما في فلسطين، فقد عملت الحركة الصهيونية بدعم بريطاني على استقدام المهاجرين اليهود وشراء الأراضي بأساليب أدت إلى تهجير الفلسطينيين تدريجيًا.

إذن؛ ورغم اختلاف السياق الجغرافي والثقافي، يشترك النظامان في الطابع الاستعماري الاستيطاني الذي استهدف تهجير السكان الأصليين وإحلال مستوطنين أجانب مكانهم، مدعومًا بسياسات عنصرية ودعم دولي لتحقيق أهداف السيطرة والإقصاء.

تجربة جنوب أفريقيا في مناهضة الابارتهايد

عندما انتصر الحزب القومي في انتخابات عام 1948 في جنوب أفريقيا، وهو الحزب الذي يمثل المستعمرين من أصول هولندية فيها؛ سنَّ جملة من القوانين التي استكملت تلك التي وضعتها الفئة البريطانية من المستعمرين منذ تأسيس دولة أفريقيا الجنوبية عام 1910. وبموجب قوانين الابارتهايد، حوصر الشعب الافريقي الأصلي في بقع متقطعة غير متصلة والتي شكلت أقل من 13% من أرض جنوب أفريقيا التاريخية. وفرضت سلطات الاستعمار على الجميع أن يحمل دفتر هوية استخدمته قوات الابارتهايد لتعرف فيما إذا كان من المسموح للفرد أن يدخل أو يخرج من مكان معين. كما تم اعتقال آلاف الأفارقة بحجة وجودهم في مكان يحظر عليهم التواجد فيه أو لعدم حيازتهم لدفاتر الهوية (جمجوم، بلا تاريخ).

اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب إفريقيا طوال الخمسينات عددًا

من أساليب الكفاح الوطني؛ ففي عام 1952م أعلن المؤتمر الإفريقي عن شنِّ "حملة تحد"، نظم خلالها عددًا من هذه الأساليب طوال حقبة الخمسينات، وقد تضمنت هذه الحملة حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة من (1953ـ 1955م)، وحركة مقاطعة الحافلات في الفترة من عام (1955 وحتى عام 1959م) احتجاجًا على انخفاض الأجور، وقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات الناجحة في العاصمة جوهانسبرج في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبرز قادة أكفاء من خلال هذه المقاومة، وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الإفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا أنه دعا على إثر نجاحها إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها (الغرباوي، 2013).

لم تمتلك حركات التحرر في جنوب افريقيا لغاية الستينات من القرن الماضي الخبرة الكافية لبناء برنامج تحرري، واعتمدت بشكل أساسي على المقاومة السلمية. وبالرغم من ذلك، استمرت المقاومة لغاية منتصف السبعينيات أثناء ذلك عملت القيادة في الخارج على بناء علاقات جيدة مع الدول الاشتراكية الصديقة بهدف تدريب كوادرها في هذه الدول، وتمكينهم من التسلل الى جنوب افريقيا لتنفيذ عمليات ضد الحكومة (هماش، 2017).

ساهمت المقاطعة على اختلاف أشكالها بإسقاط أبارتهايد جنوب أفريقيا؛ بدأ ذلك عام 1968 عندما منع رئيس الوزراء في حكومة الفصل العنصري البيضاء بالتازار يوهانس فورستر جولة لفريق كريكيت الإنكليزي؛ لأنه ضم اللاعب ذا الأصول العرقية المختلطة، بازل دوليفيرا، ما شكل نقطة تحول مهمة في زيادة دعم المقاطعة الرياضية. وتصاعدت حملة المقاطعة في جنوب افريقيا على مدار ثلاثة عقود؛ فقد ضغط الأوروبيون العاديون على متاجرهم للتوقف عن بيع المنتجات المصنعة في جنوب أفريقيا، كما أجبر الطلاب البريطانيون "بنك باركليز" على إغلاق فروعه في جنوب أفريقيا. وقاد رفض عامل محل في دبلن للاتصال بشركة للجريب فروت إلى إضراب، ومنع الحكومة الأيرلندية الاستيراد وبشكل شامل من جنوب أفريقيا. كما منع اتحاد الموسيقيين البريطاني الفنانين من جنوب أفريقيا من الظهور في BBC، ومنعت المقاطعة الثقافية معظم الفنانين البريطانيين من المشاركة بمناسبات في جنوب أفريقيا (McGreal, 2021).

انطلقت شرارة التحول الثانية في مسيرة نضال السكان الأصليين في جنوب أفريقيا عام 1976، حين نظم مجموعة من الطلاب سلسلة احتجاجات رداً على قيام الدولة بفرض اللغة الافريكانية في التعليم، وقد تطورت هذه الاحتجاجات وتصاعدت وصولاً للإضرابات العامة وحالة العصيان المدني التي تمثلت في مهاجمة مراكز الشرطة و الذين ينصاعون لقرارات

الحكومة، فيما قابلت الدولة هذه الاحتجاجات بالقمع المفرط ما أدى الى تشكيل تمرد وطني واسع ضدها (هماش، 2017).

في بداية الثمانينات؛ تصاعدت قوة المقاومة المنظمة واتسعت مما مكنها من تدابير من شأنها فرض الحصار الداخلي على حكومة الفصل العنصري. بعد تشكل الوعي الضروري، دعا المؤتمر الوطني الافريقي الى التمرد على حكومات الحكم الذاتي في " المعازل/ البانتوستانات" وتدمير السلطات المحلية، والمباني الحكومية، ومقاطعة المستشارين والمتعاونين من السكان الأصليين، ومقاطعة نظام الفصل العنصري داخلياً، كل ذلك أدّى الى فرض حصار داخلي على الحزب الحاكم ووكلاء الاستعمار من السكان الأصليين، وفي ذات الوقت، أنشأ المؤتمر الوطني هياكل ديمقراطية ولجان مجتمعية ومحاكم وقوات شرطة قادرة على إدارة مجتمعاتهم، عوضاً عن حكومات الحكم الذاتي العميلة (هماش، 2017).

وفي أواخر العام 1991؛ بدأت جولات المفاوضات بين الحكومة ومختلف الأطياف السياسية في جنوب افريقيا، وفي أول أيام المباحثات صادقت جميع الأطراف المشاركة على (إعلان أهداف) بما فيها الحزب الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بحيث يكون هذا الإعلان ملزما لجميع الأطراف لدعم التوجه لبناء دولة موحدة يحكمها دستور ويحميها نظام قضائي مستقل يضمن المساواة أمام القانون وحماية الحريات المدنية وحقوق الأفراد. وفي يوم 26 نيسان عام 1994 توجه الشعب الجنوب الإفريقي لصناديق الانتخابات لاختيار برلمان وحكومة ورئيس جديد للبلاد، وكانت هذه أول مرة ينتخب فيها السود والملونون والهنود من يمثلهم، وأسفرت عن فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأقرت الأقلية البيضاء بالهزيمة وسلمت السلطة للأغلبية السوداء (سلامة، 2018).

واجهت جنوب إفريقيا نظام الأبارتهايد، الذي فرض التمييز العنصري والفصل بين الأعراق منذ عام 1948، من خلال نضال شعبي قادته حركات مثل المؤتمر الوطني الإفريقي وشخصيات بارزة مثل نيلسون مانديلا. واتسمت المقاومة بالاحتجاجات السلمية، والإضرابات، والعصيان المدني، إلى جانب ضغوط دولية مثل العقوبات والمقاطعات.

استمر النضال لعقود رغم القمع العنيف، حتى أجبرت الضغوط الداخلية والخارجية الحكومة على التفاوض في أواخر الثمانينيات. انتهى النظام رسميًا عام 1994 بإجراء أول انتخابات ديمقراطية، وأصبحت تجربة جنوب إفريقيا رمزًا عالميًا للتغلب على الظلم عبر المصالحة والإرادة الشعبية.

الأبرتهايد الإسرائيلي: التشابهات والاختلافات مع جنوب أفريقيا

تعد سياسات الأبارتهايد إحدى أكثر النظم العنصرية قسوة في التاريخ الحديث، وقد ارتبطت تاريخيًا بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ومع ذلك، فإن مصطلح الأبارتهايد يُستخدم اليوم لوصف سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، مما أثار جدلاً واسعًا حول التشابهات والاختلافات بين الحالتين.

وأصل التشابه بين النظامين بدأ من ادّعاءات النظامين حول أصل وجودهما على الأرض الفلسطينية والجنوب الأفريقية.

فكما ادّعى "جان ريبيك" وهو أول مستوطن تطأ قدماه أرض جنوب إفريقيا- بأنه اكتشف أرضاً خالية من السكان، ادّعت الحركة الصهيونية أنّ فلسطين أرض بلا شعب. وكما ادّعت الكنيسة الهولندية بأنّ البيض المستعمِرين هم شعب الله المختار، وأن السود خُلقوا عبيدا لهم؛ ادّعت الصهيونية بأنّ اليهود هم شعب الله المختار، وأن باقي البشر ما هم إلا أغيار. الغزاة الهولنديون أطلقوا على جنوب إفريقيا اسم "معسكر الأمل الجميل"، والمستوطنون اليهود الأوائل أطلقوا على فلسطين نشيد الأمل "هتكفا" (سلامة ع.، 2012).

تعود جذور مصطلح الأبرتهايد كنظام فصل عنصري ممنهج إلى العام (1948)، حين أقرت حكومة المستعمرين الهولنديين والبريطانيين البيض في جنوب أفريقيا فصل السكان السود الأصليين في معازل على أسس عرقية، منحتهم فيها تصاريح خاصة بالتنقل لباقي المناطق وفقا لاحتياجات الوحدات الإنتاجية للمستعمرين البيض من العمالة السوداء الرخيصة. وجاء نظام الأبرتهايد الذي صادق عليه برلمان الأقلية البيضاء شاملا من حيث الفصل الديمغرافي والسياسي، فقد حدد النظام معازل جغرافية عشر للأغلبية السوداء ضمن نظام (الحكم الذاتي) منزوع السيادة، تم إعلان أربعة منها في العام 1974 دولا مستقلة من قبل الحكومة المركزية البيضاء (اشتية، 2016).

كما كانت دولة البيض في جنوب إفريقيا تدّعي أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الإفريقية، أيضا تدّعي دولة الاحتلال بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، رغم ممارساتهما العنصرية وجرائمهما ضد الشعبين الفلسطيني والجنوب إفريقي (سلامة ع.، 2012).

تشكّل تجربة جنوب إفريقيا منطلقًا للتحليلات التي تتناول الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين نتيجة التشابه الواضح بين سياسات جنوب إفريقيا العنصرية والسياسات الإسرائيلية في

الزمن الحاضر (عبدالنور، 2013).

وبالرغم من ذلك إلا أن هناك فروقا بارزة بين نظام الفصل العنصري الذي مورس في جنوب افريقيا وذلك الذي تمارسه دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

من الفروق الجليّة بين الأبارتهايد في جنوب افريقيا ودولة الاحتلال الإسرائيلي؛ دور العمالة الأصلية ووكالتها، فجنوب إفريقيا كانت ولا تزال تعتمد على السود كيدٍ عاملة في قطاعات عدة كالتعدين وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى نجاح التعبئة المناهِضة لسياسات الدولة، أمّا دولة الاحتلال فقد باتت أقل اعتمادًا على العمالة الفلسطينية رغم أن بناء المستوطنات يوظف عددًا كبيرًا من العمال الفلسطينيين وبالتالي فإن تعبئة العمالة المنخرطة في المستوطنات لا تفرض تهديدًا على دولة الاحتلال وذلك لأن المستوطنات لا تشكل مصدرًا رئيسيًا للدخل الإسرائيلي (بل إنها مدعومةٌ إلى حدٍ كبير من الدولة)، بالإضافة إلى أن الأسواق الفلسطينية هي أسواقٌ أسيرة للسلع والمنتجات الإسرائيلية، وليس العكس (عبدالنور، 2013).

وهناك فرق آخر يتعلق بالحوارات والاتفاقات السياسية العديدة المبرمة بين الجنوب إفريقيين من ذوي الأصول الأوروبية وزعماء حركة مناهضة الأبرتهايد والتي وضعت حدًا لسياسات الفصل العنصري، أما في الحالة الفلسطينية، فإن النتيجة المتمخضة من الاتفاقات تمعن في الفصل وتشريد الفلسطينيين، إضافة إلى أن المجتمع الدولي في حالة جنوب إفريقيا مارس ضغطًا شديدًا لإنهاء التمييز العنصري ضمن الدولة الواحدة في نهاية المطاف، أمّا في حالة فلسطين، فإن المجتمع الدولي يبدو مستعدًا لدعم "قيام الدولة" دون التصدي جديًا للأبارتهايد الإسرائيلي (عبدالنور، 2013).

ومن أوجه الاختلافات أيضا؛ أن دولة البيض في جنوب إفريقيا جاءت في سياق التنافس على المستعمرات الخارجية بين الدول الأوروبية، كان أول من تنبه إليها هم الهولنديون، ثم تبعهم البريطانيون في مرحلة لاحقة في إطار صراعهم مع الفرنسيين؛ فتنبهوا لهذه الدولة لوقوعها على خط التجارة الدولية. أما دولة الاحتلال الإسرائيلي فقد جاءت في سياق مشروع أوروبا الاستعماري، الذي تبلور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتكون أداة لها، وموقعا متقدما يحمي مصالحها في واحدة من أهم المناطق في العالم، ثم وفي مرحلة لاحقة وعلى إثر تغيرات جذرية في بنية النظام العالمي حوّلت إسرائيل ولاءها وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية (سلامة ع.، 2012).

يتحمل المجتمع المدني الغربي مسؤولية استثنائية من أجل محاسبة دولة الاحتلال وفقاً

للقانون الدولي نظراً لمستوى التواطؤ منقطع النظير الذي تمارسه الحكومات الغربية في إدامة نظام القهر الاستعماري والعنصري الإسرائيلي من خلال مقدار الدعم الدبلوماسي والاقتصادي والأكاديمي والثقافي والسياسي الهائل الذي تقدمه باسم المواطنين الغربيين وباستخدام الأموال المتأتية مما يدفعونه من ضرائب (البرغوثي، 2010).

يشير الأبارتهايد الإسرائيلي إلى نظام السيطرة والفصل الذي تمارسه دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث يواجه الفلسطينيون قيوداً على الحركة، ومصادرة الأراضي، وقوانين تمييزية تفضّل المستوطنين الإسرائيليين.

ويتشابه هذا النظام مع الأبارتهايد في جنوب أفريقيا من حيث الهيمنة العرقية والقوانين التي تُقصي مجموعة معينة، إضافة إلى مقاومة شعبية ودولية، مع ذلك، يختلف السياق؛ بحيث يرتبط الأبارتهايد الإسرائيلي بصراع قومي وديني طويل الأمد، بينما كان الأبارتهايد في جنوب أفريقيا نظامًا داخليًا قائمًا على التمييز العرقي الواضح.

سياسات الأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين

تُمارس دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسات أبارتهايد ممنهجة في فلسطين، تتمثل في نظام فصل عنصري يهدف إلى الهيمنة على الفلسطينيين عبر التمييز العرقي والقانوني. تشمل هذه السياسات مصادرة الأراضي، بناء المستوطنات غير القانونية، والجدران العازلة التي تفصل الفلسطينيين عن أراضيهم ومصادر رزقهم. كما تفرض قيودًا صارمة على حرية الحركة والإقامة، وتسن قوانين تمييزية تُكرّس الامتيازات للمستوطنين على حساب الفلسطينيين.

توصّل دُعاة حقوق الإنسان إلى خلاصة مفادها أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تمارس الأبارتهايد في كامل الأرض التي تحتلها بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن؛ فقد أصدرت منظمات "هيومن رايتس ووتش "، و"أمنستي إنترناشيونال "، و"الحقّ "، و"بتسيلم "، بين منظماتٍ أُخرى، تقارير قدّرت أنه من المستحيل وجود "ديمقراطية هنا، وأبارتهايد هناك". وبحسب هذه المؤسسات، فإن دولة الاحتلال قامت خلال أكثر من خمسة وسبعين سنة بالتشظية الإستراتيجية للأرض والسكّان الفلسطينيين – تجمعات الفلسطينيين في القدس الشرقية، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وداخل الخط الأخضر ؛ وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن ؛ وفي الشتات الفلسطيني – وفصلت بين كل تجمعٍ وآخر اجتماعياً وسياسياً وديموغرافياً، الأمر الذي يرقى إلى تمييز منهجي وإلى هيمنة نظام الأبارتهايد إلى حد كبير (نظام الأبارتهايد الإسرائيلي: : ترسيخ الفوقية على الفلسطينيين، بلا تاريخ).

تدير دولة الاحتلال الإسرائيلي نظاما ترى من خلاله أنّ "كلّ المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل - داخل الخطّ الأخضر وفي الضفة الغربيّة وشرقيّ القدس وقطاع غزّة - يقوم نظام واحد يعمل وفق مبدأ ناظم واحد: تحقيق وإدامة تفوّق جماعة من البشر -اليهود-على جماعة أخرى -الفلسطينيّين-" (بتسليم، 2002).

منذ قيام دولة "إسرائيل" عام 1948، عكفت الحكومات المتعاقبة على إنشاء وإدامة نظام من القوانين والسياسات والممارسات التي تهدف إلى قمع الفلسطينيين والهيمنة عليهم. ويهدف هذا النظام إلى منح امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين. وقد فرضت دولة الاحتلال هذا النظام من خلال 4 استراتيجيات أساسية:

الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: بحيث عملت على إفقار الفلسطينيين بشكل متعمَّد، مما يجعلهم في وضع شديد السوء بالمقارنة مع اليهود الإسرائيليين.

العزل والسيطرة: وهو نظام من القوانين والسياسات التي تُبقي الفلسطينيين محصورين داخل معازل، وخاضعين لإجراءات عدة تسيطر على حياتهم، وتفصلهم عن اليهود الإسرائيليين.

نزع ملكية الأراضي والممتلكات: حيث عمدت دولة الاحتلال على مدى عقود من الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء القسري، بشكل يتسم بالتمييز.

تقسيم الفلسطينيين بين مناطق تحت سيطرة مختلفة: يتمثل جوهر ذلك النظام في إبقاء الفلسطينيين معزولين عن بعضهم البعض في مناطق مختلفة تخضع لنُظم قانونية وإدارية متباينة (نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، 2022).

تُعامل السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين بشكل منفصل وغير متساو مع المستوطنين اليهود الإسرائيليين؛ ففي الضفة الغربية المحتلة، تُخضع دولة الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين إلى قانون عسكري قاس، وتُطبق عليهم الفصل، وتحظر دخولهم إلى المستوطنات إلى حد كبير. وفي قطاع غزة - الذي كان محاصرا قبل السابع من أكتوبر من العام 2023، وأعيد احتلاله- ففرضت دولة الاحتلال إغلاقا شاملا ما يقيّد بشدة حركة الأشخاص والبضائع. أما في القدس الشرقية التي ضمتها "إسرائيل" - والتي تعتبرها جزءا من أراضيها السيادية، لكنها تبقى بموجب القانون الدولي منطقة محتلة- تمنح دولة الاحتلال للغالبية العظمى من مئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون هناك وضعا قانونيا يُضعف حقوقهم في الإقامة من خلال ربط هذه الحقوق بعلاقة الفرد بالمدينة، من بين عوامل أخرى. ويرقى هذا النوع من

التمييز إلى التمييز المنهجي (ووتش، 2021).

بحسب القانون الإسرائيلي؛ يحظى اليهود والعرب بحقوق متساوية أراضي ال48، ولكن يعيش المجتمعان بصورة منفصلة بطرق عدة بحيث يدرسون بمدارس مختلفة، ويسكنون بمدن مختلفة، يقرأون صحف مختلفة ويعتنقون مبادئ سياسية مختلفة. كما ساهم الفصل بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين -الذين يشكلون 20% من مجمل السكان في "إسرائيل"- بفروقات إقتصادية بينهم، وبالرغم من القوانين التي تهدف لمنع التمييز، إلا أنه وبحسب دراسات تَظهر فروقات في التعليم، الخدمات الإجتماعية، الدخل، والمشاركة السياسية (سيلز، 2016).

أدى نظام المواطنة المزدوج والتفريق بين الجنسية والمواطنة إلى وضع الفلسطينيين في مكانة أدنى من اليهود الإسرائيليين بحكم القانون. وعلى خلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحق للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل التصويت والمشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن هذه الحقوق لا تمكنّهم من التغلّب على التمييز المؤسسي الذي تمارسه بحقهم الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك القيود الواسعة على الوصول إلى الأراضي التي صودِرت منهم، وهدم المنازل، والحظر الفعلي على لمّ شمل العائلات (ووتش، 2021).

في الضفة الغربية، صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من مليونَي دونم من الأراضي من الفلسطينيين، ما يشكل أكثر من ثلث الضفة الغربية، منها عشرات آلاف الدونمات التي تقر بأنها بملكية خاصة تعود إلى فلسطينيين. ومن الأساليب الشائعة التي تستخدمها سلطات الاحتلال إعلان الأراضي - ومنها ملكيات خاصة تعود إلى فلسطينيين- كـ "أراضي دولة". وقدّرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية الأراضي التي حددتها الحكومة الإسرائيلية كأراضي دولة بـ 1.4 مليون دونم، أي حوالي ربع الضفة الغربية (ووتش، 2021).

ومن بين أكثر من 675 ألف دونم من "أراضي الدولة" التي خصصتها السلطات الإسرائيلية للاستخدام من قبل أطراف ثالثة في الضفة الغربية، تم تخصيص أكثر من 99% منها للاستخدام من قبل المستوطنين بحسب بيانات حكومة الاحتلال. وقد تسبب الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من أجل المستوطنات والبنية التحتية التي تخدم المستوطنين بشكل أساسي، في تمركز الفلسطينيين في الضفة الغربية في"165 جزيرة تشكّل أقاليم مفصولة ومشلولة" (بتسليم، 2002).

تمثل سياسات الأبارتهايد الإسرائيلي في فلسطين نظامًا من التمييز والفصل العنصري يسعى

إلى ترسيخ الهيمنة الإسرائيلية على الأرض والشعب الفلسطيني. تعتمد هذه السياسات على مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، التي تُعد انتهاكًا للقانون الدولي، إلى جانب فرض قيود مشددة على حرية الحركة من خلال الحواجز العسكرية والجدران العازلة. كما تُسن قوانين تمييزية تُكرّس حقوقًا غير متساوية، حيث يتمتع المستوطنون بامتيازات واسعة على حساب السكان الفلسطينيين الذين يُحرمون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في العودة والإقامة.

هذه السياسات تؤدي إلى عزل الفلسطينيين في مناطق مكتظة ومجزأة، مع تدمير البنية التحتية وإضعاف الاقتصاد المحلي، ما يكرّس نظامًا قائمًا على الظلم والتمييز يهدف إلى تقويض حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS))

انطلقت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في فلسطين عام 2005، وصارت بمثابة قيادةٍ فلسطينية وموجِّهٍ استراتيجي للتحركات العشوائية الرامية إلى مقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي حول العالم (البرغوثي، 2010).

وتعرف "حركة مقاطعة إسرائيل(PDS) نفسها بأنها "حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل(BDS) طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل" (ما هي حركة مقاطعة إسرائيل "BDS"؟، بلا تاريخ).

ماذا تعني كلٌّ من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات؟

مقاطعة (Boycott): تشمل وقف التعامل مع "إسرائيل"، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.

سحب الاستثمارات (Divestment): الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد بسحب استثماراتهم

من و/أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات. وقد يكون المستثمرون أو المتعاقدون أفرادًا، مؤسسات، صناديق سيادية، صناديق تقاعد، كنائس، بنوك، مجالس محلية، جهات خاصة، جمعيات خيرية، أو جامعات.

فرض العقوبات (Sanctions): الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. تشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد "إسرائيل" من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفيفا أو غيرها (ما هي حركة مقاطعة إسرائيل "BDS"؟، بلا تاريخ).

ومنذ بدء عملها؛ لم تدّخر دولة الاحتلال والداعمين لها أي جهد للتقليل من شأن حملة " BDS" تحت ادّعاء أنها تروّج عن غير قصد للا سامية وأنها تعتبر عقبة أمام جهود السلام المبذولة لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وتواصل دولة الاحتلال احتلالها واستعمارها لأراضي الشعب الفلسطيني، وتواصل إنكارها لحق اللاجئين والمهجرين منهم في العودة إلى ديارهم، وفوق كل ذلك تمارس المزيد من العنصرية بحق الفلسطينيين الخاضعين لسلطتها الاستعمارية (الحملة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان: تحقق المزيد من التقدم والنجاح في العالم، بلا تاريخ).

تعتبر حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) نقطة تحول بالنسبة للقضية الفلسطينية إذ ساهمت في تطور وتغير مواقف الكثير من دول العالم والمؤسسات والمنظمات الدولية تجاه الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة (كرم، 2015).

تسعى حركة المقاطعة منذ تأسيسها لمقاطعة دولة الاحتلال حيث ناشدت شعوب وأحرار العالم بمقاطعة دولة الاحتلال وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ومن بين الأهداف التي تسعى الحملة لتحقيقها ضرب الاستثمارات في المستوطنات الإسرائيلية التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وكذلك تشكل انتهاكا للقوانين والسياسات الأوروبية التي تحظر الاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكي تجبر الحركة الشركات على سحب استثماراتها من دولة الاحتلال؛ قام ناشطوها باتباع سياسة الحملات المنظمة والمستمرة بهدف ملاحقة الشركات التي تستثمر في دولة الاحتلال

الاسرائيلي وخاصة في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية من خلال التهديد بمقاطعة منتجاتها أو التحريض عليها، أي عملت على تحريض المستهلكين الأوروبيين بالامتناع عن شراء منتجات الشركات التي تعمل في المستوطنات ما يؤدي إلى ثني المستهلك عن شراء بضائع هذه الشركات والاستغناء عنها واستبدالها بسلع أخرى ما يكبد هذه الشركات خسائر مادية كبيرة والتقليل من إيراداتها وفرض تكاليف إضافية في السوق عليها عن طريق إحداث ردود فعل سلبية بين جمهور المستهلكين وتشويه سمعة هذه الشركات بين زبائنها (عودة، 2021).

تشكل حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) أدوات مؤثرة للنضال السلمي ضد الظلم والتمييز، حيث تهدف إلى الضغط على الأنظمة أو الجهات التي تنتهك حقوق الإنسان لإجبارها على تغيير سياساتها.

استلهمت هذه الحملات نجاحاتها من تجربة جنوب إفريقيا ضد الأبارتهايد، حيث ساهمت الضغوط الاقتصادية والثقافية في تسريع إنهاء النظام العنصري. اليوم، تُستخدم هذه الاستراتيجية بشكل بارز في القضية الفلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية، من خلال مقاطعة منتجات المستوطنات، إنهاء الاستثمارات في شركات داعمة للاحتلال، والدفع نحو عقوبات دولية.

ورغم تأثيراتها الإيجابية في زيادة الوعي العالمي وإضعاف شرعية الأنظمة المستهدفة، تواجه هذه الحملات تحديات كبيرة، أبرزها الضغوط السياسية والقانونية التي تمارسها الدول الداعمة لدولة الاحتلال، مثل سن قوانين لتجريم المقاطعة وتشويه سمعة الحملة باعتبارها معادية للسامية. كما تواجه مقاومة من الشركات والمؤسسات ذات المصالح الاقتصادية المرتبطة بالاحتلال.

إضافة إلى ذلك، تسعى دولة الاحتلال إلى تقويض الحملة عبر حملات مضادة إعلامية ودبلوماسية تهدف إلى تقليل تأثيرها على الرأي العام العالمي. ورغم هذه العقبات تبقى حملات (BDS) أداة مهمة لتعزيز النضال من أجل العدالة والحرية عبر وسائل سلمية مؤثرة، كما تواصل الحملة تحقيق إنجازات في زيادة الوعي وإحداث تأثير تدريجي على المستوى الدولي.

النضال الفلسطيني ضد الأبرتهايد الإسرائيلي: استراتيجيات وآفاق

تُجسّد استراتيجيات نضال الشعب الفلسطيني ضد الأبارتهايد الإسرائيلي مزيجًا من

المقاومة الشعبية، والكفاح السياسي، والعمل الدولي. تشمل هذه الاستراتيجيات الاحتجاجات السلمية ضد الاستيطان والجدران العازلة، إلى جانب المبادرات الدبلوماسية في المحافل الدولية لتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني وكشْف الانتهاكات الإسرائيلية. كما تلعب حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) دورًا محوريًا في حشد الدعم العالمي وممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي على دولة الاحتلال.

وإنطلاقاً من ذلك، بات ضروريا البدء بوضع استراتيجية وطنية فلسطينية؛ واستنادا إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتاريخ 27 مايو 2021، - ب 24 صوتا لصالح القرار و9 ضده، وامتناع 14عن التصويت- واستصدار قرار يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية دائمة؛ لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي، استنادا إلى ذلك؛ يستوجب الشروع بتكليف لجنة وطنية ذات اختصاص بالقانون الدولي الإنساني، وتكليفها بوضع استراتيجية وطنية فلسطينية لمنع ومعاقبة الفصل العنصري والاضطهاد الصهيوني بحق شعبنا (قبعة، 2022).

من المهم توثيق الانتهاكات الإسرائيلية وفضحها ضمن استراتيجية إعلامية بهدف تعرية الأبارتهايد الإسرائيلي أمام الرأي العام، ورفع الوعي الوطني والدولي بسياسات نظام الفصل العنصري الذي تمارسه دولة الاحتلال في سبيل تعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وممارسة ضغوط على الحكومات لاتخاذ سياسات تردع دولة الفصل العنصري عن ممارساتها بحق الفلسطينيين (عودة ر.، 2022).

تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 سبتمبر 2024، بشكل فوري وغير مشروط وبشكل كامل، تعزيزاً لفتوى محكمة العدل الدولية التي تنص على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي حال رفضت "إسرائيل" قرار محكمة العدل والجمعية العامة للأمم المتحدة، العمل على دعم طلب فلسطين بتعليق عضوية "إسرائيل" في الجمعية العامة، وسحب اعتماد الدبلوماسيين الإسرائيليين لدى الأمم المتحدة (المبادرة الأوروبية الفلسطينية لمناهضة الفصل العنصري والاستيطان - **إعلان بروكسل، 2024).**

إن الاستفادة من القوانين الدولية والضغط الدبلوماسي من خلال المنظمات الدولية تعد آلية استراتيجية هامة للنضال الفلسطيني ضد الأبارتهايد الإسرائيلي. ويتطلب ذلك تكثيف العمل الدبلوماسي الفلسطيني في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة

ومجلس حقوق الإنسان، بهدف التأثير في الرأي العام العالمي ورفع مستوى الضغط على الدول للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة، وكذلك دعوة المجتمع الدولي لفرض عقوبات على دولة الاحتلال.

ومن آليات مناهضة الأبارتهايد؛ رفع القضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية لتقديم دولة الاحتلال للمحاكمة عن جرائم الحرب المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، مثل الاستيطان، وتهجير الفلسطينيين، وممارسات القمع والتعذيب، إضافة إلى استخدام تقارير المنظمات الحقوقية العالمية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" لتوثيق الانتهاكات ورفعها كأدلة أمام المحاكم الدولية.

تعد حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) واحدة من الآليات الفعالة التي استخدمها الفلسطينيون للضغط على دولة الاحتلال.

أولا- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية: تأتي في مقدمة استراتيجيات (BDS)، ويجب تشجيع المستهلكين حول العالم على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، خاصة تلك التي تُنتج في المستوطنات، إضافة إلى المقاطعة الأكاديمية والفنية، مثل منع التعاون مع المؤسسات التي تشارك في الأنشطة التي تدعم الاحتلال.

ثانيا- سحب الاستثمارات: الضغط على الشركات الدولية التي تستثمر في دولة الاحتلال أو في المستوطنات غير القانونية، مثل الشركات التي تعمل في صناعة الأسلحة أو البناء في الأراضي المحتلة، وذلك بهدف إيصال رسالة أن الاستثمار في دولة الاحتلال يعني دعمًا للانتهاكات الإسرائيلية.

ثالثا- فرض العقوبات الدولية: التوجه إلى الحكومات والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على دولة الاحتلال بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، مثل تجميد الاتفاقات التجارية معها أو منع بيع الأسلحة لها.

كما يتوجب على حملة (BDS) أن تندمج في المنظمات الشعبية في فلسطين التاريخية، وفي الشتات الفلسطيني أيضا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات متنوعة مثل إتفاقات "التوأمة"، جولات المحاضرات، فعاليات مستهدفة في دعم فعاليات محددة ودعم عيني محدد (فالي، 2012).

تبقى المقاومة الشعبية السلمية واحدة من أبرز آليات نضال الشعب الفلسطيني ضد الأبارتهايد الإسرائيلي، ومارس الشعب الفلسطيني، منذ عام 1917 وحتى اليوم، أشكالا

متعددة من النضال ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ومن ثم ضد الاستعمار والعنصرية الإسرائيلية. ويجب أن تستند هذه المقاومة إلى ثبات مطلق على مبادئ سياسية واضحة وأهداف محددة، وأن تستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة للمستقبل (أبو هواش، 2009).

كما أن تنظيم مسيرات واعتصامات في الأراضي المهددة بالاستيطان أو تحت سيطرة الاحتلال، غالبًا ما يتضمن تحديا حقيقيا للسلطات الإسرائيلية، ويستهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال، مثل بناء الجدار العازل والمستوطنات غير القانونية وهدم البيوت بحجة عدم الترخيص وغيرها من الانتهاكات.

خاتمة:

قدّمت تجربة جنوب أفريقيا ضد الأبارتهايد دروسًا هامة يمكن أن تكون مرشدًا للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الأبارتهايد الإسرائيلي. فقد أظهرت مقاومة جنوب أفريقيا أن التضامن الدولي، والنضال الشعبي السلمي، والحملات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في إضعاف الأنظمة العنصرية وإجبارها على التغيير. وبناءً على هذه الدروس، يمكن للفلسطينيين تعزيز استراتيجياتهم من خلال توسيع نطاق حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وكذلك تعزيز الدعم الدولي عبر محافل القانون الدولي والأمم المتحدة.

ومع أن الطريق أمام تحقيق العدالة والمساواة للفلسطينيين طويل وصعب، إلا أن أوجه التشابه بين الأبارتهايد الإسرائيلي والأبارتهايد في جنوب أفريقيا تفتح المجال لمزيد من التكامل بين النضال الفلسطيني والدولي في مواجهة الاحتلال.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

1. أظهرت الدراسة أن نظام الأبارتهايد الإسرائيلي يتشابه مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا من حيث السياسات التمييزية، مثل مصادرة الأراضي، الفصل القسري للسكان..الخ.

2. نجاح تجربة جنوب أفريقيا يؤكد الدور المحوري للتضامن الدولي، حيث كانت حملات المقاطعة والعقوبات الاقتصادية والسياسية أداة فعّالة في الضغط على نظام الأبارتهايد، وهي أداة يمكن تفعيلها بشكل أوسع في الحالة الفلسطينية.

3. أوضحت التجربة الجنوب أفريقية أن المقاومة الشعبية السلمية، سواء من خلال

الاحتجاجات أو العصيان المدني، تُعد من أقوى أدوات النضال ضد أنظمة الفصل العنصري، ما يجعلها نهجًا قابلًا للتطبيق والاستدامة في الحالة الفلسطينية.

4. استغلال القانون الدولي والمحاكم الدولية كان عنصرًا رئيسيًا في محاسبة نظام الأبارتهايد بجنوب أفريقيا. لذا، يمكن للفلسطينيين تحقيق تقدم مماثل من خلال التركيز على استخدام الأدوات القانونية الدولية لفضح دولة الاحتلال ومحاسبتها.

وعليه خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات على النحو التالي:

1. استخدام التكنولوجيا الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي .

2. إنشاء حملات رقمية تستهدف الرأي العام العالمي لنشر الحقيقة حول الأبارتهايد الإسرائيلي وفضح الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

3. توسيع نطاق حملات المقاطعة عالميًا من خلال زيادة التوعية بأهداف الحملة واستهداف المؤسسات والشركات التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي.

4. تعزيز مشاركة الشباب والنساء في أنشطة المقاومة الشعبية السلمية مع التركيز على دعم المجتمعات الريفية والمناطق المهددة بالاستيطان.

5. بناء شراكات مع منظمات حقوقية دولية لضمان توثيق انتهاكات الأبارتهايد الإسرائيلي بشكل مهني ومؤثر قانونيًا. و إقامة شراكات مع الحركات العالمية المناهضة للعنصرية والتمييز، وتوظيف هذه العلاقات لتوسيع الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

المراجع الإنجليزية:

1. McGreal, C. (2021, May 23). Boycotts and sanctions helped rid South Africa of apartheid – is Israel next in line? Retrieved from The Guardian: https://www.theguardian.com/world/2021/may/23/israel-apartheid-boycotts-sanctions-south-africa

المراجع العربية:

1. أمنيستي. (01 فبراير, 2022). نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. تم الاسترداد من منظمة العفو الدولية - أمنيستي: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02/israels-system-of-apartheid/

2. أحمد هماش. (2017). تجربة جنوب أفريقيا: الدروس المستفادة. حق العودة. تم الاسترداد من مركز بديل.

3. الأبارتايد. (30 نوفمبر, 2015). تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%7%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%7%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D9

4. الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية. (9 يوليو,

2020). تم الاسترداد من موقع منظمة حقوق الإنسان (يش دين):
84%D8%A7%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%https://www.yesh-din.org/ar/%D8%A7%D9
84%D%8A%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%%D9
84%D8%A3%D8%85%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D9%88%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D9%9
/87%%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9
5. الحملة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان: تحقق المزيد من التقدم والنجاح في العالم. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مركز بديل: https://www.badil.org/ar/press-releases/3949.html
6. (2024). المبادرة الأوروبية الفلسطينية لمناهضة الفصل العنصري والاستيطان - إعلان بروكسل. منظمة التحرير الفلسطينية.
7. أيرين كاليس. (13 يناير, 2015). ما بعد المقارنات بالأبرتهايد: نحو إعادة تأطير النضال الفلسطيني. تم الاسترداد من شبكة السياسات الفلسطينية: https://al-shabaka.org/commentaries/%D9
85%D%84%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%
84%D8%A3%%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%9
88-%86%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D9%87%D8%A7%D9%D8%A8%D8%B1%D8%AA%D9
%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%A3%D8
8. بتسليم. (2002). سلب الاراضي: سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. تم الاسترداد من بتسيلم: https://www.btselem.org/arabic/apartheid
9. بكر ياسين اشتية. (30 اكتوبر, 2016). من جنوب أفريقيا إلى فلسطين... أسوار الأبرتهايد والغيتو. تم الاسترداد من بوابة اقتصاد فلسطين:
86-%85%D9%https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/8772/%D9
%82%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A3%D9%86%D9%%D8%AC%D9
8A%D-%84%D8%B3%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9
84%D8%A3%D8%A8%D8%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D9%9
%B1%D8%AA%D9
10. بين سيلز. (13 أبريل, 2016). الأربع مجالات التي يوجد فيها فصل بين اليهود والعرب في المجتمع الإسرائيلي. تم الاسترداد من تايمز أوف إسرائيل:
%84%D9%https://ar.timesofisrael.com/%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9
8A-%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9
87%D8%A7-%8A%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%AF-%D9%8A%D9%%D9
/84%86-%D8%A7%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%81%D8%B5%D9%%D9
11. حازم جمجوم. (بلا تاريخ). من جنوب أفريقيا الى إسرائيل: القديم والجديد في نظم الأبارتهايد. تم الاسترداد من مركز بديل: https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/1795.html
12. رمزي عودة. (2022). نحو استراتيجية وطنية لمواجهة الأبرتهايد. الحياة الجديدة، 10. تم الاسترداد من https://www.alhaya.ps/ar/Article/143726
13. سالم أبو هواش. (2009). التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية:. ج. حق العودة.
14. سامر عبدالنور. (04 أبريل, 2013). ما وراء جنوب إفريقيا: فهم الأبرتهايد الإسرائيلي. تم الاسترداد من موقع شبكة السياسات الفلسطينية: https://al-shabaka.org/briefs/%D9
85%D8%A7-%81%D8%B1%%88%D8%A8-%D8%A5%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D9%%D9
84%D8%A3%D8%A8%D%85-%D8%A7%D9%87%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D9%8A%D9%D9
84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%8%B1%D8%AA%D9
%A7%D8
15. سليم فالي. (2012). حملة عزل أبارتهايد إسرائيل: دروس مستفادة من جنوب أفريقيا. ج. حق العودة.
16. عبد الغني سلامة. (2018). فلسطين، جنوب افريقيا: نضال مشترك ضد الأبرتهايد. تأليف هنيدة غانم، و

عازر دكور، إسرائيل والأبرتهايد: دراسات مقارنة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

17. عبدالغني سلامة. (2012). أوجه التشابه والاختلاف بين قضيتي فلسطين وجنوب افريقيا – دراسة مقارنة. مركز الأبحاث الفلسطيني، الصفحات 196 - 217.

18. عبدالله عادل علي عودة. (2021). أثر حركة المقاطعة الدولية «BDS» على الاستثمارات الأجنبية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. جامعة النجاح الوطنية.

19. عمر البرغوثي. (09 يوليو, 2010). المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات: حركة عالمية تنشد الحرية والعدالة. تم الاسترداد من شبكة السياسات الفلسطينية:
82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D%85%D9%84%D9%https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9
84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D%88%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%8%A9-%D9
81%D8%B1%D8%B6-%D8%88%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%8%AB%D9
88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%%82%D9%84%D8%B9%D9%%A7%D9

20. كمال قبعة. (17 يناير, 2022). نحو استراتيجية فلسطينية لمعاقبة الفصل العنصري الصهيوني. تم الاسترداد من المجلس الوطني الفلسطيني: https://www.palestinepnc.org/2017-10-07-22-28-26/803/item-
50-40-09-17-01-2022

21. ما هي حركة مقاطعة إسرائيل «BDS»؟ (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع حملة PDS: https://
bdsmovement.net/ar/what-is-bds

22. مايكل لينك. (بلا تاريخ). نظام الأبارتهايد الإسرائيلي: : ترسيخ الفوقية على الفلسطينيين. تم الاسترداد من الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية: https://www.palquest.org/ar/highlight/34932/%D9%86%
84%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AA%%85-%D8%A7%D9%D8%B8%D8%A7%D9
84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%-%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%D9
8A%84%D9%8A%D9%D8%A6%D9

23. ميخائيل سفارد. (9 يوليو, 2020). سواء بضم أم بغيره:هكذا يتجلى مفهوم الأبرتهايد جريمة قانونية وإنسانية تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية. تم الاسترداد من القدس العربي عن صحيفة هآرتس: https://www.alquds.co.uk/%D8%B3%D9%85-%85-%D8%A3%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B6%D9%
83%D8%B0%D8%A7-%87%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%%D8%A8%D8%BA%D9
85-%88%D9%87%D9%81%D9%85%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D9%%D9
/84%D8%A3%D8%A8%%D8%A7%D9

24. ندين عباس. (17 مايو, 2024). فلسطين وجنوب أفريقيا.. حكاية نضال مشترك ضد الاحتلال والعنصرية. تم الاسترداد من الميادين نت: https://www.almayadeen.net/reports/%D9%84%D8%B3%81%D9
88%D8%A8-%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%AC%D9%86-%D9%8A%D9%%D8%B7%D9
8A-%83%D8%A7%D9%8A%D8%A7---%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%
83-%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%84-%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%%D8%A9-%D9
%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%

25. نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. (01 فبراير, 2022). تم الاسترداد من منظمة العفو الدولية - أمنيستي: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2022/02-israels-system-
/of-apartheid

26. نهاد نعمان كرم. (2015). حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية اتجاه القضية الفلسطينية. غزة: جامعة الأزهر.

27. هيومن رايتس ووتش. (27 أبريل, 2021). تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد. تم الاسترداد من هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

28. ياسر الغرباوي. (5 نوفمبر, 2013). تجربة جمهورية جنوب إفريقيا فى العدالة الإنتقالية. تم الاسترداد من نون بوست: https://www.noonpost.com/870/

الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي

د. وليد عيسى عبيات

استاذ مساعد / دكتوراة قانون

الحمله الاكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والإبرتهايد الإسرائيلي

walidissa1985@gmail.com

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مفهوم الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي وتستعرض السياسات والقوانين التي تكرس التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، سواء داخل حدود إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. ويشير مصطلح "الأبارتهايد" إلى نظام الفصل العنصري الذي يهدف إلى حرمان مجموعة عرقية أو قومية من حقوقها الأساسية، ويتخذ أشكالاً متعددة عبر تشريعات وإجراءات قانونية وإدارية في السياق الإسرائيلي، ويشمل الأبارتهايد تطبيق قوانين وسياسات لصالح اليهود ويحرم الفلسطينيين من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية, ويُعتبر هذا النظام جريمة ضد الإنسانية وفقًا للقانون الدولي، وقد وُصف من قبل منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية , وكان لاستخدام مصطلح "الفصل العنصري" أو "الأبارتهايد" لوصف الوضع في فلسطين بدقة يعتبر تحديًا

يهدف البحث إلى تحليل كيفية تجسيد الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي، ودراسة الآليات القانونية والسياسية التي تمارس هذا التمييز كما يعرض تأثيرات هذه السياسات على الفلسطينيين من جوانب مختلفة مثل الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويستعرض الآثار طويلة المدى لهذه السياسات على المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي, ويسلط البحث الضوء على مسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة هذه السياسات الظالمة.

الكلمات المفتاحية: الأبارتهايد، الفصل العنصري، القانون الإسرائيلي، حقوق الفلسطينيين.

Apartheid in Israeli law

Dr.Walid Abiyat

Palestine

Study Summary:

This study addresses the concept of apartheid in Israeli law and reviews the policies and laws that institutionalize racial discrimination against Palestinians, both within the borders of Israel and in the occupied territories. The term "apartheid" refers to a system of racial segregation aimed at depriving an ethnic or national group of its fundamental rights. It takes various forms through legislative and administrative measures in the Israeli context. Apartheid includes the implementation of laws and policies that favor Jews while depriving Palestinians of their civil, political, and social rights. This system is considered a crime against humanity under international law and has been described by human rights organizations such as Human Rights Watch and Amnesty International. Using the term "apartheid" to accurately describe the situation in Palestine has been a challenge

The research aims to analyze how apartheid is embodied in Israeli law, and to study the legal and political mechanisms that practice this discrimination. It also presents the impacts of these policies on Palestinians from various aspects such as economic, social, and political opportunities, and reviews the long-term effects of these policies on both Palestinian and Israeli societies. The research highlights the responsibility of the international community in confronting these unjust policies

Keywords: Apartheid, racial segregation, Israeli law, Palestinian rights

مقدمة:

يشير مصطلح "الأبرتهايد" (أو الفصل العنصري) إلى سياسة تفريق وحرمان الحقوق التي تمارسها دولة أو مجموعة ضد مجموعة أخرى على أساس عرقي أو على أساس قومي, وفي السياق الإسرائيلي يرتبط الأبرتهايد بالسياسات التي تمارسها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أو داخل الخط الأخضر (إسرائيل) وتتنوع هذه السياسات بين التشريعات القانونية والإجراءات الإدارية التي تهدف إلى تقييد حقوق الفلسطينيين وتعزيز التفوق اليهودي من تلك السياسات .

تعريف مصطلح "الأبارتهايد" :

الأبارتهايد هو أحد المصطلحات المعروفة في سياقات الأنظمة السياسية التمييزية، ويُعرف بشكل عام على أنه نظام للفصل العنصري والسيطرة السياسية والقانونية من قبل مجموعة عرقية على أخرى, ويتم تطبيق هذا النظام عبر سياسات وقوانين تهدف إلى تحقيق التمييز الممنهج ضد مجموعة معينة وحرمانها من حقوقها الأساسية , ووفقًا للتعريف القانوني للأمم المتحدة، يعتبر الأبارتهايد جريمة ضد الإنسانية يشمل الفصل الجسدي والاجتماعي، التمييز في الحقوق المدنية والسياسية، الاضطهاد الجماعي المستمر, وقد ظهر هذا النظام بشكل بارز في جنوب أفريقيا بين عامي 1948 و1994، ولكنه يتخذ أشكالاً مختلفة ويظهر في أماكن أخرى بآليات وطرق متنوعة ومختلفة .

في السياق الإسرائيلي يُشار إلى أن قوانين وسياسات معينة تدعم تمييزًا منهجيًا ضد الفلسطينيين سواءً في الأراضي المحتلة أو داخل إسرائيل نفسها وقد وُصف هذا التمييز من قبل منظمات دولية، منها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، بأنه أبارتهايد بناءً على القانون الإسرائيلي وسياساته التي تمنح امتيازات لليهود وتحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية دراسة الأبارتهايد في القانون الإسرائيلي من تداعياته الكبيرة على حقوق الإنسان والوضع السياسي والاجتماعي في المنطقة, حيث تؤثر هذه القوانين والسياسات على حياة الفلسطينيين اليومية، مما يجعل فهم هذه الممارسات ضرورة ملحة لتحديد أبعاد الظلم الناتج عن هذه السياسات وتداعياته وأثاره وتقديم تقييم واقعي له, كما تعد هذه الدراسة مساهمة في توضيح الآثار المدمرة لهذه السياسات على الفلسطينيين من ناحية

الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأيضا مساهمة في تسليط الضوء على مسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة هذا التمييز الممنهج .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الأبارتهايد كما يظهر في القوانين الإسرائيلية وتحديد الآليات القانونية والسياسية التي تمارس الفصل العنصري والتمييز المنهجي ضد الفلسطينيين, كما تهدف أيضًا إلى تقييم الآثار السلبية على المجتمع الفلسطيني وتقديم فهم أعمق وأشمل لكيفية ترسيخ نظام الأبارتهايد في بنية القانون الإسرائيلي.

مشكلة الدراسة وأسألتها :

تتمحور هذه الدراسة حول مفهوم الأبارتهايد العنصري في القانون الإسرائيلي كما تستعرض السياسات والقوانين التي تكرس وترسخ التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، سواء داخل حدود إسرائيل أو في الأراضي المحتلة, وبهذا جاءت الدراسة لتجيب على الأسألة التالية:

- إلى أي مدى تسهم القوانين الإسرائيلية في تكريس نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين؟

- إذ يتبع طرح التساؤل الأول التساؤل التالي وهو ما إذا كانت السياسات الإسرائيلية تشكل منظومة تمييزية على أسس عرقية ودينية تسعى لتهميش وإقصاء الفلسطينيين لصالح الأغلبية اليهودية؟

- أين هو دور ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة هذا التمييز الممنهج الذي تتناقض هذه القوانين والسياسات مع ما نصت عليه نصوصه وقوانينه وتشريعاته ؟

المبحث الأول: مظاهر الأبرتهايد في القانون الإسرائيلي

يعرف نظام الأبرتهايد بأنه نظام سياسي وقانوني يعتمد على التمييز العنصري، حيث تُمنح مجموعة من السكان حقوقًا وصلاحيات أكبر من مجموعة أخرى بناءً على العرق أو الهوية القومية, وفي الحالة الإسرائيلية، يُطبق هذا النظام من خلال قوانين وسياسات تستهدف الفلسطينيين بالتمييز المنهجي، مما يؤدي إلى تقليص حقوقهم في مجالات رئيسية وهامة تعتبر مفاصل لأي مجتمع يسعى الى تكامل منظموته , تشمل الأراضي والسكن والتعليم، وحرية التنقل , وقد أصدرت إسرائيل عدة قوانين تسعى لتكريس هذا التمييز، مثل قانون المواطنة وقوانين الأراضي التي تضع قيودًا صارمة على امتلاك الفلسطينيين للأراضي وقيودا

صارمة على حرية تنقلهم.

ووفقًا لدراسة أجرتها مؤسسة مركز مدى الكرمل، فإن هذه السياسات لا تقتصر على قوانين محددة، بل تشمل نظامًا قانونيًا متكاملاً يعزز وضعية الفلسطينيين كمواطنين من الدرجة الثانية، ما يجعل إسرائيل تُصنف ضمن الدول التي تتبع أنظمة أبرتهايد فعليًا (مدى الكرمل، 2018).

المطلب الأول: السياسات والقوانين التمييزية ضد الفلسطينيين

تعتمد إسرائيل على سياسات وقوانين تمييزية عنصرية تستهدف الفلسطينيين، سواء كانوا داخل حدودها أو في الأراضي المحتلة، بهدف تكريس حالة من التفوق القانوني والسياسي لليهود على حساب الفلسطينيين. ومن بين هذه القوانين البارزة، "قانون حق العودة" الذي يسمح لليهود فقط بالهجرة والحصول على الجنسية، بينما يحرم الفلسطينيين من حق العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم , كما يشمل ذلك قوانين أخرى مثل قانون "أملاك الغائبين" الذي يُمكّن الدولة من مصادرة أملاك الفلسطينيين الذين غادروا أثناء النكبة، وقانون "المواطنة والدخول" الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية ويقيّد حقوق إقامة الفلسطينيين المتزوجين من مواطنين إسرائيليين.

ووفقًا للتقرير الصادر عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، فإن هذه القوانين تعكس نظامًا تمييزيًا واضحا يسعى إلى تقويض حقوق الفلسطينيين بشكل مستمر للحد من تواجدهم وتقويض وجودهم مما يؤدي إلى نشوء بيئة قانونية واجتماعية تُكرّس التمييز العرقي وتُعزز سياسات الأبرتهايد (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020).

تحليل القوانين والسياسات التي تؤدي إلى التمييز ضد الفلسطينيين في مجالات مثل الأرض، السكن، والتوظيف

تعد قضايا الأرض والسكن والتوظيف من أبرز مجالات التمييز ضد الفلسطينيين، حيث تعتمد إسرائيل سلسلة من القوانين والسياسات التي تهدف إلى تقييد حقوق الفلسطينيين في هذه المجالات، مما يرسخ الفصل العنصري ويؤدي إلى خلق تفاوتات واسعة بين اليهود والفلسطينيين.

الأرض ومصادرتها:

يشكل قانون "أملاك الغائبين" لعام 1950 أحد أهم الأدوات القانونية المستخدمة لتثبيت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية, ويتيح هذا القانون مصادرة ممتلكات

الفلسطينيين الذين اضطروا للنزوح أو الهجرة بسبب حرب 1948، ومنعهم من العودة إليها أو المطالبة بها, وقد أدى تطبيق هذا القانون إلى تمكين إسرائيل من السيطرة على مساحات واسعة وشاسعة وممتدة من الأراضي الفلسطينية وتحويلها للاستخدام اليهودي فقط، مما حرم الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية والشرعية فيها (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020). علاوة على ذلك، فرضت إسرائيل قيودًا مشددة على تملك الأراضي وتطويرها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما يعيق الفلسطينيين عن ممارسة حقوقهم الطبيعية في البناء أو في توسيع ممتلكاتهم السكنية بهدف الخنق والتضييق وإبقاء ذلك في حدوده الدنيا المكلفة والباهظة الثمن.

السكن والبناء:

فيما يتعلق بالسكن، تطبق السلطات الإسرائيلية سياسات تخطيط وبناء مقيدة للفلسطينيين وخاصة في القدس الشرقية والمناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية، حيث يواجه الفلسطينيون صعوبات بالغة في الحصول على تصاريح للبناء, وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهدم للمنازل الفلسطينية بحجة عدم الترخيص، مما يزيد من معاناة الفلسطينيين ويفرض عليهم العيش في ظروف غير آمنة, وتُظهر الدراسات الى أن نحو 93% من طلبات تصاريح البناء المقدمة من قبل الفلسطينيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بأنها تُرفض بشكل كلي، ما يدفع الكثير منهم إلى بناء منازلهم بدون ترخيص، وبالتالي يظلّون عرضة لخطر الهدم والإخلاء في أي وقت (مدى الكرمل، 2019).

التمييز في التوظيف:

يمتد التمييز العنصري أيضًا ليشمل سوق العمل، حيث يواجه الفلسطينيون في إسرائيل صعوبات عديدة للوصول إلى وظائف تضمن لهم حياة كريمة، مقارنةً بنظرائهم اليهود , ويُظهر تقرير جمعية حقوق المواطن أن القوانين والسياسات المعمول بها تفرض قيودًا على فرص العمل المتاحة للفلسطينيين، خاصةً في القطاعات ذات الأجور المرتفعة والمزايا الكاملة مثل قطاع التكنولوجيا، مما يؤدي إلى فجوة اقتصادية واسعة بينهم وبين اليهود (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020). كذلك يواجه الفلسطينيون تمييزًا كبيرا على أساس الجنسية والعرق مما يضعف فرص توظيفهم بشكل متساوٍ مع الآخرين، ويزيد من تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية .

الحواجز والجدار الفاصل:

يمثل الجدار الفاصل أحد أبرز مظاهر هذه القيود، إذ يعزل العديد من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويحول دون وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم وأماكن عملهم , ويشكل هذا الجدار حاجزًا ماديًا ونفسيًا واقتصاديا واجتماعيا بشكل يؤثر سلبًا على الحياة اليومية للفلسطينيين فهو يعيق تنقلهم الحر, حيث يتطلب عبورهم له الحصول على تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية، التي تتحكم في الموافقات وتحدد فترات الصلاحية، وتحدد أوقات التنقل مما يعزز من معاناتهم ويخلق حالة من التقييد الشديد لحركتهم (الضمير، 2018).

سياسات الإقامة في القدس الشرقية:

تفرض إسرائيل سياسات تمييزية على سكان القدس الشرقية، حيث تطبق نظامًا صارمًا لسحب بطاقات الإقامة من الفلسطينيين إذا ثبت أنهم يقيمون خارج حدود المدينة لفترات طويلة، أو إذا ثبت أنهم يقيمون في الضفة الغربية, وتهدف هذه السياسات إلى تقليل عدد السكان الفلسطينيين المتواجدين في القدس لضمان الأغلبية اليهودية في المدينة، كما يُعتبر أي فلسطيني يتغيب عن القدس لمدة معينة هو عرضة لفقدان بطاقة الإقامة ، الأمر الذي يعرضه للتهجير القسري وعدم إمكانية العودة إلى منزله (بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

لذلك تشكل هذه السياسات مجموعة من الآليات القانونية والسياسية التي تساهم في ترسيخ نظام الأبرتهايد في إسرائيل، حيث تعزز من هيمنة الطابع اليهودي على حساب حقوق الفلسطينيين، وتجعل من الصعب على الفلسطينيين ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية في المجالات الأساسية مثل الأرض، والسكن، وحرية التنقل والإقامة.

المطلب الثاني: الممارسات والقرارات الحكومية المعززة للأبرتهايد

تسعى السياسات الإسرائيلية إلى تعزيز نظام الأبرتهايد من خلال تطبيق مجموعة من الممارسات والقرارات الحكومية التي تهدف إلى إحكام السيطرة على الفلسطينيين وتقييد حرياتهم الأساسية في مختلف جوانب الحياة, وتشمل هذه الممارسات فرض القيود على حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عبر إصدار قوانين جديدة وتطبيق سياسات تمييزية تحدّ من حقوقهم في التنقل، والإقامة، والتعليم، والخدمات العامة، كما يتم تنفيذ سياسات تهدف إلى تهجير السكان الفلسطينيين من مناطق معينة لخلق أغلبية يهودية, وتُظهر التقارير الحقوقية أن هذه السياسات التمييزية تعد جزءًا من إستراتيجية أوسع للحكومة

الإسرائيلية لتعزيز الطابع اليهودي على حساب الوجود الفلسطيني، ما يسهم في بناء وتثبيت نظام فصل عنصري على أرض الواقع (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020؛ بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

استعراض قرارات المحكمة العليا والسياسات الحكومية التي تكرس الفصل العنصري

تمثل قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية والسياسات الحكومية جزءًا أساسيًا من إطار السياسات التي تهدف إلى تكريس نظام الفصل العنصري في الأراضي المحتلة. فعلى الرغم من أن المحكمة العليا تمثل أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، إلا أن قراراتها غالبًا ما تعزز السياسات التمييزية وتدعم سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. كما أن هذه السياسات القانونية والقضائية تُستخدم لتبرير إجراءات تمييزية تساهم في تكريس واقع غير متكافئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

قرارات المحكمة العليا في تكريس التمييز:

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من القرارات التي تدعم السياسات الحكومية التمييزية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأرض والملكية, فعلى سبيل المثال، في قضية تتعلق بـ"قانون أملاك الغائبين" لعام 1950، أقرت المحكمة بسلامة هذا القانون، والذي يُعتبر أحد أبرز الوسائل القانونية التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لمصادرة أراضي الفلسطينيين ومنعهم من استعادتها أو استخدامها أو الانتفاع بها ويُمكّن هذا القانون السلطات الإسرائيلية من مصادرة الأراضي التي غادرها الفلسطينيون خلال حرب 1948، حتى وإن كانوا يعيشون في مناطق قريبة ، مما يشكل إقرارًا قانونيًا بتشريع التمييز (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020).

كما أصدرت المحكمة العليا قرارًا في قضية "حاجز الجدار العازل"، حيث أقرت بأن بناء الجدار الفاصل مبرر مشروع من الناحية الأمنية على الرغم من تأثيره السلبي بكل أبعاده على حياة الفلسطينيين, وقد أدى هذا القرار إلى تقييد حرية التنقل للفلسطينيين وفصلهم عن أراضيهم الزراعية وفصلهم عن أماكن عملهم، مما زاد من تعميق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في المجتمعات الفلسطينية وبهذا أسهمت المحكمة العليا في تثبيت مفهوم الفصل العنصري عبر تصديقها على السياسات التي تؤدي إلى الفصل المادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين (بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

السياسات الحكومية التمييزية:

إلى جانب قرارات المحكمة، تطبق الحكومة الإسرائيلية سياسات تهدف إلى تعزيز التمييز ضد الفلسطينيين في مجالات متعددة، من أهمها السكن والتخطيط والبناء , ويتم ذلك من خلال منع الفلسطينيين من الحصول على تراخيص بناء في مناطق محددة، مثل القدس الشرقية ومناطق الضفة الغربية المصنفة "ج"، مما يدفع الفلسطينيين لبناء منازل بدون تراخيص ومشاريع بدون تراخيص وهذا ما يعرضهم لخطر الهدم الدائم, وتتجلى هذه السياسات الممنهجة في فرض قيود صارمة على التخطيط العمراني والبناء بشكل يفوق قدرة الغالبية العظمى من الفلسطينيين والتي تهدف إلى إبعادهم ومنعهم من توسيع وجودهم الجغرافي لصالح تكريس الوجود اليهودي , حيث يعتبر مصطلح الوجود الإسرائيلي هو الهدف الأول التي تندرج ضمنه السياسات ومن أهمها هو أن تُسهّل هذه السياسات التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بشكل دائم ومستمر وعلى كل بقعة ارض ممكنة وبكل الوسائل الممكنة لكي تخلق هذه السياسات واقعًا تمييزيًا غير متوازن (الضمير، 2018).

كما تشمل السياسات الحكومية التمييزية فرض قيود على حركة الفلسطينيين، حيث يتم استخدام الحواجز العسكرية ونظام التصاريح للتحكم في تنقلهم بين مختلف المناطق الفلسطينية والإسرائيلية ويؤثر هذا النظام بشكل كبير وحاد على حياة الفلسطينيين اليومية، إذ يتم تحديد أماكن تواجدهم وقدرتهم على الوصول إلى العمل أو الخدمات الطبية والتعليمية، ومما يؤدي إلى زيادة في عزلة الفلسطينيين وتقليص خياراتهم الاقتصادية والتعليمية, ويعزز هذا النظام من الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال فرض نظام معقد جدا يميز بين حريات وحقوق اليهود والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق المحتلة (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020).

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لسياسات التمييز:

تؤدي السياسات التمييزية إلى خلق فجوات اجتماعية واقتصادية واسعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يعاني الفلسطينيون من صعوبة الوصول إلى الموارد والخدمات العامة التي تتوفر بشكل أفضل وأشمل للمستوطنات اليهودية, ويُعدّ هذا النظام من الفصل العنصري أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على جودة حياة الفلسطينيين وتساهم في تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية, كما أن استمرار هذه السياسات يؤدي إلى تعميق الانقسامات والتوترات بين الشعبين، ويُسهم في زيادة التوترات والنزاعات (بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

بالتالي، يظهر جليًا أن قرارات المحكمة العليا والسياسات الحكومية الإسرائيلية تُستخدم كأدوات لتمكين النظام التمييزي وتعزيز الفصل العنصري، مما يؤدي إلى خلق واقع غير متكافئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين, وتُظهر هذه السياسات وجود استراتيجيات مؤسسية تهدف إلى ضمان هيمنة الطابع اليهودي على الأراضي المحتلة وتحقيق أهداف سياسية تعزز من سيطرة إسرائيل على الأرض والشعب، وتضع عراقيل كبيرة أمام الفلسطينيين في مسعاهم للحصول على حقوقهم المشروعة (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020).

الحواجز ونقاط التفتيش:

يلعب الجيش دورًا رئيسيًا في إقامة الحواجز ونقاط التفتيش التي تعزل مناطق الضفة الغربية عن بعضها البعض وتفصلها عن القدس الشرقية, يتم استخدام هذه الحواجز كوسيلة للسيطرة على حركة الفلسطينيين وتقييد حريتهم في التنقل، مما يعيق قدرتهم على الوصول إلى أماكن العمل، والمدارس، المرافق الصحية. ويتم إخضاع الفلسطينيين لفحوصات دقيقة ومستويات متزايدة من الرقابة، بينما يسمح للإسرائيليين بالمرور بشكل سهل وسلس وسريع ، ما يعزز من تمييزهم عن الفلسطينيين ويخلق بيئة معيشية صعبة جدا ومتفاوتة (بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

الهدم والإخلاء القسري:

تشكل عمليات الهدم والإخلاء جزءًا أساسيًا من السياسات التمييزية التي ينفذها الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية ، إذ يتم تطبيق قوانين التخطيط والبناء بشكل غير عادل على الفلسطينيين وفقًا لبيانات موثقة، ويتعرض الفلسطينيون لخطر الهدم المتكرر لمنازلهم بحجة "البناء غير القانوني"، وذلك بسبب عدم منحهم تصاريح بناء من قبل السلطات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة, بينما يتم دعم البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتوفير كافة التسهيلات لها ويهدف هذا النهج إلى تقليص الوجود الفلسطيني في مناطق محددة وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية عليها (الضمير، 2018).

التضييق على الاقتصاد الفلسطيني:

تفرض المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الجيش، قيودًا على حرية التجارة والنقل داخل الضفة الغربية، ما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، وتقوم هذه

المؤسسات بتحديد مناطق تخضع لحظر الوصول، كما تتدخل في نقل البضائع وتضع قيودًا على إصدار التصاريح الخاصة بالعمل للفلسطينيين في إسرائيل, يؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، مما يضعف الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من تفاوت مستويات الدخل بين الإسرائيليين والفلسطينيين (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2020).

دور جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) في مراقبة الفلسطينيين:

يعتبر جهاز الأمن الداخلي "الشاباك" جزءًا أساسيًا من المؤسسات الأمنية التي تشارك في فرض سياسات التمييز, فيقوم الشاباك بمراقبة الفلسطينيين بشكل مكثف، حيث يتم توظيف التكنولوجيا المتقدمة وأساليب المراقبة الإلكترونية لمتابعة تحركاتهم وتفاعلاتهم, ويتم استخدام هذه المعلومات كوسيلة للضغط على الفلسطينيين وتجنيد بعضهم كمخبرين، مما يخلق جوًا من الخوف والرعب وعدم الثقة بين الفلسطينيين , كما يستعمل الشاباك أدوات الرقابة الأمنية للتحكم في إصدار التصاريح للفلسطينيين، بحيث يتم رفض الطلبات بناءً على "أسباب أمنية"، مما يحد من حرية تنقل الفلسطينيين ويعزز من تبعيتهم الأمنية لإسرائيل (بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2021).

بهذا يتضح أن دور الجيش والمؤسسات الأمنية الإسرائيلية يتجاوز المسائل الأمنية ليصبح جزءًا لا يتجزأ من آليات فرض سياسات التمييز والفصل العنصري ضد الفلسطينيين, اذ تعتمد هذه المؤسسات على أساليب متعددة تساهم في فرض واقع غير متكافئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعزز من الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهم, وهذا النظام الأمني التمييزي يجعل من الصعب على الفلسطينيين ممارسة حقوقهم الأساسية ويزيد من عزلتهم وتهميشهم داخل الأراضي المحتلة، مما يكرس الفصل العنصري ويقوض فرص تحقيق السلام والتعايش.

"تقاطع واختلاف مظاهر الأبارتهايد بين مناطق 48، القدس، والضفة الغربية"

1- مناطق 48:

- **التهميش الثقافي والهوياتي**: الفلسطينيون داخل مناطق 48 يواجهون تحديات كبيرة في الحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية بسبب محاولات الدولة لطمس الهوية الفلسطينية من خلال السياسات التعليمية والإعلامية ويتم تقليص التعليم باللغة العربية

مقابل تعزيز اللغة العبرية والرموز الصهيونية.

- **التمييز في الميزانيات والخدمات:** البلدات العربية تتلقى ميزانيات وخدمات أقل بكثير مقارنةً بالبلدات اليهودية، مما يساهم في إدامة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

2- **القدس:**

- **سياسات سحب الهويات:** يتم سحب الإقامة من المقدسيين بناءً على معايير تعسفية مثل "مركز الحياة"، حيث يُطلب منهم إثبات أنهم يعيشون في القدس بشكل دائم، ما يهدد آلاف العائلات بفقدان حقهم في الإقامة.

- **إغلاق المؤسسات الفلسطينية:** السلطات الإسرائيلية تستهدف المؤسسات الثقافية والاجتماعية الفلسطينية في القدس الشرقية من خلال الإغلاق أو التضييق، ما يضعف البنية الاجتماعية للفلسطينيين.

- **العزل المكاني والاجتماعي:** بناء الجدار العازل أدى إلى عزل العديد من الأحياء الفلسطينية مثل مخيم شعفاط وكفر عقب عن باقي المدينة، مما يجعلها تعاني من نقص الخدمات والازدحام السكاني.

3- **الضفة الغربية:**

- **النظام القانوني المزدوج :** الفلسطينيون يخضعون لقوانين عسكرية صارمة، بينما يتمتع المستوطنون الإسرائيليون بالقوانين المدنية الإسرائيلية، مما يعكس نظامًا قانونيًا مزدوج المعايير يُكرّس التمييز الصارخ.

- **مصادرة الأراضي :** يتم استخدام مبررات مثل "الأراضي لأغراض عسكرية" أو "أراضي دولة" لتبرير مصادرة أراضي الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات.

- **الحواجز العسكرية:** هناك أكثر من 500 حاجز ونقطة تفتيش تعيق حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين، ما يؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية، بما في ذلك الوصول إلى العمل والتعليم والخدمات الصحية.

- **العنف الاستيطاني:** المستوطنون يمارسون العنف بشكل ممنهج ضد الفلسطينيين بحماية الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك اقتلاع المحاصيل الزراعية وحرق المنازل.

المقارنة بين المناطق الثلاث:

نقاط التقاطع:

_ جميع المناطق الثلاث تشترك في التمييز العنصري الممنهج ضد الفلسطينيين، سواء من خلال القوانين أو الممارسات.

_ الهدف الرئيسي في جميع الحالات هو تقليص الوجود الفلسطيني وتعزيز الهيمنة الإسرائيلية من خلال سياسات الاستيطان والتهويد.

الاختلافات:

في مناطق 48، الأبارتهايد يأخذ شكل سياسات تمييزية ضمن إطار قانوني مدني يبدو أقل وضوحًا مقارنة بالضفة الغربية، لكنه لا يقل قمعًا.

في القدس، التركيز على التهجير الديموغرافي المباشر عبر الهدم وسحب الهويات، مع إظهارها كجزء من "القدس الموحدة".

في الضفة الغربية، الأبارتهايد أكثر تجليًا من خلال الفصل الجغرافي والقانوني الواضح بين المستوطنين والفلسطينيين، مع سياسات عسكرية مباشرة تهدف إلى السيطرة على كل مظاهر الحياة.

قطاع غزة ضمن سياسات الأبارتهايد

غزة قبل 7 أكتوبر: منظور أعمق لنظام الأبارتهايد

1. **الحصار كأداة للعزل والسيطرة:** الحصار المفروض منذ 2007 لا يقتصر على كونه أداة لعزل الفلسطينيين في غزة عن بقية الأراضي الفلسطينية، بل هو جزء من نظام الأبارتهايد الذي يهدف إلى تقسيم الفلسطينيين إلى كيانات جغرافية منفصلة ومجزأة، مما يعيق قدرتهم على تشكيل كيان سياسي واجتماعي موحد ويتمثل هذا في القيود المشددة على الحركة بين غزة والضفة الغربية، مما يعمق الانقسام السياسي والجغرافي,والحصار يهدف أيضًا إلى خلق ظروف اقتصادية خانقة تؤدي إلى تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية داخل القطاع.

2. **العزل الديموغرافي** يُعامل سكان غزة كجزء منفصل عن "الديموغرافيا الفلسطينية" في حسابات إسرائيل الديموغرافية، حيث يُستخدم الحصار كوسيلة لضمان عدم "اندماجهم"

في السياسات التي قد تؤثر على التوازن السكاني الإسرائيلي-الفلسطيني.

3. التجريد من الحقوق الأساسية:

نظام الأبارتهايد يتجلى في السياسات الإسرائيلية تجاه غزة من خلال حجب الحقوق الأساسية، مثل الحق في التعليم، الصحة، والتنمية الاقتصادية، حيث يتم التحكم في إدخال المواد اللازمة لتطوير البنية التحتية وحتى في مشاريع الأمم المتحدة.

غزة بعد 7 أكتوبر: تصعيد ضمن إطار الأبارتهايد

1. التصعيد العسكري كامتداد لنظام القمع:

الأحداث التي أعقبت 7 أكتوبر 2023، بما فيها القصف المكثف على كافة القطاع من مدنيين وفرض الحصار الكامل على الوقود والمواد الأساسية ومتطلبات الحياة الكريمة، تعكس سياسة ممنهجة تهدف إلى معاقبة سكان غزة بشكل جماعي وهذا التصعيد، رغم قسوته، لا يخرج أبدا عن إطار نظام الأبارتهايد، بل يُظهر وجهه الأكثر وحشية حيث يتم توظيف القوة العسكرية لتحقيق السيطرة التامة.

2. عقاب جماعي واستهداف مباشر للمدنيين:

العقاب الجماعي الذي تعرض له سكان غزة بعد 7 أكتوبر يُعتبر انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي، ولكنه يتماشى تماما مع سياسات الأبارتهايد التي تقوم على استهداف الفلسطينيين كشعب وتجريدهم من الحماية الدولية التي هي حق مشروع.

3. الانتقال إلى الإبادة الجزئية:

ما يجري في غزة يمكن اعتباره تجاوزًا للأبارتهايد التقليدي إلى مستوى الإبادة الجزئية، حيث يُقتل المدنيون بأعداد كبيرة، ويتم تدمير البنية التحتية الأساسية بشكل كامل واللازمة للحياة.

وهذا السلوك هو جزء من سياسة طويلة الأمد تهدف إلى جعل الحياة في غزة مستحيله وغير محتملة، لدفع السكان إلى الهجرة القسرية أو القبول بشروط الاحتلال.

"تحليل ممارسات القتل والتدمير في جنين وطولكرم والقدس:

هل هي مظاهر من نظام الأبارتهايد أم سياقات تحليلية أخرى؟"

أولًا: ضمن إطار الأبارتهايد

1. القمع كسياسة ممنهجة:

ما يجري في جنين وطولكرم والقدس يمكن اعتباره جزءًا من نظام الأبارتهايد الذي يقوم على التمييز الهيكلي ضد الفلسطينيين.

القتل والتدمير: ليست عمليات أمنية فحسب، بل وسيلة لإخضاع الفلسطينيين عبر استخدام العنف المفرط.

فرض التفوق الإسرائيلي: العنف المتعمد في هذه المناطق يهدف إلى كسر الروح الجماعية الفلسطينية وترسيخ تفوق المستوطنين اليهود في جميع الأراضي.

2. تدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني:

العمليات العسكرية ليست فقط استهدافًا للأفراد، بل هي محاولة لتدمير الهياكل الاجتماعية، مثل المؤسسات المحلية، والبنى التحتية الحيوية (المدارس، المستشفيات، الطرق)، مما يعمق عزلة المجتمع الفلسطيني ويزيد من تبعيته للسلطات الإسرائيلية.

3. التفريغ الديموغرافي:

عمليات القتل والاعتقال التعسفي تأتي ضمن سياق سياسة أوسع تهدف إلى تقليل عدد السكان لفلسطينيين في هذه المناطق، مما يسهم في خلق بيئة طاردة للسكان المحليين, وهذا النهج يعكس طابعًا عنصريًا لنظام الأبارتهايد الذي يسعى إلى تقييد حركة الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم.

ثانيًا: منظور الاستعمار الاستيطاني

1. إزالة السكان الأصليين لصالح المستوطنين:

يمكن رؤية ما يحدث كجزء من مشروع استعماري استيطاني يسعى إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال المستوطنين مكان بناء المستوطنات وتوسيعها في المناطق المحيطة بجنين وطولكرم والقدس يتم على حساب الأراضي الفلسطينية المصادرة، مما يعزز هذا الإطار التحليلي.

2. سياسة الإبادة الثقافية:

إلى جانب القتل والتدمير المادي، هناك محاولات لمحو الهوية الفلسطينية من خلال

استهداف التراث الثقافي والديني، مثل اقتحامات المسجد الأقصى، وتغيير أسماء الشوارع والأحياء، واستبدال الرموز الفلسطينية بأخرى إسرائيلية.

3. الاستيلاء على الأرض كهدف أساسي:

الاستعمار الاستيطاني يتطلب السيطرة على الأراضي وطرد السكان، وما نشهده في هذه المناطق يعكس هذا المنطق، حيث يُعتبر تدمير البيوت والممتلكات وسيلة لخلق "حقائق جديدة" على الأرض تُجبر الفلسطينيين على التكيف مع واقع استعماري مفروض.

التوسع الاستيطاني وتسليح المستوطنين:

بين الأبارتهايد والاستعمار الإحلالي

أولًا: التوسع الاستيطاني كأداة مزدوجة

1. تعزيز الأبارتهايد من خلال الجغرافيا:

التوسع الاستيطاني يُعمق الفصل العنصري عبر تحويل الأراضي الفلسطينية إلى جيوب معزولة، محاطة بالمستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة لليهود فقط ويُنظم هذا الفصل ليس فقط لتعزيز السيطرة الإسرائيلية، بل أيضًا لتقليص فرص أي تواصل جغرافي فلسطيني، مما يضعف إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

2. الاستيطان كاستعمار إحلالي:

-الهدف النهائي ليس فقط السيطرة على الأرض، بل استبدال السكان الفلسطينيين بالمستوطنين اليهود.

-إنشاء المستوطنات يتم على أراضٍ مصادرة بشكل غير قانوني، ما يُترجم إلى تهجير قسري للفلسطينيين.

-لا يقتصر الاستيطان على البناء فقط، بل يشمل السيطرة على الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي الزراعية، لحرمان الفلسطينيين منها.

3. الاستيطان والشرعية الدولية:

رفض المجتمع الدولي المستوطنات واعتبارها غير قانونية وفق القانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، يُظهر أن هذا التوسع لا يقتصر على كونه سياسة داخلية بل يمثل

انتهاكًا للقوانين الدولية.

ثانيًا: تسليح المستوطنين وتأثيره العرقي والسياسي

1. خلق مليشيات مدعومة من الدولة:

المستوطنون المُسلحون بدعم من الجيش الإسرائيلي يشكلون قوة موازية تستخدم العنف ضد الفلسطينيين في القرى والمزارع المحيطة.

هذا الدعم يعكس ازدواجية المعايير القانونية، حيث يُمنح المستوطنون حصانة شبه مطلقة، بينما يُحاسب الفلسطينيون بقسوة.

2. الإرهاب كوسيلة للتهجير:

تسليح المستوطنين يهدف إلى ترهيب الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم، مما يُعتبر شكلاً من أشكال التطهير العرقي.

الاعتداءات على القرى الفلسطينية، مثل حرق المنازل والمزارع وقتل المدنيين، تُظهر أن هذا التسليح ليس للدفاع بل لتنفيذ سياسة ممنهجة لطرد الفلسطينيين.

3. تسليح المستوطنين ضمن سياق الأبارتهايد:

تسليح المستوطنين يمثل أحد جوانب نظام الأبارتهايد، حيث يعزز التمييز العرقي من خلال تمكين المستوطنين من ممارسة العنف بحرية، مع توفير الحماية القانونية لهم من أي مساءلة.

هذه السياسات تؤسس لبيئة قانونية تُشجع على استمرار العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين كجزء من الهيمنة العنصرية.

ثالثًا: السياسات المشتركة بين الأبارتهايد والاستعمار الإحلالي

1. دمج السياسات:

التوسع الاستيطاني وتسليح المستوطنين ليسا ظاهرتين منفصلتين، بل يعملان بشكل متكامل لتعزيز نظام السيطرة الإسرائيلية.

الأبارتهايد يُوفر البنية القانونية والسياسية لهذه السياسات، بينما يُنفذ الاستعمار الإحلالي الجانب العملي عبر الاستيطان والتهجير.

2. التطهير العرقي بآليات حديثة:

هذه السياسات تعكس تطورًا في أساليب الاستعمار التقليدي، حيث يتم استخدام أدوات قانونية ومؤسسية لشرعنة التهجير والتطهير العرقي.

عمليات هدم المنازل، مصادرة الأراضي، وطرد العائلات الفلسطينية تحت ذرائع قانونية تُظهر كيف يتم دمج الأبارتهايد مع مشروع استعماري أوسع.

المبحث الثاني: دستور الأبرتهايد في إسرائيل (قانون القومية(

يعتبر قانون القومية الذي أقرته الكنيست الإسرائيلية في يوليو 2018 أحد أبرز القوانين التي تعكس وتكرس سياسات الفصل العنصري (الأبرتهايد) في إسرائيل, ويُعد هذا القانون بمثابة "دستور" غير مكتوب لدولة إسرائيل، حيث يحدد بشكل صريح تعريف الدولة كـ"دولة يهودية" ويعطي الأولوية للهوية اليهودية على حساب الحقوق المدنية للأقليات غير اليهودية، خاصة الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبذلك، يعزز قانون القومية التمييز المؤسسي ضد الفلسطينيين ويضع الأسس القانونية لتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والمساواة في الحقوق المدنية، والحق في حرية التعبير عن الهوية الثقافية والسياسية (كيوان، 2020).

ينص القانون على أن "إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي"، ويُعد هذا النص بمثابة مرجعية قانونية تسمح بتفضيل اليهود على جميع المجموعات الأخرى داخل الدولة , كما يمنح القانون مزايا خاصة لليهود، بما في ذلك الحق في العودة إلى إسرائيل وحق الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين يُمنع الفلسطينيون من العودة إلى أراضيهم التي هُجروا منها خلال النكبة عام 1948. بهذا الشكل، يكرس قانون القومية نظامًا من الفصل العنصري الممنهج الذي يتماشى مع سياسة التمييز المستمرة التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين, ويعتبر هذا القانون أحد العوامل الرئيسية في تعزيز التفوق اليهودي على حساب الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وهو يشكل جزءًا من منظومة قانونية تكرس الأبرتهايد على الرغم من ادعاءات إسرائيل لديمقراطيتها (سعيد، 2021).

إن دراسة قانون القومية يكشف عن نية إسرائيل في تثبيت الهيمنة اليهودية، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة التي نص عليها القانون الدولي,

ويمثل القانون تحديًا كبيرًا للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، حيث يُعرِّضهم إلى مزيد من التهميش والاقصاء والتمييز، ويؤدي إلى تعميق الفجوات الاجتماعية والسياسية بينهم وبين المجتمع الإسرائيلي.

المطلب الأول: تحليل قانون القومية

وتناقضه مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

قانون القومية الإسرائيلي الذي أقرته الكنيست في عام 2018 يمثل خطوة خطيرة في تعزيز سياسات الفصل العنصري والتمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل وفلسطين المحتلة, ويحدد هذا القانون إسرائيل كـ "دولة يهودية" ويجعل من الهوية اليهودية مرجعية أساسية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، ما يترجم إلى تهميش ممنهج لحقوق المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل ومنعهم من ممارسة حقوقهم بشكل متساوٍ مع اليهود, ويثير هذا القانون جدلاً واسعًا، حيث يُعتبر بمثابة انتهاك واضح لمبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية التي يجب أن تضمنها أي دولة ديمقراطية , فمن خلال استبعاد المواطنين غير اليهود من العديد من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون اليهود، يتناقض قانون القومية مع الأسس الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي لحقوق الإنسان، مثل الحق في المساواة وعدم التمييز (سعيد، 2021).

التمييز الذي ينشئه قانون القومية يطال مختلف المجالات بما في ذلك حقوق السكن، حرية التنقل، حق التصويت، والحق في المشاركة السياسية. إذ يكرس القانون تفوق الهوية اليهودية في الحياة العامة، ويسمح لسياسات الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعزز وضع الفلسطينيين كـ "مواطنين من الدرجة الثانية" داخل إسرائيل ومن خلال هذا القانون، تُظهر إسرائيل تمييزًا واضحًا ضد الأقليات، حيث تُقيد قدرتهم على التعبير عن هويتهم الثقافية والسياسية بحرية, كما يتناقض ذلك مع المبادئ الديمقراطية الأساسية التي تضمن حقوق الإنسان وحمايتها، مثل الحق في المساواة أمام القانون، والحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية دون تمييز بسبب الدين أو العرق (شفيق، 2020).

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القانون يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما مع الالتزامات القانونية التي تفرضها إسرائيل بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, إن محاكمة هذا القانون من خلال هذه العدسات تكشف عن جوهر سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، والتي تكرس

ممارسات التمييز والعنصرية وتعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية بين الفلسطينيين واليهود في المنطقة (عساف، 2019).

قانون القومية (قانون "يهودية الدولة" – 2018(

يعتبر قانون القومية الإسرائيلي أحد القوانين المحورية التي تدعم الطبيعة التمييزية للدولة, وينص القانون على أن "إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي"، مما يعطي اليهود حقوقًا قومية تتجاوز الحقوق المدنية الممنوحة لغير اليهود بكثير , ويؤكد هذا القانون أن حق تقرير المصير في إسرائيل حصري للشعب اليهودي، مما يعني تهميش وإقصاء حقوق الفلسطينيين، سواءً كانوا داخل إسرائيل أو في الأراضي المحتلة.

لذلك ينتقد القانون باعتباره يُرسخ التمييز العنصري، خاصة وأنه يتضمن بنودًا تتعلق بتطوير المستوطنات اليهودية ويعتبرها ذات أهمية وطنية، بينما لا يُقدم أي ضمانات لحقوق الفلسطينيين في السكن أو الحياة الكريمة، مما يساهم في تعميق الفجوة بين المواطنين اليهود والفلسطينيين.

قانون العودة (1950):

يُعد قانون العودة حجر الزاوية في الهيكلية القانونية للأبارتهايد في إسرائيل، حيث يمنح الحق التلقائي لليهود في جميع أنحاء العالم بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية وفي المقابل يُحرم الفلسطينيون من هذا الحق ، بما في ذلك أولئك الذين هجّروا قسرًا في 1948 و1967، مما يجعل القانون آلية تمييزية في مسألة الهجرة والجنسية.

وبذلك يُنتقد هذا القانون باعتباره يُعزز من التمييز العرقي من خلال عدم منح الفلسطينيين أي حقوق مماثلة، وبالتالي يشكل هذا القانون عاملاً أساسيًا في خلق تمييز هيكلي يمارس على الفلسطينيين بشكل مدعوم من القانون المذكور.

قوانين الأراضي:

هناك العديد من القوانين الإسرائيلية المتعلقة بملكية الأراضي، ومنها قانون أملاك الغائبين(1950) الذي يسمح للدولة بمصادرة أملاك الفلسطينيين الذين غادروا أراضيهم خلال حرب 1948، بغض النظر عن ظروف هجرتهم, ووفقًا لهذا القانون، تُصادر الدولة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وتضعها تحت سيطرتها، مما يحرم السكان الفلسطينيين من استرداد ممتلكاتهم.

كذلك، تساهم قوانين أخرى مثل قانون التنظيم والبناء في فرض قيود مشددة على الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي القدس الشرقية، حيث تواجه المناطق الفلسطينية قيودًا على التوسع العمراني والبناء، بينما تُمنح المستوطنات اليهودية تسهيلات ودعماً حكومياً كبيرا لتوسيعها ويُعد هذا التمييز في قوانين الأراضي أداة رئيسية للسيطرة على الأراضي والموارد.

قوانين الإقامة والتنقل:

تفرض إسرائيل قيودًا صارمة على حركة وتنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل نفسها من ضمن هذه القوانين قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، الذي يفرض قيودًا على لمّ شمل العائلات الفلسطينية، خاصة إذا كانت تضم أفرادًا من الضفة الغربية أو غزة، حيث يُمنع الفلسطينيون في الضفة وغزة من الحصول على الإقامة الدائمة في إسرائيل، حتى وإن كانوا متزوجين من مواطنين إسرائيليين

دراسة كيفية تناقض قانون القومية

مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان

يعتبر قانون القومية الإسرائيلي، الذي أقرته الكنيست في يوليو 2018، واحدًا من أبرز القوانين التي أثارت جدلاً واسعًا على الصعيدين المحلي والدولي بسبب تناقضه الواضح مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ويحدد القانون إسرائيل كـ "دولة يهودية" ويعطي الأولوية للطابع اليهودي للدولة على حساب الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والأراضي المحتلة, كما يقيد هذا القانون حق الفلسطينيين في المساواة والتمتع بحقوقهم الأساسية كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها إسرائيل في هذا السياق، ويمثل قانون القومية انتهاكًا سافرًا للعديد من الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (إسرائيل، 2018؛ سالم، 2020).

1. انتهاك حق المساواة وعدم التمييز

وأوضح التناقضات بين قانون القومية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان يتجسد في انتهاكه لحق المساواة وعدم التمييز, وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 26) على أن جميع الأفراد يجب أن يكونوا متساويين أمام القانون وأن يتمتعوا بحماية

القانون دون تمييز, لكن قانون القومية يجعل من الهوية اليهودية الأساس في تحديد من يحق لهم التمتع بحقوق المواطنة، ويضمن حقوقًا خاصة لليهود دون غيرهم، مما يخلق تمييزًا صارخًا ضد الفلسطينيين وغيرهم من الأقليات, ويُعد هذا التمييز في الحقوق من أبرز ملامح الأبرتهايد الذي يكرس التفوق اليهودي ويمنع الفلسطينيين من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية (سعيد، 2021).

2. الحق في تقرير المصير والحق في العودة

قانون القومية يُنكر بشكل فعلي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى الرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل يتسمون بالوضع القانوني كـ "مواطنين"، إلا أن القانون يقيّد حقهم في العودة إلى الأراضي التي هُجروا منها في عام 1948 ويمنعهم من العودة إليها هذا يتعارض مع القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، والذي يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ومن خلال هذا القانون تواصل إسرائيل سياسات الإقصاء والتهجير القسري للفلسطينيين، مما يكرس التمييز العنصري ضدهم ويقوض حقهم الأساسي في العودة (عساف، 2019).

3. انتهاك الحق في حرية التعبير والمشاركة السياسية

يكرس قانون القومية الهيمنة اليهودية على الحياة السياسية والإدارية في إسرائيل، مما يعزز التمييز في مجال المشاركة السياسية, اذ ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 25) على حق كل فرد في المشاركة في إدارة شؤون بلاده ، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثلين منتخبين بحرية , لكن في ظل هذا القانون يتم تقليص حقوق الفلسطينيين في التعبير عن آرائهم السياسية والمشاركة في الحكم بشكل يتناسب مع جاليتهم, ويعزز قانون القومية أيضًا سياسات الإقصاء والتمييز في المناصب الحكومية حيث يتم تقييد فرص الفلسطينيين في الوصول إلى المناصب العليا في الحكومة والإدارة الإسرائيلية (شفيق، 2020).

4. حق التعليم وحرية التعبير الثقافي

يتعارض قانون القومية أيضًا مع الحق في التعليم وحرية التعبير الثقافي، وهي حقوق أساسية منصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية,كما أن القانون يعزز التمييز في حق التعليم، حيث يُحرم الفلسطينيون من حقهم

في تعليم يتماشى مع هويتهم الثقافية والتاريخية, كما أن القانون يعزز سياسة التمييز في المؤسسات التعليمية، حيث يتم تهميش الثقافة العربية الفلسطينية وعدم الاعتراف بها بشكل رسمي، مما يؤثر على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل وهذه السياسات تسهم في تقليص مساحة التعبير الثقافي للفلسطينيين وتحد من حقهم في الحفاظ على هويتهم الثقافية، وهو ما يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوقهم الثقافية والسياسية (عساف، 2019).

5. إغلاق المجال أمام الحلول السياسية

تتمثل إحدى أبرز المشاكل في قانون القومية في أنه يغلق بشكل عملي الباب أمام أية حلول سياسية عادلة للقضية الفلسطينية، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي وينكر هذا القانون حق الفلسطينيين في المشاركة الفعالة في عملية السلام، ويحول دون تحقيق تسوية عادلة تقوم على أساس المساواة والعدالة من خلال تثبيت التفوق اليهودي، ويُرسخ قانون القومية فكرة أن إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها، بل هي دولة لليهود فقط، مما يقوض فرص السلام الشامل في المنطقة ويزيد من تعقيد المفاوضات حول حقوق الفلسطينيين في العودة والعيش بحرية وكرامة (سعيد، 2021).

قانون القومية الإسرائيلي، الذي تم إقراره في عام 2018، يُعد من أبرز القوانين التي تُكرس التمييز ضد الفلسطينيين وتضع أسسًا قانونية لسياسات الإقصاء والضم.

تمييز في الحقوق

ينص هذا القانون على أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، مما يعني أن حق تقرير المصير يقتصر فقط على اليهود,هذا يترجم إلى تهميش كامل للحقوق السياسية والاجتماعية للفلسطينيين داخل إسرائيل، حيث يُنكر عليهم حق المساواة في تقرير مصيرهم. كما يُقصي اللغة العربية من مكانتها كلغة رسمية، وهو ما يؤثر سلبًا على حقوق الفلسطينيين في التعليم، الإعلام، والمشاركة السياسية. يُعتبر هذا التوجه جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز التفوق اليهودي عبر المنظومة القانونية، التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع الموارد والحقوق الاجتماعية، خاصة في مجالات التخطيط العمراني والخدمات.

أبعاد الضم والترحيل

القانون لا يقتصر على التمييز في الحقوق، بل يساهم بشكل مباشر في تمهيد الطريق لسياسات الضم والترحيل. فهو يضع الأسس القانونية لسياسات استيطانية توسعية تهدف

إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. هذه السياسات تُسهم في تعزيز عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية عبر بناء المستوطنات بشكل غير قانوني، ما يعزز هيمنة إسرائيل على الأراضي التي يقطنها الفلسطينيون.

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم القانون في تهيئة البيئة القانونية لعمليات ترحيل الفلسطينيين، سواء عبر مصادرة الأراضي أو هدم المنازل بحجج قانونية مثل البناء غير المرخص. هذا يتيح للاحتلال تنفيذ عمليات تهجير قسري للفلسطينيين وفرض مزيد من القيود على وجودهم في مناطقهم الأصلية.

الاستعمار الاستيطاني والإحلال

يُعد قانون القومية جزءًا من مشروع استعمار استيطاني، حيث يهدف إلى إحلال المستوطنين اليهود مكان السكان الأصليين. يكرس القانون بيئة قانونية تشجع على استمرار العنف والإقصاء ضد الفلسطينيين، وهو جزء من استراتيجية أوسع لتهجير الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنين جدد. القانون يمثل مرحلة متقدمة من الاستعمار الإحلالي الذي يسعى لتغيير التركيبة السكانية وتغيير الواقع الجغرافي والسياسي على الأرض لصالح إسرائيل.

قانون القومية الإسرائيلي يُعد أداة قانونية لتطبيق سياسات الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني. من خلال تكريسه لحقوق اليهود على حساب الفلسطينيين، فإنه يُساهم في إضفاء الشرعية على سياسة التمييز، الضم، والترحيل. وبذلك، يُشكل خطوة إضافية نحو تكريس واقع من الأبارتهايد والاستعمار الإحلالي ضد الفلسطينيين، مما يُفاقم من معاناتهم ويُعزز من تفاقم الأزمات الإنسانية والسياسية في المنطقة.

المطلب الثاني: التناقض بين إعلان الاستقلالوالقانون الأساسي الإسرائيلي من جهة، وقانون القومية والقرارات والسياسات من جهة أخرى

تعتبر إسرائيل من الدول التي تأسست على أساس قومي يهودي، وقد جاء إعلان الاستقلال الإسرائيلي في 14 مايو 1948 ليؤكد على إقامة دولة يهودية في "أرض إسرائيل"، ويؤكد على ضرورة منح الحقوق المدنية لجميع سكان الدولة دون تمييز, لكن على الرغم من أن إعلان الاستقلال نص على المساواة بين المواطنين، فإن السياسات الإسرائيلية اللاحقة بما في ذلك قانون القومية الذي أُقر في عام 2018، والقرارات الحكومية المتعلقة بالمواطنين الفلسطينيين، تَظهر تناقضًا صارخًا مع تلك المبادئ, في حين أن إعلان الاستقلال نص على المساواة فإن قانون القومية يُقيد هذه المساواة ويعزز التفوق اليهودي على حساب

الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة, وهذا التناقض بين المبادئ التي وردت في إعلان الاستقلال والقانون الأساسي من جهة، والسياسات الإسرائيلية من جهة أخرى، يشير إلى تغيّر جوهري في النهج الذي يتبعه النظام الإسرائيلي تجاه حقوق المواطنين الفلسطينيين، ويستدعي تسليط الضوء على تأثير هذه السياسات على الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل (سالم، 2021).

تحليل إعلان الاستقلال والقانون الأساسي الإسرائيلي وادعاءاتهما بالمساواة

عند تأسيس دولة إسرائيل في عام 1948، تم الإعلان عن إعلان الاستقلال الذي نص على أن الدولة ستكون دولة يهودية، بينما ضمن لغير اليهود فيها حقوقًا كاملة، وأكد على المساواة بين جميع مواطني الدولة، بما في ذلك المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي أصبحت تحت سيطرة الدولة الجديدة. وقد ورد في الإعلان: "ستكون دولة إسرائيل مفتوحة أمام هجرة اليهود، وتعتبر دولة لجميع مواطنيها دون التمييز بينهم بسبب العرق أو الدين أو الجنس" (إعلان الاستقلال الإسرائيلي، 1948). هذا النص يُظهر رغبة المؤسسين في جعل إسرائيل دولة ديمقراطية تمنح حقوق المواطنة لجميع مواطنيها بشكل متساوٍ، بغض النظر عن عرقهم أو دينهم.

ومع ذلك، فإن هذا الإعلان الذي يهدف إلى المساواة يتناقض في العديد من جوانب التنفيذ مع السياسات الفعلية التي انتهجتها الدولة الإسرائيلية بعد قيامها على الرغم من تأكيد المساواة في إعلان الاستقلال، فقد واجه الفلسطينيون العديد من القوانين والسياسات التي تميز ضدهم، سواء فيما يتعلق بحقوق الملكية، التعليم، أو التوظيف علاوة على ذلك فإن القانون الأساسي الإسرائيلي الذي يشكل جزءًا من التشريعات الدستورية في إسرائيل، كان يتبنى هذه المبادئ المعلنة للمساواة، ولكن في العديد من الحالات لم تُترجم هذه المبادئ إلى سياسات عملية, فالقانون الأساسي الذي يُعتبر بمثابة دستور إسرائيل يشير إلى المساواة في الحقوق ولكن من خلال صياغات غير ملزمة بشكل واضح، مما يترك مساحة واسعة لتنفيذ سياسات تمييزية ضد الفلسطينيين (سامي، 2020).

مناقشة التناقض الواضح مع السياسات والقوانين التي يفرضها قانون القومية والتي تكرس الأبرتهايد

في عام 2018، أقر الكنيست الإسرائيلي قانون القومية الذي يكرس الهوية اليهودية للدولة

ويحدد اللغة العبرية كاللغة الرسمية الوحيدة للدولة، مما يلغي مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، بالإضافة إلى تعزيز امتيازات اليهود على حساب الأقلية الفلسطينية, وينص القانون على أن "حق تقرير المصير في دولة إسرائيل هو لليهود فقط"، مما يقتصر بالحقوق السياسية على اليهود فقط ويقيد حقوق الفلسطينيين (قانون القومية، 2018) وهذا التوجه يتناقض بشكل كبير مع إعلان الاستقلال الذي نص على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم, إذ يضع قانون القومية الفلسطينيين في موقع التهميش، ويعتبرهم أقلية غير متساوية في الحقوق السياسية والثقافية، في حين يُعزز القانون من حقوق اليهود دون أن يقدم ضمانات مماثلة للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل.

ان قانون القومية يخلق فجوة قانونية بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل، حيث يشير إلى أن الدولة اليهودية تمنح مزايا لليهود في مجالات التوظيف، السكن، والتخطيط الحضري، بينما تُفرض على الفلسطينيين القيود التي تجعل من الصعب عليهم الحصول على الحقوق المدنية الكاملة, وهذا التمييز يتجسد في السياسات التي تشجع على بناء مستوطنات يهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمنع الفلسطينيين من بناء منازلهم في تلك المناطق, كما أن قانون القومية يزيد من التفريق في المجالات التعليمية والثقافية حيث يدعم التعليم باللغة العبرية في المدارس اليهودية بينما يفرض قيودًا على التعليم باللغة العربية في المدارس الفلسطينية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في إسرائيل، 2019).

لقد أثار قانون القومية ردود فعل كبيرة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل والمجتمع الدولي، إذ اعتُبر القانون بمثابة توطيد لسياسات الفصل العنصري (أبرتهايد) ضد الفلسطينيين, وهذا يجعل من الصعب الحفاظ على التوازن بين المساواة وحقوق المواطنين الذين يُعتبرون جزءًا أساسيًا من المجتمع الإسرائيلي وفقًا لإعلان الاستقلال في الوقت نفسه يُنظر إلى سياسات التفوق اليهودي كجزء من محاولات النظام الإسرائيلي لتقوية السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتكريس التفوق اليهودي، مما يؤدي إلى إقصاء الفلسطينيين عن حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الضمير، 2020).

وثيقة الاستقلال: غطاء شرعي لمشروع استيطاني

وثيقة الاستقلال الإسرائيلية التي أُعلنت عام 1948 تتظاهر بالالتزام بالمساواة والعدالة لجميع سكان الدولة، لكن الواقع يكشف أنها كانت وسيلة لتحقيق استقلال إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني. الوثيقة كانت بمثابة غطاء شرعي لسياسة تهجير الفلسطينيين، التي أسفرت عن تهجير مئات الآلاف منهم، مما جعلها جزءًا من مشروع استعماري استيطاني

مستمر. على الرغم من نصوصها التي تدعو لعدم التمييز، فإن وثيقة الاستقلال لم تكن سوى خطوة تمهيدية نحو تحقيق مشروع إحلالي استيطاني، يهدف إلى استبدال السكان الأصليين.

تناقض مع قانون القومية

إعلان الاستقلال الإسرائيلي يتناقض مع قانون القومية الصادر في عام 2018، الذي يكرس الفصل العنصري والتمييز البنيوي ضد الفلسطينيين. هذا التناقض يعزز التحليل الذي يرى أن الوثيقة ليست خطوة نحو تحقيق العدالة، بل جزء من مشروع استعماري استيطاني يقصي الفلسطينيين. فالوثيقة لم تهدف إلى تحقيق حقوق الإنسان أو المساواة، بل كانت تهدف إلى شرعنة الاحتلال والإحلال الذي مارسته إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

القوانين المرتبطة بالتمييز والاقتلاع

من غير الممكن فهم قانون القومية بعيدًا عن القوانين الإسرائيلية الأخرى مثل قوانين الأراضي وقانون حق العودة. هذه القوانين تتجاوز كونها مجرد أدوات تمييز، بل هي أدوات تنفيذية لمشروع اقتلاع وإحلال السكان الفلسطينيين. قانون الأراضي، على سبيل المثال، يساهم في مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح التوسع الاستيطاني. بينما يعزز قانون حق العودة تمييزًا قانونيًا، إذ يتيح فقط لليهود الحق في العودة إلى إسرائيل، بينما يُحرم الفلسطينيون من العودة إلى أراضيهم.

مقاربة تحليلية بديلة: الاستعمار الاستيطاني بدلًا من الأبارتهايد

التمييز الذي يكرسه قانون القومية والقوانين الأخرى يمكن تحليله من منظور الأبارتهايد، إلا أن هذه السياسات مرتبطة بشكل أوثق بمشروع استعمار استيطاني. هذا المشروع لا يقتصر على الفصل بين السكان بل يهدف إلى إقصاء الفلسطينيين كجزء من استراتيجية لإحلال المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية. وبالتالي، يمكن اعتبار هذه السياسات جزءًا من استعمار استيطاني طويل الأمد يسعى إلى طرد الفلسطينيين واستبدالهم.

المبحث الثالث: البداية والأدوار والمسؤوليات للمجتمع الدولي

في مواجهة التمييز الممنهج الذي تكرّسه القوانين والسياسات الإسرائيلية لترسيخ الأبارتهايد

يتطلب هذا المبحث تحليل لدور المجتمع الدولي في مواجهة السياسات التمييزية التي تكرسها إسرائيل تحديدًا في الأراضي الفلسطينية من حيث التزامات المجتمع الدولي وفقًا

للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى آليات الضغط والتأثير التي يمكن أن يمارسها لتحقيق العدالة ووقف التمييز, ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: الأول يتعلق ببداية الاسهامات التي سلطت الضوء على سياسة الأبارتهايد والثاني يتعلق بالتزامات المجتمع الدولي تجاه مكافحة التمييز وفقًا للقانون الدولي، والثالث يعرض المسؤولية القانونية والسياسية للمجتمع الدولي وطرق مواجهة التمييز الممنهج.

المطلب الأول: بصمات ساهمت في نشر مصطلح الأبارتهايد لمناهضة الاحتلال

أولا: دور الحملة الأكاديمية في انتشار المصطلح وتعزيزه في أوساط الأكاديميين العرب والدوليين

يعتبر دور الحملة الأكاديمية لمناهضة الاحتلال والابرتهايد وهي حملة أكاديمية مستقلة تأسّست في فلسطين المحتلة عام 2020 وتألفت الحملة من أعضاء من الأكاديميين والباحثين في جامعات فلسطينية وعربية ودولية ومراكز بحث علمي، طالبوا بإنهاء الاحتلال الصهيوني الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتفكيك نظام الفصل العنصري، والحملة الأكاديمية هي دولية قادرة على إسناد ومناصرة الأهداف الفلسطينية العليا وذلك من خلال "تفعيل الدبلوماسية الأكاديمية في مناصرة حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة وذلك بالاعتماد على العديد من الأدوات والوسائل الإستراتيجية من خلال، تعزيز التضامن الأكاديمي في مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني ومناهضة الاحتلال والتمييز العنصري الإسرائيلي، وإنتاج المعرفة المقاومة للاحتلال، ورفع وعيّ الأكاديميين والخبراء والباحثين بمخاطر الاحتلال الإسرائيلي والتمييز العنصري على حقوق الشعب الفلسطيني.

وكان للامين العام للحملة الأكاديمية الدكتور رمزي عودة فضل في التطور الذي حصل على مفهوم الابرتهايد ، وانتشار مصطلح الايكاب حيث عرفه ووصفه بانه خليط من الإبادة الجماعية والفصل العنصري بهدف احلال الصهاينه المستعمرين محل الشعب الفلسطيني الاصلي واستخدم هذا المصطلح في اكثر من دراسة على عملية التطهير العرقي والابرتهايد التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيا: النشطاء الفلسطينيون والدوليون: وبدأ في السبعينات والثمانينات بعض النشطاء الفلسطينيين والدوليين في استخدام مصطلحات مثل "الفصل العنصري" لتسليط الضوء على سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، ومن أوائل من استخدم هذا المصطلح

السيد الرئيس د. محمود عباس في كتابة اسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتان عام 1989 حيث تناول الكتاب العنصرية والابرتهايد التي تقوم على التصنيف العرقي للسكان وعلى الفصل الجغرافي بينهم وأيضا تناولها في كتابة الصهيونية بداية ونهاية .

ثالثا: المنظمات غير الحكومية : فقد بدأت منظمات حقوق الإنسان الدولية، مثل "هيومن رايتس ووتش" و"بتسيلم" في تبني هذا المصطلح بشكل رسمي في تقاريرها لتوصيف سياسات إسرائيل خلال السنوات الأخيرة وكان لفتوى محكمة العدل الدولية في 9 تموز 2004 بعدم قانونية جدار الفصل العنصري ومطالبة إسرائيل بوقف بناءه اثر كبير في انتشار المصطلح في الاراضي الفلسطينية.

رابعا : الشخصيات البارزة : وإحدى هذه الشخصيات التي استخدمت هذا المصطلح بشكل مبكر هو روني كاسريلز، سياسي جنوب أفريقي من أصول يهودية وناشط مناهض للفصل العنصري في جنوب إفريقيا وكان من أوائل من استخدم هذا المصطلح لوصف الأوضاع في فلسطين بشكل علني وموسع، مما ساهم في نشره في النقاش الدولي وبالتالي يمكن القول إن استخدام مصطلح "الأبارتهايد" لوصف الوضع في فلسطين جاء نتيجة جهود متكاملة من نشطاء، أكاديميين، ومنظمات حقوق الإنسان عبر العقود الأخيرة، مما أسهم في تعزيز الوعي الدولي بهذه القضية.

خامسا: في العام 2001 تم إعلان ديربان الصادر عن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، والتمييز العنصري، وتعرض إعلان ديربان الذي انطلق بشكل رمزي من جنوب أفريقيا لأخطاء العبودية التي وقعت ضحيتها القارة الأفريقية إلى هجوم شرس بل وقاطعته أكثر من 10 دول مدعية أن للإعلان طابعًا معادياً للسامية.

سادسا: اسهامات الكتابين المصممين جيدًا لأوري ديفيس: "إسرائيل: دولة الفصل العنصري" في العام 1987 و"إسرائيل الفصل العنصري: إمكانيات النضال في الداخل" في العام 2003.

سابعا : كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عندما تجرأ على تسمية كتابه "فلسطين: سلام لا فصل عنصري".

ثامنا : تم اتخاذ خطوة كبيرة في العام 2017 عندما أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) تقريرًا أكاديميًا مستقلًا بعنوان "ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري" الذي تم إطلاقه لاستكشاف

التصور المتزايد في جميع أنحاء العالم حول تأسيس إسرائيل لنظام فصل عنصري لحماية المشروع الصهيوني للهيمنة العرقية, وكانت الدراسة تقييماً شاملاً لحجة الفصل العنصري مع الانتباه إلى خصوصيات السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين في سياقات مختلفة، ورغم أن الأمم المتحدة هي التي كلفت إنتاج هذه الدراسة، فقد أوضحت فقرة التنصل أن التقرير لم يكن بيانًا من الأمم المتحدة، وأنه يمثل آراء مؤلفيه وكان المنهج الذي اتبعه تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هو تحليل الأدلة حول الوسائل التي تتخذها إسرائيل لتحقيق الهيمنة التمييزية على الشعب الفلسطيني والحفاظ عليها وأثار التقرير عند صدوره في آذار 2017، سلسلة من ردود الفعل التحريضية من القادة والدبلوماسيين الإسرائيليين، وأدى إلى جلسة عاصفة في مجلس الأمن الدولي طالب خلالها السفير الذي يمثل الولايات المتحدة في خطاب تهديدي بأن يرفض الأمين العام للأمم المتحدة الاعتراف بالتقرير, ولم تتحدَّ عاصفة الأمم المتحدة التي نتجت عن الهجوم جوهر الاستنتاجات أو التحليل المرافق للتقرير، لكنها أعطت التقرير اهتمامًا لم يكن ليحصل عليه في العادة.

تاسعا: نُشرت في عام كانون الثاني2021 12- منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية غير الحكومية "بتسيلم" تقييمها لتهم الفصل العنصري تحت عنوان "هذا هو الفصل العنصري: نظام فصل عنصري من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط" وتوصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية كانت سياسات ضمّية في طبيعتها ومقصدها.

عاشرا: صدر تقرير أكثر أهمية يؤكد الفصل العنصري من قبل هيومن رايتس ووتش في 27 نيسان 2021 تحت عنوان "تجاوزوا الحد" السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد" ويحتوي هذا التقرير على نظرة عامة شاملة للسياسات والممارسات التي دفعت هيومن رايتس ووتش للخروج عن التيار الليبرالي السائد في الولايات المتحدة، وإضافة ثقلها الكبير إلى الزخم وراء شكاوى الفصل العنصري, ويؤكد كلا التقريرين على مركزية الجهود الإسرائيلية لضمان الحفاظ على التفوق اليهودي وتوسيع نطاقه، مما يستلزم ممارسات قاسية من قهر الفلسطينيين.

المطلب الثاني : التزامات المجتمع الدولي وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان

ان المجتمع الدولي ومن خلال هيئات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، يتحمل مسؤولية كبيرة في مكافحة التمييز والعنصرية التي تكرسها القوانين والسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وتظهر هذه الالتزامات بشكل واضح في الإعلانات الدولية ذات الصلة,

1. الإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وينص الإعلان على أن "جميع البشر يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، وهو مبدأ أساسي يتعارض بشكل صارخ مع التمييز العرقي والديني أو القومي الذي تروج له السياسات الإسرائيلية, وهذه المبادئ تشكل قاعدة أساسية في جميع التشريعات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان.

* اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) تُلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف بمنع التمييز العنصري بجميع أشكاله, وإن استمرار السياسات الإسرائيلية في تمييز الفلسطينيين بناءً على العرق والدين يُعد خرقًا لهذا الاتفاق.

* العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) ويضمن هذا العهد حق جميع الأفراد في أن يكونوا متساوين أمام القانون دون تمييز، وأن يتمتعوا بالحماية ضد التمييز في الحقوق, و في هذا السياق، يُفترض أن تلتزم الدول بحماية حقوق الإنسان في أراضيها، وهو ما لم تلتزم به إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالفلسطينيين.

2. التمييز العنصري وسياسات الأبارتهايد

* العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، أصدرت تقارير تندد بالتمييز العنصري الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي , وهذه السياسات تشمل التمييز في حقوق الإقامة، العمل، التعليم، والعدالة.

* منظمات مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش صنّفت السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية على أنها أبارتهايد، وهو فصل عنصري يهدف إلى التحكم في الفلسطينيين وإحلال مستوطنين في أراضيهم, وهذا التصنيف لا يقتصر على السياسات الاجتماعية والسياسية بل يمتد ليشمل ممارسات اقتصادية وتوسعية.

* التقارير الدولية تتحدث عن تفاقم التمييز الممنهج الذي تفرضه القوانين الإسرائيلية، مثل قانون القومية الذي يُقيد حقوق الفلسطينيين ويكرّس التمييز بشكل قانوني في العديد من الجوانب.

المطلب الثالث: المسؤولية القانونية والسياسية للمجتمع الدولي في مواجهة التمييز الممنهج

على الرغم من التحديات التي تفرضها السياسة الدولية المعقدة، فإن المجتمع الدولي

يتحمل مسؤولية قانونية وسياسية كبيرة تجاه إنهاء التمييز الإسرائيلي, وهذا يتطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ خطوات ملموسة لإجبار إسرائيل على الالتزام بالقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

1. المسؤولية السياسية

دور الأمم المتحدة: على الرغم من الفيتو الذي تتمتع به بعض الدول في مجلس الأمن الدولي، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعبت دورًا هامًا في إصدار قرارات تدين ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التوسع الاستيطاني، والتمييز ضد الفلسطينيين ففي 2012، أصدرت الجمعية العامة قرارًا يعترف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

الضغط الدبلوماسي والاقتصادي: المجتمع الدولي يمكنه استخدام القوة السياسية والاقتصادية للضغط على إسرائيل, ويمكن فرض عقوبات سياسية واقتصادية على إسرائيل إذا استمرت في ممارساتها العنصرية، مثل الاستيطان والتمييز وعلى سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي يمكنه فرض حظر على استيراد منتجات المستوطنات أو من خلال دعم مشاريع القوانين التي تساند حقوق الفلسطينيين

2. المسؤولة القانونية

* **محكمة العدل الدولية (ICJ)**: أصدرت المحكمة فتوى قانونية في عام 2004 تعتبر بناء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية انتهاكًا للقانون الدولي, ويمكن أن يسهم المجتمع الدولي في دعم السلطة الفلسطينية في التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية لمقاضاة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك جرائم الحرب والتهجير القسري.

* **العقوبات الاقتصادية:** المجتمع الدولي يمكنه فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل باستخدام أدوات متعددة مثل حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، خاصة في المناطق التي يتم فيها فرض السياسات التمييزية، مثل هدم المنازل والمصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية.

3. التعاون مع منظمات المجتمع المدني

* **منظمات حقوق الإنسان:** تلعب المنظمات المحلية والدولية دورًا حيويًا في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية وتحفيز الرأي العام الدولي على اتخاذ مواقف ضد التمييز

العنصري, وهذه المنظمات تقدم شهادات حية من الأرض، وتساعد في رفع الوعي بالقضايا الحقوقية التي تواجه الفلسطينيين

* **كما أن منظمات المجتمع المدن**ي الفلسطينية تعمل على مستوى القانون الدولي والضغط على الحكومات الدولية لإقرار سياسات تتسم بالعدالة، مثل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية بسبب تمييزها ضد الفلسطينيين.

الآليات الفعّالة لمواجهة التمييز الممنهج

1.الضغط من خلال المحافل الدولية

مقاطعة إسرائيل: تزايدت الدعوات في الآونة الأخيرة لمقاطعة إسرائيل في العديد من المجالات مثل الأكاديميا، الرياضة، والاقتصاد نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان.

حركة المقاطعة BDS: هذه الحركة التي بدأت في 2005، تدعو إلى مقاطعة إسرائيل على مستوى الأفراد والدول استنادًا إلى التمييز الذي تكرّسه السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

2 إقرار قوانين وطنية

بعض الدول مثل فرنسا قامت بإقرار قوانين تَحظر استيراد المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة, وهذه القوانين تشكل خطوة مهمة في دعم حقوق الفلسطينيين وتوجيه رسائل قوية ضد السياسات الإسرائيلية.

المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية كبيرة في مواجهة التمييز الممنهج الذي تكرّسه القوانين والسياسات الإسرائيلية, إلا أن التحديات كبيرة بسبب الانقسامات السياسية والمصالح المتضاربة داخل المجتمع الدولي, من الضروري تعزيز التحركات الدبلوماسية، التشريعية، والاقتصادية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تفعيل آليات قانونية، بما في ذلك الدعوى أمام محكمة الجنايات الدولية، لتطبيق العدالة ووقف التمييز والإحلال الاستيطاني الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي.

الخاتمة:

الأبارتهايد في إسرائيل ليس مجرد نظام قانوني، بل هو بنية قانونية واجتماعية تمتد إلى مجالات الحياة اليومية للفلسطينيين، مثل السكن والتعليم والعمل والتنقل والقوانين

والسياسات الإسرائيلية تساهم في تعزيز التمييز وتقييد الحريات الأساسية للفلسطينيين، سواء في الداخل أو في الأراضي المحتلة وقد أظهرت الدراسة أن قوانين مثل "يهودية الدولة" و"حق العودة" تؤدي إلى تكرار الفصل العنصري، بينما تؤثر السياسات في الأراضي المحتلة على حقوق الفلسطينيين في السكن والتنقل.

توصيات الدراسة :

على المجتمع الدولي فرض ضغوط اقتصادية وسياسية حقيقية على إسرائيل، ودعم حركة المقاطعة (BDS)، وتعزيز المساءلة القانونية الدولية الجادة والمحايدة من خلال التحقيقات في انتهاكات الأبارتهايد.

على المجتمع الفلسطيني تعزيز الوحدة الداخلية والمشاركة السياسية وتوعية الأجيال الشابة وبناء تحالفات مع المجتمع المدني الإسرائيلي والاقليمي والدولي المناهض للسياسات التي تعزز الأبارتهايد ، وتطوير القدرات القانونية لمواجهة السياسات التمييزية.

تكثيق دور الحملات الأكاديمية في تسليط الضوء على الأبارتهايد وتعزيزه في أوساط الأكاديميين العرب والدوليين

السعي لتأطير مصطلح "الايكاب " لاستصدار قوانين وطنية وعربية ودولية تجرم الفعل ومرتكبيه وخاصة بعد جرائم الاباده الجماعية في قطاع غزة.

المراجع:

* بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2021). الجدار الفاصل وسياسات التنقل: تداعيات على المجتمع الفلسطيني. بيت لحم: مركز بديل.

* سالم، ع. (2021). التناقض بين المبادئ الديمقراطية والإجراءات القانونية: دراسة في تأثير قانون القومية على الحقوق الفلسطينية في إسرائيل. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط.

* سعيد، ع. (2021). التداعيات القانونية والسياسية لقانون القومية الإسرائيلي. عمان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* محمود عباس, (2020)الصهيونية بداية ونهاية, دار الشروق للنشر والتوزيع.

* جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. (2020). التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة. تل أبيب: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

* سامي، س. (2020). القانون الإسرائيلي والتحديات القانونية أمام حقوق الفلسطينيين في إسرائيل: قراءة تحليلية. بيروت: المركز العربي للدراسات القانونية.

* - شفيق، أ. (2020). دور قانون القومية في تعزيز التمييز في إسرائيل: دراسة قانونية. بيروت: دار الفارابي.

* الضمير. (2020). قانون القومية الإسرائيلي: التأثيرات على حقوق الفلسطينيين في إسرائيل (2nd ed.). رام الله: الضمير- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

* كيوان، ف. (2020). قانون القومية الإسرائيلي: محاكاة للأبرتهايد في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

* منير فخر الدين (محرر) و آخرون، دليل إسرائيل العام، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية شباط (2020 »

* عبد الغني سلامة، معاهدات السلام العربية مع إسرائيل"، مجلة صحف فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات رام الله، العدد 25، خريف 2020

* جمال زحالقة "قراءة نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 119، صيف 2019 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

* عساف، م. (2019). قانون القومية: تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان. القدس: مركز القدس للدراسات السياسية.

* مدى الكرمل. (2019). التقرير السنوي حول الحقوق المدنية للفلسطينيين في إسرائيل. حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات التطبيقية.

* المنظمة العربية لحقوق الإنسان في إسرائيل. (2019). قانون القومية: بين الحقوق المدنية والتوسع الاستيطاني. القدس: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

* الضمير. (2018). تقرير حول القيود على حرية التنقل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

* إسرائيل، قانون القومية: الدولة اليهودية، 2018.

* مدى الكرمل. (2018). التقرير السنوي حول الحقوق المدنية للفلسطينيين في إسرائيل. حيفا: مركز مدى الكرمل للدراسات التطبيقية.

* حسن خضر الهوية والأزمات"، صحيفة الأيام، 9-10-2018

* ESCWA , 2017) تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا

* تقرير MDE منظمة العفو الدولية إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، رقم الوثيقة المصدر : م.ت.ف 2006-002-15

* إسرائيل الابارتهادية وجذورها في الصهيونية السياسية(2015) أوري ديفيس

* الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان - الصفحة الرسمية

* - إعلان الاستقلال الإسرائيلي. (1948). النص الكامل لإعلان الاستقلال. Retrieved from www.mfa.gov.

* الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبارتهايد الاسرائيلي

* (Ethnic cleansing apartheid Against Palestinians. (E.C.A.A.P

منطلقات الأبرتهايد وعنصرية الاحتلال الصهيوني

حسن خليل عبدربه

باحث في الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والابرتهايد

abedrabbo35@hotmail.com

الملخص:

تناول الباحث تطورات قضية الأبرتهايد ومفاهيمها ومنطلقاتها الدولية، واستعرض بعض الجهود العالمية التي بذلت والنضال للقضاء على سياسة الأبرتهايد، وتطرق لأهم التشريعات الدولية التي تشكل قاعدة مفاهيمية واخلاقية وقانونية في تعريف الأبرتهايد، والخطوات التي تمكن العالم مواجهة السياسات والأنظمة العنصرية التي تمارس الأبرتهايد، لتعزيز المساواة الإنسانية ورفض كل اشكال التمييز بكل منطلقاتها.

وخلال البحث تم الربط بين المعطيات والمفاهيم الدولية، وما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من سياسات عنصرية منظمة، تستند لجذور دينية توراتية وايدلوجية وحزبية، وما تؤكده المنظمات والمؤسسات الحقوقية المختلفة بوسم ممارسات وسياسات الاحتلال بالعنصرية، لدرجة يمكننا اعتبار العنصرية والصهيونية وجهين لعملة واحدة تتجسد مظاهرها في سياسات كيان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب والوطن الفلسطيني.

وأوضح الباحث بان المنطلقات والمبادئ القانونية الدولية وقرارات ومؤتمرات الأمم المتحدة في جوهرها ونصوصها، تعتبر الفصل العنصري انتهاكاً للقانون الدولي العام، وانتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان التي تحظى بالحماية الدولية، وجريمةً ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي.

وخلص الباحث لضرورة القيام بخطوات وطنية وعلى الصعيد الدولي للتصدي للنظام العنصري الاحتلالي، ووقف الإبادة الجماعية من منطلق ان مواجهة عنصرية الاحتلال

والأبرتهايد، من شأنه الإسهام في الضغط لإنهاء الاحتلال، وتقليص والحد من تداعياته وانعكاساته على حياة أبناء الشعب الفلسطيني الذي يكافح لانتزاع حقوقه الوطنية بما فيها حقه في تقرير المصير.

Summary:

The researcher addressed the developments of the apartheid issue, its concepts, and international foundations. The study reviewed global efforts and struggles to abolish apartheid policies and examined key international legislations that form a conceptual, ethical, and legal framework for defining apartheid. It also highlighted the steps that the world can take to confront racist policies and systems that implement apartheid, in order to promote human equality and reject all forms of discrimination in all its forms.

Throughout the research, the study linked international concepts and practices with the systematic racist policies carried out by the Israeli occupation, which are based on religious, ideological, and party-driven roots. The researcher emphasized that various human rights organizations and institutions have labeled the practices and policies of the Israeli occupation as racist, to the extent that racism and Zionism can be considered two sides of the same coin, as reflected in the policies of the Israeli occupation against the Palestinian people and their land.

The researcher explained that international legal principles, as well as the decisions and resolutions of the United Nations, fundamentally consider apartheid a violation of international public law, a serious violation of human rights protected under international law, and a crime against humanity under international criminal law.

The researcher concluded by stressing the necessity of national and international steps to confront the racist occupation system and stop the genocide. The fight against the racism of the occupation and apartheid could contribute to pressuring for the end of occupation and mitigating

its consequences and impacts on the lives of the Palestinian people, who are struggling to regain their national rights, including their right to self-determination.

كلمات مفتاحية: الاحتلال الإسرائيلي والأبرتهايد، القرارات الدولية، مؤتمر ديربان.

مقدمه:

شهد العالم القرن الماضي تطورات كبيرة بظهور دول عظمى، واضمحلال واختفاء أخرى، وتراجع مكانة امبراطوريات، وسقوط أنظمة وقوانين التمييز العنصري، في ألمانيا النازية وجنوب إفريقيا. ولم يمنع ذلك وجود أو تنامي وصعود للعنصرية في مجتمعات جديدة، وخاصة ذات الجذور والمنطلقات الاستعمارية.

ومن ذلك كان ظهور وارتباط مصطلح العنصرية بدولة الصهيونية "إسرائيل"، بعد انتهاء العنصرية في جنوب افريقيا، خاصة وان "إسرائيل" تمثل نموذجاً للدولة والمجتمع العنصري، سياسياً واجتماعياً وقانونياً وثقافيا، وتقوم على تزوير التاريخ وإلغاء هوية الفلسطيني، وتقوم على ممارسة العنصرية بأساليب ومنطلقات متعددة تجاه أبناء الشعب الفلسطيني وفق أماكن عيشهم وتواجدهم، وتهدف بذلك لإحكام السيطرة عليهم وعلى أرض وطنهم. لذلك فإن تعزيز الوعي المجتمعي بمنظومة الابرتهايد الإسرائيلي كأحد أدوات الاحتلال الاستعماري، هو مهمة ملحة وضرورية فلسطينيا وعربيا وإقليميا ودوليا.

وجاءت مبادرة دولة جنوب افريقيا امام محكمة العدل الدولية لتلعب دورا هاما لإعادة إظهار كيان الاحتلال الإسرائيلي وعنصريته، في ضوء المرافعات القانونية والسياسية ضد الإبادة الجماعية بحق قطاع غزة واظهار فظائع جرائم الاحتلال، وعزز ذلك من أحقية الشعب الفلسطيني في الخلاص من الاحتلال وعنصريته أمام أعلى هيئة قضائية دولية.

وانطلاقا من كون سياسة الأبرتهايد والتمييز العنصري للاحتلال الإسرائيلي أحد أهم أوجه تكريس وجوده، وترسيمه بتشريعات وقوانين عنصرية أو بقرارات أو بتعليمات جميعها تستهدف الانسان والأرض الفلسطينية، فإننا نعدّه جزءاً من أوجه الصراع وليس مجمل الصراع، وان جوهر الصراع مع الاحتلال والعنصرية الصهيونية ينطلق من قاعدة أعمق واشمل، أساسها وجود الاحتلال بمكوناته واجهزته وسياساته ضد الشعب الفلسطيني، سيّما وان طبيعة الصراع يقوم على الابعاد والحقوق التاريخية والوطنية والسياسية وليست مجرد حقوق إنسانية تتعلق بالمساواة ، والاحتلال الإسرائيلي يقوم على مبدأ الإحلال والتهجير

والاستيلاء على الأرض من منطلقات دينية توراتية وأخرى ايدلوجية وعنصرية، وان انهاء الاحتلال يقود بالتالي إلى إنهاء عنصريته والقضاء عليها.

مشكلة البحث:

نظرا لطبيعة وتعقيدات الصراع الفلسطيني – الصهيوني القائم على الحقوق الوطنية والتاريخ والجغرافيا والهوية وليس فقط السياسات العنصرية الاحتلالية، فإن الباحث من خلال هذا البحث يتناول دراسة فيما إذا كان كيان الاحتلال الإسرائيلي يقوم بممارسات وينفذ سياسات تتسم بالأبرتهايد والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني، ومحاولة معرفة مدى انعكاس سياسة "الفصل العنصري" "الأبرتهايد" الإسرائيلي على واقع القضية الفلسطينية في ظل تطور المواقف الدولية لمواجهة العنصرية ومناهضة الأبرتهايد.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

1- تتبع تطور مفهوم الأبرتهايد في العالم وفق المعايير والمواثيق الدولية.

2- معرفة مدى ارتباط مفهوم الأبرتهايد بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وانعكاسه ضد الشعب الفلسطيني، كأحد أركان الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في سياسة "الفصل والتمييز العنصري".

3- محاولة معرفة طبيعة عنصرية الاحتلال الإسرائيلي كانعكاس للحركة الصهيونية العالمية وتناقضها مع المعايير والاتفاقات الدولية المناهضة للعنصرية.

4- الوقوف على الجهود والمحاولات الدولية للتصدي للعنصرية وتحقيق العدالة والمساواة الإنسانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الوطنية وحماية هويته.

5- استنباط ما يمكن القيام به كخطوات عملية لمواجهة عنصرية الاحتلال.

منهجية البحث:

نظرا للترابط بين المنطلقات والاسس العامة والقانونية والمفاهيم الدولية المتعلقة بالأبرتهايد والعنصرية والسياسات الممنهجة للاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، فقد لجأ الباحث الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في دراسة هذه الحالة.

مدخل لمفهوم الأبرتهايد والمواثيق الدولية:

بعد تأسيس دولة جنوب أفريقيا عام1910، كان يتم الإشارة لنظامهم السياسي، باستخدام مصطلح "أبرتهايد" لفرضه التفرقة العرقية والهيمنة والقمع من فئة عرقية "البيض" على فئة "السود"، ومحاصرة الشعب الإفريقي الأصلي بحسب قوانين عنصرية في مناطق جغرافية متقطعة (بانتوستونات)*[1] ، واعقاب ذلك اعتمد المجتمع الدولي مصطلح "الأبرتهايد" لإدانة الممارسات والأنظمة العنصرية.

وقد أقرت الأمم المتحدة "الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري" (ميثاق الأبارتهايد) في 20\11\ 1963، وعام 1966 أعلنت عن21 آذار يوما عالميا لمكافحة العنصرية، لمصادفته ذكرى مذبحة "شاربفيل"، التي قتل فيها 69 شخصاً شاركوا بمظاهرة سلمية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما وقتل النظام عام 1976قرابة 500 متظاهر وجرح مئات الطلبة، إبان انتفاضة ومجزرة سويتو.

ووفق "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها"*[2] ، والمعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068 المؤرخ في 30 نوفمبر 1973، تعلن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وأن الأفعال اللاإنسانية الناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرّفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تجرّم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصري.

---

1 -* (بانتوستونات) بانتوستان (بالإنجليزية): Bantustan اسم أطلق على مناطق جغرافية في جنوب أفريقيا كان يشكل بها السود الأغلبية السُكانية في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وكانت خصّصت حكومة جنوب إفريقيا العنصرية هذه الأراضي للتوطين القسري الذي فرضته على سُكان إفريقيا الأصليين، وغالبيتهم من شعب «البانتو» ومن هنا جاءت التسمية. وحسب القانون العنصري الذي كان معمولًا به آنذاك، لم يكن يحقّ للسكان من غير البيض سواء أفارقة أو ملوّنين اجتياز حدود مناطق بانتوستان، والاستقرار في المناطق التي تعيش فيها الأقلية البيضاء.

2 *- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها: هي معاهدة متعددة الأطراف وتعد أول معاهدة دولية تصنف الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 1973، بـ 91 صوتًا، مقابل اعتراض أربع دول (البرتغال وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وامتناع 26 دولة عن التصويت.

واعتبرت المادة الثانية من الاتفاقية، الممارسات التالية سياسات فصل عنصري:

* حرمان فئة اجتماعية أو عرقية من الحق في الحياة والحرية الشخصية، أو قتل أو اعتقال أعضاء من هذه الفئة، أو إلحاق أذى مادي أو معنوي بهم، أو التعدي على حرياتهم أو كرامتهم، أو إساءة معاملتهم، أو فرض عقوبات جماعية عليهم، على خلفية عرقية أو قومية.

* إخضاع فئة أو فئات عرقية أو إثنية عمداً لظروف معيشية غير لائقة، أو الحط من كرامتهم، أو الانتقاص من إنسانيتهم.

* اتخاذ تدابير تشريعية وغير تشريعية، يقصد منها منع فئة أو فئات عرقية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد على قدم المساواة مع بقية المواطنين، أو حرمان أعضائها من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات وأحزاب معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع.

* اتخاذ أي تدابير تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية، بخلق معازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عرقية، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات أو لأفراد منها.

* استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عرقية لا سيما إخضاعهم للعمل القسري.

* اضطهاد المنظمات والأشخاص بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية لمعارضتهم الفصل العنصري."1" (الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، - مكتبة حقوق الإنسان - جامعة مينيسوتا).

وأصبح مصطلح الأبرتهايد يُطلق على أحد أنواع الجرائم ضد الإنسانية، وبموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يُعرّف الأبرتهايد: (تعني "جريمة الفصل العنصري" [الأبرتهايد] أية أفعال لا إنسانية... ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وتُرتكب بنيّة الإبقاء على ذلك النظام). وممارسة الفصل العنصري يعتبر جريمة ضد الإنسانية عندما يُرتكب انتهاك جسيم لحقوق الإنسان أو اعمال وحشية في سياق نظام مُمأسس من القمع والهيمنة بصورة ممنهجة.

وان مصطلح وتعريف العنصرية، هي اعتقاد الفرد أو المجموعة بالتفوق والتميز عن

الآخرين، بسبب لون البشرة أو العرق أو الأصل الإثني، ولقد تطور واتسع لعدة مجالات، بعد ان تبنّت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التعريف الواسع من سنة 1965، وهي الاتفاقية الدولية الأكثر أهمية لمكافحة العنصرية.

وإن التمييز العنصري ((Racism بحسب المادة "1" من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)*[3] (يقصد به أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة)."2" (الاتفاقية الدولية للقضاء عل جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان).

في حين أن الفصل العنصري أو التفرقة العنصرية (Apartheid)، فهي فصل مجموعة اجتماعية أو إثنية عن الباقي، ومعاملتها معاملة سيئة، أي بنفس أنماط العنصرية، ولكن بعد فصل وإزاحة المجموعات المضطهدة في تجمعات منفصلة. وهي السياسة التي كانت متبعة في نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ودامت حتى تحرر "نيلسون مانديلا" من السجن يوم 9شباط " 1990" بقرار من رئيس جنوب افريقيا "دي كليرك" بعد أن أمضى 27عاما في السجن، واعتبر زعيما ورمزا عالميا لمناهضة الفصل العنصري، ومنح جائزة نوبل للسلام عام 1993، وانتخب مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا في انتخابات تاريخية عام 1994، وبتشكّيله لأول حكومة وطنية، أنهى حقبة طويلة من العنصرية في بلاده.

تطور المفهوم فلسطينيا:

يمكننا اعتبار توصيف الوضع في فلسطين باستخدام مصطلح "الأبارتهايد" انه محصلة لجهود تكاملية وتراكمية، من نشطاء وأكاديميين وكتاب وسياسيين ومفكرين فلسطينيين ودوليين ومؤسسات حقوقية، أيقنوا تماهي سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي مع مفاهيم العنصرية بالاستناد للمعايير الدولية، ومن ابرزهم ما كتبه الأخ الرئيس د. محمود عباس في كتابه " الصهيونية بداية ونهاية" مطلع الثمانينات، وفي كتابة "اسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتان" عام 1989، وتناول الكتاب العنصرية والأبرتهايد المبنية على التصنيف

3 *- الاتفاقية الدولية للقضاء عل جميع أشكال التمييز العنصري: في 21 ديسمبر 1965، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 2106، الذي أسس الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وهي من أقدم الاتفاقيات في ترسانة مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لاستهداف القمع والتمييز.

العرقي للسكان وعلى الفصل الجغرافي بينهم. ونشر أوري ديفيس كتابين: "إسرائيل: دولة الفصل العنصري" في العام 1987 و"إسرائيل الفصل العنصري: إمكانيات النضال في الداخل" في العام 2003، وتتناول مفهوم الفصل العنصري، والاحتلال يوجه اتهامات بمعاداة السامية[4]* لمنتقدي سياساته وممارساته بأنها تمييز وفصل عنصري ضد الفلسطينيين، لدرجة وسمت بذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لتسميته كتابه "فلسطين: سلام لا فصل عنصري" عام 2006.

وتعتبر معاداة السامية جزء من مكونات وأدوات الحركة الصهيونية، وأوضح أهمية ذلك فلاديمير جابوتنسكي" 1940-1880" زعيم التحريفيين الصهاينة الذي يقول: (ان العداء للسامية، وخاصة إذا صار مبدأ، يعد أمرا متلائما ومفيدا جدا للدعاية الصهيونية). (الصهيونية العنصرية بين الفكر والممارسة\ اصدار مؤسسة الأرض\سنة 1980 \ص 19).

وزادت وتيرة انتشار التعامل بمفهوم العنصرية والأبرتهايد خلال العقود الأخيرة، ببروز مواقف لعدة منظمات لحقوق الإنسان دولية واقليمية، تقوم برصد ومتابعة الأوضاع وسياسات الاحتلال في الأراضي المحتلة، ومنها "هيومن رايتس ووتش" و"بتسيلم"، ومنظمة العفو الدولية وغيرها، وشرعت بتبني واستخدام مصطلح الأبرتهايد والتمييز العنصري والعنصرية في تقاريرها الرسمية لتوصيف سياسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مما أسهم بتعزيز وتعميق وعي المجتمع الدولي تجاه الصراع في المنطقة.

وكان لإصدار فتوى محكمة العدل الدولية في 9 تموز 2004 بعدم قانونية جدار الفصل العنصري ومطالبة إسرائيل بوقف بناءه، أثر كبير في انتشار المصطلح، بتوصيفه جدار "الضم والفصل العنصري".

وفي سياق الجهد والمبادرات الوطنية تأسست الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي عام 2020، بمبادرة أكاديميين وباحثين في جامعات فلسطينية وعربية ودولية ومراكز بحث علمي، لتفعيل وتنشيط المطالبة بإنهاء الاحتلال ومواجهة وتفكيك نظام الفصل العنصري، من خلال الثقافة والفكر وإنتاج المعرفة المقاومة للاحتلال وتعزيز الوعي الفردي والجماعي في أوساط الأكاديميين والجامعيين والنخب حول مصطلح ومفهوم

4 معاداة السامية أو معاداة اليهود، (Anti-Semitism)4*-معاداة السامية: هو مصطلح يعني معاداة اليهودية والمعنى الحرفي أو اللغوي للعبارة هو «ضد السامية»، وتُترجَم أحياناً إلى «اللاسامية». ونحن العرب «لا يمكننا أن نكون معادين للسامية لأننا نحن أنفسنا ساميون»، فتاريخياً، عبّرت كلمتا «معادٍ للسامية» و«معاداة السامية» عن فكرة الكراهية لليهود، لدى جميع الشعوب، بمَن فيهم العرب.

العنصرية والأبرتهايد الإسرائيلي، وتعزيز قدراتهم باستخدام الأدوات والوسائل العصرية والعلمية، للوقوف في وجه العنصرية الصهيونية وسياسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وذلك كخطوات لتفعيل الدبلوماسية الأكاديمية لدعم وإسناد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

القرار الأممي .... الصهيونية عنصرية:

أدرك المجتمع الدولي مدى خطورة سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية، وتعاظم ذلك في أعقاب تنامي الحملات المناهضة، وجهود محاصرة العنصرية التي تستوطن بالأساس في نظام جنوب افريقيا، وانعكس التوجه الدولي الرسمي الجماعي باعتماد وإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 3379 خلال (الدورة 30) بتاريخ 10 تشرين الثاني1975، ونص على أن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" وفي تطور نوعي للموقف الدولي، طالب القرار رقم "3379" جميع دول العالم مقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي تُشكّل خطرًا على الأمن والسلم العالمي".

واشارت الجمعية العامة لقرارها 1904 (د ـ 18) المؤرخ في 20 تشرين الثاني1963، والذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتأكيدها "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدبياً وظالم وخطر اجتماعياً"، وأشارت لمظاهر التمييز العنصري المفروضة من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها. "3" (قرار رقم 3379) الأمم المتحدة وفلسطين: قرارات الجمعية العامة).

وكان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في "ليما"، من 25 إلى 30 آب 1975، قد اعتمد إعلان سياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين، وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، وتم ادانة الصهيونية بشدة بوصفها تهديداً للسلم والأمن العالميين، ومطالبة جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الإمبريالية.

ويشار الى أن قرار إعلان المكسيك عام 1975 قد نصّ على أنّ "التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرّر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها".

وفي آب 1975 أصدر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية موقف بأن "النظام

العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زمبابوي وجنوب أفريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتُشكّل كيانًا كليًا، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطًا عضويا في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته". وقد أوضح د. محمود عباس في كتابه "إسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتين" ان المضمون العنصري لكل من إسرائيل وجنوب افريقيا يبرز في النقاط التالية:

(ان كلا الكيانين هو تعبير عن ذات الأساس التاريخي المنطلق من فكرة الاستعمار الاستيطاني، والاستعمار الاستيطاني في مضمونه هو أحد اشكال العنصرية المكرسة لخدمة الامبريالية العالمية). "4" (إسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتين، محمود عباس ،1989، ص8).

وإن الأمم المتحدة منذ تأسيسها أصدرت ميثاق روما، والميثاق الدولي لإزالة جميع أنواع التمييز العنصري، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، واتفاقيات جنيف ومواثيق أخرى تعتبر "الأبارتهايد" جريمة إنسانية، محظورة دوليا كالإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والعبودية.

وان الربط بين الصهيونية والعنصرية وإسرائيل قد اثار، غضب السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، وأدركت حكومته مخاطر التحولات الدولية وابعاد مقارنتها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وجندت علاقاتها وطاقاتها الدولية لسنوات لإلغاء القرار، وحققت الولايات المتحدة وحلفائها ذلك بانتزاع القرار رقم 46/86 الصادر بتاريخ 16 كانون الأول 1991 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء قرار الإلغاء في سطر واحد ونصّ على: (تُقرّر الجمعية العامة نبذ الحكم الوارد في قرارها رقم "3379"). "5"("السفير"، 17/12/1991).

وأتى قرار الإلغاء باعتباره شرطًا لحكومة الاحتلال لتشارك في مؤتمر "مدريد" للسلام في الشرق الأوسط الذي انعقد من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1991.

خلفية دينية وعنصرية متأصلة:

ترتبط عنصرية إسرائيل بواقع الاحتلال، وتستند إلى جذور دينية توراتية، وإنها مكون طبيعي وبنيوي من مكوناتها، واستمدت الصهيونية عنصريتها من اليهودية حيث يخاطب الاله شعبه إسرائيل بقوله:" أنتم أولاد الرب إلهكم، لأنكم شعب مقدس للرب إلهكم، وقد اختاركم الرب لكي تكونوا له شعبا فوق جميع الشعوب التي تعيش على الأرض"."6" (الصهيونية بداية ونهاية، محمود عباس، ص9، 2011).وإن تعاليم "الهالاخاه"[5]* التي تدعو

5 5*-(الهلاشا أو الهلكة أو الهلاخاه (بالعبرية: «السير» أو «المذهب») باللفظ الشرقي لها وهالوخ باللفظة الأشكنازية أي الشريعة اليهودية وهي مجمع القوانين، التقاليد والإرشادات الدينية الموجب عليها لمن يتمسك بالديانة اليهودية. وتشمل 613 وصية.

إليها الشريعة اليهودية، والتي تعني التمييز بين اليهودي وغير اليهودي في كل مجالات الحياة، وهو الأمر الذي يتجلى في أخطر صوره من خلال احترام حياة الأول مقابل الاستخفاف بحياة الثاني. وورد في كتيب صادر عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، ما كتبه الحاخام الرئيسي "عندما تلتقي قواتنا بمدنيين خلال الحرب أو خلال ملاحقة ساخنة أو غزو، ولم يكن مؤكداً أن أولئك المدنيين غير قادرين على إيذاء قواتنا، فوفق أحكام الهالاخاه، يمكن، لا بل يجب قتلهم... والثقة بعربي غير جائزة في أي ظرف". "7"(عنصرية إسرائيل، فلسطينيو 48 نموذجاً).

ولا يزال منهج تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني بمنطق الفصل والتمييز والتفوق العنصري، باعتباره أن اليهودي أفضل من غيره من بني البشر، وتظهر الخلفية الدينية للعنصرية الصهيونية مخاطرها بالتماثل الذي رسخه مؤسسي الحركة الصهيونية بين الانتماء الديني والانتماء القومي، واعتبار اليهودية قومية ودياناً، وتستند على الجذور الدينية اليهودية في استيطان أرض فلسطين من منطلق ما يُسمّى "أرض إسرائيل".

وهذا يتماثل الى حد كبير مع سياسة وعنصرية نظام جنوب افريقيا، إذ ان كلا الكيانين يستند الى ذات الأساس الفلسفي المعبر عن التفوق العرقي، والتفوق العرقي في مضمونه هو أرقى المفاهيم النظرية العرقية، حيث يمنح لعرق ما تفوقا خاصا على باقي البشرية، ان الشعب المختار في حالة جنوب افريقيا و"شعب الله المختار وارض الميعاد" في حالة فلسطين، هما التعبير عن التفوق العنصري الذي شكل الأساس الفلسفي للكيانين في جنوب افريقيا وفلسطين."8" (إسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتين، محمود عباس، ص8 ،1989).

وأشار لذلك الكاتب "نضال العزة" للفكر الاسترجاعي، وهو مجموع الأفكار والتعاليم والتصورات المستوحاة من تعاليم دينية وأحكام تلموديه وأساطير. ومن أبرز مقولات الفكر الاسترجاعي: "شعب الله المختار"، و "ارض الميعاد"، "العرق اليهودي الخالص/ النقي"، "إباحة دم، ومال، وعرض الغير[6]"، "دنو الأغيار* إلى ما دون مرتبة الإنسان"،" سمو العرق اليهودي على الاغيار وتميزه عنهم"...إلى غيرها من المقولات المكونة للإطار الناظم للتشكيل الصهيوني وإسرائيل. "9"(مركز بديل، حق العودة، العدد 22-21).

وبتلك المنطلقات نفذ الاحتلال سياسات عنصرية ممنهجة، أدت لارتكاب جرائم وانتهاكات

6 *الأغيار: مصطلح ديني يهودي يطلقه اليهود على غير اليهود. وهو المقابل العربي للكلمة العبرية «جوييم» بالعبرية: ومفردها) جوي(بالعبرية: التي تعني «شعب» أو «قوم». وتتبدى النزعة المتطرفة في التمييز الحادّ والقاطع بين اليهود كشعب مختار أو كشعب مقدَّس يحل فيه الإله من جهة والشعوب الأخرى التي تقع خارج دائرة القداسة من جهة أخرى.

جسيمة لحقوق الفلسطيني، ووثَّقت منظمة العفو الدولية وغيرها من المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية انتهاكات متعددة، كالنقل القسري، والاعتقال الإداري، والتعذيب، وأعمال القتل غير المشروعة، والإصابات الجسيمة، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية بالإضافة لهدم المنازل ومصادرة الأراضي لصالح المخططات الاستيطانية، واضطهاد وملاحقة عمل المؤسسات والمنظمات المجتمعية والحقوقية، بما يخالف ويناقض الفقرة الأخيرة من المادة الثانية للاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

وتجسد ذلك يوم 2023\6\18 بقرار من وزير جيش الاحتلال، عندما اقتحمت وأغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي سبع مؤسسات حقوقية وانسانية واجتماعية في محافظة رام الله، (الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، مؤسسة الحق، اتحاد لجان العمل الزراعي، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء. "10" (وكالة وفا،18|6|2023).

ويعتبر إدامة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي أحد أوجه وسياسات تكريس الاحتلال الأساسية، ويأتي حرمان الفلسطينيين من منازلهم واراضيهم في صلب نظام الفصل العنصري، وشكلت النكبة الفلسطينية نموذجا للاضطهاد، بتهجير وترحيل نحو800 ألف فلسطيني عن أراضيهم عام 1948، نتيجة ارتكاب المجازر، وتدمير أكثر من 530 قرية وبلدة فلسطينية، بأوامر مباشرة من قادة الاحتلال. ولا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين ممنوعين من حقهم في العودة، ومئات الآلاف معرضون لفقدان منازلهم نتيجة التهويد في القدس وهدم وتدمير الأحياء السكنية وتخريب البنية التحتية أو الإخلاء القسري والعدوان والابادة الجماعية المتواصلة منذ أكتوبر 2023 في قطاع غزة وكافة محافظات الوطن.

ولتكريس وجوده وعلى مدى عقود، فقد شرع الاحتلال قوانين عنصرية تستهدف الإنسان والأرض الفلسطينية، وطالت الأنظمة والقوانين حق العودة، أملاك الغائبين، منع التسلل، الجنسية والمواطنة والإقامة، ووجود نظامين قضائيين في إقليم الضفة الغربية، قوانين عسكرية ضد الفلسطينيين، وقانون مدني جنائي إسرائيلي يطبق على المستوطنين، وقوانين تتعلق بالأسرى والمعتقلين والقدس، بالإضافة لقانون يهودية الدولة الذي يعتبر المشرع الأساسي للعنصرية، ووصفه مركز عدالة في ختام التماسه ان " القانون الذي يلغي الحقوق المدنية والقومية للفلسطينيين في وطنهم هو قانون عنصري، استعماري له خصائص نظام الأبرتهايد، وهو غير شرعي وغير قانوني ويجب الغاؤه ". "11" (د. جمال زحالقة، 2018، ص31).

وبالنظر لواقع الحال فقد فرضت حكومة الاحتلال الإسرائيلي النظام العنصري ضد الشعب الفلسطيني من خلال أربع استراتيجيات أساسية تتمثل في:

- **الحرمان من الحقوق** التاريخية والوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما فيها العبادات في القدس والتي اعتبرها الاحتلال "عاصمته الموحدة"، وكرس إجراءات لإلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية بما أورده في البند الأول من قانون القومية: مبادئ أساسية (أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل). (دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يجسد حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي في تقرير المصير. ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي). "12"(د. جمال زحالقة، 2018، ص13).

- **انتهاج سياسة وإجراءات العزل والسيطرة** عبر قوانين وسياسات تُبقي الفلسطينيين محصورين داخل معازل، وخاضعين لإجراءات تمس جوهر حياتهم، وتفصلهم عن اليهود الإسرائيليين. وينعكس ذلك عبر تقسيمات سياسية للأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو "أ، ب، ج"، وانتشار أكثر من 150 مستوطنة يهودية وعشرات البؤر الاستيطانية، وينسجم الاستيطان مع مضمون البند السابع من قانون يهودية الدولة " تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته". وهذا يضع أساسا دستوريا للتمييز ضد الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية، في مجالات التخطيط والأرض والمسكن والتطوير والميزانيات والهبات. "13"(د. جمال زحالقة، 2018، ص22).

- **نزع ملكية الأراضي والممتلكات،** إذ عمدت إسرائيل على مدى عقود بالاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء القسري، بصورة عنصرية.

- **تكريس تقسيم الفلسطينيين** على مناطق تتنوع السيطرة عليها بنظام إبقاء الفلسطينيين معزولين عن بعضهم البعض، في مناطق تخضع لنُظم قانونية وإدارية مختلفة، في الضفة الغربية، القدس، قطاع غزة، الأراضي المحتلة عام 1948، وفلسطينيي الشتات.

وترتكب الانتهاكات في سياق نظام مؤسسي يقوم على الهيمنة المنهجية والقمع والتهجير، وشرع الاحتلال ذلك في المادة الخامسة من قانون القومية "يهودية الدولة" (تكون الدولة مفتوحة امام قدوم اليهود ولم الشتات) وهذا تعبير واضح عن قطع الطريق بشكل رسمي أمام حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب القرار "194". "14"(د. جمال زحالقة، 2018،

ص20).

ومجمل تلك الانتهاكات تشكل أركان جريمة ضد الإنسانية، متمثلة في سياسة "الفصل العنصري" و"التمييز العنصري" ويسودها منطق "التفوق العنصري".

وجدير بالذكر انه يوم 19 تموز 2018 شرع الكنيست "إسرائيل" كدولة عنصرية دينية يهودية بالتصويت وإقرار قانون القومية، (دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي)، ووصفته الأحزاب والمؤسسات والفعاليات والقوى الفلسطينية العربية داخل الخط الأخضر، بأنه قانون عنصري ويؤسس للفصل العنصري، وليس دولة مواطنة لجميع مواطنيها، مما يجسد تكريس العنصرية في مواجهة فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948 رغم حملهم للجنسية الإسرائيلية، وأتى ذلك كتتويج للقوانين العنصرية التي تمس الحقوق الإنسانية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني. وكان مركز عدالة القانوني تقدم بالتماس لمحكمة العدل العليا، واعتبره " قانونا عنصريا كولونياليا له خصائص ابرتهايد واضحة" ... وانه مخالف للقوانين والمواثيق الدولية، وخصوصا تلك التي تحرم الفصل العنصري..، واعتبر قانون القومية مخالفا للقانون الدولي)."15" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية، 2018).

وتكريسا "ليهودية الدولة" فان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كتب في آذار 2019، على الانترنت "إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها... "بل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي فقط".

ورغم ذلك فان السياسة العنصرية الإسرائيلية التمييزية تنعكس ايضا على تركيبة "المجتمع اليهودي" الداخلي ايضا، والذي يضم تنوع من الاوروبيين والروس والاثيوبيين "الفلاشا" وغيرهم، وان الجهات التي تمارس عليها السياسة العنصرية الصهيونية، في إسرائيل ثلاث فئات تعيش على "ارضها".

-1 اليهود الغربيون \الذين قدموا من أوروبا الشرقية والغربية وامريكا.

-2 اليهود الشرقيون \ الذين قدموا من البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط " تركيا – إيران – الهند".

-3الفلسطينيون العرب:" الواقعون تحت الاحتلال". "16"(الصهيونية بداية ونهاية، محمود عباس، ص10، 2011).

تنامي الصهيونية العنصرية:

وفق تقارير منظمات حقوقية إقليمية ودولية، اتسع نطاق واشكال الممارسات العنصرية للاحتلال، وبالاستناد لتقرير أعدته واصدرته منظمة العفو الدولية في 1\2\2022 تحت عنوان نظام "الفصل العنصري (أبرتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين"، فقد أظهر أنّ "إسرائيل تفرض نظامًا من القمع والهيمنة ضد الفلسطينيين في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد اللاجئين الفلسطينيين، من أجل مصلحة اليهود الإسرائيليين، ويرقى هذا النظام إلى مستوى الفصل العنصري، الذي يحظره القانون الدولي".

واضاف التقرير: "كان من شأن القوانين والسياسات والممارسات التي تهدف إلى إدامة نظام قاسٍ من السيطرة على الفلسطينيين أن تشتتهم جغرافيًا وسياسيًا، وتتركهم يعانون من الفقر في كثير من الأحيان، بالإضافة لجعلهم يعيشون في حالة دائمة من الخوف والقلق وانعدام الشعور بالأمان". وأكد أنه "يحق للفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من ديارهم فيما يُعرف الآن بإسرائيل وأبنائهم وأحفادهم العودة وفقًا القانون الدولي.. إسرائيل لم تعترف أبدًا بحقوقهم". وأنّ حرمان الفلسطينيين من منازلهم هو أمر في صميم نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وطالبت العفو الدولية بإنهاء هذه الجريمة الدولية المتمثلة في الفصل العنصري، عن طريق تفكيك إجراءات الشّرذمة والعزل والتمييز والحرمان التي تُمارَس في الوقت الحالي ضد الفلسطينيين. "17"(نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين تقرير امنستي).

مسؤولية المجتمع الدولي اتجاه نظام الفصل العنصري الإسرائيلي:

وللوقوف في وجه الممارسات العنصرية الصهيونية كان لا بد من تطوير والبناء على الموقف الدولي الصادر عن مؤتمر "ديربان" في جنوب أفريقيا، الذي تم عقده عام 2000 بمبادرة نحو 5000 منظمة غير حكومية من قرابة 170 دولة، حيث اتفقت بما يُشبه الإجماع لمحاولة إعادة توصيف الصهيونية كأحد أشكال العنصرية، واتخذ القرار بعيدا عن الأمم المتحدة.

علما بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرارها رقم ٥٢/١١١ المؤرخ ١٢ كانـون الأول/ديسـمبر ١٩٩٧، بعقد "المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". وعُقد المؤتمر الأول بعد أربع سنوات، من 31 أغسطس إلى 8 سبتمبر 2001 في ديربان."18" (الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب).

ويمكننا اعتبار انعقاده محطة مهمة لتطور مفهوم العنصرية والأبرتهايد، بسبب انتشار العنصرية وإدراك طبيعتها، والإجراءات اللازمة لمكافحتها بشكل شامل وموثوق، ويعتبر إعلان مؤتمر "ديربان" بمثابة برنامج عمل دولي، احتوى تدابير بعيدة المدى لمكافحة العنصرية بجميع مظاهرها، وطالب بإيجاد تشريعات وتدابير إدارية أكثر صرامة لمناهضة التمييز، لتحسين التعليم والوصول إلى الصحة وإقامة العدل، وتحسين سبل الانتصاف والموارد المتاحة لضحايا العنصرية، وزيادة التعددية الثقافية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وشهد المؤتمر العالمي الأول تباين المواقف والخلافات حول قضايا معاداة السامية والاستعمار والعبودية، حيث انسحبت الولايات المتحدة وإسرائيل من المؤتمر احتجاجا على لهجة الاجتماع، ومخططات إدراج الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية.

ونتيجة للموقف السلبي وضغط رسمي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإن10 دول غربية قاطعت مؤتمر "ديربان" الثاني عام 2009، بذريعة معاداته للسامية، ويُعطّل "حلّ الدولتين". واستمرت أمريكا وإسرائيل بمهاجمة وتشويه نتائج مؤتمر ديربان رغم إدانته الهولوكوست ومعاداة السامية، وتأكيد حق الأمن لجميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل.

الأمم المتحدة ومكافحة العنصرية:

أسهمت الأمم المتحدة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وتعميق الوعي العام الدولي، بالقرارات الصادرة عنها والمؤتمرات الدولية التي تعدُّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولها أهمية كبرى لاعتمادها للوقائع والأحداث التي ثبتتها لجانها المختصة في مجالات حقوق الإنسان. ولأجل ذلك تم تنظيم وعقد أربع مؤتمرات باسم "ديربان" في أعوام 2001" ديربان" و2009"جنيف" و2011 "نيويورك"، وعام 2021"نيويورك".

واتخذت الجمعية العامة خطوات للمراكمة والمتابعة لتوصيات مؤتمر "ديربان" الأول بقرار صادر عن الجلسة العامة "97" المنعقدة بتاريخ 27 آذار٢٠٠٢، وحمل الرقم٢٦٦ /٥٦ " التنفيذ والمتابعة الشاملان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، إذ أيدت الجمعية العامة "إعلان وبرنامج عمل ديربان " اللذين اعتمدهما المؤتمر في ٨ أيلول٢٠٠١، ومن توصياتها:

- حث الدول على أن تضع وتنفذ دون تأخير سياسات وخطط عمل وطنية،

وتهيب بجميع الدول أن ترسم وتنفذ دون تأخير، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي سياسات وخطط عمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بما في ذلك مظاهرها الجنسانية.

- تأييد قرار مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإنشاء وحدة لمناهضة التمييز غرضها مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز المساواة.

وأكدت التزامها بحملة عالمية للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري، وأنه يتعين تنفيذ نتائج المؤتمر تنفيذا تاما دون تأخير واتخاذ تدابير فعالة، والمحافظة على إرادة وزخم سياسيين مستمرين وأهمية تعزيز العمل الوطني والتعاون الاقليمي والدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتأكيدا للتمسك الدولي بإعلان ديربان الأول فقد تضمن البند الخامس من تقرير مؤتمر استعراض "ديربان 2" الذي عقد في جنيف، ٢٠ - ٢٤ نيسان 2009، انه:

"يشدد على ضرورة التصدي بقدر أكبر من الحزم والإرادة السياسية لجميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في كل مجالات الحياة وفي أنحاء العالم كافة، بما في ذلك كل المناطق التي ترزح تحت احتلال أجنبي".

وبحلول الذكرى ال 20 لمؤتمر ديربان الأول استعرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعنصرية في الأمم المتحدة، أهم المنجزات، منذ اعتماد المجتمع الدولي إعلان وبرنامج عمل ديربان عام 2001:

- اعتمدت أو عدّلت 42 دولة من الدول الأعضاء تشريعات تحظّر التمييز العنصري.
- أنشأت 35 دولة هيئات تُعنى بالمساواة من أجل مكافحة التمييز العنصري وتعزيز المساواة.
- اعتمدت 23 دولة ومؤسسة إقليمية سياسات وطنية وإقليمية لمناهضة العنصرية.
- صادقت 26 دولة إضافية على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فبلغ مجموع الدول الأطراف في الاتفاقية 182 دولة.
- تمّ إنشاء آلية خبراء دولية مستقلة معنية بالعدالة العرقية والمساواة في سياق

إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.

وحثّت الدول لاعتماد "نهج منتظم لمكافحة التمييز العنصري ولإحداث تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة. "19"(الذكرى ال20 مؤتمر ديربان ،مفوضية حقوق الانسان).

وتم عقد "مؤتمر ديربان الرابع" على هامش افتتاح أعمال الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2021\9\22، وشاركت فلسطين بإحياء الذكرى السنوية العشرين لإعلان برنامج عمل مؤتمر ديربان العالمي، إذ افتتح الامين العام، ورئيس الجمعية العامة الاجتماع بحضور دولي لافت، رغم حملات التحريض الإسرائيلية وحلفائها التشويش لمقاطعة المؤتمر.

واعتبر د. رياض المالكي وزير الخارجية الفلسطينية السابق، أن إعلان ديربان يشكل دعوة واضحة للتصدي للعنصرية في جميع أنحاء العالم، وان دولة فلسطين تذكر المجتمع الدولي، خاصة الدول التي لا تزال متمسكة بإرثها الاستعماري أو دعمها الاستعمار الحديث، أن لديها مسؤوليات أخلاقية وسياسية وقانونية واقتصادية، لدعم مبادئ والتزامات ديربان، وليس فقط بالكلام ولكن بالأفعال.

وتبنى المؤتمر قرارا بالإجماع بعنوان: "متحدون ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والأشكال الأخرى من التمييز". "20"(وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا).

ولقد رفض الاحتلال الإسرائيلي انعقاد المؤتمر، وجاء في تغريدة للسفير "جلعاد إردان" يوم 2021\9\20، "في الأشهر الأخيرة عملت حتى يدرك العالم أن مؤتمر ديربان فاسد بصورة جوهرية، أنا سعيد أن الكثيرين يدركون ذلك اليوم" ".الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، أستراليا وفرنسا هي من بين بعض الدول الكبرى التي ستقاطع المؤتمر هذا العام" وكانت ألمانيا أعلنت الغاء مشاركتها في المؤتمر بجانب هولندا والنمسا، بذريعة مخاوفهم من "تجديد تشويه صورة إسرائيل".

تطور المواقف الدولية:

وتوالت المواقف الدولية الرافضة لعنصرية الاحتلال الإسرائيلي، بتقديم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يوم 16حزيران 2020 بيانًا شفهيًا مشتركا "مداخلة" أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خلال الجلسة 43، نيابة عن 114 منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإقليمية والدولية، وذلك ضمن البند "9" من جدول الاعمال، (العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل "ديربان").

وتضمنت المداخلة التي قدمتها "ندى عوض" ... (والآن قد حان الوقت للاعتراف بأن إسرائيل أقامت ولا تزال تحافظ على نظام فصل عنصري بحق الفلسطينيين، ينبني على القمع والسيطرة المؤسسية العنصرية، بدءًا من جانبي الخط الأخضر وانتهاءً باللاجئين والمغتربين المحرومين من حقهم في العودة). وحثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على:

- الاعتراف بالتمييز العنصري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والتصدي له.
- المصادقة على الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري للأمم المتحدة لعام 2019، بشأن إسرائيل، والتي اعترفت بسياسات التمييز والفصل العنصريين ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.
- التوصية بإعادة تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، لأجل وضع حد لهذا الظلم.

وان الاعتراف دوليًا بواقع نظام الفصل العنصري الإسرائيلي أضحى ضرورة ملحة من أجل انطلاق العمل المشترك للتغلب على الفصل العنصري في القرن الـ 21)). "21" (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فعاليات الجلسة 43 لمجلس حقوق الانسان) .

وأتت تلك المواقف كامتداد ومراكمة لأعمال لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (ESCWA) عندما أصدرت "وثيقة" تقريرًا بعنوان "ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري""الأبرتهايد" الذي تم إطلاقه لاستكشاف التصور المتزايد في جميع أنحاء العالم حول تأسيس إسرائيل لنظام فصل عنصري لحماية المشروع الصهيوني للهيمنة العرقية.

واكد تقريرها الصادر يوم 15 آذار 2017، أن إسرائيل أسست نظام أبرتهايد يهيمن على الشعب الفلسطيني بأجمعه، واستند التحليل في التقرير لمضامين ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنها: (ميثاق الأمم المتحدة "1945") (والإعلان العالمي لحقوق الإنسان "1948")، (والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله "1965"). واعتمد على تعريف الأبرتهايد في المادة "2" من الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها "1973" كما يرد في القانون الدولي.

وأضاف التقرير أنه ومنذ عام 1967، يعيش الشعب الفلسطيني، في أربعة "فضاءات"، يُعامل فيها السكان الفلسطينيون معاملة مختلفة في الظاهر، لكنهم يتشاركون في الواقع اضطهاداً عنصرياً في ظل نظام الأبرتهايد، وهذه الفضاءات هي:

1- القانون المدني، مقترناً بقيود خاصة، الذي يُطبّق على الفلسطينيين الذين يعيشون كمواطنين في إسرائيل.

2- قانون الإقامة الدائمة الذي يطبّق على الفلسطينيين الذين يعيشون في مدينة القدس.

3- القانون العسكري الذي يطبّق على الفلسطينيين الذين يعيشون منذ عام 1967 في ظل الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة، ومنهم من يعيشون في مخيّمات اللجوء.

4- السياسة التي تمنع عودة الفلسطينيين، سواء كانوا لاجئين أم منفيين يعيشون خارج المناطق الواقعة تحت سيطرة إسرائيل.

وخلص التقرير بأن حجم الأدلة يدعم ويؤكد أن إسرائيل مذنبة بجريمة فرض نظام أبارتهايد على الشعب الفلسطيني، كما تعرفها صكوك القانون الدولي، ما يصل إلى حدّ ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، جريمة يعتبر القانون العرفي الدولي حظرها قاعدة من القواعد الآمرة cogens jus.

وانه على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها والدول، تحديداً، واجب جماعي يتمثل في: (أ) ألا تعترف بشرعية نظام أبرتهايد (ب) ألا تقدم معونة أو مساعدة لدولة تقيم نظام أبرتهايد (ج) أن تتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأخرى على القضاء على نظم الأبرتهايد.

ولخطورة محتواه، طالب سفير الولايات المتحدة في خطاب تهديدي أمام مجلس الأمن بأن يرفض أمين عام الأمم المتحدة الاعتراف بالتقرير، حيث تنصل منه وأمر بإزالته من الموقع الرسمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "22"(تقرير الإسكوا عن الأبارتهايد الإسرائيلي،2017).

وتعاظمت وتيرة متابعة خطر العنصرية، بقيام منظمة "بتسيلم" في 12 \1\ 2021 بنشر معطيات تشير لتهمة جريمة الفصل العنصري، بعنوان "هذا هو الفصل العنصري: نظام فصل عنصري من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط"، وتوصل التقرير لنتيجة مهمة مفادها أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية كانت سياسات ضمّية في طبيعتها ومقصدها، ويقترن ذلك بتأكيد القانون الأساسي للعام 2018 على أن الاستيطان كان جزءاً لا يتجزأ من الدولة الإسرائيلية، مما خلق واقع الدولة الواحدة. وتناول مركزية الجهود الإسرائيلية لضمان الحفاظ على التفوق اليهودي وتوسيع نطاقه، بممارسات قاسية من قهر

الفلسطينيين، وبحسب اتفاقية الفصل العنصري تعتبر "أفعالًا لاإنسانية" وجزء لا يتجزأ من عناصر الجريمة. وشملت قوانين الهجرة التمييزية، وممارسات الاستيلاء اليهودي على الأراضي، والقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين، والقيود الصارمة على المشاركة السياسية الفلسطينية واعتبار انتقاد المشروع الصهيوني وسياساته على أنه "تحريض" وجريمة يُعاقب عليها وفقا للقانون الإسرائيلي. "23"(تقرير بتسيلم \ مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة).

وفي ذات السياق أصدرت منظمة " هيومن رايتس ووتش" في 27 نيسان 2021 تقرير يؤكد الفصل العنصري، بعنوان "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"، وخلص التقرير بأن السلطات الإسرائيلية ترتكب جريمتَي الفصل العنصري والاضطهاد، وهما جريمتان ضد الإنسانية، وتوصلنا إلى هذا القرار بناء على توثيقنا لسياسة حكومية شاملة للحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين، إلى جانب انتهاكات جسيمة تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية."24"(الفصل العنصري الإسرائيلي: "تجاوزوا الحد").

سياسة الأبرتهايد وقمع حرية التعبير داخل ال"48":

بعد اكتوبر 2023 كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قمعها لكل أشكال حرية التعبير في الداخل الفلسطيني"48" – بالمظاهرات أو عبر الإنترنت – كجزء من سياسة تمييزية أوسع تستهدف المواطنين الفلسطينيين، واعتقلت واحتجزت المتظاهرين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016 بـتهمة "دعم الإرهاب" أو "التحريض على الإرهاب". وبحسب مركز عدالة فإنه مثل حوالي50 قضية اعتقال على خلفية ممارستهم حق حرية التعبير.

واظهرت بيانات شرطة الاحتلال أنه من 7 تشرين الأول 2023 إلى 1 أيار 2024، قدمت 162 لائحة اتهام بـ "التحريض على الإرهاب"، بينما على مدى خمس سنوات (2018 2022-)، قدمت 84 لائحة اتهام فقط.!! وأصدر القضاة أحكامًا قاسية على جرائم متعلقة بحرية التعبير، وصلت للسجن 18 شهرًا. "25"(تقرير: عدالة: 27\حزيران 2024).

وامتد القمع لقرابة 34 مؤسسة اكاديمية اسرائيلية، ومنها جامعات حيفا، تل ابيب، رامات غان، جامعة بار ايلان، جامعة بن غوريون والتخنيون، واتخذوا إجراءات غير مسبوقة، بإرسال إخطارات بالإيقاف أو الطرد لقرابة 160 من الطلاب الفلسطينيين لتعبيرهم وتضامنهم مع غزة، أو معارضتهم للحرب عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكان أصدر وزير التربية

والتعليم، يوآف كيش، تعليمات للمؤسسات الاكاديمية باتخاذ إجراءات تأديبية ضد الطلبة بتهم التحريض.

فيما احالت جامعات شكاوى ضد الطلاب الفلسطينيين للشرطة الإسرائيلية، مما أدى لاعتقالهم و/أو توجيه التهم إليهم. وحُظِرَ استخدام مصطلحات "الإبادة الجماعية"، أو "المذبحة"، أو "التطهير العرقي" لوصف ما يجري في قطاع غزة، كتعبير عن سياسة عنصرية ممنهجة.

ويذكر انه في 2024\4\18 اعتقلت الشرطة الإسرائيلية البروفسور نادرة شلهوب – كيفوركيان لتصريحاتها ودعوتها لإلغاء الصهيونية وإنهاء الإبادة الجماعية في غزة. كما وبادرت نقابة المحامين الإسرائيلية لاتخاذ إجراءات تأديبية لإيقاف عمل محامين عرب بسبب مقالات أو منشورات معارضة للحرب. "26"(عدالة -المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل (2024).

وقاد وزير الأمن القومي العنصري " إيتمار بن غفير" حملة تصعيد للسياسات العنصرية منذ العدوان على قطاع غزة والابادة الجماعية، وحظرت دولة الاحتلال مظاهرات نظمها المواطنون العرب، وأشاد علنًا بقمع الشرطة العنيف للاحتجاجات المناهضة للحرب في حيفا وأم الفحم في أكتوبر 2023 وبسياسة "عدم التسامح" تجاه ما وصفه بـ "دعم الإرهاب". ولم يكتفي بأنشاء وحدة متخصصة لـ "مكافحة التحريض على الإرهاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، في شباط 2023. وانما قال انه تم توزيع "170" ألف قطعة سلاح على الإسرائيليين خلال 8 أشهر."27"(صدى نيوز 2024\10\15).

أهمية إطلاق حملة ضد نظام الفصل العنصري:

رغم تطورات الأحداث لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يحظى بحماية ودعم عسكري واقتصادي وسياسي أمريكي، ومن بعض الدول الأوروبية، بمساعدتها للإفلات من العقاب بموجب القرارات الدولية، ولقد حان الوقت لرفع الصوت الدولي تنديداً بالانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، وإظهار أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع الفصل العنصري الإسرائيلي والابادة الجماعية.

وتميز موقف وفد جنوب أفريقيا امام محكمة العدل الدولية يوم 2024\5\16، بالقول "إن إسرائيل هي نظام فصل عنصري يرتكب جرائم إبادة في غزة، وإن الإفلات من العقاب سمح لها بارتكاب هذه الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، وأوضح أن إسرائيل تصعد

من حربها بغزة، في انتهاك لقرارات محكمة العدل ومجلس الأمن الدوليين. "28"(جنوب أفريقيا للعدل الدولية: إسرائيل نظام فصل عنصري).

وكانت محكمة العدل الدولية أصدرت بيان صحفي رقم 57\2024 بتاريخ 19 يوليو 2024 يتعلق بإجابة المحكمة على الأسئلة التي طرحتها الجمعية العامة في جلستها بتاريخ 30 ديسمبر 2024، والمتعلقة بالتبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتضمن ((ثم تدرس المحكمة مسألة العواقب القانونية الناشئة عن اعتماد إسرائيل للتشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة (الفقرات -180 229) ويخلص إلى أن مجموعة واسعة من التشريعات التي اعتمدتها والتدابير التي اتخذتها إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال تعامل الفلسطينيين بشكل مختلف على أسس يحددها القانون الدولي.

وتشير المحكمة إلى أن هذا التمييز في المعاملة لا يمكن تبريره بالرجوع إلى معايير معقولة وموضوعية أو إلى هدف عام مشروع. وبناًء على ذلك، ترى المحكمة أن نظام القيود الشاملة الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل تمييزا منهجيا على أساس جملة أمور، منها العرق أو الدين أو الأصل العرقي، وهو ما يشكل انتهاكا للفقرة 1من المادة 2، و26من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ً والفقرة 2من المادة 2من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 2من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)). "29" (قرارات محكمة العدل الدولية، 2024).

وهذا الرأي الاستشاري يؤكد مجددا على القواعد الآمرة التي تحظر الضم والمستوطنات والفصل العنصري، ويجب اعتباره إعلانا ملزما لإسرائيل، وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية بشأن الوضع القانوني " أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية غير قانوني"، وان إسرائيل ليست "دولة فوق القانون".

وأن يشكل "هذا الحكم التاريخي بداية لتحقيق الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلام القائم على الحرية للجميع". خاصة وان القرار صدر في ظل انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الإبادة الجماعية، التي أدت لاستشهاد وفقدان نحو خمسون ألف فلسطيني واصابة قرابة 102 ألف بجروح، ونزوح وتشريد قرابة مليوني مواطن في قطاع غزة واعتقال الآلاف.

وإزاء ذلك يفترض بمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة البحث في استراتيجيات لضمان

نهاية سريعة للاحتلال غير القانوني، وعلى الدول مراجعة العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاكاديمية وحظر تصدير الأسلحة للاحتلال الإسرائيلي، وفرض عقوبات ضد الأفراد والكيانات المتورطة في الاحتلال غير القانوني والفصل العنصري وسياسات الاستيطان.

وان المنظمات الحقوقية والإنسانية والاتحادات النقابية والقطاعات المهنية والقوى السياسية والبرلمانية والفعاليات المجتمعية مطالبين بالعمل لإعادة تفعيل جوهر قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، سواء كان عبر المؤتمرات والمنظمات غير الحكومية أو من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وذلك لتعزيز الفرص الحقيقية لمقاطعة وتفكيك النظام العنصري، وصولا لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وبما ينسجم مع موقف مقررة الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "فرانشيسكا ألبانيز" بقولها "الفلسطينيون لهم حق تقرير المصير على أرضهم والدولة هي شكل تقرير المصير الذي بدأت "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية التفاوض عليه منذ أكثر من 30 عاماً، التمتع بحق تقرير المصير ليس قابلاً للتفاوض "من قِبَل الأطراف على الأرض"، وإذا ما استمرت "إسرائيل" في الاحتفاظ بالسيطرة عليها فلا بد وأن تعترف بحقوق كاملة لكل الفلسطينيين، إن نظام الفصل العنصري لم يعد خياراً". إذ أتى ذلك يوم 2024\9\16 ردا على موقف العداء الأمريكي، وتصريح السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة حول أن "الفلسطينيين لا يملكون مقومات إقامة دولة".

وفي ختام البحث لا بد من الإشارة للخطاب الذي القاه صاحب حق النشر ومالك صحيفة "هآرتس"، عموس شوكين، في افتتاح مؤتمر الصحيفة في لندن يوم الأحد الماضي 2024\10\27، حيث قال "حكومة نتنياهو ليس لديها أي مشكلة بفرض نظام "أبارتهايد" قاسٍ على السكان الفلسطينيين، إنها تتجاهل الثمن الذي يدفعه الطرفان لحماية المستوطنات، بينما تحارب مقاتلي الحرية الفلسطينيين الذين تصفهم إسرائيل بالإرهابيين."

نتائج البحث:

من خلال ما تضمنه البحث من محتويات تمكن الباحث من الوصول لمجموعة من النتائج ومنها:

1- ان المجتمع الدولي يدرك بأن الاحتلال الإسرائيلي يمارس بشكل مقصود سياسة الأبرتهايد والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني عبر أنظمة وقوانين وإجراءات

وممارسات عملية

2- لا يقوم المجتمع الدولي والمنظمات الأممية باتخاذ إجراءات وتدابير رادعة ومؤثرة لسياسات الاحتلال العنصرية، بالرغم من وجود قرارات ومواثيق تدين وتجرم الأبرتهايد.

3- ان السياسة العنصرية للاحتلال الإسرائيلي تؤثر سلبا على تطور ونمو نواحي الحياة المختلفة للشعب الفلسطيني، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

4- طبيعة السياسة العنصرية للاحتلال سواء كانت ذات خلفية دينية يهودية أو ايدولوجية أو برامج سياسية حزبية فإنها جميعها تتجاوز في أهدافها وابعادها ممارسة الأبرتهايد وتستهدف بشكل جوهري وعميق الحقوق الوطنية والتاريخية الفلسطينية.

5- اشكال وأساليب الممارسات العنصرية تتمايز وتتباين في تطبيقها بحسب أماكن وجود وعيش الفلسطينيين بما يخدم مصالح الاحتلال ونظامه السياسي بهدف إحكام السيطرة على الحياة والارض الفلسطينية.

التوصيات:

1-أهمية العمل على إعادة الاعتبار لبرنامج عمل الأمم المتحدة المنبثق عن مؤتمر ديربان 2001 من خلال مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة المختصة.

2- تنظيم حملة ترويج دعائي إعلامي على المستوى الدولي بلغات العالم للتعريف بسياسة الأبرتهايد الإسرائيلي كجزء من الانطلاق نحو تشكيل رأي عام دولي مناهض للعنصرية الصهيونية، وتوظيف الوسائل والأدوات اللازمة لمساءلة ومحاسبة مرتكبي الجرائم والعنصرية.

3- تعميق ونشر الثقافة والوعي الفردي والجماعي في أوساط الأجيال الفلسطينية عبر المناهج والمقررات والمساقات الاكاديمية التي تتناول عنصرية الاحتلال وسياسة الأبرتهايد باعتبار ذلك من أوجه تكريس الاحتلال ومحاولات طمس الهوية والحقوق الوطنية.

4- أهمية بلورة إستراتيجية وطنية لمواجهة الأبرتهايد الإسرائيلي، وتعميق سبل انتزاع الحق بالمساواة والحقوق القومية بما يعزز الهوية الوطنية الفلسطينية للأهل داخل الخط الأخضر.

6- عدم الركون والاكتفاء في مواجهة سياسات الاحتلال العنصرية وممارسة الأبرتهايد فقط، لأن القضية الوطنية والصراع مع الاحتلال أعمق من هذا المفهوم ويتعلق بالحقوق

الوطنية والتاريخية والقانونية والسياسية، والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية. ويبقى إنهاء الاحتلال الهدف الأعمق والاشمل للشعب الفلسطيني، وهذا الوضع يتطلب بلورة استراتيجيات عمل وطني بأدوات وآليات وأساليب تتلاءم مع القدرة للوصول للأهداف الوطنية ، سواء كان ذلك من خلال الجهود والتحركات الدبلوماسية على الصعيد الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي، أو بتكثيف الخطوات وتسريع وتيرة المواجهة القانونية امام المحافل والمنظمات الدولية، وتفعيل أدوات المقاطعة لمنظومات الاحتلال المختلفة، بجانب أهمية الحراك والمقاومة الميدانية والكفاح الوطني المستند بالأساس لتعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في وطنه، ووفق أسس القوانين الدولية التي تؤكد على حق الشعوب ممارسة نضالها الوطني والتحرري من أجل حق تقرير المصير باعتباره حق غير قابل للتصرف.

-7إطلاق حملات وبذل الجهود الجماعية مع الأطراف والدول المساندة للحقوق الفلسطينية بهدف فرض عزلة ومقاطعة كبيرة لكيان الاحتلال في مختلف المستويات، وتكثيف التحرك الدولي لتفعيل لجنة مناهضة الفصل العنصري، ومحاولة إعادة اعتماد واحياء قرار الأمم المتحدة المتعلق باعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

استنتاجات الباحث:

-1 ان وجود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية بحد ذاته يعتبر أكثر قسوة وظلما واستهدافا للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية من كونه نظام يتسم بالأبرتهايد والتمييز العنصري فقط، وان جوهر الصراع ينطلق من الحقوق الوطنية والتاريخية الفلسطينية وليس مواجهة سياسة الأبرتهايد والتمييز العنصري فحسب، وان ذلك يستوجب البحث في استراتيجيات عمل وكفاح وطني يتلاءم مع جوهر المواجهة والصراع مع الاحتلال وتعقيداته الإحلالية.

-2 تعتبر سياسات الاحتلال باستخدام أنظمة وتشريعات واجراءات عنصرية جميعها تستهدف تكريس وجود الاحتلال وزيادة وتيرة السيطرة والاستحواذ على الشعب الفلسطيني وارض وطنه.

-3 إقدام الأمم المتحدة عام 1991 على إلغاء القرار رقم " 3379 " الصادر في 10 تشرين ثاني 1975الذي اعتبر الصهيونية شكل من اشكال العنصرية قد تم تحت وطأة الابتزاز والضغط والنفوذ السياسي من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وليس نتيجة

تغيير في طبيعة سياسات الاحتلال العنصرية.

4- ان هدف انهاء الاحتلال هو الأساس في الصراع الدائر، وذلك من شأنه إنهاء والقضاء على الأبرتهايد والتمييز العنصري الصهيوني، بينما القضاء على العنصرية الصهيونية لا يحقق انهاء الاحتلال.

المراجع والمصادر ...

"1" (الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، - مكتبة حقوق الإنسان - جامعة مينيسوتا)

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html

"2"(الاتفاقية الدولية للقضاء عل جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان).

"3" (الأمم المتحدة وفلسطين: قرارات الجمعية العامة، قرار رقم 3379).

https://www.palquest.org › historictex

"4" د. محمود عباس ، إسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتين ،1989.

"5"("السفير"، 17/12/1991).

"6" د. محمود عباس، الصهيونية بداية ونهاية ،2011، ص10.

"7" "عنصرية إسرائيل... فلسطينيو 48 نموذجاً"

عباس إسماعيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني/ يناير 2008.

"8" د. محمود عباس، إسرائيل وجنوب افريقيا العنصريتين،1989، ص6.

"9" \مركز بديل \ حق العودة \ العدد 22-21: الأبرتهايد – إسرائيل تبني ما انهار في جنوب افريقيا \ غيتو إسرائيل – العنصرية شرط بقاء إسرائيل.

"10" (وكالة الانباء الفلسطينية، "وفا" \18\6\2023).

"11" د. جمال زحالقة، قانون القومية، دستور الأبرتهايد الاسرائيلي، ،2018، ص31.

"12" زحالقة، مصدر سابق، ص13.

"13" زحالقة، مصدر سابق، ص 22.

"14" زحالقة، مصدر سابق، ص20.

"15"(عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية – يجب إلغاء قانون القومية، في 7 أغسطس 2018).

https://law4palestine.org ›

"16" د. محمود عباس، الصهيونية بداية ونهاية، ص10، الطبعة الثانية ،2011،

"17" نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، تقرير أمنستي،
https://www.amnesty.org › uploads › sites
"18" المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.
https://www.un.org › conferences › racism › durban2001
"19" الذكرى ال20 مؤتمر ديربان مفوضية حقوق الانسان
، https://www.ohchr.org/ar/racism/fighting-racism-20-years-adoption-durban
"20" وكالة الانباء الفلسطينية، دولة فلسطين تشارك في إحياء الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر ديربان
https://wafa.ps › Pages › Details
"21" " مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٢٠/٠٦/١٧- الجلسة 43 لمجلس حقوق الانسان"
› https://cihrs.org
تقرير الإسكوا عن الأبارتهايد الإسرائيلي، 2017"22"
https://www.palestine-studies.org › node
"23" (بتسيلم \ مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي)
https://www.btselem.org › arabic
"24" (الفصل العنصري الإسرائيلي: "تجاوزوا الحد").
https://www.hrw.org › news › 2021/07/19
"25" المركز القانوني، عدالة تقرير، 2024.
"26" المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل "عدالة تقرير"27\حزيران 2024.
"27"("صدى نيوز 15\10\2024 ").
"28"(جنوب أفريقيا للعدل الدولية: إسرائيل نظام فصل عنصري).
› https://www.aljazeera.net › news
"29" محكمة العدل الدولية: استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض المحتلة
https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132716

أسرلة المناهج وتهويد المدارس في القدس الشرقية (2014-2024)

أ. وفاء محمد عثمان القيسي
مستشار في وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية
Wqaisy@mfae.gov.pd

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل للسيطرة على القدس الشرقية مستهدفة التعليم وتهويد المناهج التي تُدرَّس للطلبة المقدسيين في المدراس العربية، لمحو الهوية العربية وشطب الذاكرة الجمعية الفلسطينية للوصول الى هدف توحيد القدس الشرقية مع القدس الغربية لتكون عاصمة موحدة لإسرائيل.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج البحث النوعي لجمع البيانات، وقد توصلت الى جملة من النتائج كان من أهمها أن إسرائيل تكرس سياسات الفصل العنصري عندما يتعلق الوضع بالمدارس العربية في القدس الشرقية. بالإضافة الى ذلك رصدت إسرائيل موازنات بملايين الشواكل لتطبيق الخطط الرامية لشطب الوجود العربي في القدس من خلال شطب هويتها الوطنية الفلسطينية.

قدمت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات، كان أهمها ان الهدف من الاجراءات الإسرائيلية تجاه التعليم في القدس هو محو الهوية الفلسطينية ومسح الذاكرة الجمعية للجيل الناشئ في القدس، وان إسرائيل تقوم بانتهاك القوانين الدولية الحامية لحقوق الإنسان عبر إجراءاتها وسياساتها بهذا الاتجاه، كما وتبين الدراسة أن المواجهة الفلسطينية

ضعيفة بسبب الاحتلال وحصار القدس الشرقية والاقتصاد الفلسطيني ، كما وتبين الدراسة ان هناك إمكانية امام الدولة الفلسطينية للمواجهة من خلال تقديم دعم مالي اكثر من خلال تضافر الجهود لحماية حق الإنسان في التعليم.

وأوصت الدراسة: أن يلتزم المدرسون في التدريس بالنسخة الأصلية من المناهج الفلسطينية كما اقرتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عن مركز المناهج الفلسطيني قبل اخضاعها لمقص الرقيب. وتوصي الباحثة بإعادة النظر بضرورة إعادة إحياء وتفعيل عمل اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة لحماية المناهج من الأسرلة والقدس من التهويد. وأهمية تقوية دور "اتحاد أولياء الأمور" الناشط في مواجهة الاحتلال وإجراءاته ضد التعليم في القدس منذ البداية، كذلك أوصت الدراسة بالتوجه الى كل الهيئات القانونية الدولية ذات الصلة لتحضير المرافعات والشكاوى والدعاوى القانونية عبر القنوات الرسمية للحفاظ على المدينة وهويتها وعلى حقوق الأجيال في مدينتهم وعدم التعرض للحريات الاساسية التي كفلتها القوانين والشرائع الدولية.

Study Summary:

The study aimed to shed light on the procedures taken by Israel to control East Jerusalem, specifically targeting education and the Judaization of curricula taught to Palestinian students in Arab schools. These efforts aim to erase the Arab identity and dismantle the collective Palestinian memory, ultimately working toward unifying East and West Jerusalem into a single capital for Israel.

The researcher utilized a qualitative research methodology to collect data. The study concluded that Israel enforces apartheid policies when it comes to Arab schools in East Jerusalem. Moreover, Israel allocated millions of shekels to implement plans aimed at erasing the Arab presence in Jerusalem by obliterating its Palestinian national identity.

The study presented several findings and recommendations, the most significant being that Israel's educational policies in Jerusalem are intended to erase the Palestinian identity and collective memory of the younger gen-

eration in the city. These measures constitute violations of international human rights laws. The study also highlighted the weakness of Palestinian resistance due to the occupation, the siege on East Jerusalem, and the Palestinian economy. Nonetheless, the study emphasized the potential for the Palestinian state to confront these measures through increased financial support and concerted efforts to protect the right to education.

The study recommended that teachers adhere to the original version of the Palestinian curriculum as approved by the Palestinian Ministry of Education and the Palestinian Curriculum Center before it was censored. The researcher also called for revisiting the importance of reviving and activating the work of the Palestinian-Jordanian joint committee to protect the curriculum from "Israelization" and Jerusalem from Judaization. Furthermore, the study emphasized the importance of strengthening the role of the "Parents' Union," which has been active in resisting the occupation's actions against education in Jerusalem. Lastly, it recommended approaching all relevant international legal bodies to prepare legal defenses, complaints, and lawsuits through official channels to preserve the city, its identity, the rights of future generations, and the fundamental freedoms guaranteed by international laws and conventions.

المقدمة

لطالما كانت إسرائيل تعتبر نفسها في حالة عداء وصراع وجودي مع العرب، لذلك استهدف التعليم كأحد أولويات إسرائيل للسيطرة والتزوير. فبدأت الهجمة على المناهج الفلسطينية منذ احتلال القدس في محاولة لفرض المناهج الإسرائيلية محل المناهج الأردنية التي كانت تدرس في مدارس القدس قبل احتلالها عام 1967، رغم أن المناهج الإسرائيلية تضمنت مفاهيم الهوية اليهودية الوحيدة للقدس عدا عن مفاهيم التحريض والعنصرية ضد كل ما هو غير يهودي، منذ احتلال فلسطين عام 1948، ما انتج جيل إسرائيلي عنصري، انعكس ذلك في إرهاب المستوطنين ضد العرب، والسلوك التصويتي للإسرائيليين من اليمين المتطرف والصاعد الى الحكم منذ حكومة شارون 2001 وحتى حكومات نتنياهو الست.

تسلط هذه الورقة العلمية الضوء على أحد أشكال التدخل والإجراءات العنصرية ضد المدارس العربية في القدس، وكذلك على الأهداف من وراء كل الإجراءات الإسرائيلية والخطط الخمسية التي تنتهك القوانين والشرائع الدولية من خلال التدخل في النظام التعليمي الفلسطيني والذي يقوم على تفريغه من مضامينه الوطنية واستبدالها بثقافة يهودية بهدف رئيسي سياسي ديني وهو تهويد القدس بشقيها وشطب عروبتها.

تقدم الدراسة نبذة ومقارنة بين ما تتعرض له المدارس العربية في مدينة القدس وأنواعها والإجراءات الإسرائيلية لفرض سلطتها على المدارس من خلال التدخل في مضامين المناهج التي تدرس فيها، مقارنة بما يقدم للمدارس اليهودية في القدس، ومن ثم تناقش الدراسة، طرق فرض الرواية الصهيونية على الطلاب العرب، من جهة وإنكار الهوية الفلسطينية. فيما تتضمن المناهج الإسرائيلية خطاب الكراهية والتحريض ضد "الأغيار". وأخيراً تسلط الدراسة الضوء على توصيات لأصحاب القرار حول الخيارات والجهود الفلسطينية لإنقاذ المدارس من براثن الاحتلال وإجراءاته لأسرلة المناهج، في ظل انسداد أفاق التسوية السياسية والحصار المالي المخنق، وحالة الإضعاف والشرذمة التي تعاني منها فلسطين نتيجة السياسات الإسرائيلية وسياسة الامر الواقع التي تفرضها على الإنسان، والأرض والحجر.

وتتبلور إشكالية الدراسة في فرض إجراءات غير قانونية للتدخل في المناهج الدراسية الفلسطينية وتحريفها تقوم على فرض الرواية الإسرائيلية ومحو الثقافة الوطنية الفلسطينية في محاولة للسيطرة على الفضاء الفكري للطفل في المرحلة التأسيسية بما يتوافق مع هدف التهويد للقدس، وحيث تمتلك اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال العديد من أدوات الضغط الداخلي والخارجي ، لتحقيق الحلم اليهودي بتغيير هوية المدينة وصبغها بهوية ومضمون مغايرين في كل المجالات، قامت بإجراءات عنصرية وانتهاكات للحقوق الشرعية للإنسان لطرده من مدينته والاستيلاء عليها، وتدخلت في كل مضامين المناهج الفلسطينية بشكل ممنهج ومقصود في القدس الشرقية لمسح هوية المدينة العربية.

في حين نجد الجانب الفلسطيني على الطرف الآخر الذي يعيش حالة فوضى سياسية، في البيت الداخلي انقسام طال امده 18 عام، ومحيطه العربي انخرط في عملية التطبيع مع دولة الاحتلال لولا حرب الإبادة التي علقت بعض جهود التقدم بالعلاقات العربية الإسرائيلية، وخلت إلا من بعض المساعدات المالية التي تغطى حاجة القدس في مواجهة التهويد للمدينة رسميا. المصدر ميرفت حسن / مدير قطاع الشؤون العربية

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما هي اجراءات اسرائيل لفرض مناهج

مشوهة والتدخل في المدارس في القدس؟ وما هي الاهداف السياسية من وراءها؟ وما هي أهم السبل والتوصيات للمواجهة؟

الأسئلة الفرعية

- كيف تؤثر السياسات التعليمية الاسرائيلية على هوية المدينة الوطنية الفلسطينية والطلاب في القدس؟
- كيف تؤثر الاجراءات الاسرائيلية على معدلات الالتحاق في المدارس الفلسطينية؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يعتمدها الفلسطينيون لمواجهة التغول الاسرائيلي بحق المدارس والحفاظ على هويته الوطنية؟

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على اجراءات دولة الاحتلال في التدخل في المدارس العربية في القدس الشرقية، من خلال استراتيجيات ممنهجة ضد التعليم العربي وتطبيق سياسية الامر الواقع على مدارس المدينة في مخالفة واضحة وانتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

فرضيات الدراسة:

فرضت "اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال" مناهج دراسية في المدارس العربية في القدس ضمن خطة خمسية شاملة تسعى من خلالها لمحو الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك عبر تغيير المناهج الدراسية وتجريدها من كل ما هو فلسطيني، وكل ما يتعلق بالتراث والهوية الثقافية الفلسطينية، كما أسهمت في خلق فجوات بين جودة التعليم في المدارس الفلسطينية والمدارس الاسرائيلية في القدس مما يحد من فرص التفوق الأكاديمي والتقدم في الحياة العملية لطلاب الفلسطينيين.

- أسهمت الاجراءات الاسرائيلية ضد التعليم في القدس في تدهور المرافق التعليمية نتيجة العجز المالي وعدم التمكن من التطوير والزيادة ضمن الاحتياج الطبيعي لنمو السكان،
- إن التمييز الواضح في الاجراءات المتبعة بين المدارس العربية والاسرائيلية في المدينة المقدسة جعلت الاولى طاردة والثانية جاذبة للطلاب والمعلمين.
- سن اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال القوانين العنصرية ضد التعليم العربي في القدس يعد انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، من خلال شرعنة القوانين

التعسفية ضد التعليم.

- التمييز في السياسات الاسرائيلية يحفز المقدسيين على البحث عن بدائل تعليمية مثل المدارس الخاصة او التعليم المجتمعي للحفاظ على هويتهم الوطنية.

- يتعرض المعلم المقدسي في القدس للمخاطرة بسبب ممارسته لحقه في التعبير كمعلم فلسطيني الهوية يلتزم بتأدية واجبه الوطني ونقل ثقافته لطلابه.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في مركزية التعليم في القدس من خلال مركزية المدينة القدس قلب الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبالتالي أولوياية دولة الاحتلال في كسر أهم أعمدة الحياة اليومية لتغيير هويتها وطابعها العربي الاسلامي. كما وأن للدراسة أهمية أخرى تبرز في جوانبها العلمية والاجتماعية والقانونية والسياسية بالإضافة الى كونها:

- تتمثل في حداثتها وما طرأ من تغييرات لهذا العام الدراسي 2024 / 2025 بعد أحداث أكتوبر 2023 وبعد مسيرة طويلة من حرب خاضها الاحتلال ضد التعليم في القدس والخطط والإجراءات المتصاعدة، ولما تضمنه من بيانات محدثة ومشاهدات من أصحاب الاختصاص.

- فضح الممارسات الإسرائيلية بحق التعليم، وكشف التدخل والتزوير المتعمد في المناهج الفلسطينية وتسليط الضوء على الأهداف الحقيقية من وراءها، ومدى مخالفتها لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على التعليم في القدس الشرقية المحتلة عام 1967، وخاصة في السنوات من 2014 وحتى العام الحالي 2024 في سياقات خطط محكمة للسيطرة على التعليم في القدس الشرقية حيث تكثف استهداف التعليم في الفترة ما بعد تسلم السلطة زمام الاشراف عليه وحتى الآن.

معنى الأسرلة من وجهة نظر الباحثة: مصطلح حديث ناشئ بفعل سياسات إسرائيل تجاه دولة فلسطين في كافة المجالات، وخصوصا تجاه القدس الشرقية لشطب هويتها الوطنية وإحلال الهوية الإسرائيلية مكانها لتحقيق هدف سياسي وسيادة كاملة على القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، وأسرلة التعليم يعني تحويل التعليم العربي إلى إسرائيلي ضمن فرض

السيطرة بقوة الاحتلال لتحقيق أهداف سياسية.

أهم القوانين العنصرية التي سنتها الحكومة الإسرائيلية وتتعلق بخطة الفصل العنصري في القدس وتؤثر على قطاع التعليم والمدراس بشكل مباشر [1]:

1- **قانون القومية :** صدر في 18 حزيران 2018، ينص القانون على أن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي وكذلك اسمها، رمزها ونشيدها. وحسب القانون، فإن القدس كاملة وموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل وأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة. ولا يمكن تعديل القانون إلا من خلال أغلبية أعضاء الكنيست.

2- **قانون النكبة:** صدر في 22 آذار2011م، على التعديل رقم (40) لقانون أساسي الميزانية "قانون النكبة"، الذي يسمح لوزير المالية الإسرائيلي بفرض الغرامات على مؤسسات تُموّلها الدولة، كالمدارس والجامعات والسلطات المحلية، إذا ما نظمت برامج يشار فيها إلى ما يسمى "يوم الاستقلال"، أو يوم "قيام إسرائيل"، كيوم حداد أو تنظم مناسبات تنفي تعريف دولة إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية"، وذلك للحيلولة دون احياء الفلسطينيين ذكرى نكبتهم في عام 1948، وغيرها من المناسبات كيوم الأرض.

أما القوانين العنصرية والتي سنتها بعد احداث أكتوبر 2023 فهي:

3- قانون يسمح لوزير التربية والتعليم الإسرائيلي بإصدار تعليمات تمنع تحويل ميزانيات إلى مدارس القدس العربية، بزعم أنه "تجري فيها أو يُسمح فيها بمظاهر تتماثل مع عمل إرهابي.

4- قانون اعتقال الأطفال دون سن 14 عامًا، (قانون طوارئ مؤقت لخمس سنوات قابل للتجديد)، وفرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن 14 عاما يعتقل في مركز خاص، إلى أن يبلغ عمر 14 عامًا، ليُنقل بعدها إلى السجن لاستكمال الحكم عليه وهو طفل في السن الإلزامي في المدرسة.

5- قانون فصل أي موظف في جهاز التربية، يصدر عنه تعبير يؤيد غزة بحجة انه "إرهابي"، أو "منظمة إرهابية" أو اتهامات "التحريض ضد الاحتلال " كما وتمنع الميزانيات عن المدارس التي يعمل فيها، وقرار فصله فوري ودون سابق إنذار، ولكن يحق للموظف المفصول أن يستأنف على القرار ولا حق له بالتعويضات والضمانات الاجتماعية، إلا بقرار من محكمة العمل. وتعتبر هذه الثغرة في القانون مقصودة ليكون حرمانه من حقوقه

1 وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية 7/11/2024

المالية متاحا. كما ويعتبر هذا الفصل تعسفي كونه يعتبر انتهاك لحرية التعبير.

6- سن قانونان يمنعان عمل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في مناطق "السيادة الإسرائيلية" (القدس الشرقية والبلدات والمخيمات المتاخمة لها) مثل مخيمي اللاجئين شعفاط وقلنديا، كما أنه بموجب هذا القانون تم إغلاق مكتب رئاسة الوكالة في القدس -الشيخ جراح، ونزع المكانة الدبلوماسية الممنوحة لعاملي الطواقم ومنظمات الأمم المتحدة. وينص القانون الأول على منع كل نشاط لها في مناطق "دولة إسرائيل"، واغلاق المقر ومنع فتح ممثلية لها وان لا تقدم أي خدمات، أو نشاط بشكل مباشر أو غير مباشر، فيما تسميه المنطقة السيادية لـ"إسرائيل". فيما ينص القانون الثاني على إلغاء المعاهدة القائمة بين إسرائيل ووكالة "الأونروا"، التي تم توقيعها يوم 14حزيران 1967، كما ويحظر القانون على أي سلطة من سلطات "الدولة "(القوة القائمة بالاحتلال) بما في ذلك جهات ومؤسسات وأفراد، يتولون مهمات ومسؤوليات عامة بموجب القانون، إقامة أي تواصل مع "الأونروا"، أو أي جهة من طرفها، كما لا يوجد في تعليمات هذا القانون، ما يمنع أي إجراءات جنائية ضد العاملين فيها.

7- قانون منع رفع العلم الفلسطيني (علم دولة معادية) وفرض عقوبة السجن لمدة تصل عام وغرامة مالية قدرها 10 الاف شيكل (2700 $)

8- قانون ابعاد الطلاب المتضامين مع " الإرهاب" في حال تم نشر أي منشور يدعم او يتعاطف مع الفلسطينيين في غزة او غيرها 2.

وهناك مئات القوانين العنصرية الأخرى التي تستهدف الفلسطينيين، وتحاول النيل من حقوقهم، وتحولهم إلى مواطنين الدرجة الثانية. منذ العام 1948.

الإجراءات الإسرائيلية لأسرلة وتهويد المدارس في القدس:

تتنوع الاجراءات الاسرائيلية والقوانين الصادرة والقرارات المتخذة والخطط المعدة تجاه كل مدرسة حسب الجهة التي تشرف عليها، فبعض هذه المدارس تشرف عليها الحكومة الاسرائيلية (البلدية ووزارة المعارف الاسرائيليتين) بعد ان سيطرت عليها عام1967، ومدارس

2 https://www.aljazeera.net/politics/2024/11/18/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9

حكومية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والمدارس الأهلية التي تشرف عليها الكنائس ومدارس خاصة وتشكل نسبة قليلة منها، وكانت كلها تلتزم بالمنهاج الفلسطيني لولا مخططات التهويد التي طالتها.

والجدير بالذكر أن العام 2024 شهد نسبة تحول الضعف من الطلاب المقدسيين الذين انتقلوا الى مدارس الاسرائيلية ليشكلوا اكثر من نصف العدد الإجمالي ممن يدرسون المنهاج الفلسطيني المحرف، في وقت حرب الإبادة على قطاع غزة والواقع السياسي المرافق له والذي فاقم الوضع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة شد خناق حكومة الاحتلال المتطرفة على عوائد الضرائب (المقاصة) والتي تشكل حوالي 68% من موازنة السلطة الفلسطينية خلافا لاتفاق باريس الاقتصادي، وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفا والتي تعثر تشكيلها الا بعد تحالف حزب نتنياهو مع رؤساء الأحزاب الدينية الأكثر تطرفا لضمان بقاءه على راسها، الأمر الذي أعجز السلطة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها وتغطية نفقاتها أو التقدم في التنمية المنشودة، كما انعكس على الإجراءات العنصرية للحكومة الإسرائيلية على الأرض في القدس:

1. أسرلة وتهويد المناهج الدراسية الفلسطينية، بعد تفريغيها من مضامين الهوية الوطنية ثم إعادة طباعتها في مطابع إسرائيلية، وفرضها وإلزام المدارس العربية تدريسها بعد تلقيها مبالغ من المال كمخصصات تقدم لكل المدارس في القدس، وتهديد المدارس بعقوبات قد تصل الى حد الإغلاق، في حال أدخلت مناهج عدا المناهج الاسرائيلية. الجزيرة نت / خطورة وتداعيات توزيع مناهج الاحتلال بمدارس القدس 8/9/2024

2. سن قوانين داخلية على المدارس العربية تتعارض مع القوانين الدولية والحريات الاساسية التي كفلها القانون الدولي (شرعنة المرفوض دوليا) ذات العلاقة. مقابل الغاء القوانين الأردنية ذات العلاقة. (انوار قدح/ 2023 ورقة علمية أسرلة المناهج في القدس" تحدٍ وجوديّ")

3. هدم المدارس بحجة عدم حصولها على ترخيص وتغيير أسماء بعض المدراس التي تشير الى أسماء شهداء او تتعلق بتجسيد الرواية الفلسطينية واستبدالها بأسماء أخرى. (رانية عسيلة / رسالة ماجستير جامعة القدس 2023)

4. حصار المدينة وتطويقها بالبوابات والحواجز وبالتالي تعطيل حرية الحركة للكادر التعليمي والطلاب الى مدارسهم من والى القدس. 14 حاجز عسكري حول القدس بشكل دائم عدا جدار الفصل العنصري ، والبوابات الحديدية التي أقيمت حول الضفة الغربية

والتي تتجاوز ال 300 بوابة بعد أكتوبر 2023 الجزيرة – بالإضافة الى 15 مستوطنة تحيط بالقدس.

5. إغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات الفلسطينية بقرارات عسكرية ولفترات طويلة بحجج أمنية. https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

6. اعتقال المدرسين والأطفال واقتحام المدارس العربية ومحاصرتها وترهيب الطلاب وتفتيشهم. المصدر: وزارة الخارجية اقتحام مدرسة الايمان محاولة فاشلة للسيطرة على وعي الاجيال الفلسطينية

7. سياسة المقايضة مع المدارس العربية، القائم على ابتزاز المدارس العربية وإجبارها على مقايضة مثل اصدار ترخيص للبناء مقابل تدريس المنهاج المحرف، او منح المدرسة المخصصات المالية مقابل فتح صف واحد على الاقل بجروت (التوجيهي الإسرائيلي) البوصلة- ابتزاز المدارس المقدسية لقبول المنهاج الإسرائيلي 22 شباط 2022.

1. خلق الفروق بين المدارس "الاسرائيلية" والمدارس الحكومية الفلسطينية من كل النواحي: المباني، المخصصات، المناهج التي تدرس، رواتب الموظفين والامتيازات التي يتقاضاها الكادر التعليمي، والبيئة الدراسية بشكل عام. مخرجات مؤتمر التعليم في القدس واقع وتحديات، وزارة التربية والتعليم تحد 18/11/2024

2. سياسة هدم المدارس: في تقرير لوكالة الأمم المتحدة جاء اتهام مباشر لإسرائيل بهدم مدارس الفلسطينيين سعياً إلى تهجيرهم وإحلال المستوطنين محلهم بشكل «غير قانوني» وفي تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم يؤكد أن حكومة الاحتلال هدمت في عام2018 احدى عشر مدرسة عربية، أربعة مدارس منها في القدس وضواحيها بحجة البناء دون ترخيص، وفي العام 2021 هدمت مدرسة قيد الإنشاء في بيت حنينا بمحافظة القدس، كما ذكر السيد أحمد ناصر مدير المتابعة في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، كذلك أكد السيد ناصر أن 58 مدرسة مهددة بالهدم في المناطق المصنفة ج حسب اتفاقية أوسلو والتي كان من المفترض ان تكون ضمن حدود الدولة الفلسطينية حسب المرحلة الانتقالية من اتفاقية أوسلو لولا عدم التزام الجانب الإسرائيلي بالاتفاق، وعدد من البلدات التابعة لمحافظة القدس تعتبر مناطق ج كذلك كانت هدفا للهدم او الاغلاق او الاستيلاء، كما يمنع الاحتلال القيام باعمال الصيانة او التوسع او أي إجراء يقوم على تغيير أو بناء في مناطق ج التي تشمل 61% من مساحة الضفة الغربية دون تصريح، ويكاد الحصول عليه أمرا

مستحيلا .. يذكر ان بعض المدارس العربية تهدم تحت حجج فتح شارع او لأغراض بلدية، ولكن لم يحدث ان اعترضت مدرسة يهودية او إسرائيلية في القدس لنفس الأسباب ما يثبت ان المدارس العربية مستهدفة لاسباب تتعلق بالفصل العنصري. https://www.wafa.ps/Pages/Details/103159 بيان موقف: مطالبات بانقاذ المدارس الفلسطينية من الابادة التعليمية.

1. التدخل في المناهج الدراسية ومحتواها

بدأت محاولات السيطرة على التعليم في القدس مع احتلال المدينة في العام 1967 حيث كان التعليم اول الأهداف الاسرائيلية للسيطرة على المدينة المقدسة، وكانت أول المحاولات ضمن فرض سياسية الامر الواقع والاستيلاء على المدارس وكان المدرسة الراشيدية للبنين اول مدرسة استولت عليها، قاموا بسحب المنهاج الاردني وفرض المنهاج الإسرائيلي بدل منه، فانسحب جميع الطلبة المقدسيين الا من 11 طالب فقط هم من بقوا في المدرسة الراشيدية، وقاطعها أولياء الآمور حتى العام الدراسي 1974/1975 ثم بحثوا عن بديل فكانت الفكرة التدريس داخل البيوت حيث بدأت على يد المربي حسني الاشهب والتي اصبحت مدارس حسني الاشهب فيما بعد مدارس الأوقاف وهي نفسها المدارس الحكومية الفلسطينية[3] ، الا ان إجراءات الاحتلال بقيت رغم قلة العدد من الطلاب واستخدامه كل وسيلة من ترغيب وترهيب لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة للتسجيل في المدراس التي سيطر عليها ، وكان عدد الطلاب يتزايد بنسب قليلة جدا سنويا الى أن وصلت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 وشهد التعليم واقع جديد بإشراف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتم تأسيس اول مركز للمناهج الذي عمل على توحيد المنهاج بدل الاردني الذي يدرس في القدس والضفة والمناهج المصرية التي كانت تدرس في قطاع غزة، و يستند المنهاج الفلسطيني على الحقائق وتشجيع الطلاب على التفكير والابداع والنقد، وعدم إغفال الفروق الفردية بين الطلاب، والتأكيد على قيم العدالة، والتسامح، والتعددية، والاهتمام بالتكنولوجيا واستخدام الإنترنت، واحترام الآخر، معززا الهوية والرواية الفلسطينية التاريخية، مبتعدا عن السياسية في مرحلة ضبابية لم تحدد فيها جغرافية فلسطين وحدودها الفعلية[4] .

3 https://metras.co/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3-/%D9%84%D9%8C-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D9%91

4 • https://www.new-educ.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-

ولم تسلم المناهج الفلسطينية من ايدي الاحتلال وشهدت معركة طاحنة لأسرلتها وتهويدها، خاضتها مدارس المدينة المقدسة ونجحت مرة وأخفقت مرات، كون القوة القائمة بالاحتلال هي صاحبة اليد العليا في القدس، تمكنت من فرض سيطرتها على التعليم ضمن نظام فصل عنصري خالفت فيه كل مبادئ والشرائع الدولية. ومن الامثلة لما تضمنته المناهج الفلسطينية والتي اعتبرتها اسرائيل تحريضية وقامت بتغييرها بالشطب أو بالحذف مثل الصور كالعلم وصورة شعار دولة فلسطين وقبة الصخرة وغيرها، و استبدال بعض المصطلحات نذكر منها "النكبة" أصبحت عيد الاستقلال، الشهيد، الجهاد، المقاومة تم شطبها من المنهاج الفلسطيني فيما اشارت الى مصطلح الدولة او الوطن للإشارة فيها الى إسرائيل، كما فرضت العطل الرسمية في الأعياد اليهودية وطالبت البلدية فرض النشيد الوطني الاسرائيلي "هتكفاه" والتي تحمل كل كلمات الأمل بإقامه دولة يهودية عاصمتها القدس الموحدة، على انقاض دولة فلسطين. كما ادخلت الى المناهج المحرفة مصطلح الهولوكست وما يترتب عليه من ظلم وقع على اليهود للتعاطف وتقبّل فكرة الوجود الإسرائيلي، وكذلك مصطلح التراث اليهودي، كما وأشارت الى الرموز اليهودية الراب موشيه بن ميمون[5]"( )، وشخصيات يهودية تاريخية مثل "وابطال قوميين مثل بن غوريون وبيغن)[6].

.11 قرارات اغلاق المدارس:

أصدرت وزارة التعليم الإسرائيلية قراراً بتاريخ 28/7/2022 يقضي بإغلاق ست مدارس في القدس وهي الكلية الإبراهيمية ومدارس الإيمان بفروعها، في جميع مراحلها والتي يبلغ عدد طلابها نحو 1755 طالب وطالبة في المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى الكلية الإبراهيمية التي يبلغ عدد طلابها 288 طالب وطالبة. وذلك بذريعة أن المناهج تمجد الأسرى والكفاح المسلح ضد إسرائيل وتحتوي على مضامين كراهية حسب وصف وزيرة التعليم، ومنحت

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

5 - موسى بن ميمون بن عبد الله القرطبي الإسرائيلي، وهو أحد رجال الدين اليهودي، ولد في قرطبة بالأندلس في 30 مارس عام 1135م، ومات بمصر في 13 ديسمبر 1204م، ودفن بمدفن خاص ملاصق للمعبد حتى نقل رفاته إلى طبرية. ويرمز لموسى بن ميمون في العبرية باسم (رم بام) المصدر: جريدة الشرق الأوسط .https://archive aawsat.com/leader.asp?article=544028&issueno=11307#.YoS3dfNByUk

6 مؤسسة مفتاح، كريستين ريناوي، لن ندرس تاريخ بن غوريون وبيغن، 2012/6/23 http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=13870

الوزارة الإسرائيلية مدراء المدارس تراخيص مؤقتة لمدة عام بشرط تعديل المناهج الدراسية والمضامين التي اعترضت عليها[7].

(1) القيود على الوصول الى المدرسة عزلت القدس الشرقية عن محيطها العربي من قرى وبلديات قريبة جدا بعد تطويقها بجدار الفصل العنصري الذي بنته في أراضي فلسطينية وبالحواجز العسكرية والبوابات الحديدية، طوقت المدينة وحوصرت قراها وبلداتها، واصبح يوجد حول القدس سبعة حواجز عسكرية دائمة وعدد من البوابات تغلق وقتما يشاء الاحتلال أو بأوامر من جهة عسكرية في خطوة تؤدي الى عرقلة العملية التعليمية ووصول الطلاب في الوقت الرسمي للدوام[8]. فيما يتمكن الطلبة في المدراس الإسرائيلية اليهودية من الوصول الى مدارسهم بسهولة وباستخدام وسائل مواصلات وطرق خاصة تضمن لهم الأمان ودون أي معيقات. عدا عن الخطر الذي يتعرض له الطلاب العرب في المدارس داخل سور القدس في البلدة القديمة من تفتيش وتنكيل أدى الى هروبهم منها. بينما يتوفر جو من الرفاهية في المدارس الدينية اليهودية داخل البلدة القديمة.

.اعتقال المدرسين والأطفال واقتحام المدارس ومحاصرتها وترهيب الطلاب وتفتيشهم

ضمن الإجراءات التي يتعرض لها المقدسيين سواء كانوا مدرسين او طلاب هو الاعتقال والتفتيش يوميا لمدارس داخل سور القدس القديمة، وهنا نذكر مثالين عن اعتقالات حدثت في القدس: في 31/ 8/2023 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي موظفين من وزارة التربية والتعليم واستولت على الكتب المدرسية التي تم توزيعها من قبل مديرية التربية والتعليم الفلسطينية، كما واعتقلت سائق المركبة التي تنقل الكتب الرسمية في خطوة عنصرية تهدف من وراءها الى اجبار المدارس على تدريس المناهج المحرفة التي اعادت طباعتها، وفي16/1/2024 اقتحمت مدرسة الراشدية الواقعة في باب الساهرة، قامت عناصر المخابرات الاسرائيلية بمداهمة المدرسة واعتقلت أحد الطلبة[9] . فيما لم يحصل ان تم

---

7 عرب 48، وزيرة التعليم الإسرائيلية تلغي تراخيص 6 مدارس في القدس المحتلة، بتاريخ 28/07/2022.
https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads
https://www.maannews.net/news/2110195.html

8 https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbid- den_roads

9 https://www.maannews.net/news/2110195.html

اعتقال طفل يهودي او مدرس إسرائيلي يهودي. المصدر https://www.maannews.net/news/2110195.html.

. التمييز في المخصصات التي تقدم للمدارس في القدس

أعد مركز مدار للشؤون الإسرائيلية تقرير عن العام 2014 : فحص حول المخصصات الحكومية للطلاب المدارس الدينية اليهودية تتلقى المخصصات الأعلى والمدارس العربية المخصصات الأدنى[10]، ورغم ان المخصصات المقدمة لمدارس القدس هي الأدنى، والتي بدت وكأنها منة تقدم للمدارس العربية كونها تساهم في حمل جزء من عبئ ميزانية المدارس العربية في القدس الذي تتحمله السلطة الفلسطينية، الا انه تبين لاحقا انها تدس السم بالعسل وتهدف الى تهويد وأسرلة المناهج، وان الهدف من دفع المخصصات للمدارس العربية كان مقابل اثمان سيادية لتمرير مخططات خبيثة تخدم اهداف استعمارية لتهويد المدينة المقدسة و لمحو هويتها وطابعها العربي الإسلامي.

ويبين التحقيق الذي اجراه مركز مدار أن الاحتلال كرس واقع التمييز وتعميق الفجوات الكبيرة بين المدارس المختلفة في المناطق والبلدات المختلفة؛ المخصصات التي تحصل عليها المدارس الثانوية العربية (لكل طالب ثانوي) هي الأدنى، وهي متدنية أيضا حتى في المدارس الثانوية (العربية) التي تحقق معدلات مرتفعة من المتقدمين للتوجيهي الاسرائيلي "البجروت" غالبية المدارس الثانوية التي تحصل على المخصصات الأعلى في البلاد هي مدارس دينية يهودية ، حيث بينت ان الحكومة خصصت مبلغ 1074 شيكل للطالب اليهودي و 715 شيكل للطالب العربي للعام 2014, علما ان هذه الفروق تزايدت حاليا.

. سياسة المقايضة والابتزاز لفرض مناهج مشوهة اعتبر العام الدراسي 2014 عام التغلغل والانتشار الاوسع للمنهاج الإسرائيلي في مدارس القدس، حيث اجبرت أربع مدارس على فتح صفوف تدرس المنهاج الإسرائيلي، في بيت حنينا وصور باهر والشيخ جرّاح، ضمن سياسية الابتزاز التي تقوم بها البلدية بحق هذه المدارس بعد ان منحتها مبلغ 9 مليون شيكل عن العام 2023 كمخصصات للطلبة[11]. الأمر الذي أنذر وزارة التربية والتعليم الفلسطينية واستدعى تحركاً فلسطينياً مضادّاً، فأعدت الوزارة خططاً للمواجهة لحماية المناهج إلا ان المواجهة كانت صعبة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها فلسطينية والمعيقات امام

10 https://www.madarcenter.org / فحص حول المخصصات الحكومية للطلاب: المدارس الدينية اليهودية تتلقى المخصصات الأعلى والمدارس العربية المخصصات الأدنى 9/12/2014

11 مؤتمر واقع وتحديات التعليم في القدس / وزارة التربية والتعليم 19/11/2024 خالد ادويك

كل المؤسسات الفلسطينية من ممارسة دورها الطبيعي والتي تعرضت للإغلاق، كما وأن بعض الكثير من اللوم الموجه لوزارة التربية والتعليم من قبل قيادات القدس التعليمية اثناء المؤتمر المنعقد في مقر الوزارة بتاريخ 18/11/2024.

12الخطط الإسرائيلية الخمسية 2018-2023 و2023-2028 في عام 2017 أعدت إسرائيل خطة خماسية (2018-2023) تقدم بها كل من "نفتالي بينيت" وزير التعليم الإسرائيلي في حينه ومشاركة وزير البيئة "زئيف إلكين" لتحسين نوعية التعليم وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين شطري المدينة "القدس الموحدة" حسب تسميتهم[12]. وهنا تم زيادة الميزانية المخصصة للتعليم في القدس من 20 مليون شيكل الى 875 مليون شيكل بعنوان خطة "بينت" لأسرلة التعليم العربي في القدس والتي اعتمدت على الابتزازات المالية وبناء مدارس تخضع لسيطرة بلدية الاحتلال وفرض تدريس المنهاج الإسرائيلي من الروضة وحتى الثانوية العامة "البجروت"، وزيادة الدعم المالي المخصص للمدارس العربية في القدس مقابل تعليم المنهاج الإسرائيلي. تلك السياسات حولت بيئة المدارس التابعة للسلطة إلى مدارس فقيرة وطاردة وغير قادرة على المنافسة، من حيث الأبنية والبيئة التعليمية والتجهيزات، والرواتب. بالإضافة للأموال التي تضخ لتنفيذ الأنشطة المدرسية المنهجية واللامنهجية[13]. وفي العام 2018 ارتفعت بنسبة 14% من عدد الطلاب الاجمالي الذين يدرسون المنهاج المحرف عن العام الذي سبقه، أي زيادة أربعة أضعاف خلال (6) سنوات، والعام 2019 شهد التعليم في القدس الشرقية قرارات إغلاق مكتب المديرية في القدس التابعة للحكومة الفلسطينية بحجة السيادة الإسرائيلية في المدينة كما واعتقلت مدير مكتب التربية الأستاذ "سمير جبريل"، بتهمة التحريض في المنهاج الفلسطيني، بينما اكد الأستاذ جبريل أن اعتقاله على خلفية سياسية كونه تابع لمؤسسة فلسطينية، بهدف سلب الحق الفلسطيني في الوجود في القدس و القضاء على اي حضور فلسطيني رسمي وأن اغلاق المكتب جاء ضمن جملة من الإجراءات التي استهدفت القدس وكل المؤسسات الفلسطينية العاملة فيها. كما وعبر الاستاذ جبريل عن مخاوفه من التحول المتزايد للمدارس الخاصة لتدريس المنهاج المحرف، وفي النهاية أوصى على ضرورة تخصيص ميزانية لحماية المدارس الفلسطينية والجيل من خطر الاسرلة والتهويد وأكد على أهمية وجود دور عربي

12 راسم عبيدات، أسرلة المنهاج الفلسطيني في القدس، استراتيجية إسرائيلية شاملة وردات فعل فلسطينية رسمية وشعبية مرتبكة مجلة الحوار المتمدن، العدد 6836 بتاريخ 10/3/2021 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=711681

13 - منير فخر الدين وآخرون، دليل إسرائيل العام 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2021، ص-490 491.

وفلسطيني لمواجهة التغول ضد التعليم[14].

الخطة الخمسية 2023-2028

لن تكون هناك سلطة مدنية تعلم أبناءها القضاء على دولة إسرائيل، ولا يمكن أن تكون هناك سلطة تدفع رواتب عائلات القتلة" بنيامين نتنياهو[15].

والخطة مقدمة من وزير مالية الاحتلال "بتسلئيل سموتريتش" والعنوان هو أسرلة وتهويد القدس خصصت 3,2 مليارات شيكل (889 مليون دولار) 800 مليون شيكل (222 مليون دولار) لأسرلة التعليم أي ما يعادل 20% من الميزانية الكلية للخطة التي تأتي امتدادا للخطة السابقة 2018-2023 ولم تحقق هدفها المتمثل بأسرلة 90% من العملية التعليمية في القدس.

الحق في التعليم في القوانين الدولية16 :

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أقر الحق في التعليم في عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي. تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي اعتمد في 1948 على أن: "لكل شخص الحق في التعليم". ومنذ ذلك الحين اقر الحق في التعليم في عدد من المعاهدات الدولية مثل:

1. اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960)
2. العهد الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)،
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية (1966)،
4. واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)،
5. واتفاقية حقوق الطفل (1989)،

---

14 - مقابلة مع سمير جبريل مدير مديرية التربية والتعليم في مكتب متابعة أعمال المديرية في الرام بعد إغلاق مكتب المديرية في القدس، بتاريخ 8/5/2022.

15 https://www.aljazeera.net/culture/2024/10/29/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8-%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84

16 https://www.right-to-education.org/ar/page-١

6. واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)،

7. واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

8. كما تم الاعتراف بالحق في التعليم في اتفاقيات منظمة العمل الدولية والقانون الإنساني الدولي وكذلك في المعاهدات الإقليمية.

9. تضمن اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في التعليم عموما، أي لجميع الناس، بينما تنطبق معاهدات أخرى على مجموعات معينة (الأطفال والنساء والمعوقين واللاجئين والمهاجرين) أو سياقات محددة (مثل التعليم في النزاعات المسلحة والتعليم وعمالة الأطفال).

نتائج الدراسة:

1. إسرائيل تحاول محو هوية القدس العربية عبر السيطرة على المناهج الدراسية والتعليم في القدس

2. الحق في التعليم حق كفلته الشرائع الدولية يمكن حمايته من العبث والتدخل فيه من أي جهة كانت.

3. المعضلة الرئيسية للتزايد الكبير في التوجه الى المدارس الإسرائيلية هو الوضع الاقتصادي

4. القانون الدولي الإنساني يكفل حق المدنيين تحت الاحتلال لعنصري وإجراءات الاحتلال جزء من خطة أسرلة وتهويد القدس

5. الإنتاج المعرفي الفلسطيني المقاوم لا يرقى إلى المستوى الذي تسير فيه مخططات إسرائيل لأسرلة المناهج، ورغم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة إلا أن الجهود المبذولة مشتتة وضعيفة، ولكن الجهد الشعبي في القدس هو الأهم، خاصة اتحاد أولياء الأمور في القدس.

6. استخدمت إسرائيل ضغوط خارجية ضد المناهج الفلسطينية تسبب بوقف مساعدات الاتحاد الأوروبي لموازنة الحكومة الفلسطينية مع نهاية عام 2019، ما أدخل الحكومة في أزمة مالية منعتها من الوفاء بالتزاماتها الأساسية، مثل دفع رواتب موظفيها كاملة وحتى المتقاعدين، وعدم دفع مخصصات الشؤون الاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقر وتراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

7. لا توجد خطة فلسطينية استراتيجية تعمل بآليات وبرامج متناسقة بين المؤسسات ذات العلاقة؛ سواء التابعة للحكومة أو المؤسسات الأهلية، فالجهود الفلسطينية من وزارة التربية ووزارة شؤون القدس ووزارة الخارجية والمغتربين واتحاد أولياء الأمور جيدة ولكن بحاجة لتجميع الجهود والتنسيق ضمن خطة عمل لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية.

8. لم تلتزم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية (القدس) 2018-2022، (صمود. تمكين. تنمية. استقلال) ولم يتم دفع مخصصات تغطي الحد الأدنى لمواجهة المخططات الإسرائيلية لأسرلة المدينة المقدسة، ولا يوجد خطة بديلة.

9. التدخل الإسرائيلي في المناهج التعليمية الفلسطينية يعتبر انتهاك للقانون الدولي و تدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وذلك حسب اتفاقية أوسلو البند 6/ب .

10. تخصص إسرائيل ميزانيات ضخمة لتهويد التعليم لمركزتيه ضمن الخطة الاستراتيجية لتهويد القدس، في الوقت الذي تحاصر فيه الحكومة الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا وجغرافيا .

11. استغلت إسرائيل الوضع السياسي وسنت القوانين العنصرية والمجحفة بحق التعليم والأطفال

12. ازدواجية المعايير والانحياز الدولي ساعد إسرائيل في التجاوزات وشرعنه المحرمات .

13. غياب الدعم العربي عامة والأردني خاصة شجع إسرائيل على تكريس نظام فصل عنصري في القدس وضع يدها على بعض مباني المدارس التي سرقتها في البلدة القديمة لتحويلها إلى مدينة سياحية.

14. رغم إجراءات إسرائيل لطمس الهوية الوطنية للنشء الفلسطيني فإن الإجراءات الاحتلالية العسكرية التي يعايشها الطالب المقدسي في الواقع تؤثر بشكل كبير على تشكيل هويته ووعيه السياسي والوطني.

التوصيات:

1. ضرورة الزم المدارس في القدس التدريس بالمناهج الفلسطينية الصادرة عن مركز المناهج الفلسطيني التابع لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية

2. تخصيص ميزانية لحماية التعليم في القدس تستطيع مواجهة الهجمة الإسرائيلية على المدارس في القدس، للحد من سيطرتها على المدارس.

3. التوجه الى الجهات القانونية للإبلاغ والشكاوى عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد التعليم في القدس، عبر المؤسسات الرسمية لضمان تطبيق القانون الإنساني التي كفلتها المعاهدات الدولية بهذا الشأن.

4. ضرورة تنسيق وتضافر جهود جميع الأطراف العربية لإنشاء هيئة عربية إسلامية لحماية القدس من التهويد.

5. صياغة خطة طوارئ لمواجهة قانون الطوارئ الإسرائيلي الذي سن القوانين العنصرية والتي تنتهك كل المحرمات.

6. إعادة إحياء اللجنة الفلسطينية – الأردنية المشتركة التي كانت تعمل قبل العام 1994 وتشرف على التعليم في القدس لأهمية دور الأردن الرسمي في إدارة العملية التعليمية بالقدس .

7. طلب الحماية العاجلة للقدس العاصمة الفلسطينية من كل المؤسسات الدولية والحقوقية في العالم.

8. دعم ودمج "اتحاد أولياء أمور طلاب القدس" مع كل الخطط المواجهة للمشروع الإحلالي كجهة حريصة على ابناءها وحقهم في الحفاظ على وجودهم وهويتهم في القدس الشرقية .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المقابلات الشخصية:

1- ديما السمان: مديرة وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بتاريخ 17/3/2022.

2- زياد الشمالي، رئيس اتحاد أولياء أمور طلبة المقدسين، بتاريخ 12/4/2022.

3- سمير جبريل مدير مديرية التربية والتعليم الفلسطينية القدس، بتاريخ 9/5/2022.

4- سعيد يقين، وكيل وزارة شؤون القدس، بتاريخ 25/4/2022

5- اعتدال الاشهب / رئيس جمعية الفتاة اللاجئة في القدس 18/11/2024

6- رزان لفتاوي، مسؤولة ملف قطاع الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بتاريخ 20/3/2022.

7- ميرال حمودة، مسؤولة ملف في قطاع العلاقات المتعددة، وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية بتاريخ 21/3/2022.

8- رانية عسيلة / وزارة التربية والتعليم 18/11/2024

ثانيا: الكتب والمجلات والمواقع الإلكترونية:

1- الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم بالقدس، دراسة صادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، رام الله، 2020.

2- سميرة عليان، التربية والتعليم والبحث العلمي، دليل إسرائيل العام 2020، المنهاج الأساسي والكتب المدرسية: الهيمنة الخطابية أم التعددية الثقافية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.

3- عبد الرحيم الشيخ محررا، المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة، أعمال المؤتمر السنوي 12 ل مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2006.

4- منير فخر الدين وآخرون، دليل إسرائيل العام 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2021.

5- هنادي قواسمي، معركة المناهج في القدس، مجلة متراس الإلكترونية، 25/8/2018.

6- مؤسسة مفتاح، ورقة سياسات: الحفاظ على نظام التعليم الفلسطيني في القدس في مواجهة سياسات الأسرلة تاريخ النشر: 2021/7/7.

7- راسم عبيدات، أسرلة المنهاج الفلسطيني في القدس، استراتيجية إسرائيلية شاملة ورد فعل فلسطينية رسمية وشعبية مرتبكة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 6836، بتاريخ 10/3/2021.

8- الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس للعام 2018- 2022 (صمود، تمكين، تنمية، استقلال)، وحدة القدس، ديوان الرئاسة الفلسطينية. jerusalemunit@presidency.ps

9- سنية الحسيني، أسرلة التعليم في القدس الى أين؟ صحيفة الأيام، بتاريخ 1/9/2022.

10- راسم عبيدات، الهدف صهينة وأسرلة التعليم الفلسطيني، مؤسسة مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية،

http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=13887&CategoryId=2

11- راسم عبيدات، معركة الحرب على المنهاج في القدس بدأت، وكالة وطن للأنباء/ 9/9/2011 /https:// www.wattan.net/ar/news/3401

12- تاريخ التعليم، واقع التعليم الفلسطيني في فلسطين، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، https://info. wafa.ps

13- التعليم في ظل الحكم العثماني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ ar_page.aspx?id=9235.

14- ماهر الشريف، تغيير سياسية التعليم وسياسية المعايير المزدوجة، على الرابط التالي: https://www. msad.ps/2022/05/3598.html

15- مؤسسة فيصل الحسيني، 4/4/2022 ، https://www.fhfpal.org/programs/63.html

16- التعليم في عهد الانتداب البريطاني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ ar_page.aspx?id=2822.

17- الجزيرة نت، نكبة المناهج: 100 عام من تغييب الهوية الفلسطينية، 8/7/2020.

18- موقع القدس الإلكتروني، التعليم في مدينة القدس، http://alquds-org.blogspot.com/2013/01/ blog-post_303.html.

19- ديما السمان، التعليم في القدس، http://alquds-org.blogspot.com/2013/01/blog-post_8597. html .

20- إيمان مصاروة، أثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في القدس، دار النشر/ وزارة الثقافة الفلسطينية 2014

21- اعتدال الأشهب، التعليم في القدس بعد أوسلو، 9/3/2010 .http://alquds-org.blogspot. com/2013/01/blog-post_16.html.

22- مؤسسة مفتاح، وفا_ كريستين ريناوي/ لن ندرس تاريخ بن غوريون وبيغن، 23/06/2012

http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=13870

23- بيان صحافي لوزارة التربية: المناهج الفلسطينية شأن سيادي والقرار بشأن أيّ من مكوّناتها سيبقى وطنياً مستقلاً 23/06/2021، http://pnn.ps/news/592676

24- جريدة الشرق الأوسط، من أيام موسى لم يظهر إلا موسى بن ميمون، 12/11/2009 العدد 11307

. https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=544028&issueno=11307#.YoS3dfNByUk

كلمة الحملة

أنشات الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد في العام ٢٠٢٠ بمساهمة تطوعية من مئات الأكاديميين الفلسطينيين والعرب والأجانب، الذين آمنوا جميعاً بأهمية إنتاج المعرفة المقاومة للاحتلال والفصل العنصري كأداة للمقاومة والصمود. وما زالت الحملة الأكاديمية تؤمن بأن صوت الفكر أعلى بكثير وأقوى من هدير المدافع والطائرات التي تقصف غزة وتبيدها. إنه صوت العقل والحكمة، انه صوت النضال ضد المحتل الذي يمتهن الابادة والفصل العنصري. ولهذا نعتز جميعاً بأقلام الأكاديميين والباحثين الذين تطوعوا جميعهم في إنتاج هذا الكتاب المقاوم للمشروع الصهيوني. إنهم جميعاً رسل السلام، إنهم رسل النضال نحو الحرية والاستقلال .

لقد تخطينا كل القيود من أجل إنتاج هذا الكتاب، العديد من الجهات وعدت بطباعته، الا أن غالبيتها تخلت عن هذا المشروع الفكري النضالي، ولكن اصرارنا على طباعة ونشر هذا الكتاب تخطت كل الحدود، وتجاوزنا الاسماء الكبيرة والجهات الراعية والداعمة، وغدا المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الذي أنتج هذا الكتاب هو صاحب الرعاية الوحيد، وهو صحاب الكلمة الفصل، فتحية إليك يا شعب فلسطين الصامد المناضل، شعب الجبارين الذي لم ولن يقهر.